المكتبة اللغوية

دراسات في النحو القرآني

تأليف

الدكتور عبد الجبار فتحي زيدان
جامعة الموصل - العراق

الناشر
مكتبة الثقافة الدينية

obeikandl.com

جميع الحقوق محفوظة للناشر

الطبعة الأولى
١٤٢٦ هـ / ٢٠٠٦م
الناشر
مكتبة الثقافة الدينية
٥٢٦ شارع بورسعيد / القاهرة
ت : ٥٩٢٣٦٢٠ ـ ٥٩٢٨٤١١ / فاكس : ٥٩٣٦٢٧٧
ص.ب ٢١ توزيع الظاهر ـ القاهرة
E-mail:alsakafa_alDinaya@hotmail.com

رقم الايداع	٢٠٠٥/١٤١١٩
الترقيم الدولي I.S.B.N	977 - 341 - 224 - 5

obeikandl.com

(ما) في القرآن الكريم
دراسة نحوية

obeikandl.com

obeikandl.com

المقدمة

بسم الله، والحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه، أما بعد:

فهذا بحثي (ما) في القرآن الكريم، دراسة نحوية دفعتني إلى الكتابة فيه رغبتي في خدمة كتاب الله بموضوع يتعلق بالنحو القرآني، وبعد أنْ عقدت النية على ذلك تحريت أن تكون دراستي في موضوع لا تشغلني طول مادته بجمع شتاتها، فيكون بحثي أقرب إلى الجمع منه إلى الدراسة؛ لذلك رغبت في أنْ أقتصر على دراسة أداةٍ واحدةٍ من الأدوات فاخترت الأداة (ما) لكثرة ورودها وتعدد معانيها في القرآن الكريم.

لقد دُرِسَتْ (ما) في كتب النحو واللغة وعلم المعاني في أبوابٍ متفرقةٍ، وجمعت معانيها المختلفة الكتب التي اختصت بدراسة الأدوات، وفصَّل أبو علي النحوي مسائلها المشكلة في كتابه (المسائل المشكلة) المعروفة بالبغداديات، ومن الكتب الحديثة التي تناولت هذه الأداة بالدراسة كتاب (دراساتٌ لأُسلوب القرآن) لمحمد عبد الخالق عظيمة، إلا أن هذه الدراسات القديمة والحديثة على كثرتها تكررت فيها المعلومات أو تشابهت، كما أنَّها أظهرت أنَّ في (ما) مسائل مشكلةً وجدت أنَّها ما تزال تحتاج إلى دراسةٍ؛ لذلك كان منهجي العام في هذا البحث مبنيًّا على ثلاثة أسسٍ:

أحدها: العناية بدراسة المسائل المشكلة في (ما) والفرق بينها وبين الأدوات والألفاظ التي شابهتها في الدلالة أو جُعِلَت بمنزلتها.

والثاني: التعرف إلى أصل (ما) الذي يجمع بين معانيها المختلفة.

الثالث: دراسة معاني (ما) الواردة في القرآن الكريم وتقسيمها وتسميتها كما قُسِّمَتْ وسُمِّيَتْ في كتب النحو.

لذلك تألف هذا البحث من بابين جعلت الأوَّل: في معاني (ما) الاسمية، وبدأت بالموصولة التي تُعَدُّ معرفةً عند النحاة، وهي أكثر معاني (ما) ورودًا في اللغة والقرآن الكريم، ثم بالنكرة المجردة من معنى الحرف، تلتها النكرة المتضمنة معناه.

وجعلت كل قسمٍ من هذه الأقسام فصلًا فتألف هذا الباب من ثلاثة فصولٍ ضمنت الفصل الأول ثلاثة مباحث:

أحدها: (ما) الموصولة بين التعريف والتنكير.

والثاني: (ما) الموصولة بين جواز عودها على العاقل وامتناعه.

والثالث: (ما) الموصولة ومعاني (ما) الأخرى.

وتضمن الفصل الثاني مبحثين: الأول: في النكرة الموصوفة، والثاني: في التعجبية.

وتضمن الفصل الثالث مبحثين أيضًا: الأول في الاستفهامية، والثاني في الشرطية.

وجعلت الباب الثاني في معاني (ما) الحرفية، وبدأت بالمصدرية؛ لاختلاف النحاة فيها، فهناك من ذهب إلى أنها اسم ثم تلتها (ما) النافية التي لا اختلاف في حرفيتها، وجعلت الزائدة آخر معاني هذا الباب؛ لأنها عُدَّتْ عند النحاة، كما هو ظاهرٌ من تسميتها، زائدةً ليس لها معنى أساسي، وكذلك جعلت كل قسم من هذه الأقسام الثلاثة فصلاً، تألف الفصل الأول من مبحثين: أحدهما بعنوان (ما) المصدرية والموصولات الحرفية، والثاني بعنوان: معنى (ما)

المصدرية، ومعاني (ما) الأخرى.
وقد قسم النحاة (ما) النافية قسمين: عاملةً وهي الداخلة على الجملة الاسمية، وغير عاملةٍ: وهي الداخلة على الجملة الفعلية؛ لذا كان هذان الموضوعان مبحثي الفصل الثاني.

أما الفصل الثالث فيتعلق بـ (ما) الزائدة وله ثلاثة مباحث:
أحدها: (ما) التي بمعنى صلتها.
والثاني: (ما) المحذوفة الصلة.
والثالث: (ما) المفردة الصلة.

أمَّا المصادر الأساسية التي اعتمدت عليها فقد كانت كتب النحو مبتدئةً بكتاب سيبويه، وكتب معاني الحروف: كحروف المعاني للزجاجي، ورصف المباني للمالقي، وكتب معاني القرآن: كـ"معاني القرآن" للفراء، و"مجاز القرآن" لأبي عبيدة، وكذلك كتب الإعراب: كـ"إعراب القرآن" للنحاس، و"مشكل إعراب القرآن" لمكي القيسي، وأفدت من كتب التفسير كـ"جامع البيان" للطبري، و"الكشاف" للزمخشري، ومن كتب القراءات: كـ"كتاب السبعة في القراءات" لابن مجاهد، و"المحتسب" لابن جني، ومن كتب البلاغة: كـ"دلائل الإعجاز" لعبد القاهر الجرجاني، و"الإيضاح" للقزويني.

وكان كتابا التعبير القرآني ومعاني النحو أكثر المصادر الحديثة رفدًا للبحث إذ بسط الدكتور فاضل السامرائي في كتابيه هذين آراءه وأفكاره في مسائل كثيرةٍ تتعلق بـ (ما) ومعانيها واستعمالاتها في القرآن الكريم، فوافقناه في مسائل، وكان لنا رأي آخر في مسائل أخرى.

وقد وردت (ما) في القرآن الكريم في مواضع كثيرة، ويكاد لا يخلو موضعٌ

منها إلا ومن النحاة أو المفسرين من أجاز فيه أكثر من وجهٍ، وقد حددنا معانيها بترجيح بعضها على بعضٍ بقرائن لفظية أو معنويةٍ أو بهما معًا.

هذا ما آتانيه ربي من العلم، ولا يكلف الله نفسًا إلا ما آتاها، له الحمد أولاً وآخرًا، وهو أهل التقوى وأهل المغفرة، وسبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين.

عبد الجبار فتحي زيدان

الموصل/ ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م

obeikandl.com

الباب الأول
(ما) الاسمية

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل الأول

(ما) الموصولة

المبحث الأول

(ما) الموصولة بين التعريف والتنكير

عُدَّت (ما) من الأسماء الموصولة وعُرِّفَ الاسم الموصول: بأنه لا يتم بنفسه، ويحتاج إلى كلام بعده، تصله به، ليتم به اسمًا فإذا تم بما بعده، كان حكمه حكم سائر الأسماء التامَّة[١] وقد سُمِّيت الأسماء الموصولة، أو أسماء الصلات؛ لأنها تفتقر إلى صلاتٍ توضحها[٢]، وتعرب حسب موقعها من الجملة، ونُسب إلى الأخفش قوله: إن الأسماء الموصولة تُعرف بالألف واللام، أما (ما) و(من) فهما في معنى ما فيه الألف واللام[٣]، وذهب جمهور النحاة إلى أنها تعرفت بالعهد الذي في الصلة، واستدلوا على ذلك بـ (ما) و(مَنْ) المجردتين من (ال)، فالاسم الموصول يُعَدُّ عندهم معرفة؛ لأنَّ الصلة تبينه وتزيل إبهامه وتنكيره، ولهذا قالوا عن (الذي)، و(التي): إنَّ الألف واللام فيهما زائدتان وليستا فيهما للتعريف؛ لأنَّ التعريف بصلتهما، وهي الجملة التي بعدهما، فلو كانتا فيهما للتعريف لأدى ذلك إلى أن يجتمع فيهما تعريفان، وذلك

---

(١) الكتاب لسيبويه ٣/ ٦٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ١٣٨، وشرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية لابن هشام ١/ ٣١٤، والكناش في النحو والصرف لأبي الفداء عماد الدين ص١٣٦، وكاشف الخصاصة عن ألفاظ الخلاصة لابن الجزري ص٣٩، والمشكاة الفتحية عن الشمعة المضية للسيوطي ص١٠٥، وشرح الحدود النحوية للفاكهي ص ٧٤.

(٢) أسرار العربية لأبي البركات بن الأنباري ص ٣٧٩ – ٣٨٠.

(٣) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/ ١٣٥.

لا يجوز[١].

وبين النحاة الغرض من استعمال (الذي) وفروعها في الكلام، مما هو مبدوء بـ (ال) فذكروا أنَّ في العربية أدواتٍ استعملت للوصل، من ذلك (أيُّها) فقد ذكر سيبويه (ت ١٨٠هـ): أنَّه لا يجوز أن تنادي اسمًا فيه الألف واللام بياء النداء بل تستعمل (أيها) لنداء ما فيه (ال) وعلل ذلك بأنهم جاءوا بـ (أيها) ليصلوا إلى نداء الذي فيه (الـ)، وكذلك (مَنْ) و (ما) إنما يذكران لحشوهما[٢]، ويعني بالحشو الصلة.

وذكر أبو بكر بن السراج (ت٣١٦هـ) أنَّ (الذي) اجتُلِبَتْ في الكلام لتكون وصلةً لوصف المعارف بالجمل، كما جاءوا بـ (أيّ) متوصلين بها إلى نداء ما فيه (ال) فقالوا: يا أيها الرجل، والمقصود نداء الرجل، و(أيّ) وصلة[٣]

وأوضح ابن جني (ت ٣٩٢هـ) هذا الغرض بقوله: إنَّ (الذي) إنَّما وقع في الكلام توصلًا إلى وصف المعارف بالجمل؛ وذلك أنَّ الجمل نكرات[٤] ألا تراها تجري أوصافًا على النكرات، في نحو: مَرَرْتُ برجلٍ أبوهُ قائمٌ، ونَظَرْتُ إلى غُلامٍ قامتْ أُخْتُه، فلما أُريد مثل هذا في المعرفة، لم يمكن أنْ تقول: مَرَرْتُ بزيدٍ أبوه قَائِمٌ على أنْ تكون الجملة (أبوهُ قائمٌ) وصفًا لزيدٍ؛ لأنَّه قد ثبت أنَّ الجملة نكرةٌ ومحالٌ أن توصف المعرفة بالنكرة فجرى هذا في الامتناع مجرى امتناعهم أنْ يقولوا: مَرَرْتُ بزيدٍ كريم، على الوصف، فإذا كان الوصف جملةً نحو: مَرَرْتُ برجلٍ أبوه قائمٌ لم يمكنْ إذا أرادوا وصف المعرفة بنحو ذلك أَنْ

---

(١) المقتضب ٣/ ١٩٧، شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ١٤١.

(٢) الكتاب ٢/ ١٠٦.

(٣) الأصول في النحو ٢/ ٢٧٢.

(٤) تعد الجملة عند النحاة نكرةً، انظر دلائل الإعجاز ص ١٥٤.

يدخلوا (اللام)[١]؛ لأنَّ اللام من خواص الأسماء، فجاءوا بـ (الذي) متوصلين به إلى وصف المعارف بالجمل، وجعلوا الجملة التي كانت صفةً للنكرة صلةً لـ(الذي) فقالوا: مَرَرْتُ بزيدٍ الذي أبوه منطلقٌ، وبهندٍ التي قام أبوها، ونظير هذا أنهم لَمَّا أرادوا نداء ما فيه لام المعرفة، ولم يمكنهم أن يباشروه بـ (يا) لما فيها من التعريف والإشارة توصلوا إلى ندائها بإدخال (أيّ) فيها فقالوا: يا أيها الرجل، فالمقصود بالنداء هو الرجل و(أيّ) وصلةٌ إليه، كما أن المقصود في قولك: مَرَرْتُ بالرجل الذي قام أخوه، أنْ يُوصَفَ الرجل بقيام أخيه، فلما لم يمكنهم ذلك لما ذكرناه توصلوا إليه بـ (الذي)"[٢].

وأكد أبو حيان الأندلسي: أنَّ الغرض من استعمال الاسم الموصول (الذي) أنْ يكون "وصلة إلى وصف كل معرفة بصلته"[٣] سواءٌ أكانت هذه الصلة جملةً أم شبه جملةٍ، أم مفردًا أمْ محذوفةً.

وقد أشار إلى هذا الغرض نحاة آخرون منهم: عبد القاهر الجرجاني[٤] (ت ٤٧٤ هـ)، والزمخشري[٥] (ت ٥٣٨ هـ)، وأبو البركات بن الأنباري (ت ٥٧٧هـ)[٦]، وابن يعيش[٧] (ت٦٤٣هـ)، وغيرهم[٨]، ومما تقدم من كلام النحاة نستنتج الحقائق الآتية:

---

(١) يعني بـ (اللام) (ال) التعريف.
(٢) سر صناعة الإعراب ١/ ٣٥٣- ٣٥٤.
(٣) البحر المحيط ١/ ٧٧.
(٤) دلائل الإعجاز ١٥٤.
(٥) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ١/ ٧٣.
(٦) أسرار العربية ص ٣٨٠- ٣٨١.
(٧) شرح المفصل ٣/ ١٤١.
(٨) بدائع الفوائد لابن قيم الجوزية ١/ ١٢٩.

١- إنَّ النحاة راعوا في إعراب الاسم الموصول وصلته الجانب اللفظي، وهو ظهور علامة الإعراب عليه كظهورها على (أيّ) وظهورها عليه في التثنية نحو: أقبل اللذان فازا[١] وقد صرح ابن جني: بأن المقصود في نحو مَرَرْتُ بالرجل الذي قام أخوه أن يوصف الرجل بقيام أخيه، وهذا يعني أنَّ جملة: قام أخوه، لها محل من الإعراب، وهو الجر في هذا المثال؛ ذلك أنها صفة للرجل، أما (الذي) فليست إلا أداةً تُوصَّلَ بها إلى هذا الوصف، وما ذكره ابن جني هو الذي عليه النحاة، كما تبين سالفًا، وقد مر تعريفهم للاسم الموصول بأنَّه: لا تتم اسميته، ولا يكمل معناه إلا بصلته فهو جزءٌ منها، بل صرحوا بأنهما كالاسم الواحد[٢]، لذلك ذهب بعضهم إلى توحيد إعرابهما[٣]، ففي قولنا مثلًا: أقبلَ الذي فازَ، كان ينبغي أنْ يُعْرَبَ (الذي فاز) في محل رفعٍ فاعل كأنه قال: أقبل الفائز[٤]، واستقلال الموصول بهذا الإعراب هو الذي أدَّى إلى أنْ تُتْرَكَ الصلة من غير أنْ يكون لها محلٌّ، وكذلك تعامل (ما) الموصولة مع صلتها، هذا إذا استندنا في الإعراب إلى المعنى، والتعريف الذي ذكروه، والغرض الذي بينوه.

٢- لكون الجملة نكرةً جاز أن تُوصَفَ النكرات من الأسماء بالجملة دون وساطة أداةٍ، نحو: أقبلَ طالب فاز في السباق، فإذا عرَّفنا الفاعل في هذا المثال وجب استعمال (الذي) فيه، وأنْ نقول: أقبلَ الطالبُ الذي فاز، ذلك أنَّ (الذي) استُعْمِلت لتعريف الجملة كما استُعْمِلت (ال) لتعريف

---

(١) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام ٢/ ٤٠٩.

(٢) المقتضب ٣/ ١٩٧.

(٣) وهذا رأي نسبه ابن هشام إلى بعض النحاة، مغنى اللبيب ٢/ ٤٠٩.

(٤) وقد جعل سيبويه "الذي ضرب" بمنزلة "الضارب" الكتاب ٤/ ٢٢٨.

المفرد فكلاهما للتعريف، إلا أنَّ (الذي) تزيد في بنائها على (ال) لأنَّها خُصِّصَتْ بتعريف الجملة، والجملة تحتاج إلى أداةٍ أقوى في البناء وأدل على التعريف مما يحتاج إليه المفرد.

٣- صرح النحاة بأنَّ (الذي) اجتُلِبَتْ في الكلام؛ لتكون وصلةً لوصف المعارف بالجمل، وهذا يعني أنَّ الأسماء الموصولة (الذي) وفروعها لا بد أنْ يكون لها موصوفٌ إمَّا ظاهر، وإمَّا محذوفٌ مقدرٌ قامت الأسماء الموصولة مقامه، فإذا كانت هذه هي الحقيقة فإنَّ الضمير العائد في جملة الصلة يكون عائدًا على هذا الموصوف لا على الأسماء الموصولة كما يعرب المعربون .

٤- عندما صرح النحاة بأنَّ الأسماء الموصولة المبدوءة بـ (ال) تُعَدُّ وصلةً لوصف بالمعارف بالجمل، لم يعنوا بذلك إخراج الأسماء الموصولة غير المبدوءة بـ (ال) مثل (ما) و (مَنْ) من هذا الغرض بصفةٍ عامةٍ، فالاسم الموصول استُعْمِلَ أداةً لربط الموصوف بصفته، لذلك عُرِّفَ بأنَّه "اسم مفعول مِنْ وصل الشيء بغيره"[1] وفي هذا يقول أبو البركات بن الأنباري: "إنّ أسماء الصلات إنّما أدخلوها في الكلام توصلًا إلى الوصف بالجمل"[2]، ويريد بأسماء الصلات: الأسماء الموصولة.

وقد ذكر النحاة أنّه لا يُوصَفُ من بين الموصولات إلّا بـ (الذي)

---

(١) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ١/ ٧٠، وشرح التصريح على التوضيح لخالد الأزهري ١/ ١٣٠.

(٢) أسرار العربية ص ٣٨١ – ٣٨٢.

وفروعها[١]، ولهذا ذكروا أنّ (ما) الموصولة لا تقع صفةً[٢]؛ ذلك أنّ الاسم الموصول لا يُعرَبُ صفةً إلّا عند ظهور موصوفه، فإنّ (الذي) التي أكد النحاة أنّها تُستعمَلُ وصلةً لوصف المعرفة بالجملة، لا تُعْرَبُ صفةً إذا حذف موصوفها؛ لأنها تقوم عندئذٍ مقامه، فنحو، أَقْبَلَ الطالبُ الّذي فازَ، يُعَربُ (الطالبُ) فاعلًا و(الذي) صفةً له، لكن عند حذف الفاعل وقولنا: أقبلَ الذي فازَ، لا تُعرَبُ (الذي) عند النحاة صفةً للفاعل المحذوف، بل تُعرَبُ عندهم فاعلًا، فلأنَ الموصوف بـ(الذي) غالبًا ما يحذف لشيوعه ومعرفته، تقوم الصفة (الذي) مقامه فتأخذ حكمه وإعرابه.

و(ما) و(مَنْ) مثل (الذي) في هذا الباب إلا أنهما يختلفان عنها بأنّ موصوفيهما لا يصحّ إظهارهما، وقد أشار أبو حيان (ت ٧٥٤هـ) إلى هذه المسألة عندما عرض لإعراب (ما) في قوله تعالى: ﴿مَكَّنَّٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّن لَّكُمْ﴾ [الأنعام: ٦]، فمنع أنْ تكون (ما) في هذه الآية بمنزلة (الذي)؛ لأنها تكون "بتقدير: التمكين الذي لم نمكنكم فيه، فَحُذِفَ المنعوت وأُقيمَ النعت مقامه، وهذا لا يجوز، لأنّ (ما) لا تكون نعتًا للمعارف، لو قلت: ضَرَبَ الضَرْبَ ما ضَرَبَهُ زيدٌ، تريد: الذي ضَرَبَهُ زيدٌ، لم يجز، ولو قلت: الضَرْبَ الذي ضَرَبَهُ زيدٌ، جاز"[٣].

وهو في كلامه هذا يؤكد مسألتين: إحداهما أنّ (الذي) لا بدّ من أنْ تكون

---

(١) الكشاف ٤/ ٣٨٩ – ٣٩٠، وينظر دراسات لأسلوب القرآن، عبد الخلاق عظيمة، القسم الأول ٣/ ٥٥٣.

(٢) لباب الإعراب للفاضل الإسفراييني ص ٩٥، والبحر المحيط لأبي حيان الأندلسي ٢/ ٢٣١ والبرهان في علوم القرآن للزركشي ٤/ ٣٩٩.

(٣) البحر المحيط ٤/ ٧٦، وينظر: دراساتٌ لأسلوب القرآن، القسم الثالث ٣/ ٥٣٣.

نعتًا لمنعوتٍ، إنْ لم يكن ظاهرًا وجب تقديره، والثانية: قوله: "إنّ (ما) لا تكون نعتًا للمعارف": يَعني أنّها تكون نعتًا للنكرات العامة فلكون موصوفها لا يصح إظهاره، ذكر النحاة أنّ (ما) الموصولة لا تقع صفةً، وهم لا يعنون من ذلك أنّها لا موصوف لها بل هي مثل (الذي) لا بد لها من موصوف إلا أنّه يلزم حذفه فتقوم (ما) دائمًا مقامه، ولهذا يقول ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) في (ما) هذه: إنها وُضِعَتْ "للموصوف والصفة جميعًا"[١] وإنها تتضمنها معًا "فإذا قُلْتَ: أعجَبَني ما صَنَعْتَهُ، معناه: أعجبني الشيء الذي صنعته، فإنّ (الشيء) موصوفٌ، و(الذي صنعته) صفته"[٢].

وما قلناه في (الذي) نقوله هنا في (ما)، وهو أنّ الضمير العائد في صلتها لا يعود عليها، بل يعود على موصوفها المحذوف، وهذا الموصوف المحذوف ليس معرفةً، بل نكرةٌ عامةٌ؛ لأنَّ (ما) ليست مثل (الذي) وصلةً لوصف المعرفة بالجملة، بل هي وصلةٌ لوصف ما هو مبهمٌ عامٌ غير محددٍ بالجملة.

تبين من كلام النحاة أن (ما) ليست أداةً للتعريف، و(الذي) وفروعها مثل (ال) أداةٌ للتعريف ويُقسم النحاة (ال) التعريف قسمين: عهدية ويُراد بها فرد معين معهود، وجنسية: ويُراد بها أفرادُ الجنس أو هي لاستغراق الأفراد[٣]، ولهذا شاع في كتب النحو أنَّ المفرد المحلى بـ(ال) الجنسية معرفة لفظًا ونكرةً معنىً، والحق أنّ كلتيهما معرفةٌ لفظًا ومعنىً وأن (ال) الجنسية لا يراد بها أفرادُ الجنس بل الجنس بعينه لذلك ذُكِرَ "أنّها لتعريف العهد فإنّ الأجناس معهودٌ

---

(١) الأمالي النحوية، ص٣١٨.

(٢) الكناش ص ١٤١.

(٣) الجني الداني في حروف المعاني للمرادي ص٢١٧.

في الأذهان متميزٌ بعضها من بعضٍ ويُقَسَّمُ المعهود إلى شخصٍ وجنسٍ"[١] فلا فرق بينهما سوى أنّ التعريف بـ (ال) العهدية يراد به تعيين فردٍ مِنْ أفرادٍ، والتعريف بـ (ال) الجنسية يراد به أيضًا تعيين شيء واحدٍ إلا أن هذا الشيء إنما هو جنس من الأجناس لا فرد من الأفراد.

وكذلك (الذي) فإنّها ترد لما يناظر هذين المعنيين[٢] فالاسم الموصول وإن قيل عنه بصفةٍ عامةٍ: إنّه اسم مبهم لا يتضح إلا بالصلة، إلا أنّ (الذي) وفروعها فرقت عن (ما) و(مَنْ) "بأنها تتناول قومًا بأعيانهم"[٣] إما أنْ تتناول فردًا بعينه، كقوله تعالى: ﴿ تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ ﴾[الملك: ١] أو جنسًا بعينه، كقوله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُبْطِلُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى كَالَّذِي يُنْفِقُ مَالَهُ رِئَاءَ النَّاسِ ﴾[البقرة: ٢٦٤].

ويؤكد النحاة هذه الحقيقة عندما يؤكدون أنّ (ما) الموصولة نفسها، وليست النكرة الموصوفة أشد إبهامًا وإعمامًا من (الذي) فهي عندهم اسم مبهم دائمًا في غاية الإبهام، حتى إنّها تقع على كل شيءٍ وتقع على ما ليس بشيء، لذلك نقول: إنّ الله يَعْلَمُ ما كانَ وما لَمْ يكُنْ، وما هُوَ كائن[٤].

وهنالك مسألة جديرة بالذكر، وهي: إنَّ جمهور النحاة، كما مر قبل قليلٍ ذهبوا إلى أنّ الاسم الموصول لم يتعرف بـ (ال) بل بجملة الصلة التي عرفته

---

(١) مغني اللبيب ١/ ٥٠.

(٢) شرح الرضي على الكافية ٤/ ٢٥٢.

(٣)التبيان في إعراب القرآن للعكبري ١/ ٢٤.

(٤)كتاب سيبويه ٤/ ٢٢٨، ومغني اللبيب ١/ ٣٢٧، وبدائع الفوائد ١/ ١٣١، والبرهان في علوم القرآن ٤/ ٣٩٨.

وأزالت إبهامه، ولكن كيف يصح هذا والجملة عندهم لا تكون إلا نكرةً.؟!

وقد بين ابن جني وغيره أنّ (الذي) وفروعها تُستَعمَلُ في الكلام أداةً لتعريف الجملة، لوصف المعرفة بها؛ لأنّ من شروط الصفة أنْ تتبع الموصوف في التعريف والتنكير، فيكون الاسم الموصول (الذي) هو الذي عرف الصلة وليست الصلة هي التي عرفته، وقد جعل النحاة والمعربون (الذي) تنوب مناب موصوفها المعرفة في الإعراب فاكتسبت دلالته الاسمية المعرفية، فَعُدَّتْ عندهم اسمًا معرفةً، وقد تبين أنّ (ما) التي عُدَّتْ موصولة تدخل ضمن هذا الغرض إلّا أنها لم تُستعملْ وصلةً لوصف المعرفة بالجملة، بل استعمِلَتْ في الكلام وصلةً لوصف ما هو مبهمٌ غير معرفةٍ بالجملة، فتكون العلة التي أدت إلى عد (الذي) معرفةً غير موجودةٍ في (ما) الموصولة؛ لأنه كما نابت (الذي) مناب موصوفها المعرفة فاكتسب دلالته في التنكير والعموم.

يتبين مما تقدم ذكره أنَّ (ما) تستعمل فيما هو عامٌّ غير محددٍ وتستعمل (الذي) فيما هو معرفةٌ وأمرٌ معينٌ، وعلى هذا الأساس يُفَسَّرُ استعمال إحداهما دون الأُخرى في القرآن الكريم.

ذكر الإسكافي (ت ٤٢٠هـ)(١)، والكرماني (ت ٥٠٥ هـ)(٢)، والفيروز آبادي (ت ٨١٧هـ)(٣)، أنّه استعمل (الذي) في قوله تعالى: ﴿ وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم بَعْدَ ٱلَّذِى جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ ۙ مَا لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن وَلِىٍّ وَلَا نَصِيرٍ ﴾

(١)درة التأويل وغرة التنزيل في بيان الآيات المتشابهات في كتاب الله العزيز ص ٢٥-٢٩.

(٢)أسرار التكرار في القرآن الكريم ص ٣٣- ٣٤.

(٣)بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز ١/ ١٤٦-١٤٧.

[البقرة: ١٢٠] لأنَّه قُصِدَ بالعلم علم الدين كله، واستعمل (ما) في قوله تعالى: ﴿ وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ ۙ إِنَّكَ إِذًا لَّمِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [البقرة: ١٤٥]؛ لأنه قُصِدَ بالعلم، علم القبلة، وهو جزءٌ من علم الدين، وزيدت (مِنْ) في (ما)؛ لأنّ تقديره من الوقت الذي جاءك فيه العلم بالقبلة، وليس الأول موقتًا بوقتٍ.

والظاهر أنّ (الذي) وردت في الآية الأولى لأنّه أريد بالعلم علم الإسلام، فكانت تعبيرًا عن معرفة، أمّا (ما) في الآية الثانية فلم تكن عائدةً على العلم بالقبلة، فلو أريد بذلك لوردت (الذي) أيضًا للتعبير عما هو معرفةٌ، وإنّما أريد بها علمٌ عامّ، ذلك أنَّ الرسول ﷺ، أُعطِي علمًا مجملًا وهو الإسلام، ثم أُعطِيَ العلم بهذا الدين مفصلًا فكان المقصود من (ما) هذا العلم غير المحدد، الذي كان رسول الله ﷺ يتزود منه حتى التحاقه بالرفيق الأعلى، ووردت (مِنْ) مع (ما) لابتداء الغاية، ذلك أنّ الشيء المكتسب الذي يستمر اكتسابه، ويتدرج نموه، يحسن أنْ تكون له بدايةٌ، أمّا الشيء الذي يُكْتَسَبُ جملةً واحدةً فلا يحسن له ذلك، والتدرج في حصول الشيء إنّما يكون فيما يتعلق بتفصيلاته، و(مِنْ) كما يذكر الكرماني تثبت قبل (بعد) إذا وردت بعد كلام فيه تفصيلٌ، وتحذف بعد كلامٍ فيه إجمالٌ[1].

ولأنّ (ما) يراد بها معنى النكرة العامة فقد وردت في قوله تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ [النحل: ٤٥] فهي في هذه الآية ونحوها لا يصح أنْ يكون المقصود منها فردًا معينًا، ولو أريد هذا المعنى لاستعملتْ (الذي) العهدية، وفي هذا الوجه لا يكون ثمّةَ التباسٌ بينهما وبين

(١) أسرار التكرار ص ١٢٤ – ١٢٥.

(ما) ولكنْ الالتباس يحصل إذا أريد بـ (الذي) المعرفة الجنسية؛ لأنّ المقصود بكلتيهما شمول المستقرين في السموات والأرض جميعًا بحكم سجودهم لله، ويكون الفرق بينهما أنّ الآية باستعمال (ما) تعني الخلق فردًا فردًا، على وجه الإعمام والتفصيل، ولو استعمل (الذي) لكان المراد جنس الخلق على وجه التعيين والإجمال، فوصف الشيء بـ (الذي) لا يكون إلّا على نية جعله قبل ذلك جنسًا من الأجناس من أجل تمييزه وتخصيصه من بينها، مما يشعر المخاطب بمعنى حصر الحكم أو الصفة مع أنه ما أريد ذلك، بل أريد إشعاره بمعنى الشمول والتفصيل، وهذا المعنى يتحقق باستعمال (ما) لا باستعمال (الذي) لما بيناه آنفًا، ولأمرين:

أحدهما: أن (الذي) اسمٌ موصولٌ خُصَّ بالمفرد المذكر، فلو استعمله، لعبّرت الآية عن هذا النوع، ولم تشمل الأنواع الأخرى المتصفة بالتأنيث والتثنية، والجمع إلا على سبيل التغليب، في حين أن (ما) اسم موصول غير مختصٍ، تناول أنواع المخلوقات تناولاً مباشرًا، فهو من هذه الناحية أشد من (الذي) توغلًا بين الأفراد للتعبير عنهم، أو هو أدلّ على استقصاء الأنواع واستغراقهم.

والحق أنّ (الذي) الجنسية ما أُريد بها أفراد الجنس بل الجنس بعينه الدال على الإفراد والتذكير.

وثانيهما: أن معنى الجنس في (الذي) لا يشمل أفراد الجنس بدون استثناء، وهذا ما يصرح به النحاة، فقولنا مثلًا: الرجل أقوى من المرأة، لا يعني أنَّ كل رجلٍ أقوى من كل امرأةٍ بل ذلك محمولٌ على الأعم الأغلب[1].

---

(١) قطر الندى وبل الصدى لابن هشام ص ١١٣.

فإذا قلنا مثلًا: قَرَأت الذي في المكتبة، كان المعنى: قرأت أغلب كتبها أي: جاز أن يكون عددٌ قليلٌ منها غيرَ مشمول بحكم القراءة، أما إذا قلنا: قَرَأْتُ ما في المكتبة لَزِم أَنْ يكون المراد كتب المكتبة جميعها كتابًا كتابًا، وأنّه لم يُتْرَكْ واحدٌ منها لم يُقْرَأْ فالآية باستعمال (الذي) تعني: ولله يسجد الشيء الذي في السموات والشيء الذي في الأرض، وباستعمال (ما) تعني: ولله يسجد كل شيء في السموات وكل شيء في الأرض، فهي بهذا المعنى لا تغادر شيئًا إلّا وتناولته بالحكم الذي تضمنته، وهذا هو المراد نفسه في إشعار المخاطبين، مثلًا في قوله تعالى: ﴿لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة: ٢٥٥] بأنه جل شأنه يهيمن على كل فردٍ بالقوة نفسها التي يهيمن بها على نظيره من المخلوقات، وأنه لا توهن هيمنته وامتلاكه لكل شيءٍ كثرة مخلوقاته وسعتها فيستوي لديه الواحد وما لا يحصيه إلّا هو كما قال تعالى:﴿مَا خَلْقُكُمْ وَلَا بَعْثُكُمْ إِلَّا كَنَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾ [لقمان: ٢٨].

وذكر النحاة أنّ (ما) اسمٌ مبهمٌ يقع معناها على المفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث، تقول مثلًا لمن اشترى جملًا أو ناقةً أو جملين أو ناقتين أو جمالًا أو نياقًا: أَعْجَبَني ما اشْتَرَيْتَهُ (للمفرد المذكر)، وما اشْتَرَيْتَها (للمفرد المؤنث)، وما اشْتَرَيْتَهُما (للمثنى المذكر والمؤنث)، وما اشْتَرَيْتَها (للجمع المذكر والمؤنث)، وتقول: أَعْجَبَني مَا رُكِبَا وما رُكِبَتَا، ومَا رُكِبْنَ، وكذلك قالوا في أُختها (مَنْ) إذْ أجازوا أنْ يقال: جاءَني مَنْ قَامَ ومَنْ قَامتا ومَنْ قاموا ومَنْ قُمْنَ وأَعْجَبَني مَنْ جاءاكَ ومَنْ جاءَتَاكَ ومَنْ جاءوكَ ومَنْ جِئْنَكَ[1].

وهذا الكلام يوهم أنَّ (ما) إذا وقع معناها على مفردٍ لزم إفراد الضمير

---

(١) التبيان في إعراب القرآن ١/ ٢٤، وقطر الندى ص ١٠٢، وشرح ابن عقيل ١/ ١٤٧.

العائد عليها، وإذا وقع على مثنى لزم تثنيته، وإذا وقع على جمع لـزم جمعـه، وإذا وقع على مذكرٍ لزم تذكيره، وإذا وقع على مؤنثٍ لزم تأنيثه.

وليس الأمر كذلك وهو خلاف ما أجمعوا عليه، فإنّه يلـزم إفـراد الـضمير سواءٌ وقع معنى (ما) على مفردٍ أم مثنى أم جمـع، فهـي تـستعمل دائـمًا بمعنـى النكرة العامة، فإذا أمرنا مثلًا رجلًا حاملًا حقيبةً أنْ يخرج منها كـل شيءٍ فيهـا، فلم يخرج منها إلّا كتابًا واحدًا؛ لأنّه لم يكن يوجد فيها شيءٌ غيره، فإذا أردنا أنْ نعبر عن هذه الحالة بمعنى الإفراد قلنا: أَخْرجَ الرَّجلُ كتابًـا مِـنْ حقيبتـه، وإذا أردنا أنْ نعبر عنها بمعنى العموم قلنا: أخرج الرجل ما في حقيبته؛ لأنها تكـون بمعنى: أخرج جميع ما فيها وجميع ما فيها لم يكن غير هذا الكتاب.

ولإفادة (ما) هذا المعنى المبهم العام استعملت للتفخيم والتهويـل كقولـه تعـالى: ﴿ فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ ﴾[طـه: ٧٨] وقولـه تعـالى:﴿ فَأَوْحَىٰٓ إِلَىٰ عَبْدِهِۦ مَآ أَوْحَىٰ ﴾[النجم: ١٠] وقوله تعالى: ﴿ وَأَلْقِ مَا فِي يَمِينِكَ ﴾[طه:٦٩] "كأنه قال: ألقِ هذا الأمر الهائل الـذي في يمينـك فإنـه يبطـل مـا أتـوا بـه مـن سحرهم العظيم"[1].

فإنّ (ما) في هذه الآية وإنْ بدت عادةً عـلى (العـصا) إلّا أنّـه مـا أُريـدَ بهـا معنى الإفراد، بل أُريد بها معنى الجمع، كأنّه ليس في يمينه شيء واحـدٌ فيكـون سببًا لانتصاره، بل أسـباب النـصر كلهـا، فلـم يقـل سـبحانه: وألـقِ التـي في يمينك، بل قال: (وَأَلْقِ مَا فِي يَمِينِكَ) فعبر عن العصا بمعنى التنكـير والعمـوم تهويلًا وتفخيمًا لشأنها مـن جهـةٍ، ولأنهـا مـا زالـت نكـرةً لا يعلـم المخاطَـبُ

---

(١) معترك الأقران ٢/ ٣٥٠، ونتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل المرابط للدلالي ٢/ ٧٨٦. والطراز للعلوي ص ٧٨، ٨١.

حقيقتها من جهة أخرى، وعلى أية حالٍ لو كان في يمينه العصا وأشياء سواها لشملهنّ الخطاب جميعًا؛ لأن الآية باستعمال (ما) تعني: وألق كل شيء في يمنيك كائنًا ما كان.

فلفظ (ما) هو بمعنى ألفاظ الجمع (جميع) و(كل) و(كافة)، أو عبارة (كل شيء)، أو (أيّ شيء كان)، أو نحو ذلك. فهذه الأداة تستعمل في الكلام لإعمام ما عادت عليه بغض النظر عن عدده؛ لأنه بالإشارة إلى عدده يزول معنى إبهام (ما) وعمومها؛ لأنها اسم مبهم تصلح أنْ تقع على كل نوعٍ وعددٍ فلا يلزم فيها لتعبر عن المؤنث أو الجمع تأنيث العائد عليها أو جمعه، بل هي تعبر عن ذلك كله بإفراد الضمير، ولم أجد في كتب النحو التي رجعت عليها شواهد من كلام العرب أو أشعارهم ورد فيها العائد مؤنثًا أو جمعًا، وإنما اقتصر النحاة في هذا الباب على الأمثلة المصنوعة التي وضعوها للتمرين وقلما نجد في القرآن الكريم تأنيث العائد أو جمعه في صلة (ما)، وربما وجدنا هذا في توابعها من ذلك قوله تعالى: ﴿ وَأَلْقِ مَا فِي يَمِينِكَ تَلْقَفْ مَا صَنَعُوا ﴾ [طه:٦٩] ففي (تلقف) ضمير مستتر تقديره: (هي) عائد على (ما) حملًا على المعنى لأن المراد (العصا) وهي مؤنثة. وقيل: (تلقف) للخطاب، بمعنى تلقف أنت[1] والصحيح الوجه الأول بدلالة قوله تعالى: ﴿ وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ أَنْ أَلْقِ عَصَاكَ فَإِذَا هِيَ تَلْقَفُ مَا يَأْفِكُونَ ﴾ [الأعراف: ١١٧] وقوله تعالى: ﴿ فَأَلْقَىٰ مُوسَىٰ عَصَاهُ فَإِذَا هِيَ تَلْقَفُ مَا يَأْفِكُونَ ﴾ [الشعراء: ٤٥] ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَٰؤُلَاءِ شُفَعَاؤُنَا عِندَ اللَّهِ ﴾ [يونس: ١٨] فأفرد العائد على (ما) في (مَا لَا

(١) البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ١٤٨.

يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ) وجمع في (هَؤُلَاءِ شُفَعَاؤُنَا)[١].

لم يرد الضمير جمعًا في صلتها في القرآن الكريم، إلا في موضع واحدٍ هو قوله تعالى ﴿وَيَجْعَلُونَ لِمَا لَا يَعْلَمُونَ نَصِيبًا مِّمَّا رَزَقْنَاهُمْ﴾ [النحل: ٥٦] فعبّر بـ (ما) عن الأصنام وجمع الضمير العائد عليها في (يعلمون)، أي: يجعلون الأصنام التي لا تعلم شيئًا، نصيبًا مما رزقناهم[٢].

ولم يرد هذا أيضًا في أُختها (مَنْ) إلّا في قوله تعالى:﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾[يونس: ٤٢].

ويبدو أنّ السر في مجيء العائد جمعًا لا مفردًا في سورة النحل، كان ليؤكد أنَّ الأصنام جميعًا، صغيرها وكبيرها لا تعلم شيئًا، وكذلك الحال في سورة يونس ورد جمعًا ليؤكد أنَّ المستمعين من المشركين سرًّا من غير علم مَنْ يتبعونهم لقراءة الرسول ﷺ ليلًا[٣] كانوا في الأقل جمعًا، ذلك أن الآية تحدثت

---

(١) البرهان في علوم القرآن ٣/ ٣٩٩، والإتقان في علوم القرآن ٢/ ٢٨٧.

(٢) الكشف في نكت المعاني والإعراب وعلل القراءات لابن ضرير، الجامع للنحوي ١/ ٢٠.

(٣) عن البيهقي عن الحاكم بسنده إلى الزهري أن أبا جهلٍ وأبا سفيان والأخنس بن شريق خرجوا ليلة ليسمعوا من رسول الله ﷺ وهو يصلي بالليل فأخذ كل رجلٍ منهم مجلسًا ليستمع منه، وكل لا يعلم بمكان صاحبه، فباتوا يستمعون له حتى إذا أصبحوا وطلع الفجر تفرقوا فجمعهم الطريق فتلاوموا، وقال بعضهم لبعض: لا تعودوا فلو رآكم بعض سفهائكم لأوقعتم في نفسه شيئًا ثم انصرفوا، حتى إذا كانت الليلة الثانية عاد كل رجلٍ منهم إلى مجلسه فباتوا يستمعون له حتى إذا طلع الفجر تفرقوا فجمعهم الطريق فقال بعضهم لبعض مثل ما قالوا أول مرةٍ، ثم انصرفوا، فلما كانت الليلة الثالثة أخذ كل رجلٍ منهم مجلسه فباتوا يستمعون له حتى إذا طلع الفجر تفرقوا

عن حالةٍ غريبةٍ، نادرة الوقوع. الأمر الذي يجعل السامع يحمل (مَنْ) على أقل عددٍ ممكنٍ، وهو المستمع الواحد..

فاقتضى هذا المقام جمع العائد للإخبار بأن المستمعين كانوا ثلاثة فأكثر. ومد الفعل (يستمعون) بالواو يعبر عن طول استماعهم له، فقد كانوا يصغون لتلاوة القرآن تحت جنح الظلام ساعات طويلةً وهو لا يعلم بهم، ووردت (يستمع) بإفراد الضمير العائد في قوله تعالى: ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ ﴾ [الأنعام: ٢٥]، ولعله أريد في هذه الآية استماع المشركين للرسول ﷺ جهرًا في النهار وهو بينهم يدعوهم إلى الإسلام استماعًا من غير تدبر وإصغاءٍ فلم يقتض هذا المقام جمع العائد.

ولصلاح (ما) و(مَنْ) للتعبير عن الجمع بإفراد الضمير في صلتهما، صار جعله بصيغة الجمع لا فائدة منه، لذلك لم يرد منه في القرآن الكريم إلا لوجهٍ بلاغي احتاج إليه السياق كالوجه الذي بيناه في الآيتين المذكورتين.

أما عود الضمير مثنى على (ما) فنادرٌ، بل يكاد لا يصح وقوعه إذ يتعين في حالة التثنية معرفة العدد، وقد ذكرنا قبل قليلٍ أنْ الإشارة إلى العدد تزيل إبهام (ما) وهو خلاف الغرض الذي وُضِعَت له؛ لذلك يبدو أنه لا يصح أن يقال: أعْجَبني ما اشْتريتُهما، أو أعجبني ما رُكِبا، أو ما رُكِبتَا ولا يصح كذلك أن يقال: جاءني مَنْ قاما، أو مَنْ قامتا، وأعْجبني مَنْ جاءَاكَ، أو جاءَتاكَ كما مثل النحاة فلا يجوز استعمال (ما) أو (مَنْ) في التثنية إلا إذا بقيا على وضعهما يفيدان التنكير والإعمام، لذلك لم يرد في القرآن الكريم تثنية الضمير العائد على

فجمعهم الطريق، فقالوا: لا نبرح حتى نتعاهد ألا نعود، فتعاهدوا على ذلك ثم تفرقوا، سيرة ابن هشام ١/ ٢٥٠.

(ما) ولا على (مَنْ) لا في صلتها وفي توابعها، بل مثل هذا لم يرد في اللغة، على الرغم من أن كتب النحو أجازت ذلك، ومثلت له. بل جعله ابن خالويه[1] (ت ٣٧٠هـ) خارجًا عن كلام العرب، إذ ذكر أنه ليس في كلامهم (مَنْ) وقعت على اثنين إلّا في بيت الفرزدق.

تَعَالَ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تَخُونُنِي نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَا ذِئْبُ يَصْطَحِبَانِ[2]

والشاعر في هذا البيت لا يعني من المثنى (يصطحبان) نفسه والذئب الذي يخاطبه، بل جعله مثلًا ينطبق عليه، وعلى الذئب، وعلى كل من كان حالها مثل حالها فإذا قلنا مثلًا: هَنَّأْتُ مَنْ تَزَوَّجا، عنينا: أي متزوجين كانا ولا يصح أنْ يكون المراد رجلًا بعينه وامرأةً بعينها، فإذا أردنا هذا المعنى لزم استعمال (اللذين) العهدية وأن نقول: هَنَّأْتُ اللَّذَيْنِ تَزَوَّجَا، فقد صلحت التثنية هنا مع (مَنْ)؛ لأنها جُعِلَتْ بهذا المعنى العام المبهم و(ما) مثل (مَنْ) في هذه المسألة، لا فرق بينهما في الأحكام، سوى وضع (ما) لغير العاقل، واختصاص (من) بالعقلاء.

---

(١) ليس في كلام العرب ص٢١٨.

(٢) البيت في ديوانه.

تَعَشَّ فَإِنْ وَاثَقْتَنِي لا تَخُونُنِي نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يا ذئبُ يَصْطحِبان

شرح ديوان الفرزق ٢/ ٥٩٠.

المبحث الثاني

(ما) الموصولة

بين جواز عودها على العاقل وامتناعه

يقول النحاة: إنّ الأصل والأكثر في (ما) أن تجيء لغير العاقل، وقد جاءت للعاقل في كلام العرب كقولهم إذا سمعوا صوت الرعد: سُبْحَانَ ما سَخَّرك، لنا، وسُبْحَانَ ما سَبَّحَ الرَّعْدُ بِحَمْدِهِ[1].

على العاقل في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النساء: ٢٢] بتقدير: أو ما ملكته أيمانكم، أو مصدرية بتقدير ملك أيمانكم[2] وكذلك أجازوا لنْ تكون موصولةً في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُم مِّنَ النِّسَاءِ﴾ [النساء: ٢٢] بتقدير: ولا تنكحوا من نكحهن آباؤكم، والمراد تحريم نكاح نساء الآباء، أو مصدريةً بتقدير: ولا تنكحوا نكاح آبائكم، والمراد تحريم طرق النكاح التي كان يتبعها الآباء[3]، من الجاهليين.

---

(١) الكتاب ٢/ ٢٨٦، وتأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ص ٥٣٣، والمقتضب ١/ ٤٢، ٢/ ٢٩٦، وإعراب القرآن المنسوب إلى للزجاج ٣-٩٢٢ والصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها لابن فارس ص ١٧١ والأزهية في علم الحروف للهروي ص ٩٥ والاستغناء في أحكام الاستثناء للقرافي ص ١١٢ والفوائد العجيبة ضمن كتاب: نصوص محققة ص ٧٧٥.

(٢) معاني القرآن للفراء ٢/ ٢٥٤، وجامع البيان في تفسير القرآن للطبري ٧/ ٥٤٢، وإعراب القرآن للنحاس ٢/ ٤١٤، ومشكل إعراب القرآن ١/ ١٩٠، ١٩٥، ٢/ ٥٨٠.

(٣) معاني القرآن للفراء ٣/ ٢٦٣ – ٢٦٤، ومجاز القرآن لأبي عبيدة ١/ ١٢٠، وجامع البيان في تفسير القرآن ٧/ ٥٤٢، ٢٣/ ٢٠٠، ٣٠/ ٢٠٩، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/ ٣٢، والبيان في تفسير القرآن ٣/ ١٥٤، ومفاتيح الغيب للرازي ٩/ ١٧/

وكذلك أجاز هذين الوجهين في قوله تعالى: ﴿لَآ أُقۡسِمُ بِهَٰذَا ٱلۡبَلَدِ ۝١ وَأَنتَ حِلُّۢ بِهَٰذَا ٱلۡبَلَدِ ۝٢ وَوَالِدٖ وَمَا وَلَدَ ۝٣ لَقَدۡ خَلَقۡنَا ٱلۡإِنسَٰنَ فِي كَبَدٍ﴾. [البلد: ١-٤] والمراد القسم بالوالد وبالذي ولده أو بالوالد وولادته[1]. وفي قوله تعالى: ﴿وَلَآ أَنتُمۡ عَٰبِدُونَ مَآ أَعۡبُدُ﴾ [الكافرون: ٣، ٥] يكون المعنى: ولا أنتم عابدون من أعبده، وهو الله سبحانه، أو ولا أنتم عابدون عبادتي[2].

فجاز في ما في هذه الآيات الموصولية والمصدرية؛ لأنّ في صلتها ضميرًا محذوفًا يمكن تقديره أو عدم تقديره.

وأجازوا كذلك أن تكون (ما) موصولةً عائدةً على العاقل في قوله تعالى: (وإن خفتم ألا تقسطوا في اليتامى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع فإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة) [النساء:٣] وجلعوا التقدير: فانكحوا من طاب لكم، وأجازوا أنْ تكون مصدريةً ظرفيةً بتقدير: فأنكحوا مدة طيب النكاح لكم، أو مصدريةً مقدرةً باسم الفاعل والمعنى: فأنكحوا الذي طاب[3] غير أنَّ النكاح مصدر (نكح) وليس مصدر (طاب)، فعند جعل

والجامع لأحكام القرآن ٥/ ١٠٣، وإرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم لأبي السعود ١/ ٣٣٨، وفتح القدير الجامع بين فنَّيْ الرواية والدراية من التفسير للشوكاني ٢/ ٤٤١.

(١) معاني القرآن للفراء ٣/ ٢٦٣-٢٦٤ وجامع البيان في تفسير القرآن ٣٠/ ٢٠٩ والتبيان في إعراب القرين ٢/ ١٢٨٨ وتفسير القرآن لأبن كثير ٤/ ٥١٢ وإرشاد العقل السليم ٥/ ١٦٤.

(٢) معاني القرآن للفراء ٣/ ٢٦٣- ٢٦٤ ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤/ ٣٤٦ ورصف المباني في حروف للمعاني للمالقي ص ٣١٤ وإرشاد العقل السليم ٥/ ٢٨٨.

(٣) معاني القرآن للفراء ١/ ٢٥٣-٢٥٤ ، ٢/ ٢٨ ، ٣/ ٢٦٣-٢٦٤ وجامع البيان عن تأويل آي القرآن ٧/ ٥٤٢، ٣٠/ ٢٠٩، وأحكام القرآن لابن العربي ١/ ٣١٢، ومجمع

(ما) مصدريةً بمعنى الفاعل ليزم أن يكون التقدير: فانكحوا الطيب، وعَيّن النحاس الموصولية واستبعد المصدرية[1]، وأجاز أغلب النحاة والمفسرين الوجهين[2] وآثروا معنى المصدرية، لأنَّ (ما) موصولةً عائدةً على العاقل مخالفٌ للأكثر والأصل: وهذا ما صرح به المبرد (ت: ٢٨٥هـ) إذْ أشار إلى أنّ جعل (ما) مصدرية (أقيس في العربية)[3] وذكر أنَّ هذا هو الوجه (الذي عليه النحويون)[4]، وقد تبيَّن في المبحث السابق أن (ما) بإجماع النحاة[5] تتعين أن تكون موصولة، وتمتنع أن تكون مصدرية إذا عاد عليها الضمير، فكيف جاز عندهم أن تكون في هذه الآية مصدرية، وقد عاد عليها الضمير المستتر في (طاب)؟! مع أن هذا الضمير لا يصح إلغاؤه؛ لأنَّه فاعلٌ، ولا يصح رده إلى غير (ما) إلَّا بتأويل لا يخلو من تكلفٍ ظاهرٍ يستلزم ذكره عند القول بجواز المصدرية، ولم أجد أحدًا منهم جاء بأي تأويلٍ كان ليسوغ به هذا الوجه، وهذه قاعدةٌ نحويةٌ فقد استند إليها مثلًا ابن هشام في تخطئته مَنْ قَبْلَه فقال

البيان في تفسير القرآن للطبري ٣/ ٥، ومفاتيح الغيب ٩/ ١٧٢، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٥/ ٣٤، والبحر المحيط ٣/ ١٦٢.

(١) إعراب القرآن ١/ ٣٩٣.

(٢) مشكل إعراب القرآن ١/ ٩٠، ١٨٩، ١٩٥، ومفاتيح الغيب ٩/ ١٧٢ والتبيان في إعراب القرآن ١/ ٣٢٨ والجامع لأحكام القرآن ٥/ ١٢-١٣ والبحر المحيط ٣/ ١٦٢ والتدريب في تمثيل التقريب ص٧٠ وإرشاد العقل السليم ١/ ٣١٤ وفتح القدير ٢/ ٤٢٠.

(٣) المقتضب ٤/ ١٨٥، ٢١٨.

(٤) المصدر نفسه ٢/ ٥٢.

(٥) (ما) المصدرية لا يصح أن يعود عليها الضمير عند النحاة سواء جمهورهم الذين قالوا بحرفيتها أم القلة منهم الذين قالوا باسميتها إلا أنَّ الفريق الثاني أوجب ذلك فقط في التقدير.

(وللزمخشري غلطةٌ... فإنَّه جوَّز مصدرية (ما) في ﴿وَٱتَّبَعَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مَآ أُتْرِفُوا۟ فِيهِ﴾ [هود: ١١٦] مع أنه قد عاد عليها الضمير)[١]، وما قاله الزمخشري في هذه الآية قاله جمهور النحاة والمفسرين في قوله تعالى: ﴿فَٱنكِحُوا۟ مَا طَابَ لَكُم﴾ [النساء: ٣].

وأجازوا كذلك أن تكون (ما) موصولةً عائدةً على العاقل في قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا ۝٥ وَٱلْأَرْضِ وَمَا طَحَىٰهَا ۝٦ وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا ۝٧ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا﴾ [الشمس: ٥-٨] والتقدير: والسماء والله الذي بناها، والأرض والله الذي طحاها، ونفس والله الذي سوَّاها[٢]. أو مصدرية والتقدير: والسماء وبنائها والأرض وطحوها ونفس وتسويتها، وضَعَّفَ بعضهم الوجه الأول، لأنه به يتقدم ذكر المخلوق على الخالق[٣].

وقال الزمخشري: (جُعِلَتْ (ما) مصدريةً في قوله: ﴿وَمَا بَنَىٰهَا﴾ ﴿وَمَا طَحَىٰهَا﴾ ﴿وَمَا سَوَّىٰهَا﴾ وليس بالوجه؛ لقوله: ﴿فَأَلْهَمَهَا﴾ ما يؤدي إليه من فساد النظم، والوجه أن تكون موصولة)[٤].

ورد عليه أبو حيان بقوله: (ولا يلزم ذلك لأنا إذا جعلناها مصدرية عاد الضمير على ما يُفْهَمُ من سياق الكلام، ففي (بناها) ضمير عائد على الله -

(١) الكشاف ٢/ ٤٣٧، ومغني اللبيب ١/ ٣٠٦.
(٢) معاني القرآن للفراء ٢/ ٤١٦، ٣/ ٢٦٣-٢٦٤. ومعاني القرآن للأخفش ٢/ ٥٣٩، وإعراب ثلاثين سورة ص٩٨، والأزهية في علم الحروف ص٨١، والتبيان في تفسير القرآن ١/ ٣٥٧- ٣٥٨ والكشاف ٤/ ٧٥٩ والتبيان في إعراب القرآن ٢/ ١٢٩٠، وتفسير القرآن لابن كثير ٤/ ٥١٥، وإرشاد العقل السليم ٥/ ٢٦٦.
(٣) التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي الكلبي ٤/ ٢٠٢.
(٤) الكشاف ٤/ ٧٥٩.

تعالى-، أيْ: وبناها هُوَ، أيْ: الله -تعالى-، كما إذا رأيتَ زيدًا قد ضرَبَ عمرًا فقلت: عَجِبْتُ مِمَّا ضَرَبَ عَمْرًا، تقديره: عَجِبْتِ مِنْ ضَرْبِ عَمرٍو هَوَ، فصيحًا جائزًا، وعود الضمير على ما يفهم من سياق الكلام كثيرٌ)[1]. ويعني أنها لا تكون مصدرية إلا إذا جعلنا الآية بتقدير: والسماء وما بناها الله، فتتجرد (ما) من عود الضمير المستتر عليها، ولا يلزم ذلك أيضًا لجواز جعل (ما) موصولةً بعود الضمير الظاهر عليها، والقسم بالمخلوق بتقدير: والسماء والكائنات التي بناها الله.

وما استدلَّ به الزمخشري لا يُحْتَاجَ إليه؛ لأنَّ عود الضمير على (ما) قد ثبت وتعيَّنت به الموصولية قبل ذكر ﴿فَأَلْهَمَهَا﴾.

وصحَّ كلام أبي حيان الذي يدلُّ على أن المصدرية لا تجوز إلَّا بالتأويل الذي أشارَ إليه، وكان ينبغي أنْ يشير إليه أيضًا عندما نقل القول بجوازها في قوله تعالى: ﴿ فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم ﴾ [النساء: ٣]، والنحاة والمفسرون لم يجيزوا المصدرية بهذا التأويل، إذْ لم يلتفتوا إلى مسألة عود الضمير على (ما) والدليل على ذلك أني لم أجد أحدًا منهم -غيره- ذَكَرَهُ، وذِكْرُهُ لا بُدَّ منه أيضًا؛ لأنَّ المصدرية في هذه الآيات لا تسوغ إلّا به، والدليل الآخر تقديرهم: والسماء وبنائها، فلو أردنا جعله من باب إضافة المصدر إلى فاعله لأسندنا معنى الفاعلية إلى السماء، وهذا لا يصح لأنَّ المراد إسنادها إلى البارئ -عَزَّ وجَلَّ-، ويكون من (ما بَنَتْهُ) أو مِنْ (وما بَنَتْها)، والآية: (و ما بناها)، ولو أردنا جعله من باب إضافة المصدر إلى مفعوله لما صحّ أيضًا؛ لأنَّه لا يكون إلَّا من الفعل (بنى) بدون فاعله، وكذلك يقال الكلام نفسه في ﴿وَمَا طَحَىٰهَا ﴾

---

(١) البحر المحيط ٨/ ٤٧٨- ٤٧٩ وفتح القدير ٥/ ٤٤٨-٤٤٩.

﴿وَمَا سَوَّىٰهَا﴾ وهذا ما نبَّه عليه البيضاوي (ت ٧٩١هـ) في هذه الآيات بقوله: (وجَعْلُ (ما) مصدريةً يجرد الفعل عن الفاعل)[1]، فإذا أُريد هذا الفعل مع فاعله الذي هو الله -سبحانه- حسب التأويل الذي أشار إليه أبو حيان، لَلَزِمَ إظهار ضميره إمّا بإضافة المصدر إليه نحو: والسماء وبنائه إياها، أو بإبرازه منفصلًا عنه نحو: والسماء وبنائها هو.

وأجازوا كذلك أن تكون (ما) موصولةً عائدةً على العاقل في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ ۝١ وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ ۝٢ وَمَا خَلَقَ ٱلذَّكَرَ وَٱلۡأُنثَىٰٓ ۝٣ إِنَّ سَعۡيَكُمۡ لَشَتَّىٰ﴾ [الليل: ١-٤] بتقدير: وَالله الذي خَلَقَ الذكر والأُنثى، أوْ مصدريةً بتقدير: وخَلْقِهِ الذَكَر والأُنثى[2] ولم يشيروا في هذه الآية أيضًا إلى مسألة عود الضمير المستتر في (خلق) على (ما) الذي بمقتضاه تمتنع المصدرية.

ويصحُّ تقدير المصدرية المذكور لو قال سبحانه: ما خلق الله الذكر والأنثى، ولا يصح للذي ورد في نص القرآن إلا على تأويل جعل الضمير المستتر عائدًا على الله -سبحانه- المفهوم من السياق لا على (ما)، وهو ما لم يشر إليه النحاة والمفسرون، وأبو حيان نفسه الذي أجاز المصدرية في هذه الآية وقدمها على الموصولية[3] دون أن يشير إلى هذا التأويل الذي أكد الأخذ به في الآيات التي تقدمتها في سورة (الشمس).

---

(١) أنوار التنزيل وأسرار التأويل ص٨٠٠.

(٢) معاني القرآن للفراء ٣/ ٢٦٣- ٢٦٤، ومجاز القرآن ٢/ ٣٠١، وجامع البيان ٣٠/ ٢٠٩، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٥/ ٣٣٥، وإعراب ثلاثين سورة ص١٠٧، ومفاتيح الغيب ٣١/ ١٩٧، والتبيان في إعراب القرآن ٢/ ١٢٩١، وفتح القدير ٥/ ٤٥٢.

(٣) البحر المحيط ٨/ ٤٨٣.

ونسب الزمخشري إلى الكسائي أنه جعل (ومَا خَلَقَ): (بمعنى وما خلقه الله، أي: ومخلوق الله، الذكر والأنثى، وجاز إضمار اسم الله لأنَّه معلومٌ لانفراده بالخلق إذْ لا خالق سواه)[1] وتعرب (الذَّكَرَ والأُنْثَى) بدلًا، والقسم بالمخلوق بتقدير: والشيء الذي خلقه الله.

وأجازوا مجيء (ما) للعاقل في آيات أُخرى، كقوله تعالى:﴿خَٰلِدِينَ فِيهَآ إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الأنعام: ١٢٨] وقوله تعالى:﴿إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ﴾ [هود: ١٠٧- ١٠٨] والراجح أن (ما) هنا عائدة على الزمان[2].

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّ ٱلْإِنسَٰنَ ضُرٌّ دَعَا رَبَّهُۥ مُنِيبًا إِلَيْهِ ثُمَّ إِذَا خَوَّلَهُۥ نِعْمَةً مِّنْهُ نَسِىَ مَا كَانَ يَدْعُوٓاْ إِلَيْهِ مِن قَبْلُ﴾ [الزمر: ٨] فقد أجازوا أنْ تكون (ما) في هذه الآية موصولةً عائدةً على العاقل بتقدير: نسي اللهَ الذي كان يدعوه، أو مصدريةً بتقدير: نسي دعاءه إلى الله[3].

وقيل: تم الكلام عند (نسي)، و(ما) نافيةٌ، أي: نفى أن يكون دعاء هذا الكافر خالصًا لوجه الله -سبحانه[4]- والراجح فيما يبدو ما ذهب إليه

---

(١) الكشاف ٤/ ٧٦٢.

(٢) جامع البيان ١٥/ ٤٨٤- ٤٨٧، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج، ٢/ ٢٩٢، والكشاف ٢/ ٦٥، والتبيان في إعراب القرآن ١/ ٢٧٠، ٥٣٩، ٢/ ٧١٤- ٧١٥، وحادي الأرواح إلى بلاد الأفراح لابن الجوزية ص ٢٧١-٢٧٣ وتفسير القرآن لابن كثير ٢/ ٤٦٠.

(٣) معاني القرآن للفراء ٢/ ٤١٦، وجامع البيان ٢٣/ ٢٠٠، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤/ ٣٤٦، والتبيان في تفسير القرآن ٩/ ١٢.

(٤) البحر المحيط ٧/ ٤١٨، وينظر دراسات لأُسلوب القرآن، عبد الخالق عضيمة القسم الأول ٣/ ١٤٠.

الزمخشري[١]، وهو أن (ما) عائدةٌ على (الضر)، والتقدير: ونسي الضر الذي كان يدعو اللهَ إليه، يؤيد ذلك، قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا مَسَّ ٱلْإِنسَـٰنَ ٱلضُّرُّ دَعَانَا لِجَنۢبِهِۦٓ أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَآئِمًا فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُ ضُرَّهُۥ مَرَّ كَأَن لَّمْ يَدْعُنَآ إِلَىٰ ضُرٍّ مَّسَّهُۥ ﴾[يونس: ١٢].

وكذلك أجازوا عودها على العاقل في قوله تعالى: ﴿قَالُوا۟ وَمَا ٱلرَّحْمَـٰنُ أَنَسْجُدُ لِمَا تَأْمُرُنَا ﴾[الفرقان: ٦٠]، والتقدير: أنسجد للذي تأمرنا[٢]؟

ولأنَّ مجيء (ما) للعاقل مخالف للأصل، انقسم النحاة في هذه القضية؛ فمنهم من أجاز وقوع (ما) على آحاد من يعقل مطلقًا، ومنهم من لم يجز وقوعها على عاقل إلا بقرينة أو مسوغٍ[٣].

ومن هذه المسوغات ما قيل في (ما) في قوله تعالى: ﴿ فَٱنكِحُوا۟ مَا طَابَ لَكُم ﴾ [النساء: ٣] وقوله تعالى: ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَـٰنُكُمْ ﴾ [النساء: ٣] أنها وردت للعاقل: لأنَّ الإناث يجرين مجرى غير العقلاء لنقصان عقلهن، ونقل هذا القول من دون أنْ يعلق عليه الزمخشري[٤] والرازي[٥] (ت٦٠٦هـ)، والنسفي[٦] (ت ٧١٠هـ) وابن جُزَيٍّ الكلبي[٧] (ت ٧٤١هـ) وأبو حيان[٨]

---

(١) الكشاف ٤/ ١١٦.
(٢) البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٢٠٧، والتبيان في إعراب القرآن ٢/ ٩٩٠.
(٣) البحر المحيط ٨/ ٤٧٨، وهمع الهوامع ١/ ٣١٤-٣١٥.
(٤) الكشاف ١/ ٤١٧.
(٥) مفاتيح الغيب ٩/ ١٧٢.
(٦) مدارك التنزيل وحقائق التأويل. تفسيره ١/ ٢٠٥.
(٧) التسهيل لعلوم التنزيل. تفسيره ١/ ١٢٩.
(٨) البحر المحيط ٣/ ١٦٢.

والبيضاوي[١] وأبو السعود[٢] (ت ٩٥١هـ) وهو قولٌ بعيدٌ، ولا يصح نقله دون الردِّ على قائله، لأنَّ (ما) كما وردت للعاقل المؤنث، وردت للعاقل المذكر، بل عادت على الله -سبحانه- في مواضع.

وقيل: إنَّ (ما) في قوله تعالى: ﴿وَلَآ أَنتُمْ عَٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ﴾ [الكافرون: ٣] وردت للعاقل لمطابقة ما قبلها وما بعدها لتكون معهما على نسق واحدٍ[٣]؛ لأنها وقعت بين قوله تعالى: ﴿لَآ أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ﴾ [الكافرون: ٢] وقوله تعالى: ﴿وَلَآ أَنَا۠ عَابِدٌ مَّا عَبَدتُّمْ﴾ [الكافرون: ٤]. وذكر ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ) هذا الوجه وَعدَّه من ازدواج الكلام في البلاغة والفصاحة[٤] مثل قوله تعالى: ﴿فَمَنِ ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَٱعْتَدُوا۟ عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٤] وقوله تعالى: ﴿نَسُوا۟ ٱللَّهَ فَنَسِيَهُمْ﴾ [التوبة: ٦٧].

إلا أنَّ المسوغَّ الذي شاع، هو أنَّ ورود (ما) للعاقل في القرآن الكريم (كان على وضع النعت موضع المنعوت، لأنَّ (ما) تكون لغير الآدميين ولصفات الآدميين وأجناسهم وأنواعهم)[٥] وذكر الزركشي (ت ٧٩٤هـ) أنَّ (ما) الموصولة (لا تكون لأشخاص ما يعقل على الصحيح؛ لأنها اسم مبهمٌ يقع

---

(١) أنوار التنزيل ص١٠٢.

(٢) إرشاد العقل السليم ٢/ ١٤١.

(٣) البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٥٤٢، ومجمع البيان في تفسير القرآن للطبري ١/ ٥٥١.

(٤) التفسير القيم لابن قيم الجوزية ص٥٢٥- ٥٢٦.

(٥) المقتضب ١/ ٤٨، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/ ٨، وإعراب القرآن للنحاس ١/ ٣٩٣، والكشاف ٤/ ٧٥٩، ٧٦١، ٨٠٩، ومفاتيح الغيب ٩/ ١٧٢.

عليجميع الأجناس فلا يصح دخولها إلا على الجنس)[١] وجعل من ذلك قوله تعالى: ﴿ فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم ﴾ [النساء: ٣]. (والمعنى: انكحوا الموصوفة بأي صفة أردتم من البكارة والثيوبة ونحوها)[٢] وكذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنكِحُواْ مَا نَكَحَ ءَابَآؤُكُم ﴾ [النساء: ٢٢] والمعنى: ولا تَنْكِحُوا المنكوحة من قبل الآباء، أو بمعنى: ولاتنكحوا النوع الذي نكحه آباؤكم[٣]، وتناول ابن قيم الجوزية هذا الوجه، وصرح بأنه أحسن الوجوه عنده، ففصَّل القول فيه، وجعل إطلاق (ما) على صفة ما يعقل أبلغ من استعمال (مَنْ) الدالة (على الذات فقط)[٤].

(١) البرهان في علوم القرآن ٤/ ٣٩٩.

(٢) حاشية الخضري على ابن عقيل، لمحمد الخضري ١/ ٧٣.

(٣) البحر المحيط ٣/ ١٦٢، ٢٠٨.

(٤) التفسير القيم ص٥٢٥-٥٢٦، وبدائع الفوائد ١/ ١٣١- ١٣٤.

obeikandl.com

(٢)

(ما) ومعنى الجنس

تبيَّن ممَّا تقدم ذكره أن النحاة والمفسرين استندوا في تفسير مجيء (ما) للعاقل في القرآن الكريم إلى أساسين:

الأول: أنَّ (ما) وُضعت لذات ما لا يعقل، ولصفة مَنْ يعقل.

والثاني: أنَّ (مَنْ) وُضعت لذات العاقل.

غير أنَّ الذي يُلْحَظُ هو أنَّ العرب إذا أرادوا التعبير عن صفة الموصوف استعملوا (ما) و(مَنْ)، وجعلوا الأولى لغير العاقل، أو لِما هو عامٌّ، وخصوا الثانية بالعاقل، وإذا أرادوا التعبير عن ذات الموصوف، عاقلًا كان أم غير عاقل استعملوا (الذي) وفروعها، مما هو مبدوء بـ (أل)، ولمَّا كان المراد من (الذي) الذات اقتضى تعيين هذه الذات في الكلام، إمَّا عهدًا وإما جِنسًا، ظاهرةً أو مُقدَّرةً، ذلك أنَّ التعبير عنها لا يتحقق إلَّا بتعيينها.

أمَّا (ما) فعلى العكس من ذلك، إذ أنها لما لم يكن المراد من وضعها الذات، بل المراد صفتها، فقد اقتضى ذلك عدم تعيين هذه الذات لذلك لزم حذفها، أي: حذف الموصوف، إذا أريدت الصفة لزم إعمامها، لأنَّه يلزم أنْ يُراد منها كلّ مَنِ اتصف بها.

وقد ذكر النحاة والمفسرون في الآيات التي مرَّ ذكرها، كقوله تعالى: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم﴾ [النساء: ٣]، أنه استعمل (ما)؛ لأنَّه أراد صفة مَنْ يعقل، ولو أراد الذات لاستعمل (مَنْ) وقال: فانكحوا من طاب لكم، والحقيقة هي أنه لو أراد صفة مَنْ يعقل لاستعمل (من) لا (ما)؛ لأن (ما) لا

تجيء إلَّا لصفة غير العاقل، وكيف يصح في (مَنْ) إرادة الذات، وهذه الذات لا يصحُّ إظهارها مع (مَنْ)، ولا تقديرها، إذ لا يصحُّ أن يكون التقدير: فانكحوا المرأة مَنْ طَابَتْ.

ويمكن استعمال غير (ما) من الموصولات الاسمية في الكلام، ولكنَّ كُلًّا منها تؤدي معنى لا تؤديه الأخرى. فلو أراد صفة الفرد لاستعمل (مَنْ) وقال: فانكِحوا مَنْ طابَ؛ لأنَّ الفرد هنا مما يعقل، ولكان المراد بالصفة كل فردٍ موصوفٍ بها من غير تحديد، وفي ذلك معنى الجميع والعموم، والتقدير: فانكحوا أيَّ امرأةٍ كانت طابت لكم، ولأفرد العائد لأنه هو الأصل والأكثر كما تبين هذا في المبحث السابق، ولجاز التأنيث، والأغلب التذكير، كما جاز ذلك في (مَنْ) الشرطية في مثل قوله تعالى: ﴿وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتَعْمَلْ صَٰلِحًا نُّؤْتِهَآ أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ﴾ [الأحزاب: ٣١]، فالخطاب موجهٌ إلى نساء رسول الله ﷺ جميعهن إلا أنّه أفردَ العائد وذَكَّرَهُ في (يَقْنُتْ)، وأَنَّثَهُ في (تَعْمَلْ).

ولو أراد ذات الفرد بمعنى العهدية أو الجنسية لاستعمل (التي) وقال: فانكحوا التي طابت، وفي كلا الوجهين معنى الإفراد والتعيين، لأنَّ الوجه الأول يعني امرأةً بعينها، والثاني يعني جنسًا بعينه، وأَنَّثَ لأنَّه عبَّر عن هذا الجنس المعين بالذات المؤنثة إذ التقدير: فانكحوا المرأة التي طابت.

ولو أراد ذات الجنس لاستعمل (الذي) قال: فانكحوا الذي طاب، وأفرد وذكَّر؛ لأنَّه أراد معنى الجنس المفرد المذكر، والتقدير: فانكحوا الجنس الذي طاب. أمَّا (ما) فقد استعملت في الآية لتعبر عن صفة الجنس؛ لذلك ذَكَّرَ الضمير العائد ولم يُؤَنِّثْهُ لأنَّه لم يعد على آحاد مَنْ يعقل مِن الإناث، وهذا ما

صرح به الطبري من أنه استعمل (ما) ولم يستعمل (من) (لأنه لم يُرِدْ أعيان النساء وأشخاصهن)[١].

وتبدو هذه القضية واضحةً لا خلاف فيها حتى إنَّ مِنَ النحاة من استند إليها لتفسير مسألة مِن مسائل الإعراب، فقد قُرِئ قوله تعالى: ﴿حَٰفِظَٰتٌ لِّلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ ٱللَّهُ﴾ [النساء: ٣٤] بنصب لفظ الجلالة (الله)[٢]، فمن نصب جعل (ما) موصولة، وفي (حَفِظَ) ضميرٌ مستترٌ عائدٌ عليها، والمعنى: حافظات للغيب بالشيء الذي حفظ الله، أي: حفظ أمره أو طاعته أو دينه.

وأجاز الزجاج[٣] ومكي القيسي[٤] أن تكون (ما) مصدريةً، ولا يصح هذا الوجه؛ لأنَّ (ما) لا تكون مصدريةً إلَّا إذا تجردت من الضمير المستتر العائد عليها، وهذا الضمير لا يصح إلغاؤه، لأنه فاعلٌ، كما أنَّه لا يصح عوده على (النساء)؛ لأنَّه مفردٌ، و(النساء) جمع مؤنث للعاقل، فإذا أُريد عوده عليهن وجب إظهاره، وقيل: حافظات للغيب بما حفظن الله[٥]، إلا أنَّ العكبري أجاز ذلك في حالة واحدة، وهي أن يكون هذا الضمير عائدًا على جنس النساء، فيجوز عندئذٍ أنْ يكون مفردًا مذكرًا مستترًا، لأنَّ معنى الجنس يعامل معاملة المفرد المذكر غير العاقل[٦].

---

(١) جامع البيان ٧/ ٥٤٢.
(٢) وهي قراءة يزيد بن القعقاع، معجم القراءات ٢/ ١٣٠.
(٣) معاني القرآن ٢/ ٤٧.
(٤) مشكل إعراب القرآن ١/ ١٩٧.
(٥) البيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٢٥٢.
(٦) التبيان في إعراب القرآن ١/ ٣٥٤.

واستعمل (ما) دون (الذي) لأنه أراد بها كل جنس موصوف بالطيب من غير تحديد أي: إذا كانت (الذي) تعني ذات الجنس فإنَّ (ما) تعني الأجناس جمعيها المتفرعة منه على وجه الاستقصاء، فهناك الأبكار والمطلقات والأرامل وذوات القربى والأجنبيات، فالمراد إعمام الأجناس التي أحل الله نكاحها لإشعار المخاطَب باتساع دائرة الحلال، والمعنى: فانكحوا أيَّ جنسٍ كان طاب لكم.

وكذلك يقال الكلام نفسه في قوله تعالى:﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَـٰنُكُمْ﴾ [النساء: ٣] والمعنى: أو أي جنسٍ كان ملكته أيمناكم، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَنكِحُوا۟ مَا نَكَحَ ءَابَآؤُكُم﴾ [النساء: ٢٢]، والمعنى: ولا تنكحوا أي جنسٍ كان نكحه آباؤكم، فقد عبر عن هذا المعنى بـ (ما) الدالة على العموم، لإشعار المخاطب بعظم إثم هذا النكاح، ولحمله على استبشاعه، الدليل على ذلك، أنَّه سبحانه جعله أبشع من الزنى، فقد قال: -عَزَّ وجَلَّ- في الزنا:﴿وَلَا تَقْرَبُوا۟ ٱلزِّنَىٰٓ إِنَّهُۥ كَانَ فَـٰحِشَةً وَسَآءَ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٣٢] على حين قال في نكاح امرأة الأب: ﴿وَلَا تَنكِحُوا۟ مَا نَكَحَ ءَابَآؤُكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ فَـٰحِشَةً وَمَقْتًا وَسَآءَ سَبِيلًا﴾ [النساء: ٢٢]. فوصفه بما وصف به الزنى وأضاف إليه صفة المقت، وهو الكره الشديد.

فهذا هو المراد من (ما) في هذه الآيات والتي على نحوها، وما يمكن أن يفسر بمعنى الجنس العام، فتكون (ما) عندئذ على بابها، عائدة على غير العاقل.

(٣)

(ما) ومعنى الشيء

جعل النحاة والمفسرون (ما) عائدة في مواضع على الله سبحانه، وقد تقدم ذكر شواهدهم في هذا الباب وهي قول العرب: سُبْحَانَ ما سخَّرَكُنَّ لنا، وسُبْحَانَ ما سَبَّحَ الرَّعْدُ بِحَمْدِهِ، وقوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا﴾ [الشمس: ٥] وقوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقَ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰٓ﴾ [الليل: ٣]، وقوله تعالى:﴿وَلَآ أَنتُمْ عَٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ﴾ [الكافرون:٣]، إلَّا أنهم قدروها مرةً بمنزلة (الذي) ومرةً بمنزلة (مَنْ) ولم يفرقوا في المعنى بين هذين التقديرين[1].

فيذكر الزجاج مثلًا في قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا﴾ [الشمس: ٥]: (وقيل معنى (ما) ههنا معنى (مَنْ)، المعنى: والسماء والذي بناها)[2]، وقرأ عبد الله بن مسعودٍ (رضي الله عنه): والذي خلق الذكر والأنثى، فرجح الطوسي (ت ٤٦٠هـ)[3] والزمخشري[4] وأبو السعود[5] أن تكون (ما) عائدة على الله بدلالة هذه القراءة، ولا يتعين هذا الوجه لأنَّ (الذي) اسمٌ موصولٌ -يستعمل للعاقل، نحو: أَحْسِنْ إلى الذي أَحْسَنَ إليكَ، ولغير العاقل، نحو: اقرَأِ الكتابَ الذي يَنْفَعُكَ- بخلاف (مَنْ) التي اختصت بالعاقل، وكثيرٌ من الذين جعلوها بتقدير (الذي) لم يوضحوا أو يعينوا المراد من هذا التقدير، أَلِلْعاقل المعين أم لغير العاقل المبهم؟ ولهذا أجاز مكي وأبو البركات بن الأنباري في (ما) في قوله

---

(١) ينظر مثلا مجاز القرآن ١/ ٢٤١، ٢/ ٣٠٦.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٥/ ٣٣٢.

(٣) التبيان في تفسير القرآن ١٠/ ٣٦٣.

(٤) الكشاف ٤/ ٧٦١.

(٥) إرشاد العقل السليم ٩/ ١٦٦.

تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا﴾ [الشمس: ٥]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقَ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰٓ﴾ [الليل: ٣] ثلاثة أوجه:

الأول: أنْ تكون مصدرية، والتقدير: والسماء وبنائها، وخَلْقِهِ الذَّكَرَ والأُنثَى.

والثاني: أنْ تكون بمنزلة (مَنْ) والتقدير: والسماء ومَنْ بناها، ومَنْ خلقَ الذكر والأنثى.

والثالث: أنْ تكون بمنزلة (الذي) والتقدير: والسماء والذي بناها والذي خَلَقَ الذَّكَرَ الأُنثَى.

وهذا ما ينطبق على قوله تعالى: ﴿وَلَآ أَنتُمْ عَٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ﴾ [الكافرون:٣]"[1].

إلَّا أَنَّهما لم يشيرا إليالمقصود من الوجهين: الثاني والثالث، ولا إلى الفرق بينهما، ومن الواضح أنَّهما كانا يعنيان بجعل (ما) بمنزلة (مَنْ) عودها على الله -عَزَّ وجَلَّ- والتقدير: والسماء والله الذي بناها، وكانا يعنيان بجعل (ما) بمنزلة(الذي) عودها على الشيء لا على الله سبحانه، والتقدير: والسماء والشيء الذي بناها؛ لذلك جعلهما العكبري وجهين مختلفين في قوله تعالى: ﴿وَأُحِلَّ لَكُم مَّا وَرَآءَ ذَٰلِكُمْ﴾ [النساء: ٣٤]، فأجاز أن تكون (ما) بمنزلة (منْ) عائدةً على النساء اللاتي أُحِلَّ نكاحُهن بالمهور، وأجاز أن تكون بمنزلة (الذي) عائدةً على فعل الشيء غير المحرم، أي (وأُحِلَّ لَكُمْ تحصيلُ ما وراء ذلك الفعل المحرم)"[2].

وعود (ما) على (الشيء) يؤكده النحاة والمفسرون من خلال تفسيراتهم الآتية:

---

(١) مشكل إعراب القرآن ٢/ ٨٢٢، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٥١٦- ٥١٨.

(٢) التبيان في إعراب القرآن ١/ ٣٤٦- ٣٤٧.

(١) في قولـه تعـالى:﴿قَالَ يَٰٓإِبۡلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، بيّن السهيلي (ت ٥٨١هـ) أنَّه جاز عود (ما) على العاقل، لأنَّ الله سبحانه ما أراد أنْ يأمر إبليس بالسجود لذات آدم، بل بالسجود لشيء خلقه الله كائنًا ما كان هذا الشيء، آدم أم غيره، فيكون هذا السجود تعظيمًا لله الخالق، لا لآدم المخلوق، ويكون عـدم السجود تكبُّرًا عـلى الله -عـزَّ وجلَّ- لا على آدم عليه السلام[١].

وهذا يعني أنَّ (ما) وردت لغير العاقل؛ لأنَّه أريد بها التعبير عن شيء عـامٍّ مبهمٍ، وبهذا التفسير وجهوا الشواهد الأُخرى.

(٢) ذكر الزركشي في البرهان أنَّ مجيء (مـا) دون (مَـنْ) في قولـه تعـالى: ﴿وَلَآ أَنتُمۡ عَٰبِدُونَ مَآ أَعۡبُدُ﴾ [الكافرون:٣] كان لجهـل الكفـار بهـذا المعبـود وجاء فيه أيضا أنه استعمل (ما) دون (من) في هذه الآية لأنَّ الكفار كـانوا يحسدون النبي، ﷺ كائنًا ما كان معبوده، فليس ذاك كراهيةً لـذات المعبـود، ولكن أنفةً وكراهيةً لاتباعه ﷺ إذ التقدير: ولا أنتم عابـدون أي شيء كـان أعبده، فلا يصحُّ لأداء هذا المعنى إلَّا لفظة (ما) لإبهامها[٢].

(٣) ذكر المبرد أن (ما) لا تكـون للعاقـل، لكنـه جـاز (أن تقـع عـلى الآدميـين لإبهامها)[٣] وَجُعِلَ من ذلك قوله تعـالى: ﴿رَبِّ إِنِّي نَذَرۡتُ لَكَ مَا فِي بَطۡنِي

---

(١) الروض الأنف ٣/ ٣٢٣- ٣٢٥، وبدائع الفوائد ١/ ١٣٢.
(٢) البرهان في علوم القرآن ٤/ ٤٠٠، والتفسير القيم ص٥٢٥- ٥٢٦.
(٣) المقتضب ١/ ٤٢.

مُحَرَّرًا ﴾ [آل عمران: ٣٥][1].

وأجاز ابن يعيش[2] وابن الحاجب[3] إطلاق (ما) على البارئ -عزَّ وجلَّ- في مثل قول العرب: سُبْحانَ ما سَخَّرَكُنَّ لنا، وسُبْحَان ما سَبَّحَ الرَّعْدُ بِحَمْدِهِ. وقوله تعالى: ﴿وَلَآ أَنتُمْ عَٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ ﴾ [الكافرون:٣]، لأنَّ ذات البارئ غير معلومة الحقيقة، لذلك صارت مبهمةً بهذا الاعتبار) فالعرب إذا أرادت الشيء مبهمًا أو أرادوا أن يبهموه أتوا فيه بلفظ (ما)، ألا ترى أنَّك تقول لشبح رُفِعَ لك من بعيدٍ لا تشعر به: ما ذاك؟ والمعنى: أي شيء ذاك؟ فإذا شَعَرْتَ أنَّه إنسانٌ قلت: من ذاك؟ والمعنى أي إنسانٍ ذاك؟

(٤) ذهب الزمخشري إلى أنَّ (ما) في قوله تعالى: ﴿وَوَالِدٍ وَمَا وَلَدَ ﴾ [البلد:٣] بمنزلة (مَنْ) لأنَّه أُريد بذلك التعظيم، كقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ﴾ [آل عمران: ٣٦] (أي: أي شيء وضعت؟ يعني موضوعًا عجيب الشَّأن)[4].

(٥) قال السهيلي في (ما) في قوله تعالى: ﴿وَلَآ أَنتُمْ عَٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ ﴾ [الكافرون: ٣] إنها عادت على الله عز وجل؛ (لأنَّ مَنْ جلَّت عظمته حتى خرجت عن الحصر، وعجزت الأفهام عن كُنْه ذاته، وجب أن يقال فيه:

---

(١) البيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٢٠٠، وشفاء الغليل في إيضاح التسهيل لأبي عبد الله السلسيلي ١/ ٢٤٠.

(٢) شرح المفصل ٤/ ٥.

(٣) الأمالي النحوية ص٣١٥- ٣١٦.

(٤) الكشاف ٤/ ٧٥٤، وينظر مفاتيح الغيب ٣١/ ١٨٠، والتسهيل لعلوم التنزيل ٤/ ٢٠٠.

هو ما هو، كقول العرب: سبحان ما سبَّح الرَّعَدُ بِحَمْدِهِ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا﴾ [الشمس: ٥] فكأنَّ المعنى: إنَّ شيئًا بناها لعظيمٌ، وما أعظمه من شيء، فلفظ (ما) في هذا الموضع يؤذن بالتعجب من عظمته، كائنًا ما كان هذا الفاعل)[1].

فالعربي بقوله: سُبْحَانَ ما سَخَّرَكُنَّ لنا، وسُبْحَان ما سَبَّحَ الرَّعْدُ بِحَمِدِ، يعني أنَّ الشيء الذي سخر السحاب وسبَّح له الرعد يستحق أن يُمَجَّدَ ويُوَحَّدَ، ويقال فيه (سبحانه) كائنًا ما كان هذا الشيء، والمتكلم يعلم أنه ما مِنْ شيءٍ ولا من أحدٍ، يتصف بهذه الصفة إلَّا الله سبحانه، فهذا الشيء الذي عبَّرَ عنه المعنى العام لا بد أن يعود على البارئ عزَّ وجلَّ، وينحصر فيه، وهذا التعيين لم يجئ من (ما) إذْ هي اسم مبهم عامٌّ، ولكن جاء من مقتضى الحال والأمر الحاصل، فهو أُسلوبٌ فيه معنى العموم والنكرة المبهمة، ولكن عند ربطه بالواقع تنتهي نتيجة هذا المعنى إلى الإفراد والعَلَمِ المعرفة.

وكذلك كان قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا﴾ [الشمس: ٥] فهي بمعنى: السماءِ وأي شيء كان بناها فإنَّه يستحق التعظيم والقسم به كائنًا ما كان، إلا أنَّ الكائن لا يمكن أن يكون إلا أمرًا عائدًا على الله سبحانه وتعالى، وهو قدرته أو حكمته أو تدبيره أو قوله للشيء: كن فيكون، وقد عبر السهيلي عن هذا المعنى بقوله: (كائنًا ما كان هذا الفاعل) وهذا الفاعل لا يكون إلَّا الله.

وخلاصة ما تقدم أنَّ العرب كانوا إذا أرادوا تعظيم الله -تعالى- بصفة من الصفات، لم يستعملوا (الذي) لتدلَّ عليه ولا (مَنْ) التي اختُصَّت بالعقلاء،

---

(١) الروض الأنف ٣/ ٣٢٣- ٣٢٥.

وإنما أطلقوا المعنى وأَعَمُّوه باستعمال (ما) التي تقع على كل شيء، عاقلًا كان أم غير عاقلٍ، ثم يتخصص هذا المعنى العام المطلق..

فيعود دالًّا على الله سبحانه وتعالى، ويقتصر عليه من دون غيره بحكم الواقع والحال لا بحكم الأداة، وقد استعمل القرآن هذا الأسلوب الذي يبدو أنَّه مِن أبلغ أساليب التعظيم وأقواها.

يتبين مما تقدم ذكره أنَّه لا يصحُّ استعمال (ما) إلَّا إذا قصد عودها على معنى مِمَّا يعامل معاملة غير العاقل كمعنى الجنس أو الشيء أو النفس، كقوله تعالى: ﴿وَمَآ أُبَرِّئُ نَفْسِيٓ ۚ إِنَّ ٱلنَّفْسَ لَأَمَّارَةٌۢ بِٱلسُّوٓءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّيٓ﴾ [يوسف: ٥٣] إذ التقدير إلَّا نفسًا رحمها الله بالعصمة[1].

والمشهور في كتب النحو أن (ما) اختصت بغير العاقل، والحق أنَّها لم تكن مثل (مَنْ) مختصة بجنس مُعَيَّنٍ، بل هي كما قالوا: تقع على كل شيء، على ما كان وما لم يكن، والعاقل شيء، وعنصر مما هو كائن، لكن الذي قاد إلى الظن باختصاصها بغير العاقل استعمال (مَنْ) مختصة بالعاقل فَسَدَّت بذلك جزءًا من وظيفة (ما) العامَّة؛ لأنَّه حين يُرادُ التعبير عما هو عاقلٌ فحسب، يُؤتَى بالأداة المختصة به، لا بالأداة العامة التي تعنيه، وتعني الجنس الآخر؛ لذلك أصبحت (ما) تطلق على معنيين:

الأول: على ما لا يعقل لعدم وجود أداة اختصت به.
والثاني: على كلِّ جمعٍ عَمَّ وضمَّ جنس العاقلين وغير العاقلين.

ومن أمثلة ذلك في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن

(١) الكشاف ٢/ ٤٨٠- ٤٨١.

دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنتُمْ لَهَا وَٰرِدُونَ﴾ [الأنبياء: ٩٨]، وقد ذكر الزركشي[1] أنَّ (ما) هنا استُعْمِلَتْ للعاقل لاختلاطه بغير العاقل، ثم استثنى الله سبحانه من ذلك الملائكة والأنبياء بالآية التي بعدها: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَّا ٱلْحُسْنَىٰٓ أُوْلَٰٓئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠١].

فالأداة (ما) لا تجيء مختصَّةً بالآدميين، ولكن تعود عليهم عند اختلاطهم بغيرهم، وهي في هذه الآية ونحوها عادت على جنس العقلاء وغير العقلاء جميعًا، ولم تشمل الجنس الأول على سبيل التغليب بل شملته بحكم معناها الدالِّ على العموم، بخلاف (مَنْ) فإنَّها إذا عادت على غير العاقل لاختلاطه بالعاقل عادت عليه على سبيل التغليب، كقوله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ لِلَّهِ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [يونس: ٦٦].

---

(١) البرهان في علوم القرآن ٤/ ٣٩٩.

المبحث الثالث

معنى (ما) الموصولة ومعاني (ما) الأخرى

تحتمل (ما) الموصولة لمعانٍ أُخرى في آيات من القرآن الكريم، من ذلك قوله تعالى: ﴿وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَٰنُ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُواْ يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَٰرُوتَ وَمَٰرُوتَ ۚ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ﴾ [البقرة: ١٠٢].

فمن ذهب إلى إنزال السحر أو الشرع على الملكين جعل (ما) موصولة في قوله تعالى ﴿وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلْمَلَكَيْنِ﴾ وإلّا جعلها نافيةً[1] واختار الطبري (ت ٣١٠هـ)[2] والزجاج (ت ٣١١هـ)[3] ومكي القيسي (٤٣٧هـ)[4] والزمخشري[5] أن تكون (ما) موصولةً، ومنع الطبري أن تكون نافيةً، وقال: لو كانت نافية لما كان في قوله تعالى: ﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ﴾ معنى: لأن الملكين كانا يُعلّمان الناسَ السحر، وهذا هو الوجه، وعند جعل (ما) موصولةً جاز أن تكون معطوفة على (ما) الأولى أو على السحر، والمعنى: أنَّ الملكين كانا يُعلّمان الناس السحر من أجل اجتنابه وأنَّ الله جعلهما فتنةً

---

(١) المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ٣٥٤، ومفاتيح الغيب، تفسير الرازي ٣/ ٢١٨، والتبيان في إعراب القرآن ١/ ٩٩، والجامع لأحكام القرآن تفسير القرطبي ٢/ ٥٠- ٥١.

(٢) جامع البيان عن تأويل آي القرآن ٢/ ٤٢٤.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ١/ ١٨٣- ١٨٤.

(٤) مشكل إعراب القرآن ١/ ١٠٦.

(٥) الكشاف ١/ ١٧٢.

للناس، فمن اتبعهما كفر، ومن اجتنبهما نجا[1].

وذهب الفراء (ت ٢٠٧هـ)[2] والطبري[3] والنحاس (ت ٣٣٧هـ)[4] والرازي[5] إلى أنَّ (ما) الثانية في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوٓءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُۥٓ أَمَدًۢا بَعِيدًا﴾ [آل عمران: ٣٠] موصولةً، معطوفةً على (ما) الأولى و(تَودُّ) حالٌ لها أو مرفوعةٌ على الابتداء و(تَوَدُّ) خبرُها، وذكروا أنهم لم يعلموا أحدًا قرأ (تَودُّ) بالجزم، وإنْ كان هذا جائزًا في النحو، وأجاز مكي القيسي[6] والزمخشري[7] وجهًا ثانيًا هو الشرطية، وعلى تقدير (فاء) محذوفة في الجواب، أيْ فهي تَوَدُّ، وأجاز العكبري (ت ٦١٦هـ) رفع (تَودُّ) من غير تقدير (فاء) محذوفة؛ لأن الشرط هنا ماض، وإذا لم يظهر لفظ الجزم في الشرط جاز في الجواب الجزم والرفع وأثبت أبو حيان الأندلسي مجيء جواب (ما) الشرطية مرفوعًا كثيرًا، مستشهدًا بالفصيح من كلام العرب[8]، ويقوي هذا الوجه عندهم قراءة عبد الله بن مسعود (وَدَّتْ) بالماضي.

---

(١) زاد المسير في علم التفسير ١/ ١٢٢- ١٢٣.
(٢) معاني القرآن ١/ ٢٠٧.
(٣) جامع البيان ٦/ ٣١٩- ٣٢٠.
(٤) إعراب القرآن ١/ ٣٢١.
(٥) مفاتيح الغيب للرازي. تفسيره ٨/ ١٦.
(٦) مشكل إعراب القرآن ١/ ١٥٥.
(٧) الكشاف ١/ ٣٥٢.
(٨) التبيان في إعراب القرآن ١/ ٢٥٣.
(٩) البحر المحيط ٢/ ٤٢٦- ٤٣٠.

والوجه أنَّ (ما) موصولةٌ لكون (تَوَدُّ) مرفوعةً، ورفع جواب (ما) الشرطية إنْ جاز في كلام العرب فإنه لم يرد في القرآن الكريم.

ومن النحاة المفسرين من أجاز أن تكون ما (استفهامية) في قوله تعالى: ﴿مَا جِئْتُم بِهِ ٱلسِّحْرُ إِنَّ ٱللَّهَ سَيُبْطِلُهُۥٓ﴾ [يونس: ٨١] هو عندهم استفهامٌ يراد به التوبيخ والتحقير، أو التقرير، وليس هو باستخبار حقيقي؛ لأنَّ موسى (عليه السلام) قد علم أنَّه سحرٌ، وإنما وبخهم بما فعلوا، ولم يستخبر عن شيء لم يعلمه[1]، وتكون (ما) بهذا الوجه في موضع رفع مبتدأ، و(جئتم به) خبره، و(السحر) مرفوعةً على أنَّها خبرٌ لمبتدأ محذوف تقديره: هو السحر، أو مبتدأ، والخبر محذوف تقديره: السحر هو، أو تكون مرفوعة على البدلية من (ما)[2].

وأجاز الفراء[3] أنْ تكون (ما) شرطيةً، و(جئتم به) في موضع جزمٍ، وفاء جواب الشرط محذوفةً، بتقدير: ما جئتم به السحر فإنَّ اللهَ سيبطله على أنَّ حذف فاء الشرط لا يجيزه الكثير من النحاة إلا في ضرورة الشعر، ومنهم من أجازه[4].

والوجه: أن (ما) موصولةٌ بتقدير: الذي جئتم به السحر، يعضد ذلك قراءة عبد الله بن مسعود: ما جئتم به سحرٌ، وقراءة أُبَيٍّ بن كعب: ما أتيتم به

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٣٠، والتبيان في تفسير القرآن، تفسير للطوسي ٤/ ٤١٧، ومجمع البيان في تفسير القرآن للطبرسي ٥٠/ ١٢٦.

(٢) إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٧٠، ومشكل إعراب القرآن ١/ ٣٥١- ٣٥٢، والأمالي الشجرية ٢/ ٢٣٤- ٢٣٥، ومغنى اللبيب ١/ ٢٩٨.

(٣) معاني القرآن ١/ ٤٧٥.

(٤) مشكل إعراب القرآن ١/ ٣٥١.

سحرٌ[١]. وكلتاهما قراءة تفسيرية.

وقرأ أبو عمرو ومجاهدٌ وأصحابه (آلسحر) بالمد أي: على الاستفهام، فعلى هذه القراءة تكون (ما) استفهاميةً، ولا يجوز أن تكون بمنزلة (الذي) إذْ لا خبر لها[٢].

وأجاز الفراء[٣] والزمخشري[٤] أنْ تكون (ما) موصولة في قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ٱعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ [الكهف: ١٦] بتقدير: وإذ اعتزلتموهم واعتزلتم معبوديهم من الآلهة إلَّا الله، أو أن تكون نافيةً وهو كلامٌ معترضٌ إخبارٌ من الله -تعالى- عن الفتية المؤمنة أنهم لم يعبدوا إلَّا الله بتقدير: وإذ اعتزلتموهم غير عابدين إلَّا الله، فيكون هناك التفاتٌ من الخطاب إلى الغيبة. واقتصر الزجاج[٥] على ذكر الوجه الأول، وأجاز الأنباري[٦] والعكبري[٧] وجهًا ثالثًا هو أن تكون مصدريةً بتقدير: وإذ اعتزلتموهم وعبادتهم إلَّا الله، أو بتقدير: وإذ اعتزلتموهم وعبادتهم إلَّا عبادة الله، والوجه: أن تكون (ما) موصولة؛ لأنَّ المراد اعتزال الآلهة من المعبودين بدلالة استثناء الله منهم،

---

(١) معاني القرآن للفراء ١/ ٤٧٥، ومجاز القرآن لأبي عبيدة ١/ ٢٨٠، وجامع البيان ١٥/ ١٦٢، والمحلى لابن شقير ص٢٨٩، والأزهية للهروي ص٧٣، والكشف عن وجوه القراءات لمكي القيسي ١/ ٥٢٢، والكشاف ٢/ ٣٦٢- ٣٦٣.

(٢) معاني القرآن للأخفش ٢/ ٣٤٧، والقراءات السبع لابن مجاهد ص٣٢٨، والبيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٤١٨- ٤١٩.

(٣) معاني القرآن ٢/ ١٣٦.

(٤) الكشاف ٢/ ٧٠٧.

(٥) معاني القرآن وإعرابه ٣/ ٢٧٣.

(٦) البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ١٠٢.

(٧) والتبيان في إعراب القرآن ٢/ ٨٤٠.

فيكون الاستثناء متصلًا.

وتحتمل (ما) في قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَآ إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ مَا شَآءَ ٱللَّهُ﴾[الكهف: ٣٩] أن تكون موصولة في موضع رفع خبرًا لمبتدأ محذوف بتقدير: هو ما شاء الله، أو: الأمر ما شاء الله، أو مبتدأً والخبر محذوفٌ بتقدير: الذي شاءه الله كائن، أو أنْ تكون شرطيةً بتقدير: ما شاء الله كان، وجاز حذف الجواب لكونه معروفًا[1]. وجاز أن تكون (ما) مصدرية في قوله تعالى: ﴿إِنَّآ ءَامَنَّا بِرَبِّنَا لِيَغْفِرَ لَنَا خَطَٰيَٰنَا وَمَآ أَكْرَهْتَنَا عَلَيْهِ مِنَ ٱلسِّحْرِ﴾ [طه: ٧٣] بتقدير: ليغفر لنا خطايانا وإكراهك إيانا على السحر[2]. وقيل: إنها نافيةٌ بتقدير: ليغفر لنا خطايانا من السحر، ولم تكرهنا عليه. ولا يخفى تكلف هذا الوجه، والصحيح أنها موصولة، والمعنى: ليغفر لنا خطايانا وخطيئة السحر الذي أكرهتنا على تعلُّمه لإضلال الناس[3].

وقُرئ قوله تعالى: ﴿لِيَأْكُلُوا۟ مِن ثَمَرِهِۦ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾ [يس: ٣٥] وما عَمِلَت أيديهم، فعلى القراءة الأولى أجاز الفرَّاء أن تكون (ما) موصولة بتقدير: والذي عملته أيديهم، وأجاز أن تكون نافيةً بتقدير: ولم تعمله أيديهم، وكذلك أجاز الوجهين في القراءة الثانية، ثم رجح الموصولية؛ لأنَّه عند جعلها نافيةً تحتاج إلى تقدير مفعولٍ محذوفٍ لـ (عَمِلَتْ) في حين أنْ حذف العائد من

---

(١) معاني القرآن للفراء ٢/ ١٤٥، وجامع البيان ١٥/ ٢٤٨، ومعاني القرآن وإعرابه ٣/ ٢٨٨، وإعراب القرآن للنحاس ١/ ٢٧٦، ومشكل إعراب القرآن ١/ ٤٤١، والكشاف ٢/ ٧٢٣، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢٠/ ١٠٨.

(٢) معاني القرآن للفراء ٢/ ١٨٧، ومعاني القرآن وإعرابه ٣/ ٣٦٩.

(٣) إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٣٥٠-٣٥١، ومشكل إعراب القرآن ٢/ ٤٧٠، والتبيان في إعراب القرآن ٢/ ٨٩٨.

الصلة مستساغ[١].

وأشار إلى جواز هذين الوجهين الطبري[٢] والزجاج[٣] والنحاس[٤] ومكي القيسي[٥] والزمخشري[٦] وفسر معنى الموصولية بقوله: (من الغرس والسقي والإبار[٧] وغير ذلك من الأعمال، يعني أنّ الثمر نفسه فعل الله وخلقه وفيه آثار من كد بني آدم وهذا هو الوجه والمعنى المراد من الآية، فنحن مما خلق الله من الزرع والأثمار نصنع بأيدينا ما لذَّ وطاب من الأشربة والأطعمة.

والوجه في (ما) أن تكون موصولةً إذا دخلت على أداة من أدوات النفي، كدخولها على (لا) في قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّيٓ أَعۡلَمُ مَا لَا تَعۡلَمُونَ﴾ [البقرة: ٣٠] و(ليس) في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقۡفُ مَا لَيۡسَ لَكَ بِهِۦ عِلۡمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦]، و(إنْ) في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدۡ مَكَّنَّٰهُمۡ فِيمَآ إِن مَّكَّنَّٰكُمۡ فِيهِ﴾ [الأحقاف:٢٦].

و(إنْ) هنا نافيةٌ والمعنى: أنْ الله أعطى القوم من قبلكم ما لم يعطكم، هذا ما قال به الفراء[٨] والطبري[٩] والأخفش[١٠] وغيرهم[١١].

---

(١) معاني القرآن ٢/ ٣٧٧. وما عملت أيديهم، قراءة حمزة والكسائي وعاصم، معجم القراءات ٥/ ٢٠٧.
(٢) جامع البيان ٢٣/ ٤.
(٣) معاني القرآن وإعرابه ٤/ ٢٨٦.
(٤) إعراب القرآن ٢/ ٧٢٠.
(٥) مشكل إعراب القرآن ٢/ ٦٠٣.
(٦) الكشاف ٤/ ١٥ وتفسير القرآن العظيم لابن كثير ٣/ ٥٧١.
(٧) أبر النخل أبرًا وإبارًا وإبارة: أصلحه وألقحه. المعجم الوسيط ١/ ٢.
(٨) معاني القرآن ٣/ ٥٦.
(٩) جامع البيان ٢٦/ ٢٨.
(١٠) معاني القرآن ١/ ١١٢
(١١) تفسير القرآن لابن كثير ٤/ ١٦٢.

وذكر الزجاج أنَّ (إن) في النفي مع (ما) التي في معنى (التي) أحسن في اللفظ من (ما)، ألا ترى أنّك لو قلت: رغبِتُ فيما رغبت فيه لكان الأحسن أَنْ تقول: رَغِبتُ فيما إنْ رَغِبتُ فيه، لاختلاف اللفظين[1]، ومثل هذا قال الزمخشري: إنّه استعمل (إنْ) دون (ما) مخالفة ما قبلها في التكرير المستبشع، وقال: ولقد أغثَّ أبو الطيب في قوله:

لعَمْرُكُ ما ما بَانَ مِنْكَ لِضَارِبِ ....

وما ضر لو اقتدى بعذوبة التنزيل فقال:

لعمرك ما إنْ بان منك لضارب[2] فقد جعل الزمخشري (ما) الأولى موصولة، والثانية نافية في بيت المتنبي على حين أنهما على العكس من ذلك. وهذا البيت في ديوانه.

يَرى أنَّ مما بانَ مِنكَ لضاربٍ بِأَقْتَلَ مِمَّا بانَ مِنكَ لِعائبِ

وذكر من شرحه أنّ اسم (أنَّ) ضمير الشأن محذوف وأنّ (ما) الأولى نافية والثانية بمعنى (الذي) والتقدير: يرى أنه ليس ظهر منك للضارب يعني السيف أو السنان، بأقتل، أي: بأسرع من الذي ظهر منك للعائب -يعني اللسان- بل هما سواءٌ في الحدة، أي: لا يرى القتل أشد من العيب[3].

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٤/ ٤٤٦ والبرهان في علوم القرآن ٣/ ٧٦ ومشكل إعراب القرآن ٢/ ٦٦٨.

(٢) الكشاف ٤/ ٣٠٨- ٣٠٩.

(٣) ديوان المتنبي، شرح للواحدي ص ٣٣، وشرح البرقوقي ١/ ٢٨٥.

وقيل: إنّ (إنْ) في الآية زائدة وأشار العكبري إلى هذا الوجه بالتضعيف[١] وقال: به الرضي[٢]، والصحيح الوجه الأول، وقد دلت عليه غير آية كقوله تعالى: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّن قَرْنٍ هُمْ أَحْسَنُ أَثَٰثًا وَرِءْيًا﴾ [مريم: ٧٤]، وقوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ مَّكَّنَّٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّن لَّكُمْ﴾ [الأنعام: ٦] (وهو أبلغ في التوبيخ وأدخل في الحث على الاعتبار)[٣].

وأجازوا أنْ تكون استفهاميةً إذا وقعت بعد (علم) و(درى) و(نظر) كقوله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ﴾ [البقرة: ٣٣]، وقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَدْرِى مَا يُفْعَلُ بِى وَلَا بِكُمْ﴾ [الأحقاف: ٩]، وقوله تعالى: ﴿وَلْتَنظُرْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ لِغَدٍ﴾ [الحشر: ١٨][٤].

وأجازوا كذلك لها هذا المعنى بعد أفعال أخرى كقوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾ [الأنعام: ١٥١][٥]، والوجه أنها موصولة في هذه المواضع كلها.

وكثيرًا ما تحتمل (ما) الموصولة معنى المصدرية، ويلزم أنْ تُعْرَبَ موصولةً إذا كانت صلتها جملةً فعليةً فيها ضميرٌ يعود على (ما)؛ لأنَّ المصدرية لا يصح

---

(١) التبيان في إعراب القرآن ٢/ ١١٥٨.
(٢) شرح الرضي ٤/ ٤٣٤.
(٣) الكشاف ٤/ ٣٠٨- ٣٠٩.
(٤) البرهان في علوم القرآن ٤/ ٤٠١، والإتقان في علوم القرآن للسيوطي ٢/ ٢٩٠، ومعترك الأقران في إعجاز القرآن للسيوطي ٢/ ٥٥٢.
(٥) معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٣٠٣، والكشاف ٢/ ٧٨، والأمالي الشجرية ١/ ٤٧، والبيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٣٤٩، ومغني اللبيب ١/ ٢٥٠.

أنْ يعود عليها الضمير، ويكون فاعلًا مستترًا كما في قوله تعالى: ﴿وَلَهُۥ مَا سَكَنَ فِي ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ [الأنعام: ١٣] ويكون ظاهرًا كقوله تعالى: ﴿وَيَقْطَعُونَ مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ﴾ [البقرة: ٢٧].

وتَلْزَمُ الموصوليةُ كذلك إذا كانت صلتها شبه جملة ظرفًا، كقوله تعالى: ﴿وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَآءَهُۥ وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة: ٩١] أو جارًّا ومجرورًا، كقوله تعالى: ﴿وَلِيَبْتَلِيَ ٱللَّهُ مَا فِي صُدُورِكُمْ وَلِيُمَحِّصَ مَا فِي قُلُوبِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٤]، ذلك أنّ شبه الجملة متعلقة بعاملٍ يقدره النحاة بـ (استقر)، وفي هذا الفعل ضمير مستتر يعود على (ما).

وكذلك إذا كانت صلتها جملةً اسميةً، كقوله تعالى: ﴿فَٱقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ﴾ [طه: ٧٢]؛ لأنّ المصدرية لا تدخل على الجملة الاسمية عند جمهور النحاة[1].

ومن ذلك دخولها على (إنَّ) ومعموليها في قوله تعالى: ﴿مِنَ ٱلْكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلْعُصْبَةِ أُوْلِي ٱلْقُوَّةِ﴾ [القصص: ٧٦].

وتلزم كذلك الموصولية عند فساد المعنى بالمصدرية، كقوله تعالى: ﴿يَخْلُقُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ﴾ [النور: ٤٥]، فإنّ (ما) هنا موصولة، ولا يصح أنْ تكون مصدريةً، لأنّه لا يصح أنْ يكون التقدير: يخلق الله مشيئته.

وإذا كانت صلة (ما) جملةً فعليةً، فيها ضمير محذوف بحيث يصح عوده عليها، جاز أنْ تكون موصولةً عند تقدير هذا العائد، وجاز أنْ تكون مصدريةً عند عدم تقديره، وكثر احتمال (ما) لهذين الوجهين في القرآن الكريم، إذ كثيرًا

(١) ارتشاف الضرب من لسان العرب ٢/ ٤٣٨.

ما يحذف الضمير العائد عليها، كما في قوله تعالى: ﴿وَأُنَبِّئُكُم بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدَّخِرُونَ﴾ [آل عمران: ٤٩]، فجاز أن تكون (ما) موصولةً، بتقدير: وأنبئكم بالذي تأكلونه وتدخرونه، أو مصدريةً بتقدير: وأنبئكم بأكلكم وادخاركم[١] ونظيره قوله: تعالى: ﴿فَٱصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾ [الحجر: ٩٤] فـ (ما) موصولة عند تقدير (به)، أي: فاصدعْ بالذي تؤمر به، ومصدريةٌ عند عدم تقديره، والمعنى: فاصدعْ بالأمر[٢].

وإذا جاز الوجهان فلا بد من أن يكون المراد أحدهما، ويترجح من خلال السياق، كما في قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦]، فمن النحاة من حمل (ما) على المصدرية، ورد بشدة على من قال بأنها موصولة، فقد نسب مكي القيسي إلى المعتزلة أنهم لم يعربوا (ما) مصدريةً؛ لأنّ الآية بهذا الإعراب تفيد خلق الله للأعمال شرها وخيرها وهو خلاف ما يعتقدون به بأنّ الله خلق الخير ولم يخلق الشر؛ لذلك جعلوها بمنزلة (الذي) فرارًا من أنْ يقروا بعموم الخلق لله، ونسب إلى شيخهم عمرو بن عبيد أبي عثمان البصري (ت ١٤٤ هـ) أنّه قرأ قوله تعالى:﴿مِن شَرِّ مَا خَلَقَ﴾ [الفلق: ٢] بالتنوين وهي قراءة شاذة لجعل الآية بمعنى: من شرٍّ لم يخلقه الله[٣].

وإذا كان إعراب (ما) هنا مصدريةً يثبت خلق الله للأعمال جميعها، فإعرابها موصولة لا ينفي ذلك، بل هذا هو الوجه الذي يقتضيه المعنى

---

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/ ٤١٤.

(٢) معاني القرآن للأخفش ٢/ ٩٣- ٩٤، والبغداديات ص ٢٨١ -٢٨٣، والكشاف ٢/ ٥٩٠ - ٥٩١ والأمالي الشجرية ٢/ ٢٣٩، والبيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٩٢، ٢/ ٧٢- ٧٣.

(٣) مشكل إعراب القرآن ٢/ ٦١٥- ٦١٦.

والسياق، ذلك لتكون على نسق ما قبلها، وهو قوله تعالى: ﴿قَالَ أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ﴾ [الصافات: ٩٥] الذي فيه (ما) موصولة بلا خلاف والمعنى: أتعبدون الأصنام التي تنحتونها؟ ولكون الآية في سياق توبيخ الله للمشركين في أنه كيف يصح أن يعبدوا الأصنام التي يصنعونها بأيديهم، ولا يصح أنْ تكون مصدريةً؛ لأنّه لا يصح أنْ يوبخهم الله على عبادتهم للأصنام.

ثم يبين لهم أنه قد خلق عبادتهم هذه، فالآية بهذا المعنى تكون حجة لهم لا عليهم والمراد من خلق الأصنام خلق جواهرها، لا أشكالها، فخالق جوهرها هو الله، وصانعو أشكالها هم الذين يشكلونها بنحتهم وعمل أيديهم، فالوجه أن تكون الآية بمعنى: والله خلقكم، وخلق ما تعملونه من الأصنام، وليست بمعنى: والله خلقكم وخلق عملكم[1].

ومما يرجح موصولية (ما) التي حذف فيها الضمير العائد عليها، عود هذا الضمير على نظيرها، كما في قوله تعالى: ﴿يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٣]. فقد ذهب الفراء إلى أنّ (ما) الثانية في هذه الآية موصولة، والعائد محذوفٌ، والتقدير: ويشرب مما تشربون منه[2] ورد النحاس عليه، بأنه لا يجوز حذف (منه) وأنّ (ما) مصدريةٌ، لا تحتاج إلى عائد[3] والوجه أنها موصولة فهو أدل على نسق النظم.

وفيما يتعلق بالضمير العائد على (ما) فإنّ النحاة قد وضعوا شروطًا لحذفه، إلا أنّه يمكن جمعها بمسوِّغٍ عامٍ، وهو أنّه يجوز حذف الضمير، إذا دل

---

(١) الكشاف ٤/ ٥١- ٥٢، وبدائع الفوائد ١/ ١٤٨- ١٤٩.

(٢) معاني القرآن ٢/ ٢٣٤ وينظر جامع البيان ١٨- ١٩ والكشاف ٣/ ١٨٦.

(٣) إعراب القرآن ٢/ ٤١٧، ومشكل إعراب القرآن ٢/ ٥٠٠.

عليه دليلٌ، ولم يلتبس حذفه بغيره[1].

الغرض من حذف الضمير إعمام معناه، كقوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَشْتَهِيٓ أَنفُسُكُمْ وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَدَّعُونَ﴾ [فصلت: ٣١]، ولا يُذْكَرُ إلا عند تخصيص معناه، لوجه بلاغي، فالمؤمن يجد في الجنة، -جعلنا الله من أهلها- كل ما تشتهي نفسه، وما لم يعهده من قبل، إلا أن نفس الإنسان تشتهي أحيانًا شيئًا بعينه، بأوصافٍ معينةٍ، فإذا طلب أهل الجنة مثل هذا الشيء كائنا ما كان، فإن الله سبحانه يعطيهم إياه بلا زيادة أو نقصان، فالصورة الذهنية التي تستحضرها النفس، يجعلها الله ماثلة في الواقع، وهذا ما عناه ذكر الضمير العائد في قوله تعالى: ﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ ٱلْأَنفُسُ وَتَلَذُّ ٱلْأَعْيُنُ﴾ [الزخرف: ٧١].

إلا أنّ الله -سبحانه- أعد لأهل الجنة أسمى مما يتمنونه مما لم تستطع أنفسهم إدراك أوصافه؛ لذلك كثر حذف الضمير ولم يذكر في مادة الاشتهاء والادعاء إلا في هذه الآية، وذكره هنا يرجح موصولية (ما) في الآية التي سبقتها.

---

(١) الأمالي الشجرية ١/ ٧٥، ٢/ ٢٣٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ١٥٢، وتسهيل الفوائد ص ٣٥، وشرح الرضي ٣/ ٤٠ ومغنى اللبيب ٢/ ٥٦٦.

الفصل الثاني

(ما) النكرة المجردة

المقصود بالنكرة المجردة، المجردة من معنى الحرف، وتشمل: النكرة الناقصة (الموصوفة)، والنكرة التامة (التعجبية).

المبحث الأول

النكرة الناقصة (الموصوفة)

(١)

أمثلة النكرة الموصوفة في القرآن الكريم

فرَّق النحاة بين (ما) الموصولة و(ما) الموصوفة، من حيث التسمية والموقع الإعرابي فسُميت الجملة بعد الأولى صلةً لا محل لها من الإعراب، وسُميت بعد الثانية صفةً، ولها محلٌّ من الإعراب[1].

وقد تبين في الفصل الأول أنّ (ما) تستعمل في الكلام وصلةً لوصف ما هو مبهمٌ عامٌّ بالجملة؛ فلأن موصوفها الواجب حذفه غير محددٍ جاز في الذهن تقديره بالنكرة أو بالمعرفة، فإذا قدر بالأول، صارت (ما) نكرةً موصوفةً، وإذا قدر بالثاني صارت موصولة. فهما (ما) واحدة؛ لذلك كثر احتمالها لهذين الوجهين في كتب الإعراب، ففي قولنا: يُعْجِبُني ما صَنَعْتَهُ، يحتمل أنْ تكون الجملة بتقدير: يُعجبني الشيءُ الذي صَنَعْتَهُ، فتكون (ما) أداة وصل لوصف المعرفة: (الشيء) المقدر بجملة (صنعته)، ويصح أن تكون (ما) أداة وصل

---

(١) البغداديات ص ٢٦١، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٣٠٢ وشرح الرضى على الكافية ٣/ ٨.

لوصف نكرة مقدرة بشيء، بجملة (صنعته)، أي: تقوم بالغرض نفسه، إلاَ أنّ هذا الموصوف لا يصح تقديره مع (الذي)؛ لأنّه نكرةٌ، ولا مع (ما)؛ لأنّه لا يصح إظهار موصوفها؛ لذلك جعلت (ما) بتقديره ومعناه، فبدلاً من أنْ تجعل هي وصلتها صفةً للنكرة؛ جعلت هي النكرة نفسها وصلتها صفتها، فصارت موصوفةً، والمعروف عند النحاة أن (ما) وصلتها يعدان كالاسم الواحد، لا يجوز الفصل بينهما؛ لذلك أنكر بعضهم أنْ تقع (ما) نكرةً موصوفةً بصلتها[1].

ويجمع النحاة والمفسرون على جواز مجيء (ما) نكرة موصوفةً بمنزلة (شيء)، من ذلك ما ذهبوا إليه في إعراب (ما) المتصلة بنعم وبئس التي صلتها جملة فعلية، فقد نسب إلى الكسائي أنه جعل نحو: بئس ما صنعت بتقدير بئسما ما صنعت فأضمر (ما) لجعل هذا المثال ونحوه بمنزلة: بِئْسَ الرجلُ عبدُ اللهُ، وذهب الفراء إلى أنّ (نعمّا) و(بِئْسَمَا) كلمةٌ واحدةٌ بمنزلة (كلّما) و(حبّذا) وقيلت أوجه أُخرى[2].

إلا أنّ الشائع بين النحاة جعل (ما) نكرةً موصوفةً منصوبةً على التمييز بتقدير: بِئسَ شيئًا، ونِعْمَ شيئًا، ومنهم من أجاز أن تكون معرفةً بمنزلة (الشيء)[3].

---

(١) الأمالي النحوية لابن الحاجب ص ٣١٨ وهمع الهوامع ١/ ٣١٦.

(٢) معاني القرآن للفراء ١/ ٥٦- ٥٨، وإعراب القرآن للنحاس ١/ ١٩٧- ١٩٨، ومشكل إعراب القرآن ١/ ١٠٤، والحلل في إصلاح الخلل ص ٣٥١.

(٣) الكتاب ٣/ ١٥٥- ١٥٦، ومعاني القرآن للأخفش ١/ ٣٧ - ٣٨، ١٣٩، ومعاني القرآن وإعرابه ١/ ١٧٢، والبغداديات ص ٢٥٢ – ٢٥٣، مشكل إعراب القرآن ١/ ١٤١، ٢٣٥ والكشاف ١/ ٥٢٣، ولباب الإعراب للإسفراييني ص ٩٦، والبرهان في علوم القرآن ٤/ ٤٠٨.

ولا يجيز أكثر النحاة أن يكون فاعل (نِعم) و(بِئسَ) (الذي) أو (ما) الموصولتين لأنّ كلتيهما عندهم معرفة نفع على شيء بعينه، وسبب ذلك كما يذكر ابن عصفور (أنهم عزموا على أن لا يكون فاعلها إلاّ الجنس أو ما يفهم منه الجنس)[1].

وأشار ابن الأثير الحلبي (ت ٧٣٧ هـ) إلى أنَّ (المعرفة ما دلت على شيء بعينه، والنكرة ما دلت على واحد لا بعينه)[2]، و(ما) لا يصح أن تكون معرفة بمنزلة (الشيء) لا المعرفة العهدية ولا الجنسية؛ لأنها لا تدل على فردٍ بعينه ولا على جنس بعينه، ولا يصح أيضًا أنْ تكون نكرةً بمنزلة (شيء)، لأنّ نكرة (شيء) تدل على الآحاد والإفراد ونكرة (ما) تدل على الجميع والعموم.

فمن غير المناسب لدلالة (ما) أن تكون بمنزلة أحد هذين الوجهين، والوجه أن تكون موصولة فهي أصلح من الجنس لأن تقع فاعل (نِعْمَ) و(بِئْسَ)؛ لأنها أعم كما تبين هذا في الفصل الأول، وقد أجاز نحاة هذا الوجه بعد أن جعلوها بمنزلة (الذي) الجنسية فاعل (بِئْسَ) في قوله تعالى: ﴿بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْا۟ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ أَن يَكْفُرُوا۟ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ٩٠]، وقوله تعالى: ﴿لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنفُسُهُمْ أَن سَخِطَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾ [المائدة: ٨٠]، وفاعل (نِعْمَ) في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ﴾ [النساء: ٥٨] والمخصوص بالذَّم في سورة البقرة ﴿أَن يَكْفُرُوا۟﴾ [البقرة: ٩٠]، وفي سورة المائدة ﴿أَن سَخِطَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾ [المائدة: ٨٠]، أمّا المخصوص بالمدح في سورة النساء

---

(١) الجمل ص ٣٥٢، والبيان في غريب إعراب القرآن ١/ ١٧٧- ١٧٨ وشرح جمل الزجاجي ١/ ٦٠٠.

(٢) جوهر الكنز ص ٢٨٨.

فمحذوف للعلم به وتقديره: أداء الأمانة والحكم بالعدل[1]، وتتعين الموصولية في هذه الآيات لعود الضمير في صلتها عليها، ونظير ذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُم بِهِۦٓ إِيمَٰنُكُمْ﴾ [البقرة: ٩٣] وجاز عند حذف العائد إعرابها مصدرية، ويقدر المخصوص عند عدم ذكره بما يدل عليه السياق فقوله تعالى مثلًا: ﴿وَتَرَىٰ كَثِيرًا مِّنْهُمْ يُسَٰرِعُونَ فِى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ وَأَكْلِهِمُ ٱلسُّحْتَ ۚ لَبِئْسَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [المائدة: ٦٢] تقديره: لبئس العمل الذي كانوا يعملون، إذا جعلنا (ما) مصدريةً، وبتقدير: لبئس الشيء الذي كانوا يعملونه، إذا جعلنا (ما) موصولة، والمخصوص بالذم في الوجهين محذوف يدل عليه ما قبله، تقديره: إسراعهم في الإثم والعدوان وأكلهم السحت، والمخصوص بالذم في قوله تعالى: ﴿قَالَ بِئْسَمَا خَلَفْتُمُونِى مِنۢ بَعْدِىٓ ۖ﴾ [الأعراف: ١٥٠] محذوف أيضًا تقديره: اتخاذكم العجل، دل عليه المعنى الذي تضمنه قبل ذلك قوله تعالى: ﴿وَٱتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَىٰ مِنۢ بَعْدِهِۦ مِنْ حُلِيِّهِمْ عِجْلًا جَسَدًا لَّهُۥ خُوَارٌ﴾ [الأعراف: ١٤٨].

وقد قالوا بالنكرة الموصوفة في مواضع أخرى كثيرة في القرآن الكريم كقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا۟ مَا تَقُولُونَ﴾ [النساء: ٤٣] والتقدير عندهم: حتى تعلموا شيئًا تقولونه، والآية لا يصح فيها هذا التقدير؛ لأنّه ليس المراد أنْ يكونوا عالمين بآيةٍ مما يتلونه، بل المراد أنْ يكونوا عالمين بكل آية يتلونها في أثناء الصلاة. ونظيره قوله تعالى:

---

(١) الكشف في نكت المعاني والإعراب ١/ ٥٧، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٢/ ١٠١، والبيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٩١، ٢٠٢، والجنى الداني ص ٣٣٦- ٣٣٧.

﴿وَٱللَّهُ يَكْتُبُ مَا يُبَيِّتُونَ﴾ [النساء: ٨١]، والتقدير: والله يكتب شيئًا يبيتونه[١]. ولا يصح أيضًا أن تكون الآية بهذا المعنى؛ لأن المراد أن الله يكتب كل شيء يبيتونه، أو الأشياء جميعها التي يبيتونها، لا شيئًا واحدًا منها، ومثله قوله تعالى: ﴿وَلَهُم مَّا يَدَّعُونَ﴾ [يس: ٥٧]، والتقدير: ولهم شيء يدعونه[٢]. وهذا المعنى غير مناسب لإكرام الله عباده وهم عنده في جنته، فالمراد من الآية، كما هو ظاهر: أنّ أهل الجنة لهم كل شيء، أو أي شيء كان يطلبونه، أي: الأشياء جميعها، وليس شيء منها ، ومن النحاة والمفسرين مَنْ أشار إلى هذه المسألة، فمنع أن تكون (ما) نكرة بمنزلة (شيء) لأنها ضد معنى العموم، ورأى أنْ تكون بمنزلة (الذي) الجنسية، ففي قوله تعالى: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ﴾ [البقرة: ٣] قال أبو حيان: وأبْعَدَ مَنْ جعل (ما) نكرة موصوفة وقدَّر: ومن شيء رزقناهموه، لضعف المعنى بعد عموم المرزوق الذي يُنْفَقُ منه فلا يكون فيه ذلك التمدح الذي يحصل بجعل (ما) موصولة لعمومها[٣]، وفي قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾ [البقرة: ٤]؛ قال العكبري: (ما) هنا بمعنى (الذي) ولا يجوز أن تكون نكرة موصوفة أي بشيء أنزل إليك؛ لأنه لا عموم فيه على هذا، ولا يكمل الإيمان إلّا أنْ يكون بجميع ما أنزل إلى النبي ﷺ، و(ما) للعموم وبذلك يتحقق الإيمان[٤].

وأجاز أن تكون (ما) نكرة موصوفة في قوله تعالى: ﴿وَيَقْطَعُونَ مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ

---

(١) التبيان في إعراب القران ١/ ٣٦١، ٣٧٥.

(٢) مشكل إعراب القرآن ٢/ ٦٠٧ والتبيان في إعراب القرآن ٢/ ١٠٨٥.

(٣) البحر المحيط ١/ ٤١.

(٤) التبيان في إعراب القرآن ١/ ١٩.

بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ﴾ [البقرة: ٢٧][1] فَرَدّ عليه أبو حيان[2]: بأن المراد بذلك المعنى المطلق وبه يقع الذم البليغ، وأن هذا الذم لا يتحقق بجعل (ما) نكرة موصوفة بمنزلة (شيء).

والصحيح أنها لا ترد بهذا المعنى في كل موضع، وإنّما يُراد منها إعمام صلتها بالحكم، وإنْ بدت خلاف ذلك، كما في قوله تعالى: ﴿هَٰذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ﴾ [ق: ٢٣]. فقد جُعِلَتْ (ما) في هذه الآية نكرة بمنزلة (شيء)[3]، والحق أنها بمنزلة النكرة العامة، والمعنى: إني أحضرتُ كل ما وُكِّلْتُ بإحضاره، وبهذا الوجه جاء تفسيرها (أي: مُعتَدٌّ مُحْضَرٌ بلا زيادةٍ ،ولا نقصان)[4].

---

(١) المصدر نفسه ١/ ٤٤.

(٢) البحر المحيط ١/ ١٢٨ ينظر دراسات لأسلوب القرآن القسم الأول ٣/ ١٧.

(٣) معاني القرآن للأخفش ١/ ٣٦.

(٤) تفسير القرآن العظيم لابن كثير ٤/ ٢٢٥.

(٢) حذف (ما)

أ- حذف (ما) غير المعطوفة

ذهب الفراء إلى أن هناك (ما) محذوفةً في قوله تعالى: ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام: ٩٤] ويُعضِّدُ ذلك عنده قراءة ابن مسعود التفسيرية رضي الله عنه: (لَقَدْ تَقَطَّع مَا بَيْنَكُمْ). وفي قوله تعالى: ﴿قَالَ هَـٰذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ﴾ [الكهف: ٧٨] عند نصب (بَيْنَكَ). والتقدير: هذا فراق ما بيني وبينك. وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا﴾ [الدهر: ٢٠]، والتقدير: وإذا رَأَيْتَ ما ثَمَّ رَأيتَ نعيمًا[١].

وأشار ابن فارس (ت ٣٩٥هـ)[٢]، والزركشي[٣] إلى هذا الحذف في هذا الآيات.

ورد الأخفش[٤] والزجاج[٥] والنحاس[٦] والزمخشري[٧] وغيرهم[٨] على الفراء بأنّه لا يصح إسقاط الموصول وترك صلته؛ لأنهما بمنزلة الاسم الواحد، ونسبوا إليه أنه جعل (رَأَيْتَ) فعلًا متعديًا، وهو لازمٌ هنا عند أكثر البصريين،

---

(١) معاني القرآن ١/ ٣٤٥، ٢/ ١٥٦، ٣/ ٢١٨.
(٢) الصاحبي في فقه اللغة ص ١٧٢.
(٣) البرهان في علوم القرآن ٤/ ٤٠٥.
(٤) معاني القرآن ٢/ ٥٢١.
(٥) معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٢٧٣، ٥/ ٢٦١.
(٦) إعراب القرآن ٣/ ٦٧٣.
(٧) الكشاف ٤/ ٦٧٣.
(٨) مشكل إعراب القرآن ٢/ ٧٨٥- ٧٨٦ وتذكرة النحاة لأبي حيان ص ٤٧٨.

فلا يحتاج إلى تقدير (ما) موصولة لتكون مفعولًا به.

وذكر مكيٌّ في (بَيْنَكُم) من قوله: تعالى: ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام: ٩٤] وجهي النصب والرفع، ثم قال: وقيل : إنّ مَنْ نصب (بينكم) جعله مرفوعًا في المعنى بتقطع؛ لأنّه فاعلٌ، لكنه لما جرى في أكثر الكلام منصوبًا: تركه في حال الرفع على حاله الذي هو النصب، ونسب هذا القول إلى الأخفش، وقال: والمعنى بهذا الوجه يكون واحدًا في القراءتين[١]. وبمثل هذا قال ابن السيد البطليوسي (ت ٥٢١هـ)[٢] والطبرسي (ت ٥٤٨هـ)[٣]، وقال أبو حيان: سوغ القائلون بهذا المذهب، لزوم (بينكم) النصب؛ لأنّه جرى مجرى المثل الملازم لموضعه[٤].

والبصريون يجيزون إضمار (ما) في (تَقَطَّعَ) و(رَأَيْتَ) لكن على أنْ تكون نكرة موصوفة بمنزلة (شيء) لا موصولةً؛ لأنهم يجيزون حذف الموصوف، ولا يجيزون حذف الموصول الذي أجازه الكوفيون[٥]. وهذا خلاف المقصود في الآيتين، فالمراد من الآية الأولى أن تكون بمعنى: وإذا رأيت أي شيء كان هناك رأيت نعيمًا. وليس: إذا رأيت شيئًا هناك رأيت نعيمًا.

ويبدو أنه يجوز في هاتين الآيتين إضمار (ما) وعدم إضمارها، فعند الإضمار يكون المراد معنى الفاعل في سورة الأنعام، ومعنى المفعول في سورة الدهر.

---

(١) مشكل إعراب القرآن ١/ ٢٦٢- ٢٦٣.
(٢) الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ١/ ٦٣.
(٣) مجمع البيان في تفسير القرآن ٤/ ٣٢٦.
(٤) تذكرة النحاة ص ٣٨٦- ٣٨٧.
(٥) البيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٣٣٢.

وعند عدم الإضمار يكون المراد معنى الفعل في كلتيهما. فيتحقق بذلك إعمام أوسع، وهذا ما ذهب إليه الطبري حين أنكر إضمار (ما) في قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ ﴾، رادًّا بذلك على الفراء، فرأى أنّ مفعول (رأيْتَ) لم يُذْكَرْ؛ لأنّه (يريد رؤيةً لا تتعدى)[1]. وكذلك رأى الزمخشري: لتشيع بعدم ذكره الرؤية وتعم[2]. فالفعل هنا (ليس له مفعول ملفوظٌ ولا مقدرٌ ولا مَنْوِيٌّ بل معناه: أنَّ بصرك أينما وقع في الجنة رأيت نعيمًا وملكًا كبيرًا)[3]، وأنّ فاعل (تقطع) لم يذكر أيضًا لهذا لغرض[4] وقيل في قوله تعالى: ﴿وَوَالِدٍ وَمَا وَلَدَ﴾ [البلد: ٣]: أن المراد بالوالد الذي يُولدُ له، وبقوله: (ومَا وَلَدَ) العاقر الذي لا يُولَدُ له، على جعل (ما) نافية، فتحتاج إلى تقدير موصول ليصح المعنى، :كأنّه قال: والذي ما ولد[5]. ولا يخلو هذا التقدير من تكلفٍ.

والذين أشاروا إلى إضمار (ما) لم يستشهدوا بغير الآيات التي استشهد بها الفراء، ويبدو جواز هذا الإضمار في الآيات التي هي من قبيلها، كقوله تعالى: ﴿ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِۦ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَزَوْجِهِۦ ﴾ [البقرة: ١٠٢] والمعنى: يفرقون به ما بين المرء وزوجه من صلات زوجية، وقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا ٱفْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِٱلْحَقِّ﴾ [الأعراف: ٨٩] والمعنى: ربنا افتح ما بيننا وبين قومنا. وقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا وَٱبْتَغِ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ١١٠] أي: ما بين ذلك، والمعنى: وابتغ الشيء الذي بين

---

(١) جامع البيان ٢٩/ ٢٢١.
(٢) الكشاف ٤/ ٦٧٣.
(٣) إرشاد العقل السليم ٩/ ٧٤.
(٤) الكشاف ٤/ ٦٧٣.
(٥) البحر المحيط ٨/ ٤٧٥.

الجهر والخفوت، وقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ بَيْنَ ٱلسَّدَّيْنِ﴾ [الكهف: ٩٣]، أي بلغ ما بين السدين، وقوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا سَاوَىٰ بَيْنَ ٱلصَّدَفَيْنِ ﴾ [الكهف: ٩٦] أي: ساوى الشيء الذي بينهما، وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾ [الحجرات: ١٠] والمعنى: أصلحوا ما بين أخويكم من علاقات الأخوة حين تتعرض للانفصام. وقوله تعالى: ﴿فَمَنِ ٱبْتَغَىٰ وَرَآءَ ذَٰلِكَ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْعَادُونَ﴾ [المعارج: ٣١] والمعنى: فمن ابتغى ما وراء ذلك من الأنكحة المحرمة، فالأفعال في هذه الآيات متعدية، تحتاج إلى مفعول به، وأُريد به أنْ يكون معنى عامًّا، فلم تصلح لتقديره إلا (ما)، فقد أُضمِرتْ لإرادة معنى المفعول، وقد تحذف، ويرجح أنْ لا تُضْمَرَ مع جواز ذكرها أو إضمارها، عندما يتطلب السياق إعمامًا أوسع، كما في قوله تعالى: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ٱلَّذِى بَٰرَكْنَا حَوْلَهُۥ﴾ [الإسراء: ١] فلم يقل: سبحانه: باركنا ما حوله، أو فيما حوله، فَحُذِفَتْ (ما) لإرادة معنى الفعل، وهذا واضح من سياق الآية ، فالمراد إعمام البركة والمبالغة فيها حول مسجدٍ يُعَدّ مسرى النبي مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وآله وسلم، وأولى القبلتين وثالث الحرمين.

وحذف (ما) مع نية إضمارها أريد به الإيجاز، وهو أبلغ من الذكر إذا كان الحذف لا يخلُّ بالمعنى، لأنّ من التطويل ذكر ما يمكن الاستغناء عنه، فذكر (ما) يكون عندئذٍ للاهتمام بمعناها وتأكيده.

ب- حذف (ما) المعطوفة

وردت (ما) معطوفةٌ على (ما) قبلها، وصلتها جملةٌ فعليةٌ، كالذي في قوله، تعالى: ﴿يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا﴾ [سبأ: ٢، والحديد: ٤] أو جملة منفيةٌ بـ (ليس) كالذي في قوله تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ

بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَمَا لَيْسَ لَهُم بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [الحج: ٧١]. أو شبه جملة، ظرف: كالذي في قوله: تعالى: ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ﴾ [الأنبياء: ٢٨، الحج: ٧٦]، أو جارٌ ومجرورٌ، كالذي في قوله تعالى: ﴿لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [طه: ٦]. ولم ترد (ما) معطوفة محذوفة في القرآن الكريم إلا حين تكون صلتها جارًا ومجرورًا، كالذي في قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [لقمان: ٢٦] وقوله تعالى: ﴿وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ﴾ [الأنعام: ٥٩] فقد حُذِفتْ (ما) هنا، وَذُكِرَتْ هناك، فما سِرّ هذا وذاك؟.

ذكر الإسكافي في قوله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۗ أَلَآ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [يونس: ٥٥]، أنّ (ما) لم تُكَرَّرْ مع أهل الأرض؛ لأنها لم تكن في موضع توكيد، بخلاف موضعها في قوله تعالى: ﴿قَالُوا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا ۗ سُبْحَٰنَهُۥ ۖ هُوَ ٱلْغَنِىُّ ۖ لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [يونس: ٦٨]. فقد كُرِّرَتْ هنا للتوكيد: كأنه قال: إذا كان له كل ما في السماوات وكل ما في الأرض فَلِمَ يَتَّخِذُ الولد؟[1].

إلّا أنّ قوله تعالى: ﴿قَالُوا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا﴾ [يونس: ٦٨] ورد في موضع آخر، لم يُذْكَرْ فيه (ما)، وهو قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا ۗ سُبْحَٰنَهُۥ ۖ بَل لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ كُلٌّ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ﴾ [البقرة: ١١٦].

وذكر الكرماني أنّ (ما) كُرِّرَتْ في قوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الجمعة: ١، التغابن: ١] لاختلاف تسبيح أهل السماء عن أهل الأرض في الكثرة القلة، والبعد والقرب من المعصية والطاعة[2].

---

(١) درّة التنزيل وغرّة التأويل ١/ ٢١٤- ٢١٥.

(٢) أسرار التكرار في القرآن ص ٢٠٤- ٢٠٥.

ولو كان هذا هو السر لاقتضى ذكر (ما) في المواضع كلها إلّا أنها حُذِفَتْ في قوله تعالى: ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [الحديد: ١] وفي قوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [الحشر: ٢٤].

وذكر د. السامرائي أن (ما) تُكَرَّر عندما يراد ذكر أهل الأرض بأمر من الأمور، واحتج على ذلك بقوله تعالى: ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ۝١ هُوَ ٱلَّذِيٓ أَخْرَجَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ مِن دِيَٰرِهِمْ لِأَوَّلِ ٱلْحَشْرِ﴾ [الحشر: ١-٢] وبيّن أنه لذلك حُذِفَتْ في قوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [الحشر: ٢٤] لوقوعها في آخر السورة[1].

وهذه العلة غير مطردة في القرآن الكريم كما صرّح بذلك الباحث إذ جعلها خاصةً في آياتِ التسبيح فلم تحذف مثلًا في قوله تعالى: ﴿صِرَٰطِ ٱللَّهِ ٱلَّذِي لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ ۗ أَلَآ إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلْأُمُورُ﴾ [الشورى: ٥٣] مع أنها وقعت في آخر سورة الشورى [٥٣] كما أن ذكر أهل الأرض قد ورد أيضًا بعد (ما) المحذوفة كالذي في قوله تعالى: ﴿وَإِن تَكْفُرُوا۟ فَإِنَّ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ۝١٣٠ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا تَغْلُوا۟ فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ ۚ إِنَّمَا ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ ٱللَّهِ وَكَلِمَتُهُۥٓ أَلْقَىٰهَآ إِلَىٰ مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِّنْهُ ۖ فَـَٔامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ ۖ وَلَا تَقُولُوا۟ ثَلَٰثَةٌ ۚ ٱنتَهُوا۟ خَيْرًا لَّكُمْ﴾ [النساء: ١٧٠-١٧١]

---

(١) التعبير القرآني ٨٧- ٩١ ومعاني النحو ١٥٥ب- ١٥٨.

ونظير ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلَهُ ٱلدِّينُ وَاصِبًا ۚ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَتَّقُونَ ﴿٥٢﴾ وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ۖ ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجْـَٔرُونَ﴾ [النحل: ٥٢-٥٣] وَذُكِرَ أنها تُكَرَّرُ أيضًا إذا كان الموطن دالًّا على التفصيل والإحاطة، كالذي في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ ۖ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا ۖ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوا يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [المجادلة: ٧].

فَذُكِرَتْ (ما) لأنّ الآية في سياق إحاطة علم الله بكل شيء، في السماوات وفي الأرض ومثله قوله تعالى: ﴿لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [طه: ٦] وقوله: تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ وَلَهُ ٱلْحَمْدُ فِي ٱلْـَٔاخِرَةِ ۚ وَهُوَ ٱلْحَكِيمُ ٱلْخَبِيرُ ﴿١﴾ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا ۚ وَهُوَ ٱلرَّحِيمُ ٱلْغَفُورُ﴾ [سبأ: ١-٢] فذكرت (ما) في هذه الآيات؛ لأن الموطن موطن إحاطة وشمول[1]، وهذا هو السر في ذكر (ما) في ما يبدو.

ومن الشواهد الأخرى في هذا الباب، قوله تعالى: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَٰلِمُونَ ﴿١٢٨﴾ وَلِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ ۚ يَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ ۚ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [آل عمران: ١٢٨- ١٢٩]. وقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ مُّحِيطًا﴾ [النساء: ١٢٦] وقوله تعالى: ﴿قُلْ أَتُعَلِّمُونَ ٱللَّهَ بِدِينِكُمْ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ ۚ وَٱللَّهُ

(١) المصدران السابقان والصفحات نفسها.

بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الحجرات: ١٦] فقوله تعالى في سورة آل عمران: (لَيْسَ لَكَ من الأَمْرِ شَيْءٌ) تأكيد أنّ أمر كل شيء بيد الله وقوله تعالى في سورة النساء: (وَكَانَ اللهُ بِكُلِّ شَيْءٍ محيطًا) وقوله في سورة الحجرات: (قُلْ أَتُعَلِّمُونَ اللهَ بِدِينِكُمْ) وقوله: (واللهُ بكُلِّ شيءٍ عليمٌ) ألفاظ واضحة الدلالة على أنَّ المراد معنى الإحاطة والشمول؛ لذلك اقتضت ذكر (ما).

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ ٱلْمَلِكِ ٱلْقُدُّوسِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَكِيمِ﴾ [الجمعة: ١] فقد قُصِدَ في هذه الآية شمول الخلائق كلها بتسبيح الله، يدل على ذلك وصفه سبحانه نفسه بأنّه الملك القدوس، وتقديس الله يكون بكثرة المسبحين له، ونظيره قوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ لَهُ ٱلْمُلْكُ وَلَهُ ٱلْحَمْدُ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [التغابن: ١] فقوله: (لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الحَمْدُ) مناسب لذكر (ما) ولو قال: له الملك والحمد لناسبها حذفها؛ لأنّ تكرار (له) يدل على أنّ المراد الإحاطة والتفصيل.

وقد مر ما قاله الإسكافي، والكَرْماني، وبعض الباحثين في (ما) الثانية وتعبيرهم عن ذكرها بتكرارها. ولا يصح إدخالها في هذا الباب؛ لأنها غير (ما) الأولى؛ إذ الحديث عن أسرار تكرار الموصول يكون مثلًا في قوله تعالى: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ۝١ ٱلَّذِي خَلَقَ فَسَوَّىٰ ۝٢ وَٱلَّذِي قَدَّرَ فَهَدَىٰ ۝٣ وَٱلَّذِي أَخْرَجَ ٱلْمَرْعَىٰ ۝٤ فَجَعَلَهُۥ غُثَآءً أَحْوَىٰ﴾ [الأعلى: ١-٥]. فتعدد الموصول المعطوف في هذه الآيات يفيد تعدد الموصوف، مع أن الموصوف واحد، وهو الله عز وجل.

فذكر الموصول المعطوف الثاني والثالث يعد تكرارًا ينبغي معرفة سره،

لأنّ الأصل حذفه[1]، وتكراره خلاف الأصل، بخلاف ذكر (ما) مثلًا في قوله تعالى: ﴿لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [طه: ٦]، فهنا ينبغي معرفة سر حذفها إذا حُذِفَتْ؛ لأنّ الأصل ذكرها، وحذفها خلاف الأصل؛ لذلك يحسن في هذه الآية ونحوها إطلاق لفظة (الذكر) بدل لفظة (التكرار) لئلا يظن أنها كذلك، فتفسر بما تفسر به الألفاظ التي تكرر في اللغة، وهذا ما حصل فيما يبدو مما تقدم ذكره.

فقد ذهب الكرماني مثلًا كما مر -سالفًا- إلى أنّ (ما) الثانية كُرِّرَتْ للتوكيد في حين أنّ ذكرها لم يكن تكرارًا لتكون توكيدًا. فالآية بذكر (ما) تعني شيئين: وُصِف الأول باستقراره في السماء، ووصف الثاني باستقراره في الأرض، وبحذفها وعدم إضمارها تعني شيئًا واحدًا وصف بالصفتين المذكورتين. وهو معنى لا يصح، لاستحالة أن يستقر شيء في مكانين في وقت واحد، فإذا قلنا مثلًا: زُرْتُ أخي الذي في بغداد والبصرة، امتنع عدم إضمار (الذي) ثانية؛ لامتناع أنْ يكون المقصود أخًا واحدًا يسكن المدينتين، ووجب أنْ يكون المقصود أخوين يسكن أحدهما بغداد ويسكن الآخر البصرة، فوجب إضمار (الذي) ليصح المعنى، وليكون التقدير: زُرْتُ أخي الذي في بَغْداد والذي في البَصْرةِ، وكذلك الحال في قوله تعالى: ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الحديد: ١] فإنه لا يجوز عطف الأرض على السماوات وجعلهما معا من صلة (ما) المذكورة، لأنّ الشيء إمّا أنْ يكون في السماء، وإمّا أن يكون في الأرض، فاقتضت هذه الحال إضمار (ما) ليكون معنى الآية سبح لله الأشياء

---

(١) فالأصل توحيد الموصوف ويكون ذلك إما بحذف (الذي) الثانية والثالثة وعطف صلة كلٍّ منهما على صلة (الذي) الأولى أو ذكرهما من غير عاطفٍ لتكون كل منهما بدلًا.

التي في السماوات والأشياء التي في الأرض. ولهذا ذكر مكي[١] أنّ هناك (ما) محذوفةً. والتقدير: (وما في الأرض).

وقد مر في الموضوع السابق -وهو (حذف (ما) غير المعطوفة)- أنّ البصريين أجازوا حذف الموصوف، ولم يجيزوا حذف الموصول، وهذا مذهبهم أيضًا في حذف (ما) المعطوفة، إلاّ أنّ منهم منْ ذكر في (مَنْ) أنّها إذا وقعت نكرةً فمن الخطأ أو غير المستحسن حذفها، يقوم نعتها وهو (الجملة) مقامها؛ لأن نعتها صار بمنزلة الصلة، والاسم الموصول لا يجوز حذفه وبقاء صلته[٢].

وقد ورد حذف (مَنْ) وصلتها أو صفتها شبه الجملة في القرآن الكريم، معطوفة على (مَنْ) قبلها، كما في قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الرعد: ١٥]، و(مَنْ) هنا لا بد من إضمارها لفساد المعنى بإلغائها، فيكون حذفها جائزًا قياسًا سواءٌ أكانت موصولة أم نكرةً موصوفةً، وكذلك أُختها (ما) لا بد من إضمارها في الآيات التي مر ذكرها ونظائرها، وهذا ما عليه النحاة، وإلّا أنّ البصريين أوجبوا إضمارها على أنها نكرةٌ موصوفةٌ، بمنزلة (شيء) لا موصولةٌ؛ ذلك لعدم جواز حذف الموصول عندهم، ولهذا يقول مكي في الآية المذكورة: ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الحديد: ١] أي: ما في الأرض، ثم حذفت على أنها نكرة موصوفة، فقامت الصفة، وهي (في الأرض) مقام الموصوف وهو (ما) المحذوفة، ولا يحسن أن تكون (ما) بمعنى (الذي)؛ لأنّ الصلة لا تقوم مقام الموصول عند البصريين، وتقوم الصفة مقام

---

(١) مشكل إعراب القرآن ٢/ ٧١٦.

(٢) إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٥٦٧ ومشكل إعراب القرآن ٢/ ٥٥٢.

الموصوف عند الجميع، فحمله على الإجماع أَوْلى من حمله على الاختلاف)[1].

وهذا خلاف ما ورد في القرآن الكريم فقد ذكر صاحب البرهان، أنّ في قوله تعالى: ﴿ وَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ ﴾ [العنكبوت: ٤٦] اسمًا موصولًا محذوفًا إذْ لا يصح جعل (أُنْزِلَ إليكمْ) من صِلَةِ (الذي) المذكورة، فيجب أنْ يكون التقدير: (والذي أنزل إليكُمْ) لأنّ الذي أنزلَ إلينا، هو غير الذي أُنزل على مَنْ قبلنا؛ لذلك أعِيدَتْ (ما) في قوله تعالى: ﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ﴾ [البقرة: ١٣٦]، (وشرط ابن مالك في بعض كتبه لجواز الحذف كونه معطوفًا على موصولٍ آخر)[2].

وقد تبين من قبل أن جعل (ما) نكرة بمنزلة (شيء) وجهٌ مستبعدٌ في كل موضع، وقوله تعالى: (لله ما في السمواتِ والأرْض) كما هو واضح يعني أنّه لا شيء خارجٌ عن ملك الله، وهذا المراد يتحقق بجعل المعنى: ولله كل شيء في السماوات وكل شيء في الأرض، ولا يناسبها أنْ تكون بتقدير: (لله شيء في السموات وشيء في الأرض)، فجعل (ما) بمنزلة (الذي) الجنسية أقرب إلى معنى الآية من جعلها نكرةً موصوفة.

أما فيما يتعلق بسر الحذف، فقد ذهب الكرماني إلى أنّ (ما) لم تُكَرَّرْ في قوله تعالى: ﴿ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ [العنكبوت: ٥٢]؛ لأنّ جنس علم الله واحد، فهو لا يخفى عليه سبحانه شيء في الأرض ولا في السماء[3]، بيد أن لو كان هذا هو السر، لاقتضى ذلك حذفها في المواضع كلها،

---

(١) مشكل إعراب القرآن ٢/ ٧١٦.

(٢) البرهان في علوم القرآن ٣/ ١٥٩.

(٣) أسرار التكرار في القرآن ص ٢٠٤- ٢٠٥.

في حين ذكرت في قوله تعالى: ﴿وَيَعْلَمُ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ ۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [آل عمران: ٢٩] وقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ لِتَعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [المائدة: ٩٧].

وفي قوله تعالى: ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ۝١ لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ يُحْيِۦ وَيُمِيتُ ۖ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ۝٢ هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْءَاخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ۝٣ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الحديد: ١ - ٤]. ذكر الإسكافي أنّ حذف (ما) في أول هذه السورة كان من أجل موافقة ما بعدها وهو قوله تعالى: ﴿لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ﴾ [الحديد: ٢] وقوله تعالى: ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [الحديد: ٤]؛ لأنّ التقدير: سبح الله خَلْقُ السماوات والأرض، وكذلك قال في آخر سورة الحشر: ﴿يُسَبِّحُ لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ﴾ [الحشر: ٢٤] أي: خلقهما[1]. وذكر هذا الكلام أيضا الكرماني[2] والفيروز أبادي[3].

فيبدو أنّ سر الحذف كان لتوحيد أهل الأرض مع أهل السماء في أمر التسبيح، يدل على ذلك قوله تعالى: (هو الأول والآخرُ)، فقد أُريد بذلك الجمع بين صفة (الأول) وصفة (الآخر) على أنهما كلتيهما صفة لله وإنْ تضادتا، ونظيره قوله تعالى: (هو الظاهر والباطن) فحذفت (ما) لجمع أهل الأرض مع أهل السماء؛ لأنّ سياق الآيات، كما هو الظاهر سياق ضمّ وتوحيد، لا سياق

---

(١) درة التنزيل وغرة التأويل ص ٤٦٩ - ٤٧٠.

(٢) أسرار التكرار في القرآن الكريم ص ٢٠٠.

(٣) بصائر ذوي التمييز ١/ ٤٥٤.

تفريق وتفصيل.

وقد ذكرت (ما) في أول سورة الحشر، في قوله تعالى:﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [الحشر: ١]؛ لأنها وردت على الأصل، وليس ثَمَّةَ ما يدعو إلى حذفها بخلاف وردوها في آخر السورة، وهو قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِي لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ هُوَ ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٢٢﴾ هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِي لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْمَلِكُ ٱلْقُدُّوسُ ٱلسَّلَٰمُ ٱلْمُؤْمِنُ ٱلْمُهَيْمِنُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْجَبَّارُ ٱلْمُتَكَبِّرُ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٢٣﴾ هُوَ ٱللَّهُ ٱلْخَٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ يُسَبِّحُ لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [الحشر: ٢٢- ٢٤].

فقد حذفت (ما)؛ لأنّ الآيات وردت في سياق توحيد العبودية، والأسماء الحسنى لله.

وقد كان هذا هو السر في حذفها في آيات أخرى كما في قوله تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٢٥﴾ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْغَنِيُّ ٱلْحَمِيدُ ﴿٢٦﴾ وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٢٧﴾ مَّا خَلْقُكُمْ وَلَا بَعْثُكُمْ إِلَّا كَنَفْسٍ وَٰحِدَةٍ﴾ [لقمان: ٢٥- ٢٨]، وقوله تعالى: ﴿مَّا خَلْقُكُمْ وَلَا بَعْثُكُمْ إِلَّا كَنَفْسٍ وَٰحِدَةٍ﴾ [لقمان: ٢٥- ٢٨] دليل على أن الآيات واردةٌ في سياق جمع وتوحيد.

وقد تُحْذَفُ (ما) لسببٍ آخر، ففي قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَكُمُ ٱلرَّسُولُ بِٱلْحَقِّ مِن رَّبِّكُمْ فَـَٔامِنُوا۟ خَيْرًا لَّكُمْ وَإِن تَكْفُرُوا۟ فَإِنَّ لِلَّهِ مَا فِي

ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ١٧٠]، ذكر الإسكافي[1] والكرماني[2]: أن (ما) حُذِفت لجعل أهل الأرض تبعًا لأهل السماوات، ويبدو هذا التفسير بعيدًا، لأنها قد تقدمتها آية ذُكِرتْ فيها (ما) مع أنها وردت على نسقها، وهي قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ وَصَّيْنَا ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ أَنِ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۚ وَإِن تَكْفُرُوا۟ فَإِنَّ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ غَنِيًّا حَمِيدًا﴾ [النساء: ١٣١] فليس بين الآيتين في الموضعين إمارة واضحةٌ يمكن أن تُتَّخَذَ علةً لذكر (ما) هنا وحذفها (هناك)، وقد تبدو الآيتان كذلك عند تلاوتهما أوَّلَ وَهْلَةٍ، بيد أنه عند تأملهما يتبين سر الذكر والحذف ظاهرًا فيهما لا لبس فيه، فقوله تعالى: (وَإِنْ تَكْفُرُوا) في الموضع الأول المتقدم من السورة خطاب لليهود والنصارى وأهل القرآن، وهم جميعًا فئة قليلةٌ إذا قيست بأهل الأرض، فالخطاب موجَّهٌ إلى القلة بأنهم إذا كفروا فإنّ لله غيرهم في كل أرض فهو قادر سبحانه أن يرسل إليهم من يشاء ويهديهم إلى دينه ويكونوا خيرًا منهم. كما قال تعالى: ﴿وَإِن تَتَوَلَّوْا۟ يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوٓا۟ أَمْثَٰلَكُم﴾ [محمد: ٣٨] فَذُكِرَتْ (ما) لتعود على الأكثرين من أهل الأرض في كل مكان وزمانٍ.

أما قوله تعالى: (وإنْ تَكْفُرُوا) في الموضع الثاني من السورة فهو خطابٌ إلى الناس كافةً، فقد ابتدأت الآية بقوله تعالى: (يا أيها الناس) فالخطابُ موجّهٌ إلى أهل الأرض جميعًا، بأنهم إذا كفروا، فإنّ الله مستغنٍ عنهم بأهل السماوات الذين لا يُحْصِي عددهم إلّا الله، ولم يشذَّ منهم عن طاعته أحدٌ، ولا يفترون عن شكره وتسبيحه كما أخبر تعالى عن موسى، عليه السلام، أنه قال لقومه: ﴿إن

(١) درة التنزيل ص ٤٨٧ - ٤٨٨.

(٢) أسرار التكرار ص ٥٨.

تَكْفُرُوٓاْ أَنتُمْ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا فَإِنَّ ٱللَّهَ لَغَنِيٌّ حَمِيدٌ﴾ [إبراهيم: ٨].

فَحَذْفُ (ما) في هذا الموضع لم يكن لجعل أهل الأرض تبعًا لأهل السماء بل كان للاستغناء عنهم وعن عبادتهم لله، ويبدو حذفها واجبًا وإنْ كان خلاف الأصل؛ لأنْ ذكرها في سياق هذه الآية لا يليق بمقام الله الغني بذاته ثم بجنوده وملائكته.

opeikandl.com

المبحث الثاني

النكرة التامة (التعجبية)

وردت (ما) التعجبية في القرآن الكريم بصيغة (ما أَفْعَلَهُ) في موضعين: هما قوله تعالى: ﴿ فَمَآ أَصْبَرَهُمْ عَلَى ٱلنَّارِ ﴾ [البقرة: ١٧٥]، وقوله تعالى ﴿قُتِلَ ٱلْإِنسَٰنُ مَآ أَكْفَرَهُۥ﴾ [عبس: ١٧]، وقرأ سعيد بن جُبير (ما أَغَرَّكَ بربِّك) وهي قراءةٌ شاذةٌ[1] بدلًا من القراءة المشهورة المجمع عليها: ﴿ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ ٱلْكَرِيمِ ﴾ [الانفطار: ٦].

وعُرِّفَ التعجب: بأنه استعظام زيادةٍ في وصف الفاعل، ويكون فيما خفي سببه "وقد قيل: إذا ظهر السبب بطل العجب" على أنَّ التعجب لا يصح صدوره من الله عزَّ وجلَّ؛ لأنَّه لا يعزب عن علمه شيءٌ، فالله يُعَجِّب المخلوقين ولا يَعْجَبُ هو، فإنْ ورد ما ظاهره ذلك صُرِف إلى المخاطب، فيكون قوله تعالى ﴿ فَمَآ أَصْبَرَهُمْ عَلَى ٱلنَّارِ ﴾ معناه: أنَّ الله يُعَجِّبُ المؤمنين من جرأة الكفار على عمل يُقربهم من النار، أو هم مِمَّنْ يستحقون أنْ يقال فيهم ذلك، وكذلك قوله تعالى ﴿ قُتِلَ ٱلْإِنسَٰنُ مَآ أَكْفَرَهُۥ ﴾ هو ممن يتعجب من كفره[2].

---

(١) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني ٢/ ٣٥٣-٣٥٤. والبرهان في علوم القرآن ٤/ ٤٠٤، والإتقان في علوم القرآن ٢/ ٢٨٨.

(٢) البغداديات ص٣٥٣، ومشكل إعراب القرآن ١/ ١١٧، ٢/ ٨٠١-٨٠٢، وشرح اللمع لابن برهان العكبري ٢/ ١٤٢، والمرتجل لابن الخشاب ص١٤٦، وزاد المسير في علم التفسير لابن الجوزي ١/ ١٧٧، واللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري ٢/ ١٤٦، والغرة المخفية لابن الخباز في شرح الدرة الألفية لابن معطٍ ٢/ ٤٥٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٥، وشرح ألفية ابن مالك لابن الناظم

وأُعْرِبَتْ (ما) في صيغة (ما أفعله)، نحو: ما أَحْسَنَ عَبْدَ الله، نكرةً تامَّةً بغير صلةٍ، ولا صفةٍ في محل رفع مبتدأ، وأعْرِب (أَحْسنَ) فعلًا ماضيًا و(عَبْدَ الله) مفعولًا به، وفي (أَحْسنَ) فاعلٌ مستترٌ يعود على (ما)، والفعل ومعمولاه في محل رفع خبرٌ، والتقدير: شيءٌ أحْسنَ عَبْدَ اللهِ. أي: شيءٌ جعله حسنًا. وهذا هو مذهب سيبويه وجمهور النحاة[1].

ونُسِبَ إلى الأخفش أنَّه أجاز جعل (ما) موصولةً، والفعل صلتها والخبر محذوفًا، فيكون (ما أَحْسَنَ عَبْدَ الله) بتقدير: الذي أَحْسَنَ عَبْدَ اللهِ شيءٌ عظيمٌ، أو نكرةً موصوفةً، والتقدير: شَيْءٌ أَحْسَنَ عَبْدَ الله عظيمٌ[2].

وقد رجَّح جمهور النحاة مذهب سيبويه، وجعلوا (ما) نكرةً تامَّةً غير موصوفةٍ، ذلك أن التعجب في الإبهام بمنزلة الشرط والاستفهام، فجعل (ما) موصولةً أو موصوفةً يخرجها عن الإبهام اللازم لمعنى التعجب الذي عُرِّف بأنَّه ما خفي سببه إذِ الصلة تبين الموصول، والصفة تبين الموصوف[3].

ص١٨٥ وكاشف الخصاصة عن ألفاظ الخلاصة لابن الجزري ص٢١١ وحاشية الصبان على شرح الأشموني ٣/ ١٢، ١٦.

(١) الكتاب ١/ ٧٢،٣٧، والمقتضب ٤/ ١٧٣، والأصول في النحو لابن السراج ١/ ١١٥، والجمل للزجاجي ص٩٩، ١١٢، وشرح المفصل ٧/ ١٤٦، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٢/ ١٠٨.

(٢) الأمالي الشجرية ٢/ ٢٣٧، والمرتجل ص١٤٦- ١٤٧، والبيان في غريب إعراب القرآن ١/ ١٣٨، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٨، والجني الداني ص٣٣٥، ومغني اللبيب ١/ ٢٩٧، وشرح ابن عقيل ٢/ ١٥٠، وحاشية الصبان ٣/ ١٧- ١٨.

(٣) المصادر السابقة والبغداديات ص٢٥٥، والمقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني ١/ ٣٧٥، وقواعد المطارحة لابن أياز النحوي ص٢١٦.

وقيل: إنَّ جعل (ما) موصولةً لا يزيلها عن إبهامها، لأنَّ خبرها واجب الحذف، والتزام حذف الخبر كافٍ في الإبهام. وَرُدَّ بأنَّ الخبر هنا، وإن ادعي حذفه، إلا أنَّه معلومٌ تقديرًا، فلا يكون هناك إبهامٌ، وإنْ قيل: إنَّه مجهولٌ فحَذْفُ المجهول لا يجوز[1].

وجُعِل المذهب الذي نُسِب إلى الأخفش أقرب إلى قواعد اللغة من مذهب سيبويه وجمهور النحاة؛ لكون حذف الخبر شائعًا في اللغة العربية، في حين أنَّ الابتداء بالنكرة التامة مخالفٌ للأصل[2].

أمَّا معنى هذه الصيغة في القرآن الكريم؛ فقد ذكر الفراء في قوله تعالى: ﴿فَمَآ أَصْبَرَهُمْ عَلَى ٱلنَّارِ﴾ أنَّ فيه وجهين.

أحدهما معناه: فما الذي صَبَّرَهُمْ على النار؟

والآخر معناه: فما أَجْرَأَهُمْ على النار.

ورأى أنَّه في قوله تعالى: ﴿ مَآ أَكْفَرَهُۥ ﴾ يكون تعجبًا، ويكون: ما الذي أَكْفَرَهُ؟، ثم بين أنه بهذا الوجه الآخر جاء التفسير[3].

فقد أجاز الفراء أن تكون (ما) تعجيبةً بتقدير (شيء) والمعنى: شيءٌ أَصْبَرَهُمْ، وشَيءٌ أَكْفَرَهُ، وأجاز كذلك أن تكون استفهاميةً، وجعل هذا المعنى بتقدير: ما الذي صبَّرهم؟ وما الذي أكفره؟ أي: جعل (ما) استفهاميةً مشوبةً

---

(١) شرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٨٠ – ١٠٨١.

(٢) خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي، عفيف دمشقية ص١٨ – ٢٠.

(٣) معاني القرآن ١/ ١٠٣، ٣/ ٢٣٧.

بالتعجب، وقد يُستفادُ مِنْ الاستفهام معنى التعجب[١].

ويشعر كلام الفراء في وصف الوجه الثاني بأنه به جاء التفسير باستحسانه، وقد أشار إلى جواز هذين الوجهين الأخفش[٢]، والطبري[٣]، والنحاس[٤]، وغيرهم[٥].

وذهب أبو عبيدة إلى أنَّ (ما) في قوله تعالى: ﴿ فَمَآ أَصۡبَرَهُمۡ عَلَى ٱلنَّارِ ﴾ استفهاميةٌ، وصرح بأنها ليس بتعجب[٦]؛ لأنَّ التعجب لا يصح صدوره من الله، في رأيه. ويبدو أنه رَأى أيضًا ألَّا يكون هذا الاستفهام مرادًا به التعجب، بل هو كما قال المبرد: استفهام يراد به التقرير والتوبيخ[٧]. ونقل هذا الوجه أبو جعفر الطوسي[٨] والقرطبي[٩] وأبو حيان[١٠] وغيرهم[١١] ولم يجز الزجاج الوجه الذي يذهب إلى التعجب إلَّا عند جعله مما يُؤْمَرُ به الآدميون،

---

(١) حاشية الصبان ٣/ ١٧.
(٢) معاني القرآن ١/ ١٥٥ – ١٥٦، ٢/ ٥٢٨.
(٣) جامع البيان ٢/ ٣٣٢ – ٣٣٣، ٣/ ٥٤.
(٤) إعراب القرآن ٣/ ٦٢٨.
(٥) مشكل إعراب القرآن ١/ ١١٧، ٢/ ٨٠١-٨٠٢، والتبيان في تفسير القرآن ٢/ ٩١، والكشاف ١/ ٢١٦، ٤/ ٧٣٤، وزاد المسير ١/ ١٧٧، والتبيان في إعراب القرآن ١/ ١٤٢، ٢/ ١٢٧٢، وفتح القدير ١/ ١٧١.
(٦) مجاز القرآن ١/ ٦٤.
(٧) المقتضب ٤/ ١٨٣.
(٨) التبيان في تفسير القرآن ١/ ٢٧٢ – ٢٧٣، ٢/ ٩١.
(٩) الجامع لأحكام القرآن ٢/ ٣٦.
(١٠) البحر المحيط ١/ ٤٩٥.
(١١) زاد المسير ١/ ١٧٧، وفتح القدير ١/ ١٧١.

أي: اعجبوا أنتم[١].

ويذهب الكوفيون إلى أنَّ مذهب سيبويه وجمهور النحاة في صيغة (ما أفعله) غير صحيح، يوضحون ذلك من قول القائل: ما أَعْظَمَ الله! إذْ لا يصح أن يكون بتقدير: شَيءٌ أعَظَمَ اللهَ، أي: جعله عظيمًا؛ لأنَّ الله عظيم بذاته سبحانه، لا بجعل جاعلٍ[٢].

وذكر الصبان أن من النحاة من لا يجيز التعجب من صفات الله قياسًا، فلا يُقال: ما أَعْظَمَ اللهَ!؛ لأنها لا تقبل الزيادة وأنه شذَّ قول العرب: ما أَعْظَمَ اللهَ! وما أَقْدَرَهُ! وما أَجَلَّهُ! ثم بين أنَّ المختار جواز ذلك[٣].

ورد البصريون على الكوفيين بأن قول القائل: مَا أَعْظَم اللهَ، هو بتقدير: شَيءٌ عَظَّمَ اللهَ، وذلك الشيء: الناس الذين يصفونه بالعظمة، كقولك: كَبَّرْتُ كبيرًا وعَظَّمْتُ عظيمًا... وليس شيءٌ يخبر به عن الله عزَّ وجلَّ، إلَّا على خلاف ما يُخْبَرُ به عن غيره في المعنى[٤].

وقال أبو البركات بن الأنباري: إنَّ لهذا الشيء الذي عاد عليه الفاعل المستتر في (أَعْظَمَ) ثلاثة معانٍ:

أحدها: أنْ يعني بالشيء من يُعظِّمه من عباده.

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ١/ ٢٤٥، ٥/ ٢٨٤-٢٨٥.

(٢) المحلي –وجوه النصب- لابن شقير ص٢٠، ومفاتيح الغيب ٥/ ٢٩ – ٣٢، والأشباه والنظائر للسيوطي ٤/ ١٠٧.

(٣) حاشية الصبان ٣/ ١٦.

(٤) المقتضب ٤/ ١٧٦، ومجالس العلماء للزجاجي ص١٢٥ – ١٢٦.

والثاني: أنْ يعني بالشيء ما يدلّ على عظمة الله -تعالى- وقدرته من مصنوعاته.

والثالث: أنْ يعني به نفسه؛ أيْ أنَّه عظيم بنفسه، لا لشيء جعله عظيمًا فرقًا بينه وبين خلقه[1].

وورد في حاشية الخضري أن معنى الجعل ليس في صيغة ما أفعله بل هو في تقديرها[2].

ويبدو أن (ما) ليست استفهاميةً كما يذهب الكوفيون، والصحيح ما ذهب إليه سيبويه وجمهور النحاة، من أن (ما) تعجبيةٌ، إلا أنَّ الإشكال في هذا الوجه نشأ من قولهم: إنَّ منصوب (ما أفعله) مفعولٌ به حقيقةً، وهذا القول اضطرهم إلى أنْ يبحثوا عن الفاعل، فجعلوه ضميرًا مستترًا في (أفعل). ولما كان الضمير لا بد من عوده على شيء، لم يجد النحاة ما يعيدونه عليه إلا (ما) فاقتضى أن تكون اسمًا؛ لأنَّ الضمير لا يعود إلا على الأسماء[3]، وهذا مما جعل المثال: ما أَعْظَمَ اللهَ، يكون بتقدير: شيءٌ جَعَلَ الله عظيمًا، فكان الإشكال.

والتكلف ظاهر في هذا الإعراب والتقدير؛ لذلك استبعدهما باحثون،

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ١٤٦ – ١٤٧.

(٢) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ٢/ ٣٩.

(٣) كتاب الجمل للزجاجي ص١١٢، وأسرار العربية لأبي البركات بن الأنباري ٥١، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام ٢/ ٢٧٢، وحاشية الصبان ٣/ ١٧، وحاشية السجاعي على قطر الندى ص١٢٩.

وذكروا أنهما لا يطابقان معنى التعجب في صيغة (ما أفعله)[١] وآثر بعضهم أن تسمى (ما) في هذه الصيغة أداة تعجبٍ، وأن يُقْتَصَر على إعراب (أفعل) بأنَّه اسم منصوبٌ مُتَعَجَّبٌ به، أو فِعْلُ التعجب لا فاعل له، وأن يُعْرَبَ المنصوب مُتَعَجَّبًا منه[٢].

على أيَّة حالٍ، فإنَّ النحاة وإنْ أعربوا منصوب (ما أفعله) مفعولًا به، فقد ذهبوا إلى أنَّه فاعلٌ في الأصل والمعنى، فقد مرَّ قولهم في تعريف التعجب بأنَّه: استعظام زيادةٍ في وصف الفاعل، وفي ذلك يقول الزجاجي[٣]: واعلم أنَّ التعجب إنما هو من الفاعل ولا يجوز التعجب من المفعول. وذهبوا إلى أنَّ أحكامه وافقت أحكام كل فاعلٍ وخالفت أحكام كل مفعولٍ[٤]، بل ذكر ابن السراج بأنه ليس ثَمَّةَ في (أفعل) فاعل مستترٌ يمكن تحديده وتلخيصه؛ لأنَّ هذا الفاعل هو المنصوب نفسه الذي أعرب مفعولًا به[٥]، وهذه حقيقة صرح بها النحاة وأكدوها، ولهذا قال: الأُستاذ عباس حسن: إن فاعل (أفعل) ضميرٌ مستترٌ وجوبًا يعود على (ما)، وبعده اسمٌ منصوب هو في ظاهره وإعرابه مفعولٌ به، ولكنه في المعنى فاعلٌ[٦].

---

(١) في النحو العربي –قواعد وتطبيق ص٢١٥ – ٢١٦، والفعل، زمانه و(أبنيته) للدكتور إبراهيم السامرائي ص٧٣، وينظر (التعجب بين البصريين والكوفيين) وهو بحث للدكتور محيي الدين توفيق إبراهيم، مجلة آداب الرافدين، العدد الخامس ١٩٧٤م ص٣-٩.

(٢) معاني النحو ٤/ ٦٥٣.

(٣) كتاب الجمل ص١١٣.

(٤) حاشية الصبان ٣/ ١٣، وحاشية الخضري ٢/ ٣٩.

(٥) الأصول في النحو ١/ ١١٨ – ١١٩.

(٦) النحو الوافي ٣/ ٢٧٦-٢٧٧.

فإذا كانت هذه هي الحقيقة، فهذا يعني أن منصوب (ما أفعله) هو الفاعل، ولا فاعل مستتر في (أفعل)، فلا تكون (ما) عندئذٍ اسمًا لعدم ما يدل على اسميتها، بل هي حرفٌ أو أداةٌ استُعْمِلَتْ للتعجب شأنها شأن حروف الاستفهام والنداء والاستغاثة.

تبين أنَّ صيغة (ما أفعله) التي وردت في القرآن الكريم أُريدَ بها معنى التعجب، وقد توافر فيها كلُّ ما يحقق هذا المعنى، فقد استُعمِلت (ما) لإنشاء التعجب[١]، والدليل على ذلك أنها استُعْمِلَتْ لهذا المعنى في صيغةٍ سماعية. يقول أبو حيان: وقد يجيء عن العرب ألفاظٌ مختلفةٌ مُضَمَّنَةٌ معنى التعجب، من ذلك قولهم: ما أنتَ مِنْ رَجُلٍ[٢].

وهمزة (أفعل) همزة قطع، سماها المزني[٣] في كتابه (الحروف) ألف التعجب.

وهناك كثيرٌ من الأفعال المتعدية ترد بصيغة (فعل) و(أَفْعَلَ). والمعنى واحدٌ مثل: (حَبَّ) و(أَحَبَّ)، تقول: حَبَّهُ وأَحَبَّهُ[٤]. ولعلَّ صيغة (أفعَلَ) أقوى في المعنى من (فَعَلَ) إذ فيها زيادةٌ في المبني، فمجيء الفعل في صيغة (ما أفْعَلَهُ)، بوزن (أفْعَلَ) لا بوزن (فَعَل)، إنما هو لتقوية معنى التعجب وتعظيم الصفة.

ومما قوَّى معنى التعجب، نصب ما هو فاعلٌ في المعنى، فقد تبين سالفًا أنَّ

---

(١) شرح الرضي على الكافية ٤/ ٢٢٧.
(٢) تذكرة النحاة ص٤٦٦.
(٣) الحروف ص٤٤.
(٤) فعلت وأفعلت للسجستاني ص٩٤، والمعجم الوسيط ١/ ١٥١.

النحاة أكدوا أن منصوب (ما أفعله) هو فاعلٌ في معناه وأحكامه وأصله، ومن الواضح أنهم لم يعربوه فاعلًا؛ لأنَّهم رأوا أن هذا الإعراب يكسر القاعدة النحوية التي أجمعوا عليها، وهي أن الفاعل لا يكون إلَّا مرفوعًا، والحقيقة أن الإعراب الذي يعد كسرًا للقاعدة يكون فيما شذَّ عن إعراب نظائره.

من ذلك ما استشهد به النحاة من نصب الفاعل ورفع المفعول في المواضع التي لم يرد فيها الفاعل إلَّا مرفوعًا، ولم يرد فيها المفعول إلَّا منصوبًا، نحو: خَرَقَ الثَّوْبُ المِسْمارَ[1]، وأما إعراب منصوب (ما أفعله) فاعلًا، فلا يُعدُّ شاذًّا، ذلك أن نصب الفاعل في صيغة (ما أَفْعَلَهُ) قياسيٌّ، فكلّ فاعلٍ في هذه الصيغة قد ثبت نصبه، بل يُعد رفعه شذوذًا، أي: كما ورد رفع الفاعل قياسًا، ورد نصبه قياسًا ولا يكون هناك التباس بين القياسين؛ لأنَّ الثاني يكون خاصًّا بصيغة (ما أفعله) التعجبية، ويكون الأوَّل بما عدا هذه الصيغة، فمنصوب (ما أفعله) هو فاعل في الحقيقة، كما صرح بذلك النحاة، فإذا كان إعرابه فاعلًا يَعَدُّ مخالفًا للقاعدة النحوية من جهة اللفظ؛ فإن إعرابه مفعولًا به يُعَدُّ مخالفًا للقاعدة النحوية من جهة المعنى، والمعنى لا اللفظ هو الذي يعد أساس الإعراب، وكثيرًا ما أكد النحاة هذه الحقيقة.

ويبدو أنَّ لهذه المسألة نظائر في اللغة العربية، فالمبتدأ مثلًا من مرفوعات الأسماء إلَّا أنَّه يُنصب إذا دخلت عليه (إنَّ) أو إحدى أخواتها، وكذلك الخبر فهو من مرفوعات الأسماء، إلَّا أنَّه يُنصب إذا وقع خبرًا لكان أو إحدى أخواتها، والعرب اتبعوا هذا في لغتهم، فقد جعلوا تغيير المعنى يتبعه تغيير في اللفظ، ومن أوضح الأمثلة في هذا الباب ما سُمِّيَ أسلوب القطع في العربية،

---

(١) شرح ابن عقيل ١/ ٥٣٥.

فإذا أرادوا زيادة معنى الذم أو المدح أو الترحم في المعطوف أو الصفة أو الخبر، قطعوه إلى حركةٍ مغايرة للمتبوع، نحو: مَرَرْتُ بزيدٍ الكريمَ أو الكريمُ، وَمَرَرْتُ بزيدٍ البخيلَ أو البخيلُ، ومَرَرْتُ بزيدٍ المسكينَ أو المسكينُ. ويُسَمَّون التابع هنا صفةً مقطوعةً[1]. وهذا أُسلوب معروفٌ في العربية، وله أمثلةٌ في القرآن الكريم.

ومثل هذا فعلوا في أُسلوب التعجب: (ما أَفْعَلَهُ)، فقد نصبوا فيه ما هو فاعلٌ في المعنى؛ لأنَّهم أرادوا المبالغة في مدحه أو ذمِّه، فلفظ الجلالة (الله) في قولنا: ما أَعْظَمَ الله، فاعل؟ لكنه نصب لمعنى التعجب، ومن النحاة من أشار إلى هذا النوع من النصب، فقد ذكر ابن كيسان (ت ٢٩٩هـ) أَنَّ منصوب (ما أفعله) منصوبٌ بالتعجب[2]، وجعل ابن شقير (ت ٣١٧هـ) نصب هذا الاسم في باب (النصب بالتعجب)[3].

وقد مر أنَّ النحاة أجازوا في (ما) في (ما أَفْعَلَهُ) أن تكون تعجبيةً، وهو اختيار جمهور النحاة، أو استفهاميةً يراد بها التعجب وهو اختيار الفراء والكوفيين.

وثَمَّةَ فرقٌ أساسٌ بين الوجهين، فعند جعل (ما) تعجبيةً في نحو: ما أَشْجَعَ زيدًا! يكون المعنى: أنَّ زيدًا أشجعُ الناس، ونحن نعجب من عظم شجاعته، أما عند جعلها في المثال نفسه استفهاميةً تعجبيةً، فلا يكون المراد هذا المعنى، بل من الجائز أن يكون أقل الناس شجاعةً، بل يكون المراد أنْ نعجب

---

(١) شرح ابن عقيل ١/ ٢٥٥.

(٢) الموفقي في النحو، مجلة المورد، المجلد الرابع، العدد الثاني ص١١٤.

(٣) المحلي –وجوه النصب ص٢٠.

من خفاء السبب الذي جعله شجاعًا، وقد عَهدناه من قبل جبانًا، فالذي أثار العجب في الوجه الأوَّل عِظَم الصفة، والذي أثاره في الوجه الثاني خفاء السبب المحدث للصفة، والمراد من ذلك إنكاره وعدم الإقرار به، ولهذا فإنَّ تعريف النحاة للتعجب بأنه يكون فيما خفي سببه، حتى قالوا: ومن هنا قيل: إذا ظهر السبب بطل العجب، لا ينطبق على (ما أفعله) بالمعنى الذي ذهب إليه سيبويه وجمهور النحاة، بل ينطبق عليها بالمعنى الذي استحسنه الفراء ونُسِب إلى الكوفيين.

وقد يرد هذا الوجه في غير هذه الصيغة كقوله تعالى: ﴿ قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ ﴾ [الأعراف: ١٢] وقوله تعالى: ﴿ قَالَ يَٰٓإِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾ [ص: ٧٥] ففي هاتين الآيتين استفهامٌ أفاد معنى الإنكار، والمعنى: لِمَ لَمْ تسجد ولا شيء منعك من السجود؟! وكذلك قوله تعالى: ﴿ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ ٱلْكَرِيمِ ﴾ [الانفطار: ٦] والمعنى: ما الذي دعاك إلى الاغترار به؟! ففي صلة (ما) في هذه الآيات ضميرٌ مستترٌ يعود على (ما) وهو الفاعل الذي أُريدَ إنكاره، وهذا ما ذهب إليه أصحاب هذا الوجه، فيكون قوله تعالى: ﴿ فَمَآ أَصْبَرَهُمْ عَلَى ٱلنَّارِ ﴾ معناه عندهم: ما الذي دعاهم إلى الصبر على موجبات النار؟! أيْ: لا شيءَ دعاهم إلى ذلك، وكذلك قوله تعالى: ﴿مَآ أَكْفَرَهُۥ ﴾ معناه: أي شيء حمل الإنسان على الكفر، مع ما يرى من الآيات الدالة على التوحيد؟! أي: لا شيء هناك يدعوه إلى الكفر فكلُّ ما حوله يدلُّ على وجود الله ووحدانيته[1].

---

(١) مشكل إعراب القرآن ٢/ ٨٠١ – ٨٠٢، والكشاف ٤/ ٧١٥، وتفسير القرآن العظيم ٤/ ٤٧١، والإتقان في علوم القرآن ٢/ ٢٨٨.

ففي معنى الاستفهام إنكارٌ للفاعل، من غير أن يكون هناك تعظيمٌ للصفة، وليس في التعجب إنكارٌ للفاعل، بل فيه إثباتٌ وتعظيمٌ لصفته، فالله سبحانه في هاتين الآيتين ما أراد أن نعجب من خفاء السبب الذي صَبَّر أهل النار، وكَفَّر الإنسان، بل أراد سبحانه أن نعجب من عظم صبر أهل النار على النار، ومن عظم كفر الإنسان بربه.

وقد ذهب البصريون إلى أنَّ (أَفْعَلَ) فعلٌ، ولهم في ذلك أدلتهم، على حين ذهب الكوفيون إلى أنَّه اسمٌ ولهم في ذلك أدلتهم أيضًا، ومنها أن (مَا أَفْعَلَهُ) يصاغ من (قَامَ) و(بَاعَ) على وزن: ما أَقْوَمَهُ، وما أَبْيَعَهُ، لا على وزن: ما أَقَامَهُ وما أَبَاعَهُ، أي: يصاغ منهما على وزن اسم التفضيل لا على وزن الفعل المتعدي بالهمزة[1].

وذهب الدكتور مصطفى جواد إلى أنَّ همزة (أَفْعَلَ) مقتطعةٌ من اسم التفضيل (أفعل)[2].

ويبدو أن ما استدل به الكوفيون صحيحٌ من جهة أَنَّ (أفعل) صِيغ من اسم التفضيل، وليس صحيحًا عَدُّهم (أفعل) اسمًا؛ إذْ هو فعل أُريد أنْ يصاغ كما يصاغ اسم التفضيل، ليؤدي بذلك معنى التعجب الذي فيه معنى التفضيل والتعظيم.

وقد أَكَّد أبو البركات بن الأنباري وجود مشابهة في هذا المعنى بين أُسلوب التعجب: (ما أفعله)، وأُسلوب التفضيل: فقال: ألا ترى أَنَّك لا

---

(١) أسرار العربية لأبي البركات بن الأنباري ص١١٥.

(٢) فعلت وأفعلت الحاشية، كلام المحقق ص٦١.

تقول: ما أَحْسَنَ زيدًا! إلَّا لِمَنْ بلغ غاية الحسن، كما لا تقول: زيدٌ أَحْسَنُ القوم إلَّا لِمَنْ كان أفْضَلَهُمْ في الحسن[1]. أي: أنَّ الصفة في (ما أَفْعَلَهُ) أخذت تَعْظُم حتى وصلت إلى حدٍّ فظيع يُتَعَجَّبُ منه[2] وهذا هو المعنى المراد من هذه الصيغة في قوله تعالى: ﴿ فَمَآ أَصْبَرَهُمْ عَلَى ٱلنَّارِ ﴾ فهو تعجبٌ بمعنى: يا لَهُمْ مِنْ صابرين شديدي الصبر، أي: عَظُمَ صَبْرُهُمْ، وليس استفهامًا بمعنى: أيَّ شيء جعلهم يَصْبِرون؟ وكذلك قوله تعالى: ﴿ مَآ أَكْفَرَهُۥ ﴾ هو بمعنى: يا لهُ مِنْ كافرٍ، شديدِ الكفر، أي: عَظُمَ كُفْرهُ، وليس بمعنى: أيَّ شيءٍ جعله كافرًا؟!

(١) أسرار العربية لابن الأنباري ص١١٧.
(٢)معاني النحو ٤/ ٦٦٢.

الفصل الثالث

(ما) النكرة المتضمنة

المقصود بالنكرة المتضمنة، المتضمنة معنى الحرف، والظاهر أنَّ (ما) الاستفهامية نشأت من تضمن (ما) الموصولة معنى الاستفهام، وكذلك (ما) الشرطية نشأت من تضمن (ما) الموصولة معنى الشرط، والذي يدل على ذلك أنَّ أقسام (ما) الموصولة وأحكامها تناظر أقسام (مَنْ) الموصولة وأحاكمها، فهناك (ما) الموصولة و(مَنْ) الموصولة)، و(ما) الشرطية و(مَنْ) الشرطية، و(ما) النكرة الموصوفة و(من) النكرة الموصوفة، و(ما) الاستفهامية و(مَنْ) الاستفهامية. وفي كل قسمٍ من هذه الأقسام استُعْمِلَتْ (ما) لغير العاقل و(مَنْ) للعاقل.

وتفردت (ما) عن (مَنْ) ببعض أقسامها مثل (ما) المصدرية، والسبب في ذلك واضحٌ وهو أن (ما) صلحت لمعنى المصدر؛ لأنَّ المصدر يعامل معاملة غير العاقل، فلم تصلح له (مَنْ)، وقد صلحت له (الذي) لأنَّها تستعمل للجنسين، لذلك كثر احتمال (ما) لهذه المعاني وهذا هو حال أُختها (مَنْ)، ففي نحو: مَنْ يكرمني أكرمه تحتمل (مَنْ): الشرطية والموصولية والموصوفية والاستفهامية.

المبحث الأول

(ما) الاستفهامية

الاستفهامية[١] المفردة

صلحت كلٌّ مِنْ (ما) و(مَنْ) لمعنى الاستفهام؛ لإبهامها وعمومها، ولم تصلح له (الذي) لأنَّه يراد بها معنى المعرفة؛ لذلك عُرِفَتْ (ما) الاستفهامية بأنَّها: اسمٌ مبهمٌ[٢] مبنيةٌ لتضمنها معنى الحرف، وهو همزة الاستفهام، وقد جيء بها لضربٍ من الاختصار، وهي بمعنى: أي شيءٍ[٣]؟ ويعمل فيها ما بعدها من الأفعال، وتقع في المواقع التي تقع فيها الأسماء[٤] بيد أنَّ لها الصدارة في الكلام، وتعرب حسب تقدير جوابها[٥].

والاستفهام في العربية وأساليبها نوعان.

أحدهما: حقيقي وهو الأصل، وهو ما يكون سؤالاً عما لا نعلمه لنعلمه[٦]، وهذا الاستفهام يحتاج إلى جوابٍ، ولا يصح صدوره من الله سبحانه لعلمه بكل شيءٍ، وما ورد منه في القرآن الكريم كان إخبارًا من الله -عزَّ وجلَّ- على

---

(١) مغني اللبيب ١/ ٣٢٨.

(٢) وشذ القول الذي نسبه أبو حيان إلى المازني بأنه أجاز أن تكون (ما) في الاستفهام نكرةً أو معرفةً، تذكرة النحاة ص٨٣.

(٣) المفردات في غريب القرآن للراغب ص٧٢٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٥، والأمالي النحوية لابن الحاجب ٣/ ١٤٨-١٤٩، والإتقان في علوم القرآن ٢/ ٢٨٧.

(٤) دراسات لأُسلوب القرآن -عظيمة- القسم الأول ٣/ ١٠٢-١٠٤.

(٥) البرهان في علوم القرآن ٤/ ٤٠٢.

(٦) البرهان في وجوه البيان لابن وهب الكاتب ص١١٣.

لسان أنبيائه وأقوامهم، كقوله تعالى: ﴿ مَا هِيَ ﴾ [البقرة: ٦٨ - ٧٠] وقوله تعالى: ﴿ مَا لَوْنُهَا ﴾ [البقرة: ٦٩]، وهو سؤال بني إسرائيل لموسى -عليه السلام- عن شأن البقرة، وقوله تعالى: ﴿ مَا تَعْبُدُونَ مِنۢ بَعْدِى ﴾ [البقرة: ١٣٣].

والآخر: ما يكون سؤالًا عما نعلمه[١]، ويسمى استفهامًا مجازيًّا، وهو معنى ثانٍ خرج من المعنى الأصلي الحقيقي لغرضٍ من الأغراض، فلا يراد به الاستخبار عن شيءٍ، بل يرد لمعانٍ أُخرى يَقصد إليها المتكلم.

كمعنى النهي في قوله تعالى: ﴿ فِيمَ أَنتَ مِن ذِكْرَىٰهَآ ﴾ [النازعات: ٤٣] أي: لا تذكرها على أحد التأويلات[٢].

ومعنى الإنكار في قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَعْجَلَكَ عَن قَوْمِكَ يَـٰمُوسَىٰ ﴾ [طه: ٨٣]. فهذا استفهام على وجه الإنكار لتقدمه[٣].

ومن معانيه التوبيخ، كقوله تعالى ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴾ [الصف: ٢].

وقد ذكر الأزهري (ت ٣٧٠هـ) أنَّ الاستفهام باستعمال (ما) من الله على وجهين هو للمؤمن تقريرٌ، وللكافر تقريعٌ وتوبيخٌ[٤]. وذكر أبو حيان أن الاستفهام في هذه الآية يكون بمعنى الإنكار والتوبيخ إنْ كان الخطاب

---

(١) المصدر نفسه والصفحة نفسها.
(٢) شرح الرضى ٣/ ٥٠.
(٣) الكشاف ٣/ ٨٠، والإتقان في علوم القرآن ٢/ ٣٥٢.
(٤) تهذيب اللغة ١٥/ ٦٢٧.

للمنافقين، وإنْ كان للمؤمنين فهو للتلطف في العتب[١]. وذكر الزركشي أنَّ في الآية معنى النهي[٢].

ومن معانيه أيضًا الاستبعاد، كقوله تعالى: ﴿ وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِٱللَّهِ ﴾ [المائدة: ٨٤] فهو استفهامٌ أريد به استبعاد عدم إيمانهم مع قيام ما يوجب الإيمان، وهو الطمع في إنعام الله عليهم بصحبه الصالحين[٣].

والتعجب، كقوله تعالى: ﴿ مَا لِيَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ ﴾ [النمل: ٢٠][٤]

والتعظيم: كقوله تعالى: ﴿ٱلْحَآقَّةُ ۝١ مَا ٱلْحَآقَّةُ ۝٢ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلْحَآقَّةُ ﴾ [الحاقة: ١-٣]. والمراد تفخيم شأن يوم القيامة، كما تقول: زيدٌ ما هو؟ أو زيدٌ ما زيدٌ؟ على تأويل التعظيم لشأنه[٥]. ولم يقل: الحاقة ما هي؟ فوضع الظاهر موضع المضمر؛ لأنه أهول لها[٦]. وفي هذا الاستفهام تجهيل لماهية (الحاقة) وهي يوم القيامة لدى السامع المخاطب، والمراد من هذه الآية والآيات التي على نحوها في القرآن الكريم التعظيم والتعجب[٧].

ويَردُ الاستفهام المجازي لمعان أُخرى تُفهَمُ من السياق.

---

(١) البحر المحيط ٨/ ٢٦١، وينظر دراسات لأُسلوب القرآن، القسم الأول ٣/ ٩٦.
(٢) البرهان في علوم القرآن ٢/ ٣١٤.
(٣) الكشاف ١/ ٦٧٠.
(٤) حاشية الصبان ٣/ ١٧.
(٥) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٥/ ٢١٣، والصاحبي في فقه اللغة ص١٧١.
(٦) الكشاف ٤/ ٥٩٨، وشرح الرضي على الكافية ٣/ ٥٠، والبرهان في علوم القرآن ٢/ ٣٣٨، ومعترك الأقران في إعجاز القرآن ٢/ ٤٤١، ٤٦٢، ٤٧٣.
(٧) مشكل إعراب القرآن ٢/ ٧٥٣.

ومن الآيات التي اختلفت أقوال النحاة والمفسرين في إعرابها وتفسيرها، قوله تعالى: ﴿ وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِن جَاءَتْهُمْ آيَةٌ لَّيُؤْمِنُنَّ بِهَا ۚ قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِندَ اللَّهِ ۖ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [الأنعام: ١٠٩]. فقد قُرِئت (أنها) بالكسر والفتح[١].

فعند قراءتها بالكسر تكون (إنها) مستأنفةً، وقد تم الكلام عند (يُشعركم).

وعند قراءتها بالفتح تكون (أنها) هي المفعول الثاني في محل نصبٍ، والمعنى: وما يعلمكم عدم إيمانهم إذا جاءتهم الآية. فيكون تأخير الآية عذرًا لهم في ترك الإيمان، وهذا لا يصح[٢].

ومنهم من جعل (لا) زائدةً ليصح المعنى، وردّه الزجاج بأنها نافيةٌ في قراءة الكسر، فيجب ذلك في قراءة الفتح[٣]، وقد خطَّأ النحاس هذا القول، بعد أن نسبه إلى الكسائي[٤].

---

(١) قرأ بكسر (إنها) ابن كثير وأبو عمرو، وقرأ بالفتح نافعٌ وعاصمٌ في رواية حفص وحمزة والكسائي، كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهدٍ ص٢٦٥.

(٢) الكشف عن وجوه القراءات لمكي القيسي ١/ ٤٤٥، ومجمع البيان في تفسير القرآن ٤/ ٣٤٨، ومغني اللبيب ١/ ٢٥١، والبرهان في علوم القرآن ٣/ ٨١، وبصائر ذوي التمييز ٤/ ٤٦٣.

(٣) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/ ٢٨٢-٢٨٣، ومغني اللبيب ١/ ٢٥١.

(٤) إعراب القرآن ١/ ٥٧٤، والبغداديات ١/ ٢٨٣-٢٨٤، والكشف عن وجوه القراءات لمكي ١/ ٤٤٥، والبيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٣٣٥، والبرهان في علوم القرآن ٣/ ٨١.

ونُسِبَ إلى الخليل أنَّه جعل (أنها) بمعنى (لَعَلَّها)[١]، وهو وجهٌ جيدٌ كما قال الفراء[٢]. فكأنَّه قال: وما يُشْعِرَكم لَعَلَّها إذا جاءتهم لا يؤمنون، فلا تنفع معهم عندئذٍ الآيات، وهو وجهٌ ملائمٌ للسياق[٣]؛ لذلك جعله الطبري أرجح التأويلات، ويعضده قراءة أُبيِّ بن كَعْبٍ: (لعلها إذا جاءت لا يؤمنون).

وقد سُمِعَ عن العرب قولهم: اذهب إلى السَّوقِ أنَّك تَشْتَرِي لَنا شيئًا، يعني: لعلك تشتري، وذُكِرَ عليه شواهد من أشعارهم[٤].

وبهذا التأويل تكون القراءتان بمعنىً واحدٍ، وفي (يُشْعِرُكُمْ) فاعلٌ مستترٌ يعود على (ما)، و(كم) المفعول الأول والمفعول الثاني محذوفٌ، تقديره: (إيمانهم)، والمعنى: وما يعلمكم إيمانَهُمْ؟ يعني: أنهم لا يؤمنون إذا جاءتهم الآية.

ويكثر احتمال (ما) الاستفهامية لمعنى النفي، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿ فَمَا جَزَآءُ مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ﴾ [البقرة: ٨٥][٥]،

---

(١) الكتاب ٣/ ١٢٣، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ٢/ ٧٦٦.

(٢) معاني القرآن ١/ ٣٤٩-٣٥٠.

(٣) وجاز أيضًا أن يقف على (يشعركم) القطع والاستئناف للنحاس ص٣١٨-٣١٩.

(٤) جامع البيان ١٢/ ٣٩-٤٣، والكشاف ٢/ ٥٧-٥٨، وتفسير القرآن العظيم لابن كثير ٢/ ١٦٤-١٦٥، وينظر كذلك المصادر الأُخرى التي أشرنا إليها في إعراب هذه الآية، ورجحت هذا التأويل.

(٥) إعراب القرآن المنسوب خطًا إلى الزجاج ٣/ ٩١٩، والكشف عن نكت المعاني والإعراب ١/ ٥٤، والتبيان في إعراب القرآن ١/ ٨٧.

وقوله تعالى: ﴿ مَا نَبْغِي هَٰذِهِ بِضَٰعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا ﴾ [يوسف: ٦٥][١] وقوله تعالى: ﴿ قُلْ مَا يَعْبَؤُا۟ بِكُمْ رَبِّى ﴾ [الفرقان: ٧٧][٢] وقوله تعالى: ﴿ مَآ أَغْنَىٰ عَنْهُم مَّا كَانُوا۟ يُمَتَّعُونَ ﴾ [الشعراء: ٢٧][٣]، وقوله تعالى: ﴿ فَمَا تُغْنِ ٱلنُّذُرُ ﴾ [القمر: ٥][٤]، وقوله تعالى: ﴿ مَآ أَغْنَىٰ عَنِّى مَالِيَهْ ﴾ [الحاقة: ٢٨][٥]، وقوله تعالى: ﴿ وَمَا يُغْنِى عَنْهُ مَالُهُۥٓ إِذَا تَرَدَّىٰ ﴾ [الليل: ١١]، وقوله تعالى: ﴿ مَآ أَغْنَىٰ عَنْهُ مَالُهُۥ وَمَا كَسَبَ ﴾ [المسد: ٢][٦].

واحتمال (ما) للنفي والاستفهام مَرَدُّه أنها استفهامية في هذه الآيات في الحقيقة، وهو الأصل، ثم خرجت إلى معنى النفي مجازًا، فجواز إعرابها استفهامية كان مراعاةً لحقيقتها وأصلها، وجواز إعرابها نافيةً، كان مراعاةً للمعنى المجازي الذي خرجت إليه.

وأشار الدكتور أحمد بدوي إلى أنَّ التعبير عن معنى النفي بأُسلوب الاستفهام أبلغ من النفي ابتداءً؛ لأنَّ الاستفهام يحمل السامع المخاطب على الإقرار بالنفي بعد روية وتفكيرٍ[٧].

---

(١) معاني القرآن للفراء ٢/ ٤٩، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/ ١١٨، وإعراب القرآن للنحاس ٢/ ١٤٧، ومشكل إعراب القرآن ١/ ٣٨٩، والتبيان في إعراب القرآن ٢/ ٧٣٧.

(٢) معترك الأقران في إعجاز القرآن ٢/ ٣٦٧.

(٣) البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٢١٧.

(٤) معاني القرآن للفراء ٣/ ١٠٥، ومغني اللبيب ١/ ٣١٥.

(٥) إعراب ثلاثين سورةٍ لابن خالويه ص٢٢٢.

(٦) مغني اللبيب ١/ ٣١٥.

(٧) من بلاغة القرآن ص١٦٣.

ولا يكون هذا أبلغ في كل موضع وإلَّا لما ورد أُسلوب النفي في القرآن الكريم.

وتحذف ألف (ما) الاستفهامية في حالة الجر، وهذا الحذف يكون في اللفظ والخط[١]، وورد قليلًا إثبات الألف في كلام العرب[٢]. وقيل في علّة حذف الألف أقوالٌ مختلفةٌ، أشهرها أنَّها حُذِفَتْ للتفريق بين الاستفهام والخبر[٣].

وقاعدة حذف الألف وإثباتها أُخِذَ بها في خطّ المصحف، فحذفت من (ما) الاستفهامية في حالة الجرّ، كالذي في قوله تعالى: ﴿ فِيمَ أَنتَ مِن ذِكْرَىٰهَآ ﴾ [النازعات: ٤٣]، على حين أُثْبِتَتْ إذا وردت (ما) خبرية، كالذي في قوله تعالى: ﴿ لَّوْلَا كِتَٰبٌ مِّنَ ٱللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَآ أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿٦٨﴾ فَكُلُوا۟ مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَٰلًا طَيِّبًا ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [الأنفال: ٦٨-٦٩][٤].

وذكر الفراء أنه كثر في الكلام مجيء (ما) الاستفهامية مع لام الجر المتصلة بالضمير، حتى توهموا أنها حرف واحدٌ[٥]، كقوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمُ ٱنفِرُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱثَّاقَلْتُمْ إِلَى ٱلْأَرْضِ ﴾ [التوبة:

---

(١) الكتاب ٤/ ١٦٤ – ١٦٥، وأدب الكاتب لابن قتيبة ص١٩٤، وكتاب الواضح في العربية للزبيدي ص١٣٦، والأمالي الشجرية ٢/ ٢٣٣، والبيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٢٦٦، وشرح عمدة الحافظ ص٢٨٤.

(٢) شرح شواهد المغني للسيوطي ص٧٠٩، وخزانة الأدب للبغدادي ٦/ ٩٩.

(٣) معاني القرآن للفراء ٢/ ٢٩٢، وإعراب القرآن للنحاس ١/ ١٩٨-١٩٩، والتبيان في إعراب القرآن ١/ ٩٣، ومغني اللبيب ١/ ٢٩٩.

(٤) مغني اللبيب ١/ ٢٩٨-٣٠٠.

(٥) معاني القرآن ١/ ٢٧٨.

٣٨]، وما ورد من (مالـ) مفصول حرف الجر فيها من المجرور كان في أربعة مواضع من القرآن الكريم، وهي قوله تعالى: ﴿ فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا ﴾ [النساء: ٧٨]، وقوله تعالى: ﴿ وَيَقُولُونَ يَٰوَيْلَتَنَا مَالِ هَٰذَا ٱلْكِتَٰبِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّآ أَحْصَىٰهَا ﴾ [الكهف: ٤٩]، وقوله تعالى: ﴿مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ يَأْكُلُ ٱلطَّعَامَ وَيَمْشِى فِى ٱلْأَسْوَاقِ﴾ [الفرقان: ٧]، وقوله تعالى: ﴿فَمَالِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ قِبَلَكَ مُهْطِعِينَ﴾ [المعارج: ٣٦] (١)

ويُعرَبُ المنصوب ﴿ مُهْطِعِينَ ﴾ في سورة المعارج حالًا، وكذلك ما يقع موقعه من الجمل، كقوله تعالى: ﴿ لَا يَكَادُونَ ﴾ في سورة النساء، وقوله تعالى: ﴿ لَا يُغَادِرُ ﴾ في سورة الكهف، وقوله تعالى: ﴿ يَأْكُلُ ٱلطَّعَامَ ﴾ في سورة الفرقان(٢).

وَتُعْرَبُ (ما) الاستفهامية في هذه الآيات مبتدأً، واللام ومجرورها في محل رفع خبرها، وجعل ابن شقير(٣) (ما) الاستفهامية في هذا الأسلوب عاملةً عمل كان وأخواتها، ونصب الاسم بعدها على أنَّه خبرٌ لها، وفيه من التكلف ما لا يخفى.

ويسأل بـ(ما) الاستفهامية عما لا يعقل وأجناسه وأجناس العقلاء وأنواعهم وصفاتهم(٤).

فإذا قيل: ما عندك؟ جاز أن يكون الجواب: كتابٌ أو رجلٌ، إذا قصد به

---

(١) الإقناع من كتب القراءات لابن الباذش ١/ ٥٢٦.
(٢) مشكل إعراب القرآن ١/ ٢٣٥، ٢/ ٧٥٩، ٧١٦.
(٣) المحلى وجوه النصب – ص٣٠.
(٤) المفردات في غريب القرآن ص٧٢٧، والإتقان في علوم القرآن ٢/ ٢٨٧.

جنسٌ من الرجال.

ويسأل بها أيضًا عن صفات العقلاء، نحو: ما زيد؟ فيكون الجواب: جوادٌ أو بخيلٌ أو نحو ذلك[١]. وتُسْتَعمَلُ للعاقل أيضًا عندما يُراد بها الاستفسار عن حقيقةٍ، نحو: الإنسان، ما هو؟ فيقال مثلًا: إنه حيوانٌ ناطقٌ[٢].

والأصل في (ما) أنَّها تستعمل لغير العاقل، ولكن وردت للعاقل في قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱسْجُدُواْ لِلرَّحْمَٰنِ قَالُواْ وَمَا ٱلرَّحْمَٰنُ ﴾ [الفرقان: ٦٠]، قال الزجاج: ولم يكونوا يعرفون الرحمن من أسماء الله، فقيل لهم إنه من أسماء الله[٣]، وذكر الزمخشري أنَّ (ما) استُعْمِلَت للعاقل لأنه كان سؤالًا عن مجهولٍ[٤].

ونظيره قوله تعالى: ﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [الشعراء: ٢٣]، فقد عادت (ما) على العاقل؛ لأنَّ فرعون أراد أن يكون سؤاله بمعنى: أيّ شيءٍ ربُّ العالمين؟ أو، أي أجناس الأعلام هو؟ ولو أراد ذاته سبحانه، لقال: وَمَنْ ربُّ العالمينَ[٥]؟

---

(١) المقتضب ١/ ٤١-٤٢، ٤٨، ٢/ ٥٢، ٣/ ٦٣، ٤/ ٢١٧، والبغداديات ص٢٦٤، ومفتاح العلوم للسكاكي ص٥٣٣، وقواعد المطارحة لابن أياز النحوي ٢١٥.

(٢) الحروف للفارابي ص١٦٦.

(٣) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤/ ٧٣.

(٤) الكشاف ٣/ ٢٨٩ والبرهان في علوم القرآن ٤/ ٤٠٢ – ٤٠٣.

(٥) الكشاف ٣/ ٣٠٧، الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل للزجاجي، لابن السيد البطليوسي ص ٣٤٣، ومفتاح العلوم للسكاكي ص ٥٣٣ – ٥٣٤.

وقد جعل الفراء (ما) بمنزلة (من)[١] في قوله تعالى: ﴿ فَمَا يُكَذِّبُكَ بَعْدُ بِٱلدِّينِ ﴾ [التين: ٧]، وصرح الأخفش بعودها على الإنسان[٢]، ورد عليه النحاس وقال: والمعنى ههنا أيّ شيء يحملك على التكذيب[٣] بعد ظهور البراهين والأدلة؟ وبهذا المعنى جعلها النحاة والمفسرون[٤]، فقد عادت (ما) هنا على الشيء لا على الإنسان، ولا تُسْتَعْمَلُ (ما) الاستفهامية للعاقل إلا إذا أُريدَ بها معنى الشيء أو الجنس أو النوع، ونحو ذلك من المعاني التي تعامل معاملة غير العاقل شأنها في ذلك شأن (ما) الموصولة.

---

(١) معاني القرآن ٣/ ٢٧٧.

(٢) معاني القرآن ٢/ ٥٤٠ والأمالي الشجرية ٢/ ٢٣٤.

(٣) إعراب القرآن ٣/ ٧٣٦.

(٤) الكشاف ٤/ ٧٧٤ والتبيان في تفسير القرآن ١٠/ ٣٧٦ – ٣٧٧، ومعترك الأقران ٢/ ٢٨١، ٤١٣، والتبيان في إعراب القرآن ٢/ ١٢٩٤.

الاستفهامية المركبة (ماذا)

أجاز النحاة في إعراب (ماذا) الأوجه الآتية:

الأول: أن تكون (ماذا) اسم استفهام بمنزلة كلمةٍ واحدةٍ.

والثاني: أن تكون (ما) اسم استفهام مبتدأً و(ذا) اسم موصولٍ بمنزلة الذي.

والثالث: أن تكون (ما) اسم استفهام و(ذا) اسم إشارةٍ.

والرابع: أن تكون (ماذا) جميعها بمعنى (الذي).

والخامس: أن تكون (ماذا) جميعها بمنزلة (شيء)[1].

ورجح نحاةٌ أن تكون (ماذا) كلمةً واحدةً، واستدلوا على ذلك بإثبات ألفها عند جرها[2]. ومن الدارسين المحدثين من ذهب هذا المذهب[3]. ومنهم من ذهب إلى أنها ليست باسمٍ، ولا علاقة لها بالاسمية، فهي ليست إلّا عنصر

---

(١) الكتاب ٢/ ٤١٦ – ٤١٨ ومجالس ثعلب ٢/ ٤٦٢، ٥٢٦ والبغداديات ١/ ٤١٤ وارتشاف الضرب ١/ ٥٢٨-٥٢٩ ومغني اللبيب ١/ ٣٠١-٣٠٢ وشرح ابن عقيل ١/ ١٥٢.

(٢) شرح الرضى على الكافية ٤/ ٥١ والبسيط في شرح الكافية لركن الدين الإستربادي ص ٧٧٦.

(٣) في النحو العربي نقد وتوجيه المخزومي ص ٢٧١ ومعجم الأدوات النحوية – التونجي ص ١٤٣.

استفهام[١].

أما إعرابها في القرآن الكريم، فقد أجاز النحاة والمفسرون أن تكون (ماذا) بمنزلة اسمٍ واحدٍ، أو أن تكون (ما) اسم استفهام و(ذا) بمنزلة (الذي)[٢]. وأجاز آخرون أن تكون جميعها بمنزلة (الذي) في قوله تعالى ﴿ قُلِ ٱنظُرُواْ مَاذَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ [يونس: ١٠١][٣]، وقوله تعالى ﴿ هَٰذَا خَلْقُ ٱللَّهِ فَأَرُونِي مَاذَا خَلَقَ ٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦ ﴾ [لقمان: ١١] وقوله تعالى ﴿وَمَا تَدْرِى نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا ﴾ [لقمان: ٣٤]، كأنه قال: وما تدري نفس الشيء الذي تكسبه غدًا[٤].

وذكر الإسكافي أن (ماذا) أبلغ من (ما) في الاستفهام، وذلك عند وقوفه عند قوله تعالى ﴿ مَاذَا تَعْبُدُونَ ﴾ [الصافات: ٨٥]، وقوله تعالى (ما تعبدون) في سورة الشعراء [٧١]، فذكر أنه استعمل (ماذا) في السورة الأولى؛ لأنه أراد معنى تبكيتهم وتوبيخهم،؛ لذلك لم يذكر جوابها في هذه السورة، بخلاف (ما) في سورة الشعراء[٥]. وبمثل هذا قال الكرماني[٦].

وفرق د. السامرائي بين (ما) و(ماذا)، فبين أن (ماذا) "تفيد التنصيص

---

(١) في التحليل اللغوي – خليل أحمد – ص ١٣٢.

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/ ١٠٥، ٢٨٨، ٢/ ٣٦٤، ٣/ ٢٤، وإعراب القرآن للنحاس ١/ ٤٨٣، ٢/ ٦٠١، ٧٥٦ والتبيان في إعراب القرآن ١/ ٤٧٠، ٢/ ٦٨٦.

(٣) التبيان في إعراب القرآن ٢/ ٦٨٦.

(٤) البحر المحيط ٧/ ١٨٥، ١٩٥، وينظر دراسات لأُسلوب القرآن، للقسم الأول ٣/ ١٠٢.

(٥) درة التنزيل ص ٣٣٠ – ٣٣١وينظر معاني النحو للسامرائي ٤/ ٦٣٧.

(٦) أسرار التكرار ص ١٥٥.

على الاستفهام فيما يحتمل الاستفهام وغيره، كقوله تعالى ﴿ فَأَرُونِي مَاذَا خَلَقَ ٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦ ﴾. فإنَّ (ذا) أفادت التنصيص على الاستفهام، ولو حُذِفَتْ لاحتمل المعنى الاستفهام والموصولية"(١). وقد مر أنَّ النحاة أجازوا أن تكون (ماذا) جمعيها بمنزلة (الذي) في كلام العرب، وأجازوا هذا في القرآن الكرمي وفي الآية التي استشهد بها الباحث نفسها. فلا تفيد (ماذا) عندهم التنصيص على الاستفهام، ومع ذلك فالذي يبدو أنّ)ماذا) لا يصح أن تكون إلّا استفهاميةً؛ لأنَّ الموصولة لا تحتاج إلى زيادة مبناها، بخلاف معنى الاستفهام الذي يحتمل القوة والضعف وخروجه إلى المعاني المجازية، كما أن (ذا) فيها معنى الإشارة والتنبيه، وهو معنى يخدم غرض الاستفهام دون الموصولية. فالغرض الأول من استعمال (ماذا) بدل (ما) هو تقوية معنى الاستفهام، ويبدو أنها تستعمل لغرضٍ آخر، وهو رفع اللبس في كل موضع احتمل هذين المعنيين. فقد أريدَ مثلًا معنى الاستفهام في قوله تعالى ﴿ قُلِ ٱنظُرُواْ مَاذَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ [يونس: ١٠٤]، ولو أُريدَ الموصولية لقال، سبحانه: قل انظروا ما في السموات. وكذلك قوله تعالى ﴿ وَلْتَنظُرْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ لِغَدٍ ﴾ [الحشر: ١٨]، فقد استعمل (ما) لأنَّه أراد الموصلية، ولو أراد الاستفهام، لقال جل شأنه: ولتنظر نفسٌ ماذا قدمت لغدٍ.

وتستعمل (ماذا) مثل (ما) في الاستفهام الحقيقي، كقوله تعالى ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ ﴾ [البقرة: ٢١٩]، وفي الاستفهام المجازي أيضًا. فترد لمعانٍ أُخَرى كمعنى الاستهزاء، في قوله تعالى ﴿ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا ﴾ [البقرة: ٢٦]"(٢)، ومعنى التبكيت في قوله تعالى ﴿ أَكَذَّبْتُم بِـَٔايَٰتِى وَلَمْ تُحِيطُواْ

(١) معاني النحو ٤/ ٦٣٧.

(٢) مدارك التنزيل وحقائق التأويل للنسفي – تفسيره ١/ ٣٦.

بِهَا عِلْمًا أَمَّاذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النمل: ٨٤]، أي لم تعملوا غير التكذيب بآيات الله[١]. ومعنى النفي في قوله تعالى ﴿أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ﴾ [فاطر: ٤٠] أي: لم يخلقوا شيئًا[٢].

وذكر سيبويه أنه عند جعل (ماذا) بمنزلة اسم واحدٍ، يكون الوجه في جوابها النصب؛ لأنّ (ماذا) منصوبةٌ، وعند جعل (ذا) بمنزلة (الذي) يكون الوجه في جوابها الرفع؛ لأنَّ (ما) مرفوعةٌ على الابتداء. وبناءً على ذلك، فقد جعلوا (ماذا) بمنزلة (ما الذي) في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُم مَّاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾ [النحل: ٢٤]؛ لأنَّ (جوابها) وهو (أساطير) مرفوعٌ، وجعلوها بمنزلة اسم واحدٍ في قوله تعالى ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا﴾ [النحل: ٣٠]، لأن جوابها وهو ﴿خَيْرًا﴾ منصوبٌ[٣].

وفي قوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ﴾ [البقرة: ٢١٩]، قرأ أبو عمرو ﴿الْعَفْوَ﴾ بالرفع وقرأ الباقون بالنصب[٤]. تبعًا لهذا الاختلاف في القراءة وجَّه النحاة إعراب (ماذا) فأجازوا أنْ تكون بمنزلة اسم واحد مع نصب الجواب (العفو) والتقدير: يسألونك ما ينفقون؟ قل ينفقون العفو، وأجازوا أن تكون بمنزلة (ما الذي) مع رفع الجواب، والتقدير: يسألونك ما الذي ينفقونه؟ قل الذي ينفقونه العفُو[٥].

---

(١) الكشاف ٣/ ٣٨٦.

(٢) الأمالي الشجرية ١/ ٢٦٥.

(٣) الكتاب ٢/ ٤١٦ وإعراب القرآن النحاس ٢/ ٢٠٨، ٦٠١ والبغداديات ص ٣٧٢.

(٤) كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد ص ١٨٢.

(٥) معاني القرآن للفراء ١/ ١٣٩ والبيان في غريب إعراب القرآن ١/ ١٥٣ وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/ ٤٧٨ – ٤٧٩ والبسيط في شرح الكافية ص ٧٧٦.

وأجاز الأخفش[١] والزجاج[٢] أن تكون (ماذا) بمنزلة اسم واحد أو منزلة (ما الذي)، سواءٌ أكان جوابها مرفوعًا أم منصوبًا.

وذكر الزمخشري أنَّ الوجه الأول وهو مذهب سيبويه: أفضل ليطابق الجواب السؤال[٣].

والأولى جعل المعنى هو الأساس لا التقدير في توجيه النصب والرفع. فالجواب يرفع عندما يراد به معنى الثبات والاستمرار، وينصب عندما يراد به معنى التجدد والحدوث، وقد وجّه الكرماني الرفع في قوله تعالى ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُم مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ ۙ قَالُوٓا۟ أَسَـٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾ بأنَّ السائلين لم يكونوا سائلين على وجه الحقيقة يريدون الجواب، بل أرادوا من سؤالهم الاستهزاء والإنكار؛ لأنهم أنكروا إنزال القرآن، عدلوا عن الجواب، فقالوا: أساطير الأولين. فكان رفع الجواب من كلام الكافرين، وورد منصوبًا في قوله تعالى ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ ۚ قَالُوا۟ خَيْرًا﴾؛ لأنَّه جواب لسائلين، كانوا يقرون بالوحي والإنزال، فكان نصب الجواب مطابقًا للحال؛ لأنَّه من كلام المتقين[٤].

---

(١) معاني القرآن ١/ ٥٣-٥٤، ١٧٢.
(٢) معاني القرآن وإعرابه ١/ ٢٩٣.
(٣) الكشاف ١/ ١١٧.
(٤) أسرار التكرار ص ١٢٢.

المبحث الثاني

(ما) الشرطية

الشرطية المفردة

تُستَعْمَلُ (ما) الشرطية لغير الآدميين، نحو: ما تَصْنَعْ؛ فإن قلت: ما يأتني أتِهِ، تريد بذلك الناس، لم يصلح، ذلك أن هذه الأداة وضعت للدلالة على ما لا يعقل، ثم ضُمِّنَتْ معنى الشرط لإبهامها، ولها الصدارة في الكلام، ويعمل فيها ما بعدها من الأفعال(١).

واختُلِفَ في عام الجزم في شرطها وجوابها(٢)، ولا يعنينا هذا الاختلاف؛ لأنَّه يتعلق بنظرية العامل والمعمول التي كثيرًا ما احتدم الجدل حولها في كتب النحو. ونكتفي بالقول هنا بأنَّ شرط (ما) وجوابها يقعان مجزومين، سواءٌ أكان الجازم لهما (ما) أم غيرها.

وَثَمَّ فرقٌ بين (ما) الشرطية، و(ما) الموصولة. فالأولى تجزم فعلين، فهي عاملةٌ جازمةٌ، وليست كذلك الثانية، لذلك لا تلتبس الشرطية بالموصولة، إذا ظهرت علامة الجزم في شرطها وجزائها، أو في أحدهما. فمن الأولى قوله تعالى ﴿ وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ ﴾ [البقرة: ١٩٧]، ومن الثانية قوله تعالى ﴿ مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا ﴾ [فاطر: ٢]، إلّا أن الالتباس يحدث بينهما عندما تكون علامة الإعراب غير ظاهرةٍ ففي قوله تعالى ﴿ مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ۖ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ ﴾ [النساء:

---

(١) المقتضب ٢/ ٥٢ وكتاب الواضح للزبيدي ص ١٣٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٥، وشرح شذور الذهب ص ٣٣٤، والبرهان في علوم القرآن ٤/ ٤٠٢.

(٢) البغداديات ص ٢٧٠ وشرح الرضى على الكافية ٤/ ٩١-٩٢.

٧٩] قال الزجاج (هذا خطابٌ للنبي ﷺ يراد به الخلق ومخاطبة النبي ﷺ قد تكون للناس جميعًا، لأنَّه عليه السلام لسانهم والدليل على ذلك ﴿ ٱلنَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ ﴾ [الطلاق: ١٠] فنادى النبي ﷺ وحده وصار الخطاب شاملًا له ولسائر الناس فمعنى ﴿ مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ﴾ أي: من جدبٍ أو غلبةٍ في حربٍ فمن نفسك"[١]. وهذا هو الوجه في دلالة (ما) هنا وفي كل موضعٍ تفيد العموم سواءٌ أُعْرِبَتْ موصولةً. وذهب النحاس[٢] ومكي [٣] وأبو البركات بن الأنباري[٤] إلى أنها موصولةٌ بمنزلة (الذي) لأنها نزلت في شيء بعينه، وذهب العبكري إلى أنَّه لا يحسن أن تكون موصولةً، لأنَّ ذلك يقتضي أن يكون المصيب له ماضيًا مخصصًا، والمعنى على العموم، والمراد كل ما أصابك ويصيبك فهو من الله[٥].

وكذلك أجازوا الوجهين في قوله تعالى ﴿ وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ﴾ [النحل: ٥٣]، فقد أجاز الفراء أن تكون (ما) شرطيةً، وقد ارتبط خبرها بالفاء. كما قال تعالى ﴿ قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمْ ﴾ [الجمعة: ٨][٦]. ورجح آخرون الموصولية بعد أن أشاروا إلى جواز الوجهين[٧].

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٧٩-٨٠. وتعرب (ما) عند جعلها موصولةً في محل رفع على الابتداء وكذلك عند جعلها شرطيةً؛ لأنَّ الفعل (أصابك) متعدٍ استوفى مفعوله.

(٢) إعراب القرآن ١/ ٤٣٦-٤٣٧.

(٣) مشكل إعراب القرآن ١/ ٢٠٤.

(٤) البيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٢٦١.

(٥) التبيان في إعراب القرآن ١/ ٣٧٤-٣٧٥.

(٦) معاني القرآن ١/ ١٠٤-١٠٥.

(٧) الأمالي الشجرية ٢/ ٢٣٦ والتبيان في إعراب القرآن ٢/ ٧٩٨ ومغني اللبيب ١/ ٣٠٢، و(ما) في الوجهين في محل رفع على الابتداء.

أما قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُواْ عَن كَثِيرٍ ﴾ [الشورى: ٣٠]، فقد قرأ نافعٌ وابن عامر بغير فاء، وكذلك هي في مصاحف المدينة وأهل الشام، وقرأ الباقون (فبما)[١]، وذكر الزجاج أنها في مصاحف أهل العراق بالفاء، وأنه في العربية أجود[٢]. وذهب النحاس إلى أن (ما) في هذه الآية شرطيةٌ، وذكر أنَّ هذا هو أولى الأقوال بالصواب واستبعد أن تكون بمنزلة (الذي) لأنه به يقع المعنى مخصوصًا بالماضي، مع أن المراد عموم الزمن[٣]. وبمثل هذا قال مكي[٤] وأبو البركات بن الأنباري[٥] والعكبري[٦]. وقطع الزمخشري بالشرطية بذكر الفاء، والموصولية بحذفها[٧]. وقد احتج السهيلي[٨] وابن قيم الجوزية[٩]، بكون (ما) شرطيةً في قوله تعالى ﴿وَلَآ أَنَا۠ عَابِدٌ مَّا عَبَدتُّمْ ﴾ [الكافرون: ٤]؛ بدلالتها على العموم، فلو دلت على شيء بعينه لكانت موصولةً.

فقد فرق النحاة والمفسرون بين (ما) الشرطية و(ما) الموصولة في الشواهد القرآنية التي مر ذكرها في أمرين:

---

(١) كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد ص ٥٨١.
(٢) معاني القرآن وإعرابه ٤/ ٣٩٩.
(٣) إعراب القرآن ٣/ ٦١-٦٢.
(٤) مشكل إعراب القرآن ٢/ ٦٤٦.
(٥) البيان في غريب إعراب القرآن.
(٦) التبيان في إعراب القرآن ٢/ ١١٣٣.
(٧) الكشاف ٤/ ٢٢٥.
(٨) الروض الأنف ٣/ ٣٢٥-٣٢٦.
(٩) التفسير القيم ص ٥٢٧.

أحدهما: أن (ما) الموصولة تدل على شيءٍ بعينه، بخلاف (ما) الشرطية الدالة على معنى العموم. وقد تبين في الفصل الأول أنَّ (ما) الموصولة اسمٌ مبهمٌ. وقد صرح النحاة بأنها لإبهامها، صلحت دون (الذي) لمعنى الشرط، فكلتاهما تدل على العموم، ولا تدل على شيءٍ بعينه في كل موضعٍ، فلا فرق بينهما في هذا الباب.

والآخر: أن الفعل الماضي مع (ما) الشرطية يدل على الاستقبال، ومع الموصولة يكون على ظاهره أي دالًا على الزمن الماضي.

وخروج الفعل الماضي إلى معنى المستقبل، غير مقتصرٍ على الشرط، بل هو أمرٌ عامٌّ في العربية. وقد حدث مثل هذا مع (ما) الموصولة، كالذي في قوله تعالى ﴿ وَلَهُۥ مَا سَكَنَ فِي ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ ﴾ [الأنعام: ١٣] والمراد كما هو ظاهرٌ من اللفظ: الساكن في الليل والنهار ماضيًا وحاضرًا ومستقبلًا، وقوله تعالى ﴿ وَمَا خَلَقَ ٱلذَّكَرَ وَٱلۡأُنثَىٰٓ ﴾ [الليل: ٣]. وهذا الخلق لم يكن فيما مضى من الزمن فانقطع، بل هو قائمٌ ومستمرٌّ إلى أن يرث الله الأرض ومَنْ عليها. كما قال تعالى ﴿ إِنَّهُۥ هُوَ يُبۡدِئُ وَيُعِيدُ ﴾ [البروج: ١٣]. وقد ورد الشرط والصلة ماضيين، واتحدت دلالة زمانيهما، لوقوعهما في سياقٍ واحدٍ، كما في قوله تعالى ﴿إِنِ ٱمۡرُؤٌاْ هَلَكَ لَيۡسَ لَهُۥ وَلَدٞ وَلَهُۥٓ أُخۡتٞ فَلَهَا نِصۡفُ مَا تَرَكَ ﴾ [النساء: ١٧٦]. ويلحظ من الناحية الأُسلوبية أن سياق هذه الآية اقتضى أن تكون دلالة الفعل (ترك) الزمانية الذي هو صلة (ما) الموصولة هي دلالة الفعل (هلك) الزمانية نفسها الذي وقع شرطًا فإذا صُرِفَ أحدهما إلى معنى الاستقبال وجب صرف الثاني إليه وقد ذكر ابن قيم الجوزية أنَّ المشهور عند النحاة "أن الشرط والجزاء لا يتعلقان إلا بالمستقبل، فإنْ كان ماضي اللفظ كان مستقبل المعنى" ورد على النحاة بقول الله تعالى ﴿ إِن كُنتُ قُلۡتُهُۥ فَقَدۡ عَلِمۡتَهُۥ ﴾

[المائدة: ١١٦] وأكد أنَّ الشرط هنا "دخل على ماضي اللفظ وهو ماضي المعنى قطعًا" واستبعد تأويلات النحاة في تخريج هذه الآية ووصفها بأنَّها ضعيفةٌ جدًا وبين أنَّ فيها تحريفًا للآية، لا يقول بها عاقلٌ وأنَّه "لا يجوز تحريف كلام الله انتصارًا لقاعدةٍ نحويةٍ" وذكر أن من هذا الباب قوله تعالى ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ ۝٢٦ وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ [يوسف: ٢٦-٢٧] وقول النبي ﷺ «إِنْ كُنْتِ أَلْمَمْتِ بِذَنْبٍ فاسْتغفِرِي اللهَ تُوبِي إليه»[1] وكذلك احتج د. السامرائي في هذا الباب بآيات منها قوله تعالى ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَدْرَكَهُ ٱلْغَرَقُ قَالَ ءَامَنتُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱلَّذِىٓ ءَامَنَتْ بِهِۦ بَنُوٓا۟ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [يونس: ٩٠]، وقوله تعالى ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا رَكِبَا فِى ٱلسَّفِينَةِ خَرَقَهَا﴾ [الكهف: ٧١]، وقوله تعالى ﴿قُلْ إِنِ ٱفْتَرَيْتُهُۥ فَلَا تَمْلِكُونَ لِى مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا﴾ [الأحقاف: ٨] وقوله تعالى ﴿وَإِذَا رَأَوْا۟ تِجَٰرَةً أَوْ لَهْوًا ٱنفَضُّوٓا۟ إِلَيْهَا﴾ [الجمعة: ١١] ومما يدل على المضي مع (ما) الشرطية قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُمْ يَوْمَ ٱلْتَقَى ٱلْجَمْعَانِ فَبِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٦٦] وقوله تعالى ﴿قُلْ مَا سَأَلْتُكُم مِّنْ أَجْرٍ فَهُوَ لَكُمْ﴾ [سبأ: ٤٧]، وقوله تعالى ﴿مَا قَطَعْتُم مِّن لِّينَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَآئِمَةً عَلَىٰٓ أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [الحشر: ٥][2].

والذي يبدو أن الفرق الأساس بين (ما) الموصولة (ما) الشرطية، أن الأولى تكون في أُسلوبٍ خبري، والثانية تكون، كما هو ظاهرٌ من التسمية، في أُسلوب شرطي، والأُسلوب الخبري هو الأصل وكان العرب إذا أرادوا تقوية

---

(١) بدائع الفوائد ١/ ٤٥-٤٦.

(٢) فعل الشرط، دلالته وزمنه، بحث للدكتور فاضل السامرائي، منشور في مجلة العتاد- ص١٠٨-١١٢.

ربط الخبر بالمبتدأ، جعلوا العلاقة بينهما شرطيةً، وتوصلوا لتقوية هذا الربط، وتحقيق هذه العلاقة بجزم الفعل أو بالربط بالفاء. والدليل على ذلك أنَّ النحاة يجمعون على أنَّ (الذي) وفروعها تكون في الكلام اسمًا موصولًا ولا تكون اسم شرطٍ، لكن قد ورد ربط خبرها بالفاء كقوله تعالى ﴿ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمْ ﴾ [الجمعة: ٨] ونحو: الذي يأتِيني فَلَهُ دِرْهَمانِ. وقد فسروا ذلك بتضمن (الذي) معنى الشرط[١].

فالجزم أو الربط بالفاء، يكون كل منهما علامةً على أنَّ المراد من (ما) معنى الشرط لا معنى الموصولة[٢]. وبدون هاتين العلامتين يرجح أحد الوجهين من سياق الآية، كما في قوله تعالى ﴿ وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ وَلَتَنصُرُنَّهُۥ ﴾ [آل عمران: ٨١].

فقد قُرئت لام (لما) بالكسر والفتح[٣] فمن قرأ بالكسر جعل (ما) موصولةً، وَمَن قرأ بالفتح أجاز في (ما) أن تكون موصولةً أو شرطيةً، وعند جعلها موصولةً تكون مرفوعةً على الابتداء وتحتاج إلى أنْ يعود عليها ضميرٌ من صلتها والتقدير: لما آتيتكموه، وقوله (ثم جاءكم رسول) معطوف على الصلة، (آتيتكم) والعائد منه محذوفٌ، وتقديره ثم جاءكم رسولٌ به، أي: بتصديقه، بتصديق ما آتيتكم. واشترط تقدير هذا الضمير في الجملة المعطوفة على الصلة، لأنها بمنزلة الصلة، غير أن كثيرًا من النحاة لا يجيزون هذا

---

(١) الكتاب ٣/ ١٠٢.

(٢) مغني اللبيب ١/ ٣٠٣.

(٣) معاني القرآن للفراء ١/ ٢٢٥ وكتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد ص ٢١٣.

الحذف؛ لذلك اختار أكثر المحققين أن تكون (ما) شرطيةً، لأنها لا يشترط فيها عود الضمير عليها وتعرب عندئذٍ في موضع نصبٍ[١] ويرجح هذا الوجه كون الآية واردةً في سياق أخذ العهود والمواثيق، وهو سياق يلائمه معنى الشرط؛ لأنه أقوى من معنى الموصولية.

ومن النحاة من ذكر أنَّ (ما) الشرطية إذا دخلت على فعلٍ لازمٍ، كانت شرطيةً طرفيةً، نحو: مَا نَقمٌ أقمْ، وما تقْعُدْ أقْعُدْ، أي إذا قَعَدْتُ مدة قعودك، وكذلك الحال: إذا قُمْتَ. وجَعِلَ من ذلك قوله تعالى ﴿ فَمَا ٱسْتَقَـٰمُوا۟ لَكُمْ فَٱسْتَقِيمُوا۟ لَهُمْ ﴾ [التوبة: ٧] أي: استقيموا لهم مدة استقامتهم لكم[٢].

وجاز في (ما) في قوله تعالى ﴿فَمَا ٱسْتَمْتَعْتُم بِهِۦ مِنْهُنَّ فَـَٔاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ ﴾ [النساء: ٢٤] أن تكون شرطية زَمَانيةً أو موصولةً[٣].

والظاهر أنَّ (ما) في هذه الآية شرطيةٌ عائدةٌ على جنس النساء، والهاء في (به) على معنى الجنس الذي يعامل معاملة المفرد المذكر غير العاقل. والضمير (هن) (فآتوهنَّ) و(أُجورَهُنَّ) عائدٌ على أعيان النساء وأشخاصهن لذلك أنَّثَ وجَمَع. والمعنى: فأي جنسٍ كان استمتعتم به من النساء فأتوهن أجورهن.

---

(١) معنى القرآن للأخفش ١/ ٢٠٩-٢١٠. جاز عند فتح اللام إعراب (ما) موصولةً في محل دفعٍ مبتدأ والخبر (مِن كتابٍ وحكمةٍ) و(من) زائدةً، وأو الخبر (لتؤمنن) واللام لام الابتداء وجاز إعرابها شرطيةً في محل نصبٍ مفعولاً به ثانيًا؛ لأنَّ الفعل (آتيتكم) متعدٍ إلى مفعولين لم يستوف مفعوله الثاني واللام للتوكيد.

(٢) نظم الفوائد وحصر الشرائد لابن المهلبي ص ٢٥٥.

(٣) وهذا رأي نسبه ابن هشام إلى عدد من النحاة، مغني اللبيب ١/ ٣٠٢.

(٢)

الشرطية المركبة

ذكر الخليل أنَّ (مهما) مركبةٌ من عُنصَرين: (ما) الشرطية و(ما)، الزائدة: وذكر أنَّ العرب "استقبحوا أن يكرروا لفظًا واحدًا، فيقولوا: ماما فأبدلوا الهاء من الألف التي في الأولى"، وأجاز أن "تكون مركبةً من (مه) ضُمَّ إليها (ما)"[١]. وأشار الزجاج إلى هذين الوجهين، وذكر في الوجه الثاني أنَّه يجوز أن تكون (مهما) مركبةً من (مه) بمعنى أكفف و(ما) الشرطية[٢]. "وحكى ابن الأنباري: مَهْمَشَ يُكْرِمْني وقال: الأصل: مَنْ مَنْ يِكْرِمْني، (مَنْ) الثانية تأكيدٌ بمنزلة (ما) فأبدل من نون (مَنْ) الأول هاءً، كما أبدلوا من ألف (ما) الأولى هاءً في (مهما) وذلك لمؤاخاة (ما) (مَنْ) في أشياء وإن افترقا في شيءٍ واحدٍ فكره اجتماع (مَنْ) مرتين كما كره ذلك في (ما)"[٣].

فهذان وجهان في ماهيتها وتركيبها. وهناك وجهٌ ثالثٌ، هو أنَّ تكون (مهما) اسمًا مفردًا غير مركبٍ، ومعناه العموم؛ لأنَّ الأصلَ عدم التركيب[٤]. وذهب فريقٌ من النحاة إلى أنَّها كلمةٌ غير مركبةٍ على وزن (فَعْلَى) فحقها على

---

(١) الكتاب ٣/ ٥٩ – ٦٠ والأمالي الشجرية ٢/ ٢٤٦ – ٢٤٧.

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/ ٣٦٩ والبغداديات ص ٣١٣، والكشاف ٢/ ١٤٦ والبيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٣٧١ وشرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٨ وشرح الرضي على الكافية ٤/ ٨٧–٨٨ وارتشاف الضرب ٢/ ٥٤٧–٥٤٨.

(٣) مشكل إعراب القرآن ١/ ٢٩٩، وابن الأنباري: هو أبو بكر بن الأنباري (ت ٣٢٨هـ).

(٤) شرح الرضي على الكافية ٤/ ٨٩.

هذا أنْ تكتب بالياء[١] أي: الألف المقصورة لا الطويلة.

وقيل: إنَّها حرفٌ ومنهم من ذكر أنَّها وردت بمعنى الظرف في كلام العرب، أو بمعنى الاستفهام[٢].

وعند البحث في الفرق بين (مهما) و(ما)، نجد (مهما) خالصةً لمعنى الجزاء[٣]، ولا يدخل عليها حرف جر، ولا يضاف إليها، فلا يقال: يقال: على مَهْما تَكُنْ أَكُنْ، ولا جهةَ مهْما تَقْصُدْ أَقْصُدْ، ولا تزاد بعدها (ما)، فلا نقول: مَهْمَا مَا يَفْعَلْ أَفْعَلْ[٤].

ووردت (مهما) في القرآن الكرمي في موضعٍ واحدٍ، وهو قوله تعالى ﴿وَقَالُواْ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [الأعراف: ١٣٢].

ويبدو أنَّ (مهما) هنا مثل (ما) في أنَّها أداة شرطٍ، إلّا أنّه زيد في مبناها لتقوية معنى الشرط فيها وتوكيده، وهذا واضحٌ من سياق الآية، فقد استُعْمِلَتْ تعبيرًا عن شدة إصرار فرعون وحاشيته على عدم الإيمان بما جاء به موسى، عليه السلام، ومن آيات بيناتٍ، حتى إنَّهم لم يتركوا لأنفسهم عذرًا لإمهالهم، لذلك ورد بعدها قوله تعالى ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ ٱلطُّوفَانَ وَٱلْجَرَادَ وَٱلْقُمَّلَ وَٱلضَّفَادِعَ وَٱلدَّمَ ءَايَٰتٍ مُّفَصَّلَٰتٍ فَٱسْتَكْبَرُواْ وَكَانُواْ قَوْمًا مُّجْرِمِينَ﴾ [الأعراف: ١٣٣].

---

(١) شرح الرضي على الكافية ٤/ ٨٧-٨٨ وشرح المفصل لابن يعيش ٧/ ٤٢.
(٢) الجنى الداني ص ٥٥٠-٥٥٢ ومغني اللبيب ١/ ٣٣٠-٣٣٢.
(٣) التبيان في تفسير القرآن ٤/ ٥١٩ وشرح الرضي على الكافية ٤/ ٨٨-٨٩.
(٤) ارتشاف الضرب ٢/ ٥٤٨ وكشف المشكل في النحو للحيدرة اليمنى ١/ ٦٠١.

obeikandl.com

الباب الثـــاني
(ما) الحرفية

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل الأول

(ما) المصدرية

المبحث الأول

(ما) المصدرية والموصولات الحرفية

عُدّتْ (ما) من الحروف المصدرية، وعُرِّفَ الحرف المصدري بأَنَّهُ: الذي يُؤَوَّل مع ما يليه من الفعل بمصدر، نحو: سَرَّني ما صَنَعْتَ أي: سَرَّني صُنْعُكَ[1]، وسَرَّني ما قُمْتَ، أي: سَرني قيامك وعَجِبتُ مِمَّا قَعَدْتَ، أي: من قعودك[2].

ومن الحروف المصدرية (أنْ)، ويفرق النحاة بينها وبين (ما)، بأنَّ الأولى تكون للمضي أو الاستقبال، والثانية تكون للحال[3]، وذكر ابن قيم الجوزية أنه يحسن أن تقول: يُعْجِبُني قِيامُك وجُلوسُكَ وَذَهابُك، ولا يحسن أن تقول: يُعْجبني ما تَقُومُ وما تَجْلِسُ وما تَذْهَبُ، أو أنَّه ليس مثله في الحسن والجواز. ونسب إلى السهيلي أنَّ السر في ذلك هو: أنَّ (ما) لا يصحُّ وقوعها إلا على مصدر تختلف أنواعه: كقولك: يُعْجِبُني ما صَنَعْتَ وما عَمِلْتَ وما حَكَمْتَ؛ لاختلاف الصنعة والعمل والحكم"؛ لذلك لا يقال: يعجبني ما جَلَسْتَ وما قُمْتَ وما قَعَدْتَ وما قُمْتَ وما نَطَقَ زَيْدٌ؛ لأنَّها وقعت على ما لا يتنوع من المعاني. وذهب

---

(١) الكتاب ٢/ ٣٢٩، ٣/ ١٥٣، ١٥٦، ٤/ ٢٢٨، والمقتضب ١/ ٤٨، وشرح الرضي على الكافية ٣/ ٦.

(٢) المقتضب ٣/ ١٩٧، واللمع لابن جني ص ٢٦٨، والمختصر في النحو للجواليقي ص ١٦٩.

(٣) سر صناعة الإعراب ٢/ ٥٤٩.

ابن القيم إلى أنّه يصح وقوع (ما) على القبيلين[١]، والصحيح ما ذهب إليه السهيلي، وهذا هو السرُّ فيما يبدو في لزوم إعراب (ما) موصولةً وامتناع إعرابها مصدريةً إذا وقع بعدها أداة من أدوات النفي[٢]؛ ذلك أنّ الجملة المنفية تمثل حالة العدم، والعدم أمره واحدٌ جميعه فليس هو مما يتنوع ليصح وصفه أو تخصيصه.

وأشارت دراساتٌ حديثة إلى أنَّ وظيفة الحروف المصدرية عامةً، إيقاع الجملة موقع المفرد[٣]. والحقيقة أن هذه الوظيفة وظيفة (أنْ) دون (ما)، فالمفرد يقع فاعلًا ومفعولًا، ومبتدأً، وخبرًا ونائب فاعل، ومضافًا إليه ومجرورًا، بدون وساطة أداةٍ. أما الجملة فإنّ تسليط أحد هذه المعاني عليها، لا يكون إلا باستعمال (أنْ)، فإذا أريد مثلاً جعل الفعل (أَكْتُبُ) مفعولاً به، قيل: أَرَدْتُ أَن أَكْتُبَ، وإذا أُريد جعل الفعل (تَنْجَحُ) فاعلاً، قيل: سَرَّني أَنْ تَنْجَحَ، فقد استُعْمِلَتْ (أنْ) مهيئةً؛ لإيقاع معاني الفاعلية والمفعولية والإضافة وغيرها من المعاني المذكورة على الجملة، وليس لها معنى، ولم تستعمل إلا لهذا الغرض اللفظي، أما (لو) المصدرية، فقد استُعْمِلَتْ لمعنى التمني، و(كي) المصدرية لمعنى التعليل، إلا أنهما تؤديان الوظيفة التي اختصت بها (أنْ)، أي: أنهما تجمعان إلى غرضهما المعنوي غرض التهيئة.

وإذا قيل: إن الجملة الفعلية قد تقع مفعولًا به بدون (أَنْ) نحو: ظَنَنْتُ زيدًا يَكْتُبُ؟

---

(١) بدائع الفوائد ١/ ١٤٢-١٤٣.

(٢) ينظر ص ٢١.

(٣) في النحو العربي – قواعد وتطبيق للدكتور مهدي المخزومي ص٤٤، ومعاني النحو للدكتور فاضل السامرائي ٣/ ١٤٧-١٤٨.

فالجواب عن ذلك: أن الجملة (يَكْتُبُ) وإنْ أُعْرِبَتْ هنا في محل نصب مفعولًا به إلَّا أنها في المعنى ليست كذلك، لأنَّ حدوث الظن وقع على زيدٍ وليس على (يَكْتُبُ) التي هي في المعنى وصفٌ لزيدٍ.

وإذا قيل أيضًا: إنَّ الجملة قد تقع خبرًا من غير (أنْ) نحو: زَيدٌ يَكْتُبُ.

فالجواب عن ذلك: أنَّ الفعل (يَكْتُبُ) لم يقع خبرًا- الخبر الذي هو نفس المبتدأ في المعنى- فالعلاقة بينهما في التركيب علاقة مبتدأ وخبر؛ ولكنها في المعنى علاقة فعلٍ وفاعلٍ إلا أنَّ الفاعل تقدم على فعله، فلو أُريدَ جعل (يَكْتُبُ) خبرًا كالخبر في قولنا: زَيْدٌ أخوكَ؛ لوجب استعمال (أنْ) وأنْ يُقال: زَيدٌ أنْ يَكْتُبَ، ولا يصح هذا التركيب؛ لعدم صحة معناه، ويجب استعمال (أنْ) عند إرادة هذا المعنى بعد صحة وقوعه، نحو: الشَّجاعَةُ أَنْ تَقولَ الحَقَّ فاستُعْمِلَتْ (أنْ) لأنّ المراد جعل جملة (تقول) خبرًا كالخبر في المثال المذكور: زَيْدٌ أخوكَ.

أما (ما) المصدرية فإنّ القصدَ مِن استعمالها يختلف عن (أنْ) المصدرية فقد تبين في الفصل الأول من كلام النحاة أن (ما) اجتُلِبَتْ في الكلام؛ لتكون وصلةً لوصف ما هو مبهمٌ عامٌ بصلتها.

ويتحدد نوع (ما) من تحديد نوع هذا الموصوف، ففي قولنا مثلًا: أعْجَبَني مَا صَنَعَ زَيْدٌ، تُعَدّ (ما) موصولةً إذا قُصِدَ بالموصوف الشيء المصنوع، والمعنى: أعجبني الشيء الذي صنعه زيد، وتُعَدّ مصدريَّةً إذا قُصِد بالموصوف الصنع، أي: المصدر ويكون المعنى أعجبني الصنع الذي صنع زيد، وقد يُعْتَمدُ هذا التقدير؛ لتفسير معناها، فقد جعل الفراء قوله تعالى: ﴿قَالَ يَٰٓأَبَتِ ٱفْعَلْ مَا

تُؤْمَرُ﴾ [الصافات: ١٠٢]. بتقدير: افعل الأمر الذي تؤمر[١]، وكذلك قدره الطبري[٢]. وجعل قوله تعالى: ﴿أَلَا سَآءَ مَا يَزِرُونَ﴾ [الأنعام: ٣١]. بتقدير ساء الوزر الذي يزرون[٣] وقوله تعالى: ﴿سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ [الأنعام: ١٣٦، العنكبوت: ٤]. بتقدير: ساء حكمهم الذي يحكمون[٤].

لذلك كان الأخفش يصرح أحيانًا بأنّ (ما) المصدرية اسمٌ فقد قال مثلاً في إعراب قوله تعالى: ﴿عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ﴾ [التوبة: ١٢٨]. "جَعَلَ (ما) اسمًا و(عَنِتُّمْ) من صلته"[٥]. ونسب المبرد[٦] وكثيرٌ من النحاة[٧] إلى الأخفش أنّه جعل قوله تعالى: ﴿وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ﴾ [آل عمران: ١١٨] بتقدير: ودوا العنت من الذي عنتموه وقوله تعالى: ﴿وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾ [التوبة ٢٥]. وقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾ [التوبة: ١١٨]. بتقدير: بالرحب الذي رحبته وجعل نحو: أَعْجَبَني ما صَنَع زيدٌ. بتقدير: أَعْجَبَني الصنع الذي صنعه زيد.

وتبنى ابن السراج مذهب الأخفش، وصرح بأن (ما) المصدرية اسمٌ،

---

(١) معاني القرآن ٢/ ٩٤.
(٢) جامع البيان ١٤-٦٩.
(٣) المصدر نفسه ١١/ ٣٢٨.
(٤) المصدر نفسه ٢٠-١٣٠.
(٥) معاني القرآن ٢/ ٣٣٩.
(٦) المقتضب ٣/ ٢٠٠.
(٧) البغداديات ص ٢٧١، والأمالي الشجرية ٢/ ٢٤٠، وشرح جمل الزجاجي ٢/ ٤٥، وشرح المفصل ٨/ ١٤٢، وتسهيل الفوائد ص ٣٨، وشرح الرضي على الكافية ٣/ ٥٢، وقطر الندى ص ٤٢، ورصف المباني ص ٣١٥.

فجعلها بمنزلة (الذي)، نحو: فَعَلْتُ ما فَعَلَ زيدٌ، والمعنى: فعلت الفعل الذي فعل زيد[١] وكذلك عدّها الطوسي[٢]. وذهب السهيلي أيضًا إلى أنَّ اسمية (ما) المصدرية ترجع إلى أنها بمنزلة الاسم الموصول (الذي) ومعناها، فأجاز له جعل (ما) موصولة أو مصدرية في قوله تعال: ﴿فَٱصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾ [الحجر: ٩٤]، وجعل الآية في الوجه الأول بتقدير فاصدع بالذي تؤمر به، وجعلها في الوجه الثاني بتقدير: فاصدع بالأمر الذي تؤمره[٣].

وعلى هذا الأساس فرق ابن القيم بين (ما) و(أنْ) المصدريتين مبيِّنًا أنَّك "إذا قلت: أُريدُ أَن نَقُومَ، كان مستقيمًا، ولو قلت: أُريد ما تقومُ: لم يستقم، وكذلك أُحبّ أنْ تأتِيَني، ولا تقول: موضعه: أُحبّ ما تأتيَني.

وسرُّ المسألة: أن (ما) المصدرية ملحوظٌ فيها معنى (الذي)[٤].

ويمثل النحاة لـ(أنْ) المصدرية بقولهم: عَجِبْتُ مِنْ أنْ يَقومَ زَيْدٌ، ولـ(ما) المصدرية بقولهم: عَجِبْتُ مِمَّ تَضْرِبُ زَيْدًا[٥]. إلَّا أنّهم لا يشيرون إلى الفرق بينهما، ولا يشيرون مثلاً إلى الفرق بين هذا المثال وقولنا: عَجِبتُ مِنْ أن نَضْرِبَ زيدًا؛ فالمثال باستعمال (أنْ) يفيدُ: إنكار الضرب، وباستعمال (ما) يفيد الإقرار به وعدم إنكاره، كأنَّ المعنى: يجوز لك أن تضرب إذْ ليس المراد التعجب من حدوث هذا الفعل بل من طريقته!!

---

(١) الأصول في النحو ١/ ١٩٢-١٩٤.
(٢) التبيان في تفسير القرآن ٤/ ٥٠٥.
(٣) الروض الأنف ٣/ ٣٩-٤٠.
(٤) بدائع الفوائد ١/ ١٤٦.
(٥) شرح ابن عقيل ١/ ١٣٨-١٣٩.

فهما -وإن وحّد النحاة بينهما بمعنى المصدرية يفترقان في الدلالة، حتى إنه ليصح الجمع بينهما إثباتًا ونفيًا، فمن ذلك أنّه إذا ابتدر صبي الكلام في مجلس ضمَّ كبار الناس، فأحسن التكلم معنًا ولغةً، إلا أنه أساء، إذا لم يدع من هو أكبر منه سنًا يبدأ الكلام قبله، فإنه يصح أن يقال فيه: سَرَّني مَا تَكَلَّمَ الصَّبِيُّ وما سَرَّني أنْ تَكَلَمَ.

فبين (ما) و(أنْ) فرقٌ أساسٌ بحيث لا يصح أن تحل إحداها محل الأخرى وهذا ما نبَّه عليه د. السامرائي في آيات القرآن الكريم من ذلك قوله تعالى: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ﴾[النساء: ٦٥]، فبيَّن أنّه لا يصحُّ أن نجعل (أنْ) محل (ما) ونقول: من أنْ قضيت؛ لأنَّ المعنى سيكون عند ذلك: ألاّ يجدوا حرجًا من كونك تقضي، أو من مبدأ أنك تقضي.

وليس هذا هو المقصود إذْ ليس في أنفسهم حرج من ذلك، بل المقصود أنَّ عليهم أن يرضوا بما يقضي، ولو كان ما يقضي به لا يوافق هواهم ورغبتهم. وقوله تعالى: ﴿ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾[الأنعام: ١٠٠].

فلو قال -سبحانه وتعالى-: عن أن يصفوا؛ لكان المعنى تنزيه الله عن مجرد الوصف، وليس هو المقصود، إذْ لا شك أنَّ له الصفات العليا، وإنما المقصود تنزيهه -سبحانه وتعالى- عن الوصف الباطل والصفات التي لا تليق بذاته العليَّة[1].

وكذلك استُعمِلت (ما) ولم تُستَعْمَلْ (أنْ) في قوله تعالى: ﴿ فَأَثَٰبَهُمُ ٱللَّهُ بِمَا

---

(١) معاني النحو ٣/ ١٥٤-١٥٥.

قَالُوا۟ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا ﴾ [المائدة: ٨٥]. وقوله تعالى: ﴿ لِيَجْزِىَ ٱلَّذِينَ أَسَٰٓـُٔوا۟ بِمَا عَمِلُوا۟ ﴾ [النجم: ٣١] لأن الثواب والجزاء يكونان على نوع القول والعمل لا على مجرد حدوثهما.

وفي صدد التفريق بين (ما) المصدرية والمصدر الصريح قال ابن القيم: "إنها لا تقع مع كل فعلٍ في تأويل المصدر، وإنْ وقع المصدر في ذلك الموضع، فإنك إذا قلت: يُعْجِبُني قِيامُك، كان حسنًا فلو قلت: يُعْجِبُني ما تَقُومُ، لم يكن كلامًا حسنًا، وكذلك إذا قلت: يُعجِبُني ما تَذْهَبُ؛ لم يكن في الجواز والاستعمال مثل: يُعْجِبُني ذَهَابُكَ"(١).

وقد اتضح سر هذه المسألة؛ فكلٌّ من (أنْ) و(ما) المصدريتين لم تُسْتَعمل لِتُسْبَكَ مع الفعل بمصدرٍ، أما (أنْ) فقد استُعْمِلَتْ مهيئةً.

وهذا يعني: أنَّ الفعل باستعمالها يبقى دالًّا على أصله؛ لذلك كانت مع صلتها مناظرةً لمعنى المصدر الصريح الدال على الحدوث كالذي في قوله تعالى: ﴿ قُلْ أَمَرَ رَبِّى بِٱلْقِسْطِ ﴾ [الأعراف: ٢٩] وهذا المصدر لا يصحُّ أنْ يدلَّ على النوع؛ لأنه ليس جنسًا مما يتنوع، فلا نقول: أمر ربي بما تُقْسِطوا، إذ لا معنى لهذا الكلام، فالقسط لا يكون إلا حقًّا، فهو بمعنى: (تقسطوا) إلا أن الفعل لا يجوز جرُّه إلا باستعمال (أنْ) فلزم أن يكون التقدير: أمر ربي بأن تقسطوا، وأمَّا (ما) فقد استُعْمِلت وصلةً لوصف ما يدل على معنى المصدر بصلتها؛ لذلك كانت مع صلتها مناظرة لمعنى المصدر الصريح الدال على النوع كالذي في قوله تعالى: ﴿ وَقُلِ ٱعْمَلُوا۟ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾ [التوبة: ١٠٥] والمصدر في الآية لا يصحُّ أنْ يدل على الحدوث؛ لأنها في سياق مجازاة الله لعباده،

---

(١) بدائع الفوائد ١/ ١٤٢.

والجزاء يكون على العمل لا على مجرَّد العمل؛ لذلك صحَّ جعلها بتقدير: قل اعملوا فسيرى الله ما تعملون، وما صح جعلها بتقدير: قل اعملوا فسيرى الله أن تعملوا.

وقد يرد المصدر ولا يصحُّ فيه هذا الوجه ولا ذاك فيمتنع أن تستعمل في موضعه (ما) أو (أنْ) لأنه قد يرد لا ليدل على الحدوث ولا على النوع، بل ليدل على معنى اسم المفعول كالذي في قوله تعالى: ﴿ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ ﴾ [الأنعام: ٣] أي: يعلم مسروركم ومجهوركم[١]، أو ليدل على معنى اسم الفاعل كالذي في قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ ﴾ [البقرة: ٣] أي: يؤمنون بالغائب[٢] فلا يصحُّ جعل الآية بتقدير: الذين يؤمنون بأن غاب؛ لأن مجرد الغيب لا يحتاج إلى إيمان، وإذا جعلناه بتقدير: الذين يؤمنون بما غاب، تعيَّن أن تكون (ما) موصولةً وامتنعت المصدرية؛ لعود الضمير المستتر في (غاب) عليها والموصولية واسم الفاعل معناهما واحدٌ.

ولم يبين النحاة والمفسرون هذا الفرق بينهما فقد أجازوا كما مرَّ في الباب الأول جعل (ما) مصدرية في قوله تعالى: ﴿ وَأُنَبِّئُكُم بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدَّخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ ﴾ [آل عمران:٤٩]. بتقدير: وأنبئكم بأكلكم وادخاركم[٣] وهذا المصدر الصريح المفرد يصح معناه إذا قُصِد به دلالته على الحدوث، فلا شك في أنَّه ما من إنسانٍ لا يأكل؛ وإلَّا لما عاش وقَلَّما لا يدّخر، ولا سيما الذين عاشوا في عهود الأنبياء فلا يدل الإخبار بأكله وادخاره على علم عالمٍ أو نبوة نبيّ؛ لذلك لم

---

(١) التبيان في إعراب القرآن ١/ ٤٨٠.

(٢) للمصدر نفسه ١/ ١٨.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ١/ ٤١٤.

يصح استعمال أن بدلاً من (ما) في هذا الموضع إذْ لا معنى لقولنا أيضًا: وأنبئكم بأن تأكلوا وتدخروا.

ويبدوا أن المصدر الدال على النوع، يصح أن يُثَنَّى ويُجْمَعَ؛ لأنه يعامل معاملة الأسماء، بخلاف الدال على الحدوث فإنه لا يصحُّ ذلك فيه؛ لأنه يعامل معاملة الأفعال، ولا يدل الفعل -كما هو معروفٌ- إلاّ على الحدوث، فكيف يصح أن يدل مع (ما) على مصدرٍ دالٍ على النوع؟ فهذا لا يمكنه تعليله إلاَّ بما بيَّنَّاه من أنَّ (ما) المصدرية استعملت أداةً لوصف مصدرٍ محذوفٍ بصلتها، وهذا الموصوف هو المصدر الدال على النوع.

ولوجب حذفه؛ نابت (ما) منابه في الإعراب وأخذت مع الفعل دلالته ومعناه.

وثَمَّة فَرق آخر بينهما هو أنّ الفعل يبدأ حادثًا فَيُعَبَّرُ عنه في البدء باستعمال (أنْ) ثم لا يُؤَدّي بمعنى المصدر واستعمال (ما) إلا بعد أنْ يتجاوز حدوثه، فالفعل بالمعنى الأول أبلغ من حيث كونه في حالة ممارسة عملية، وهو بمعنى المصدر أبلغ من حيث إتمام معناه؛ لذلك استعمل (أنْ) في قوله تعالى: ﴿بَعْدِ أَنْ أَظْفَرَكُمْ عَلَيْهِمْ﴾ [الفتح: ٢٤].

نقل ابن كثير في تفسيره حديثًا رواه الإمام أحمد ومسلم وغيرهما "عن أنس بن مالك -رَضِيَ الله عَنْهُ- قال: لما كان يوم الحديبية هبط على رسول الله ﷺ وأصحابه ثمانون رجلاً من أهل مكة بالسلاح من قِبَلِ جبل التَنْعِيم يريدون غِرّةَ رسول الله ﷺ فدعا عليهم فأُخِذوا قال عفّان: فعفا عنهم، ونزلت هذه الآية: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ عَنْهُم بِبَطْنِ مَكَّةَ مِنْ بَعْدِ أَنْ أَظْفَرَكُمْ

عَلَيْهِمْ ﴾ [الفتح: ٢٤]"[١]، فزمن كف الأيدي متصلٌ بزمن الظفر وكلاهما حاصلٌ قبل أَنْ يتفرق الجمعان مما يوجب استعمال (أنْ).

ولذلك لزم استعمال (أنْ) قبل (تَأْتِيَنا)، وما قبل (جِئْتَنا) في قوله تعالى ﴿قَالُوٓاْ أُوذِينَا مِن قَبْلِ أَن تَأْتِيَنَا وَمِنۢ بَعْدِ مَا جِئْتَنَا ﴾ [الأعراف: ١٢٩] ذلك أَنّ الإتيانَ هنا في موضع النفي والعدم فلا يتعدى حدوثه إلاّ بعد تحوله إلى الإثبات ويكون ذلك عند المجيء، ولو قال: من بعد أن جئتنا؛ لأفاد اتصال الأذية بحدوث المجيء واحتمل انقطاعها بعد ذلك، فاستعمل (ما) لإفادة استمرارها؛ ولأنه بها يتم المعنى، ويستقر استعمالها في قوله تعالى: ﴿يُجَٰدِلُونَكَ فِي ٱلْحَقِّ بَعْدَ مَا تَبَيَّنَ ﴾ [الأنفال: ٦] ليبين لهم أنه لا عذر لهم في أنْ يجادلوا في الحق الذي اكتمل تبينه.

وقد ترد (أنْ) قبل الفعل ولا تفيد وقوع المعنى عليه؛ ولكن تفيد تأكيد معنى الحدوث فيه، من ذلك ورودها بعد (لمّا) قال الزمخشري في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيٓءَ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا وَقَالَ هَٰذَا يَوْمٌ عَصِيبٌ ﴾ [العنكبوت: ٣٣]. (أنْ) صلة أكدت وجود الفعلين مرتبًا أحدهما على الآخر في وقتين متجاورين لا فصل بينهما كأنما وجد في جزءٍ واحدٍ من الزمان كأنه قيل: لما أحس بمجيئهم فاجأته المساءة من غير ريثٍ"[٢].

وكما استعمل (ما) وصلة لوصف المصدر بصلتها استعملت (الذي) لهذا الغرض وقد ذكر النحاة أن (الذي) قد تردد حرفًا مصدريًا في كلام العرب وأشعارهم، كقول عبد الله بن رواحة:

---

(١) تفسير ابن كثير ٤/ ١٩٢.

(٢) الكشاف ٣/ ٤٥٣، ومغني اللبيب ١/ ٣٤-٣٥.

فَثَبَّتَ اللهُ مَا آتَاكَ مِنْ حَسَنٍ ... فِي الْمُرْسَلِينَ ونَصْرًا كالذي نُصِرُوا[1]

ومن شواهدها في القرآن قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ ﴾ [الأنعام ١٥٤] وقوله تعالى: ﴿ وَخُضْتُمْ كَٱلَّذِى خَاضُوٓاْ ﴾ [التوبة: ٦٩] وقوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللهُ عِبَادَهُ ﴾ [الشورى: ٢٣] والتقدير عندهم: تمامًا على إحسانه وخضتم كخوضهم، وذلك تبشير الله[2] ومنهم من منع أن تكون مصدرية وعدَّها موصولةً بتأويلاتٍ مختلفةٍ[3].

و(المصدرية) في هذه الشواهد ليست بما قدره النحاة بل هي بتقدير: والنصر الذي نُصِروا، وكالخوض الذي خاضوا، وتمامًا على الإحسان الذي أحسن، وذلك التبشير الذي يبشر الله. والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿ وَعْدَ ٱلصِّدْقِ ٱلَّذِى كَانُواْ يُوعَدُونَ ﴾ [الأحقاف: ١٦] فـ(وعد الصدق) مصدرٌ موصوفٌ بـ(كانوا يوعدون) ومن النحاة من جعلها بهذا التقدير فقد قال الفراء في قوله تعالى: ﴿ وَخُضْتُمْ كَٱلَّذِى خَاضُوٓاْ ﴾ "يريد كالخوض الذي خاضوا"[4]. وذكر الرضي ما لفظه "فأمّا (الذي) المصدرية فلا خلاف في اسميتها كقول عليٍّ -رَضِيَ الله عَنْهُ-: (نَزَلَتْ أَنْفُسُهُم في البلاءِ كالذي نَزَلَتْ في الرّخاء) أي: نزولاً

---

(١) أوضح المسالك ١/ ٩٨، وتسهيل الفوائد ص ٣٧، وشرح الكافية ١/ ٢٦٦-٢٦٧.

(٢) معاني القرآن للفراء ١/ ٣٦٥، وإعراب القرآن، المنسوب إلى الزجاج ١/ ٣٧٣، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١/ ٢٦٧، ٢٦٨، ومغني اللبيب ٢/ ٥٦٦-٥٦٧.

(٣) ينظر المصادر السابقة، وجامع البيان عن تأويل آي القرآن ١/ ٣٢٠، والكشاف ٢/ ٢٨٨، وشرح ابن عقيل، الحاشية ١/ ١٥٩، وشرح التصريح على التوضيح، لخالد الأزهري ١/ ١٣١، ونتائج التحصيل ٢/ ٧٩٨-٨٠١ وخزانة الأدب ٦/ ٥٧.

(٤) معاني القرآن ١/ ٤٤٦.

كالنزول الذي نزلته في الرخاء"[١].

وفي القرآن الكريم شواهد أُخرى غير التي أشار إليها النحاة والمفسرون كالذي في قوله تعالى: ﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُۥ لَيَحْزُنُكَ ٱلَّذِى يَقُولُونَ﴾ [الأنعام: ٣٣] والتقدير: قد نعلم إنه ليحزنك القول الذي يقولون وكالذي في قوله تعالى: ﴿لِيُكَفِّرَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ أَسْوَأَ ٱلَّذِى عَمِلُوا۟ وَيَجْزِيَهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ ٱلَّذِى كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [الزمر: ٣٥] والتقدير: ليكفر الله عنهم أسوأ العمل الذي عملوا ويجزيهم أجرهم بأحسن العمل الذي كانوا يعملون.

فكلٌّ من (ما) و(الذي) في نحو: ﴿وذَلِكُم ما ظَنَنْتُمْ بِرَبِّكُمْ أَرْدَاكُمْ﴾ ونحو ﴿وذلكم الذي ظَنَنْتُمْ بِرَبِّكُمْ أَرْداكُمْ﴾ ليست مصدرية؛ لأنها تُؤَوَّل بما بعدها بمصدر بتقدير: وذلكم ظنكم بربكم أرداكم، بل كلتاهما مصدريةٌ؛ لأنها وصلةٌ لوصف ما يدل على معنى المصدر بصلتها والدليل على ذلك قوله تعالى ﴿وَذَٰلِكُمْ ظَنُّكُمُ ٱلَّذِى ظَنَنتُم بِرَبِّكُمْ أَرْدَىٰكُمْ فَأَصْبَحْتُم مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [فصلت: ٢٣].

و(ما) المصدرية مثل (ما) الموصولة لا يصحُّ إظهار موصوفها، أمَّا (الذي) المصدرية فهي مثل (الذي) الموصولة يصحُّ إظهار موصوفها؛ فقد ورد محذوفًا في الآيات التي استشهد بها النحاة والمفسرون وظهر في هذه الآية التي مرَّ الاستشهاد بها.

وفرق د. السامرائي بين (ما) الموصولة و(الذي) الموصولة بأن الأولى وُضِعت لما هو عامٌّ غير محدد، بخلاف الثانية التي وُضِعت لما هو خاصٌّ ومعلومٌ.

---

(١) شرح الراضي على الكافية ٣/ ٥٢.

واحتج لإثبات ذلك بقوله تعالى: ﴿ وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ [النحل: ٩٧]. وقوله تعالى: ﴿ لَنُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَحْسَنَ ٱلَّذِى كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ [العنكبوت: ٧]"[1].

والظاهر أن (ما) ليست موصولةً في سورة النحل، بل هي مصدريةٌ وكذلك (الذي) في سورة العنكبوت وقال الباحث نفسه في قوله تعالى: ﴿ لَا تُؤَاخِذْنِى بِمَا نَسِيتُ ﴾ [الكهف: ٧٣]. "المقصود بقوله (بِمَا نَسِيتُ) نسيانٌ مخصوصٌ وهو العهد الذي بينهما، ولو قال: بأنْ نسيتُ، كان المعنى أنّه أخذه بمبدأ النسيان"[2]، وكما جاز في (الذي) الموصولة أن ترد عهديةً أو جنسيةً جاز ذلك في الذي المصدرية، والنسيان هنا مصدرٌ دالٌّ على النوع كما بيَّن الباحثُ، إلا أنه باستعمال (ما) دلَّ على العموم، ولو أراد نسيانًا مخصوصًا معهودًا؛ لاستعمل (الذي) المصدرية العهدية وقال: لا تؤاخذني بالذي نسيت، وقوله تعالى ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ [النساء: ٦٥]. معناه: فلا يجدوا في أنفسهم حرجًا من كلِّ قضاءٍ، أو من أيّ قضاءٍ كان، قضيت وهو المعنى المراد، ولو قال: بالذي قضيت، لكان المعنى: بالقضاء الذي قضيت.

واستعمل (ما) في قوله تعالى: ﴿ لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا ﴾ [القصص: ٢٥]، ليعبِّر عن سقي موسى -عليه السلام- بدلالة العموم لا بدلالة الإفراد؛ ليكون المعنى: أجر سقيك، أيّ سقي كان، مهما كان نوعه والجهد الذي بذلته فيه مبالغةً منه في مجازاته على إحسانه وتأكيدها.

---

(١) معاني النحو ١/ ١٤٩-١٥٠.

(٢) المصدر نفسه ٣/ ١٥٥.

ولو استعمل (الذي) المصدرية لما أفادت هذا المعنى ولكان التقدير: أجر السقي الذي سقيت، فيكون الفرق بين (ما) المصدرية و(الذي) المصدرية هو الفرق الذي بيَّنَّاه في الباب الأول بين (ما) الموصولة و(الذي) الموصولة.

obeikandl.com

المبحث الثاني

معنى (ما) المصدرية ومعاني (ما) الأخرى

يتحدد نوع الإعراب في أي شاهدٍ كان بتحديد المعنى المفهوم من السياق، ويكون هذا عندما لا نجد ثَمَّةَ قرينة قاطعة تحددُ المعنى المرادَ؛ لكنه إذا وُجِدتْ هذه القرينةُ اعتُمِدَ عليها.

فإذا قلنا مثلاً: سَأَلَ التِّلْمِيذَ معلمٌ؛ فإن نسق هذا المثال يقضي بأن يكون (التلميذ) هو الفاعل السائل و(معلم) هو المسئول المفعول، إلا أنَّ نصب الأول ورفع الثاني قطع أنْ يكون المعنى عكس ذلك. وكذلك الأمر في تحديد أنواع (ما).

وكما يشيع التباس (ما) الموصولة بالمصدرية ويُرفع هذا الالتباس بعود الضمير عليه، يشيع التباس (ما) المصدرية بالموصولة ويُرفع بتجردها من الضمير العائد. وهذا ما يُجْمع عليه النحاة، ويتجلى ذلك في مثل قوله تعالى: ﴿ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُۥ مِنۢ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ ﴾ [البقرة: ٧٥]. فإن (ما) في هذه الآية مصدريةٌ، ولا يصحُّ أن تكون موصولة؛ لتجردها من الضمير العائد، والهاء في (عقلوه) غير عائد على (ما) بل على كلام الله، والتقدير: من بعد ما عقلوا كلام الله[1].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ فَإِنْ ءَامَنُوا۟ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهْتَدَوا۟ ﴾ [البقرة: ١٣٧]، فإنّ (ما) هنا أيضًا مصدريةٌ؛ لأنَّ الضمير في (به) غير عائد عليها، بل على الله، سبحانه، أو محمد ﷺ، أو القرآن.

---

(١) التبيان في إعراب القرآن ١/ ٨٠.

ولو قال: فإنْ آمنوا بما آمنتم به لكانت (ما) موصولةً؛ لعود الضمير في (به) عليها، والمعنى: فإنْ آمنوا بالله الذي آمنتم به[١].

وقال ابن الأنباري في قوله تعالى: ﴿ لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا ﴾ [القصص: ٢٥] "ولا تجوز أن تكون (ما) مصولةً؛ لأنها لو كانت موصولةً كان المَعْنيُّ بها الماء والذي يُجزاه أَجرَ السقي لا أجرَ الماء؛ لأن الأجر للعمل لا للعين، فوجب أن تكون مصدريةً لا غير"[٢] وبمثل هذا قال ابن هشام فمنع أن تكون موصولةً؛ لأن الأجر على السقي، الذي هو فعله، لا على الغنم[٣] وسقى: فعل متعدٍّ إلى مفعولين نحو: سَقَاه اللهَ الغيثَ، وقد يقال: سَقَاه لماشِيَتِهِ ولأرْضِهِ[٤] فالمَعْنَيُّ به في الوجه الممتنع لا يصحُّ أن يكون الماء إلاّ عند جعل الآية بتقدير: أجر الماء الذي سقيته للغنم، ولا يصحُّ أن يكون الغنم إلا عند جعلها بتقدير: أجر الغنم التي سقيتها الماء أو التي سقيتها بالماء.

وتكون (ما) موصولةً في قوله تعالى: ﴿ مُخْرِجٌ مَّا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ ﴾ [البقرة: ٧٢] ولا تكون مصدريةً إلا إذا كانت بمعنى المفعول فيكون التقدير: مُخرج كتمانكم، والمراد مخرج مكتومكم[٥] ونظيره قوله تعالى: ﴿ لَن تَنَالُواْ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ ﴾ [آل عمران: ٩٢] فإن (ما) هنا موصولة ولم يجيزوا أن تكون مصدريةً؛ لأنّ المحبة لا تُنْفَقُ. قال العكبري: "فإنْ جعلت المصدر بمعنى

---

(١) المصدر نفسه ١/ ١٢١-١٢٢.
(٢) البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٢٣١.
(٣) مغنى اللبيب ١/ ٣٠٣.
(٤) لسان العرب، المجلد الثاني ص ١٦٧.
(٥) التبيان في إعراب القرآن ١/ ٧٨.

المفعول جاز"[1]، لجواز أن يكون المعنى: حتى تنفقوا المحبوب لديكم من المال والطعام.

وأجاز الفراء في (ما) في قوله تعالى ﴿ قَالَ يَٰلَيۡتَ قَوۡمِي يَعۡلَمُونَ ٢٦ بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي ﴾ [يس: ٢٦-٢٧] أن تكون موصولة أو مصدريةً، ثم بيَّن أنَّه "لو جُعِلت (ما) في معنى (أيّ) كان صوابًا، ويكون المعنى: ليتهم يعلمون أيّ شيءٍ غفر لي ربي، ولو كان كذلك لجاز فيه: بِمَ غَفَر لي رَبّي، بنقصان الألف"[2] لأن الأصل والأكثر في ألف (ما) الاستفهامية أن تُحْذَفَ في حالة جرِّها.

وكذلك قيل: إنّ (ما) استفهاميةٌ في قوله تعالى: ﴿ قَالَ فَبِمَآ أَغۡوَيۡتَنِي لَأَقۡعُدَنَّ لَهُمۡ صِرَٰطَكَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ﴾ [الأعراف: ١٦]، والمراد من (ما) في الموضعين كما يظهر من السياق معنى المصدرية، وقد نُسِب إلى الكسائي (ت ١٨٩هـ) أنه رد قول المفسرين القائلين بأنها استفهامية إذ لو كانت كذلك لجاءت بغير ألفٍ[3].

وقد كثر دخول (ما) المصدرية على (كان في التنزيل)، كقوله تعالى: ﴿ بِمَا كَانُواْ يَكۡذِبُونَ ﴾ [البقرة: ١٠]، وقوله تعالى: ﴿ بِمَا كَانُواْ يَظۡلِمُونَ ﴾ [الأعراف: ١٦٢]. فمن النحاة من جَعل الآية الأولى بتقدير: بكونهم

---

(١) المصدر نفسه ١/ ٢٧٩.

(٢) معاني القرآن ٢/ ٣٧٤-٣٧٥.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٤/ ٢٨٣، وإعراب القرآن للنحاس ٢/ ٧١٦، والأزهية ص ٨٣، ومشكل إعراب القرآن ٢/ ٦٠١ والكشاف ٤/ ١١-١٢، والأمالي الشجرية ٢/ ٢٣٩، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٢٩٣، ومفاتيح الغيب ٢٦/ ٦٠، والتبيان مع إعراب القرآن ٢/ ١٠٨، و مغنى اللبيب ١/ ٢٩٩-٣٠٠ والبرهان في علوم القرآن ٤/ ٤٠٣-٤٠٤، وخزانة الأدب ٦/ ٩٩.

يكذبون[١]، ومذهب سيبويه وجمهور النحاة: "أنه أدخل (كان) ليخبر أنه كان فيما مضى كما نقول: ما أَحْسَنَ كانَ عَبْدَ الله!! فأنت تعجب من (عبد الله) لا من كونه؛ وإنما وقع التعجب من اللفظ على كونه"[٢]. فصله (ما) المصدرية في الأولى هم (يكذبون) وليس (كان)، والتقدير بكذبهم، وكذلك قوله تعالى ﴿بِمَا كَانُوا يَظْلِمُونَ﴾، تقديره: بظلمهم، لا بكونهم يظلمون[٣]. غير أن الطبري[٤] أظهر مخالفته لهذا الوجه. والصحيح ما ذهب إليه الجمهور.

ووردت (ما) بعد (سَاءَ) في عدة مواضع من القرآن الكريم، كما في قوله تعالى: ﴿ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ سَآءَ مَا يَعْمَلُونَ ﴾ [المائدة: ٦٦]. وقوله تعالى ﴿ أَلَا سَآءَ مَا يَزِرُونَ ﴾ [الأنعام: ٣١، والنحل: ٢٥]، وقد أجاز النحاة والمفسرون أن تكون (ما) نكرةً موصوفةً منصوبةً على التمييز و(سَاءَ) بمعنى فِعْل الذم (بِئسَ)، والتقدير في قوله تعالى مثلًا: ﴿ سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴾ [الأنعام: ١٣٦، النحل: ١٥٩، العنكبوت: ٤، الجاثية: ٢]. ساء الشي الذي يحكمونه، وأجازوا أن تكون (ساء) على بابها، و(ما) موصولةً، والتقدير: ساء الشيء الذي يحكمونه. أو تكون مصدريةً، والتقدير ساء حكمهم[٥].

---

(١) مشكل إعراب القرآن ١/ ٧٨، والبيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٥٥، والبحر المحيط ١/ ٦٠.

(٢) الكتاب ١/ ٧٣، ومعاني القرآن للأخفش ١/ ٤٠، والبغداديات ١/ ٥٥ واللمع ص ٢٦٨، وقواعد المطارحة لابن أباز النحوي ص ٢١٧، ومغنى اللبيب ١/ ٣٠٤.

(٣) المختصر في النحو للجواليقي ص ١٦٩، والكشف في نكت المعاني والإعراب ١/ ١٨، والتبيان في إعراب القرآن ١/ ٢٧.

(٤) جامع البيان ١/ ٢٨٦.

(٥) جامع البيان ١١/ ١٢٨، ٢٠/ ٣٠، ومعاني القرآن وإعرابه ٢/ ٢٤٢، وإعراب القرآن للنحاس ٣/ ١٣١، ومشكل إعراب القرآن ١/ ٢٥٠، والكشاف ١/ ٦٥٨،

والظاهر الوجه الأخير؛ لأن المراد في هذه الآيات وصف مصدر الفعل بالسوء وهو في المعنى أقوى، ونظير الآيات المذكورة، قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ أَشْرَكُوا۟ لَحَبِطَ عَنْهُم مَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴾ [الأنعام: ٨٨] وقوله تعالى: ﴿ فَوَقَعَ ٱلْحَقُّ وَبَطَلَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴾ [الأعراف: ١١٨] وقوله تعالى: ﴿ وَحَبِطَ مَا صَنَعُوا۟ فِيهَا وَبَـٰطِلٌ مَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴾ [هود: ١٦] فإن (ما) في هذه الآيات مصدرية؛ لأنَّ المعنى: بطل وحبط عملهم وصنيعهم، يؤيد ذلك قوله تعالى: ﴿فَأُو۟لَـٰٓئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَـٰلُهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْـَٔاخِرَةِ ﴾ [البقرة: ٢١٧] وقوله تعالى: ﴿ وَمَن يَكْفُرْ بِٱلْإِيمَـٰنِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُۥ ﴾ [المائدة: ٥] وبطلان العمل وحبوطه معناهما واحدٌ[1].

ووردت (ما) بعد (قليلًا) في عدة مواضع من القرآن الكريم كقوله تعالى: ﴿فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ ﴾ [البقرة: ٨٨] وقوله تعالى: ﴿ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴾ [الأعراف: ٣] وقوله تعالى: ﴿ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ ﴾ [الأعراف: ١٠، والملك: ٢٣]، وفي دلالة (قليلًا) ذكر الفراء أنَّه يجوز أن يكون معناها النفي، ونسب إلى شيخه الكسائي أنه نقل عن العرب قولهم: مَرَرْتُ ببلادٍ قلّما تُنْبِتُ إلَّا البصلَ والكُرَّاثَ، أي: ما تُنْبت إلا هذين، ويجوز أن تُفيد معنى القِّلة[2]. وأجاز النحاة والمفسرون هذين الوجهين[3]. واختار الطبري معنى النفي[4]. فيكون معنى قوله

٢/ ١٧، ٣/ ٤٤٠، والبيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٣١٩، ٣٤٢، والتبيان في إعراب القرآن ١/ ٤٩٠.

(١) المعجم الوسيط: ١/ ٦١، ١٥٣.

(٢) معاني القرآن ١/ ٥٩-٦٠.

(٣) الكشاف ١/ ١٦٤، والبرهان في علوم القرآن ٣/ ٧٨.

(٤) جامع البيان ٢/ ٣٢٩-٣٣١، ٥/ ٥٩٩.

﴿ قَلِيلاً مَّا تَذَكَّرُونَ ﴾: لا تَذَكُّرَ لهم أصلًا، ومعنى قوله ﴿ قَلِيلاً مَّا تَشْكُرُونَ ﴾: لا يشكرون أصلًا[١].

ويبدو أنَّ المراد معنى القلة وما حكاه الكسائي يمكن حمله أيضًا على هذا الوجه؛ فيكون بمعنى: مَرَرْتُ ببلادٍ قل نَباتها بوجهٍ عامٍ، ولم يكثر فيه إلا البصلُ والكُرَّاثُ.

ولم يُجِزِ النحاة والمفسرون أن تكون (ما) نافية في هذه الآيات؛ لأنها بهذا الوجه لا يصحُّ معناها فقوله تعالى مثلاً: ﴿ فَقَلِيلاً مَّا يُؤْمِنُونَ ﴾ يكون معناه النفي: قل عدم إيمانهم، يعني كثر، هذا عند جعل (قليلًا) بمعنى القلة، أما عند جعل (قليلًا) بمعنى النفي، فنفي النفي إثبات، فيكون المعنى ثبت إيمانهم، وكلا المعنيين لا يصحُّ وغير مراد.

إلا أن العكبري قال في هذه الآية ما لفظه: "وقيل: (ما) نافيةٌ، أي: فما يؤمنون قليلًا ولا كثيرًا، ومثله ﴿ قَلِيلاً مَّا تَشْكُرُونَ ﴾، ﴿ قَلِيلاً مَّا تَذَكَّرُونَ ﴾ وهذا أقوى في المعنى، وإنما يضعف شيئًا من جهة تقدم معمول (ما) في حيز (ما) عليها"[٢].

ومثل هذا قال ابن هشام فأجاز أن تكون (ما) نافيةً، إلا أنَّه ضعفه بأنَّ (ما) النافية لها الصدارة في الكلام، فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها[٣].

---

(١) البيان في غريب القرآن ١/ ١٠٧، ٢/ ٣٣٣، ٣/ ٧٨، والكشف في نكت المعاني والإعراب ١/ ٥٥-٥٦.

(٢) التبيان في إعراب القرآن ١/ ٩٠.

(٣) مغني اللبيب ١/ ٣١٦-٣١٧.

ومما تقدم من كلام النحاة والمفسرين قبل العكبري وابن هشام، تبيَّن أنه لم يجز أحدٌ منهم أن تكون (ما) نافيةً، وإنما أجازوا أن تكون (قليلًا) بمعنى النفي.

فيبدو أنَّه وقع ثَمَّةَ التباسٌ، والدليل على ذلك أنه عند جعل (ما) نافيةً في هذه الآية، لا تكون بالمعنى الجائز الذي ذكره العكبري، "فما يؤمنون قليلًا ولا كثيرًا"، بل تكون بالمعنى غير الجائز الذي بيَّنَّاه. وهو: ثبت إيمانهم، أو كثر وهو معنى مخالف للسياق؛ لذلك لم يقل به النحاة والمفسرون.

إلا أن الطبري نقل القول بجواز هذا الوجه في غير هذه الآيات، وفي موضع واحدٍ، هو قوله تعالى: ﴿كَانُوا قَلِيلًا مِّنَ ٱلَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ﴾ [الذاريات: ١٧] وهو وجهٌ لا يصحُّ أيضًا؛ لأنه عند جعل (ما) نافيةً يكون المعنى: أنهم كانوا ينامون وقتًا طويلاً من الليل، ويقضون وقتًا قليلًا منه بالعبادة، وهذا خلاف المعنى المراد؛ لذلك فإنَّ مَنْ أجاز هذا الوجه، لم يجزه إلاَّ بتأويلٍ بعيدٍ، وهو الوقوف على (قليلًا).

والمعنى: كانوا قليلين، والابتداء بعد ذلك من قوله تعالى ﴿مِّنَ ٱلَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ﴾[1]، أي: كانوا يحيون الليل كله ولا ينامون، وهذا تأويلٌ فيه بعدٌ وتعسفٌ واضحان[2] وإذا أمكن القول بهذا التأويل على بعده في هذه الآية، لا يمكن القول به في الآيات الأخرى.

وفي دلالة (يهجعون) ذهب ابن العربي (ت ٥٤٣هـ) إلى أنّ معناها:

---

(١) جامع البيان ٢٦/ ١٩٨-١٩٩.

(٢) مجاز القرآن ٢/ ٢٢٦، ومعاني القرآن للفراء ٣/ ٨٤، ومعاني القرآن وإعرابه ٥/ ٥٣ ومشكل إعراب القرآن ٢/ ٦٨٧، والتبيان في تفسير القرآن ٩/ ٣٨٢، ومفاتيح الغيب ٢٨/ ٢٠١-٢٠٢، وتفسير القرآن العظيم لابن كثير ٤/ ٢٣٤.

يسهرون، وذكر أن الله سبحانه مدح قلة العبادة في الليل؛ لأن طول القيام ليس بالإمكان[١]. وهذا قولٌ غريبٌ تفرد به، وهو مخالفٌ لإجماع المفسرين.

والظاهر أنه ليس المراد عدم نومهم، ولا كثرة نومهم، وإنما المراد طول قيامهم والمعنى: أنهم كانوا ينامون قليلًا ويسهرون كثيرًا، بدلالة قوله تعالى في سورة أخرى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُزَّمِّلُ ۝١ قُمِ ٱلَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا ۝٢ نِّصْفَهُۥٓ أَوِ ٱنقُصْ مِنْهُ قَلِيلًا ۝٣ أَوْ زِدْ عَلَيْهِ وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلًا﴾[المزمل: ١-٤] وقوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَىٰ مِن ثُلُثَيِ ٱلَّيْلِ وَنِصْفَهُۥ وَثُلُثَهُۥ وَطَآئِفَةٌ مِّنَ ٱلَّذِينَ مَعَكَ﴾[المزمل: ٢٠].

فقد بيَّن الله، سبحانه في هذه الآيات، أن رسول الله ﷺ، وصحابة رسوله - رَضِيَ الله عَنْهُم- كانوا يقضون أكثر الليل بالعبادة؛ فالوجه أن تكون (يَهْجَعونَ) بمعنى: ينامون، لا بمعنى: يسهرون، وأن تكون (قليلًا) دالة على القلة لا على معنى النفي. والوجه أيضًا استبعاد كون (ما) نافيةً. ومثل هذا يقال في الآيات الأخرى؛ لأنها كانت على نسقها.

والوجه المختار والمشهور عند النحاة والمفسرين أنْ تكون (ما) زائدة[٢] وأجاز الزمخشري في (ما) في قوله تعالى ﴿قَلِيلًا مِّنَ ٱلَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ﴾ أن تكون

---

(١) أحكام القرآن ٤/ ١٧٢٩.

(٢) مجاز القرآن ٢/ ١٣١، ١٩٤، ومعاني القرآن للأخفش ١/ ١٣٥-١٣٦ ومعاني القرآن وإعرابه ٢/ ٣١٦، ٥/ ٢١٨، وإعراب القرآن للنحاس ١/ ٥٩٩، ٢/ ٢٣٣، والصحابي في فقه اللغة ص ١٧١، ومشكل إعراب القرآن ١/ ٢٨١، ٢٨٤، ٢/ ٧٥٥، والكشاف ١/ ١٦٤، ٢/ ٨٦، ٣/ ١٩٩، ٣٧٧ والتبيان في تفسير القرآن للطوسي ٢٩/ ٣٨٢، والبيان في غريب إعراب القرآن ١/ ١٠٦-١٠٧، ٣٥٣-٣٥٤، ٢/ ٣٩، ٣٨٩-٣٩٠ وزاد المسير ١/ ١١٣، ومفاتيح الغيب ٢٨/ ٢٠١.

موصولةً أو نكرةً موصوفةً[١]، ولا يصحُّ هذان الوجهان إذْ ليس ثمة ضميرٌ ظاهرٌ أو مُقَدَّرٌ يصحُّ عوده على (ما) وهذا ما صرح به الطبري في قوله تعالى: ﴿فَقَلِيلاً مَّا يُؤْمِنُونَ﴾[٢].

وقيل: (ما) نكرةٌ مبهمةٌ، كما يقال: أمرٌ ما، وشيءٌ ما[٣]. وأنكر ابن القيم زيادتها، وذهب إلى أنها تفيد الحصر، فقوله تعالى: ﴿ فَقَلِيلاً مَّا يُؤْمِنُونَ ﴾ معناه: ما يؤمنون إلَّا قليلًا[٤]. وحمْلُه على الحصر لا يبدو وجهًا مقبولاً[٥].

وقد ذُكِرَ في وجه (القلة) في قوله تعالى: ﴿ فَقَلِيلاً مَّا يُؤْمِنُونَ ﴾ عدة معانٍ:

أحدها: أنهم يؤمنون بالقليل مما أنزل الله ويكفرون بالكثير مما سواه، كإيمانهم بالله وكفرهم بمحمدٍ ﷺ وما أنزل إليه.

والثاني: أنهم لا يؤمن منهم إلا القليل[٦].

والثالث: أنهم يؤمنون قليلًا من الزمان[٧].

والوجه الثاني يقضي أنْ تكون (ما) موصولةً عائدةً على المعنى الجنسي والثالث يقضي أنْ تكون ظرفيةً زمانيةً وظاهر الآية يدل على المعنى الأول وعلى أن (ما) مصدرية، ويؤيد ذلك قوله تعالى: ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ﴾ [الزمر: ٣٨]، وقوله تعالى عن أهل الكتاب

---

(١) الكشاف ٤/ ٣٩٨-٣٩٩.

(٢) جامع البيان ٢/ ٣٢٩.

(٣) مجمع البيان في تفسير القرآن ١/ ١٥٧، ومغنى اللبيب ١/ ٣١٦-٣١٧.

(٤) بدائع الفوائد ٢/ ١٥٠.

(٥) معاني النحو ٣/ ٩٨-١٠٠.

(٦) جامع البيان ٢/ ٣٢٩-٣٣١، ٢٦/ ١٩٨.

(٧) زاد المسير في علم التفسير لابن الجوزي ١/ ١١٣.

﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ﴾ [البقرة: ٨٥]. وهذا هو الوجه المراد في الآيات الأخرى والتقدير: قَلَّ الإيمانُ الذي يؤمنون والشكر الذي تشكرون، والتذكر الذي تتذكرون، والهجوع الذي كانوا يهجعون.

ويذكر النحاة قسمًا ثانيًا من (ما) المصدرية، وهي الزمانية، التي يصحُّ تقديرها بكلمة (مدة) أو (وقت) أو (زمن)، نحو: أنا مُقِيمٌ مَا أَقَمتَ[١]. ولها في القرآن الكريم شواهد، منها قوله تعالى: ﴿لَّا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ﴾[البقرة: ٢٣٦].

غير أن (ما) هنا تحتمل الشرطية بمعنى: إنْ لم تمسوهن[٢]. ومنهم من أجاز أن تكون موصولةً صفةً للنساء، والتقدير: إنْ طلقتم النساء اللاتي لم تمسوهن[٣].

وقد تقدم أنّ (ما) الموصولة لا يصحُّ إظهار موصوفها؛ لذلك لم يجز أبو حيان هذا الوجه[٤] إلا أنه يجوز أن تكون بدلًا من النساء كما جاز هذا في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا۟ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ﴾ [الأنعام: ١٥١] والراجح أنّها مصدرية ظرفية، والتقدير: زمن ترك مسّهن، أو مدة لم تمسوهن[٥].

وقيل: إنَّ (ما) موصولةٌ في قوله تعالى: ﴿وَلِيُتَبِّرُوا۟ مَا عَلَوْا۟ تَتْبِيرًا﴾[الإسراء:

---

(١) الكتاب ٣/ ١٠٢، والمقتضب ٣/ ١٩٧-١٩٨، وعمدة الحافظ ص١٠٣-١٠٤.

(٢) الكشف في نكت المعاني والإعراب١/ ١٣٥، والبيان في غريب إعراب القرآن ١/ ١٦٢، ومغني اللبيب ١/ ٣١٧-٣١٨.

(٣) مفاتيح الغيب٦/ ١٣٦-١٣٧، والجامع لأحكام القرآن ٣/ ١٩٩.

(٤) البحر المحيط: ٢/ ٢٣١.

(٥) البيان في غريب إعراب القرآن ١/ ١٦٢، والتبيان في إعراب القرآن ١/ ١٨٨، ومغني اللبيب ١/ ٣١٧-٣١٨.

٧] والتقدير: ليتبروا ما علوا عليه تتبيرًا. والوجه أنها مصدريَّة ظرفية، والتقدير: ليتبروا مدة علوهم(١).

وتحتمل أنْ تكون مصدريةً ظرفيةً في قوله تعالى: ﴿ فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ ﴾ [التغابن: ١٦]، والتقدير: فاتقوا الله مدة استطاعتكم(٢). والأرجح أنها مصدرية غير ظرفيةٍ؛ ليكون المعنى أكثر ملاءمةً لِما جاء به التنزيل، فالله سبحانه، أمرنا أن نعبده ونتقيه في كل وقتٍ. قال تعالى: ﴿ وَٱعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأْتِيَكَ ٱلْيَقِينُ ﴾ [الحجر: ٩٩]، إلا أنه سبحانه، يسَّر لنا عبادته فقال جلَّ شأنه: ﴿ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾[البقرة: ٢٨٦] فيكون قوله تعالى ﴿ فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ ﴾ معناه: اتقوا الله قدر استطاعتكم(٣).أو ابذلوا في تقوى الله استطاعتكم(٤).

وإذا وردت صلة (ما) فعلًا دالاً عل الزمان فيه معنى الظرفية، كقوله تعالى: ﴿ قَالُواْ يَٰمُوسَىٰٓ إِنَّا لَن نَّدْخُلَهَآ أَبَدًا مَّا دَامُواْ فِيهَا ﴾ [المائدة: ٢٤] والتقدير: مدة دوامهم فيها(٥).

وأجاز النحاة زيادة (أنْ) بعد (ما) المصدرية الظرفية نحو: انتَظِرْني ما إنْ جَلَسَ القاضي، أي: مدة جلوسه(٦). ولم يرد مثل هذا الأسلوب في القرآن الكريم.

---

(١) البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٨٧، ومعترك الأقران في إعجاز القرآن ٢/ ٣٣٧.
(٢) مغني اللبيب ١/ ٣٠٤.
(٣) إعراب القرآن للنحاس ٣/ ٤٤٨.
(٤) الكشاف ٤/ ٥٥٠.
(٥) البيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٢٨٨.
(٦) الكتاب ٤/ ٢٢٢، وشرح الرضي على الكافية ٤/ ٤٣٤، وشرح الكافية لابن جماعة ص ٤٩٤، والفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب لملا جامي ٢/ ٣٧١.

و(ما) المصدرية الظرفية أيضًا دلت على الزمان من دلالة موصوفها؛ فإنّ (ما) في قوله تعالى، مثلًا: ﴿أَوَلَمْ نُعَمِّرْكُم مَّا يَتَذَكَّرُ فِيهِ مَن تَذَكَّرَ﴾ [فاطر: ٣٧]. يجوز أن تكون مصدريةً ظرفيةً إلا أنها جُعِلَت بِهذا الوجه بتقدير: زمن ما يتذكر[١]. وبمعنى: أولم نعمركم "دهرًا وزمانًا يتسع للمتذكر فيه ويتوب ويرجع عن المعاصي"[٢]. وحين أجازوا جعل (ما) مصدرية ظرفية في قوله تعالى: ﴿فَٱقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ﴾ [طه: ٧٢] جُعِلت بتقدير: اقض أمر مدة ما أنت قاض[٣].

فقد اكتسبت هذه الدلالة من استعمالها في الكلام أداةً لوصف موصوفٍ مقدَّرٍ دالٍ على الزمان بالجملة.

و(ما) الزمانية هذه كالظروف الزمانية قد تخرج عن معنى الظرفية مثل (ما) في كلمة الشرطية[٤].

وقال ابن هشام: "إنَّ نحو: جَلَسْت ما جَلَسَ زَيْدٌ تريد به المكان ممتنع"[٥].

ولا مانع من أن ترد (ما) ظرفيةً مكانيةً بعد أنْ صحَّ ورودها ظرفيةً زمانيةً ويحدد ذلك المعنى المراد، فإذا أُريد: جَلَسْتُ مُدَّةَ جُلُوسِهِ كانت زمانيةً، وإذا أُريد مكان جلوسه كانت مكانيةً، بل لا مانع من أن تكون ظرفيةً حاليةً بتقدير: جَلَسْتُ هَيْئَةَ جُلُوسِهِ، فكل ذلك جائز ومحتملٌ، لأن هذه المعاني ليست معاني

---

(١) التبيان في إعراب القرآن ٢/ ١٠٧٦.
(٢) نظام الفرائد وحصر الشرائد ص ٢٥٦.
(٣) التبيان في إعراب القرآن ٢/ ٨٩٧.
(٤) مغني اللبيب ١/ ٣٠٥.
(٥) المصدر نفسه.

(ما) وإنما هي معاني موصوفها ولكن اكتسبت دلالة مصطلحاتها لكونها نابت منابه، ومن النحاة والمفسرين من التجأ إلى معنى الظرفية المكانية بِعَدِّهِ وجهًا من الوجوه المحتملة في قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ﴾ [البقرة: ٧٢]. فقد أجازوا أن يكون الفعل (أضاءت) متعديا و (ما) موصولةً في محل نصب مفعولاً به، أو أن يكون لازمًا واحتملت (ما) ثلاثة أوجهٍ: أولها أنْ تكون زائدةً، والثاني: أنْ تكون موصولةً فاعل (أضاءَتْ) وأنَّثَ لأنّها بمعنى الأمكنة، والثالث أنْ ليست فاعلاً (أضاءت) الضمير المستتر المسند إلى النار، أمّا (ما) فهي موصولة بمعنى الأمكنة ليست فاعلاً ولا مفعولاً به ولا زائدة، بل منصوبة على الظرفية[1].

(١) إعراب القرآن للنحاس ١/ ١٤٢-١٤٣، والكشاف ١/ ٧٣، وزاد المسير ١/ ٣٩، والبحر المحيط ١/ ٧٨-٧٩، وأنوار التنزيل ص١٤.

الفصل الثاني

(ما) النافية

المبحث الأول

(ما) العاملة

وردت (ما) عاملةً عمل (ليس) في القرآن الكريم، وورد خبرها جملةً فعليةً في مثل قوله تعالى:﴿ وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعَٰلَمِينَ ﴾[آل عمران: ١٠٨]، وقوله تعالى: ﴿ مَا هَٰٓؤُلَآءِ يَنطِقُونَ ﴾[الأنبياء: ٦٥]، وورد شبه جملة في مثل قوله تعالى:﴿ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمَا هُوَ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ ﴾[آل عمران: ٧٨]، وورد اسمًا، وكثيرًا ما ورد هذا الاسم مجرورًا بالباء، كما في قوله تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴾[البقرة:٨]، وقوله تعالى:﴿ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾ [البقرة:٧٤]، وقوله تعالى:﴿ وَمَآ أَنَا۠ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴾[ق:٢٩]، ولم يرد منصوبًا إلا في موضعين من التنزيل، هما قوله تعالى:﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾[يوسف:٣١]، وقوله تعالى:﴿ مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ ﴾[المجادلة:٢]، ونَصْبُ الخبر في هاتين الآيتين لغة أهل الحجاز، ورفعه لغة بني تميم[1].

أمّا قوله تعالى:﴿ فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ ﴾[الحاقة:٤٧]، فالراجح أنَّ (حاجِزينَ) نعت على اللفظ للمبتدأ المؤخَّر(أَحَدٍ) المجرور لفظًا

---

(١) الكتاب ١/ ٥٩، والمقتضب ٤/ ١٨٨، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/ ١٠٧-١٠٨، وكتاب السبعة في القراءات ص٦٢٨، وإعراب ثلاثين سورة ١/ ٢٢٣، والكشاف ٤/ ٤٨٥، ومغني اللبيب ١/ ٣٠٣، وحاشية الصبان ١/ ٢٤٧.

المرفوع محلًّا، و(مِنْكُمْ) خبرٌ مقدَّمٌ، وورد النعت هنا جمعاً على المعنى[١]؛ لأن (أحد) تكون للجميع وللواحد.

واقترن خبر(ما) بالباء للتوكيد، ولعل عدم اقترانه بها في قوله تعالى:﴿ مَا هَـٰذَا بَشَرًا ﴾، وقوله تعالى:﴿ مَّا هُنَّ أُمَّهَـٰتِهِمْ ﴾ يعود للاستغناء عن توكيده بتوكيد معنى الآية بما بعدها بـ (إنْ)، و (إلاّ)، وهو قوله تعالى في سورة يوسف: ﴿ إِنْ هَـٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ ﴾[يوسف:٣١]، وقوله تعالى في سورة المجادلة : ﴿ إِنْ أُمَّهَـٰتُهُمْ إِلَّا ٱلَّـٰٓـِٔى وَلَدْنَهُمْ ﴾[المجادلة:٢]، فهذا التوكيد أغنى عن ذلك، وهذا من أسلوب القرآن الكريم في التعبير؛ وهو أنّه عند ذكر المعنى مرتين، بتركه في المرة الأولى غيرَ مُؤكَّدٍ؛ ليسوِّغ العود إليه بتوكيده؛ ولهذا ينبغي أنْ تكون (ما) نافيةً في قوله تعالى:﴿ مَا بِصَاحِبِهِم مِّن جِنَّةٍ ۚ إِنْ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴾[الأعراف:١٨٤]، وقوله تعالى:﴿ مَا بِصَاحِبِكُم مِّن جِنَّةٍ ۚ إِنْ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ لَّكُم ﴾[سبأ:٤٦]، وليس كما قيل من أنّها استفهامية أو موصولة[٢].

وذكر النحاة أنّ (ما النافية) لها شبهان: عامٌّ وخاصٌّ، أمّا العام فهو شبهها بالحروف غير المختصة؛ إذ إنَّها تدخل على الأفعال والأسماء، والأصل في الحروف غير المختصة أنْ لا تعمل شيئًا؛ ولهذا ذكر سيبويه أنّ أهل تميم أجروها مجرى (أما)، و(هل)، فلم يعملوها في شيءٍ، ورأيي أن ذلك هو القياس، أو

---

(١) معاني القرآن للفراء ٣/ ١٨٣، ومعاني القرآن وإعرابه ٥/ ٢١٨، وإعراب القرآن للنحاس ٣/ ٥٠٢، والكشاف ٤/ ٦٠٧، وشرح شذور الذهب لابن هشام ص١٩٣-١٩٤.

(٢) الكشاف: ٣/ ٥٩٠، والتبيان في إعراب القرآن ٢/ ١٠٧٠.

أقيس اللغتين، وهذا ما عليه جمهور النحاة[١].

وأما الخاصّ، فهو شبهها بـ (ليس) من ثلاثة وجوهٍ: كونها نافيةً، وأنّ هذا النفي للحال، ودخولها على المبتدأ والخبر، فكأنّ بني تميمٍ راعوا شبه (ما) العام فأهملوها، وراعى أهل الحجاز هذا الشبه الخاص فأعملوها[٢].

على أنّ سيبويه وجمهور النحاة، وإنْ قالوا: إنْ لغة بني تميمٍ هي الأقيس، إلاّ أنّهم ردُّوا على الفراء حين ذهب إلى أنّها (أقوى الوجهين)[٣] فقد قال الزجاج فيه: (وهذا غلطٌ؛ لأنّ كتاب الله ولغة رسوله أقوى اللغات)[٤].

ويبدو أنّ الفراء حين قال في إهمال (ما): إنّه أقوى الوجهين، أراد بذلك أقوى الوجهين من حيث القياس لا مِن حيث الفصاحة وكثرة الاستعمال، وهذا ما قال به البصريون.

---

(١) الكتاب ١/ ٥٧، ٥٩، ومعاني القرآن للأخفش ١/ ١٢٩، والمقتضب ١/ ١٨٨-١٨٩، ٢/ ١٠٨، ٣/ ١٩٠، ومجالس ثعلب ٢/ ٥٩٦-٥٩٧، ومعاني الحروف للرماني ص١٥٤، ومجالس العلماء للزجاجي ص ٨٩-٩٠، والبغداديات ص٢٨٣-٢٨٤، واللمع لابن جني ص ١٢٣، وكتاب الواضح في العربية للزبيدي ص٩٣، ونظم الفوائد وحصر الشدائد ص١٣٨، وكشف المشكل في النحو للحيدرة اليمني ١/ ٣٤٤.

(٢) ينظر المصادر السابقة، والمقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني ١/ ٤٣٠، ٢/ ٣٥٤، وشرح عيون الأخبار المجاشعي ص١٠٦، وأسرار العربية لأبي البركات بن الأنباري ص١٤٣-١٤٥ والإنصاف في مسائل الخلاف ص١٦٥-١٧٢، والمقرب لأبن عصفور ١/ ١٠٢، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١/ ٤٣٤-٤٣٥، وشرح الرضى على الكافية ٢/ ١٨٤.

(٣) معاني القرآن ٢/ ٤٢-٤٣.

(٤) معاني القرآن وإعرابه ٣/ ١٠٧-١٠٨ وإعراب القرآن للنحاس ٢/ ١٤٠.

ومن النحاةِ منْ أنكر أنْ تكون لغة بني تميمٍ هي القياس بحجة أنّ (ما) مِن الحروف غير المختصة، فذكر أنّ (لا) تعمل عمل (إنَّ) مع أنها غير مختصةٍ، فإن قيل: إنَّ (لا) النافية للجنس هي غير (لا) النافية الداخلة على الفعل المضارع، فبإمكاننا أنْ نقول: إنَّ (ما) العاملة الداخلة على الجملة الاسمية هي غير (ما) النافية الداخلة على الفعل المضارع[1].

فقد ذهب البصريون إلى أنّ لغة أهل الحجاز هي الأفصح؛ لكثرة استعمالها، ولأنّ القرآن نزل بها، ومن هنا قيل: إنّ إعمال (ما) مذهب البصريين، وإهمالها مذهب الكوفيين، ولا شك أنه يحسن الأخذ بالإعمال؛ لأنّه لغة التنزيل[2].

وذكر الزمخشري أنّ دخول الباء الجارة على (ما) مخصوص بلغة أهل الحجاز، وخالفة في ذلك ابن الحاجب[3]، وذكر ابن مالك وابن هشام[3] أنّ هذا هو مذهب أبي علي النحويّ، تبعه فيه الزمخشري، وردُّوا عليه بعدة أدلةٍ هي:

١- إن أشعار بني تميمٍ تتضمن دخول (الباء) على خبر (ما)، فلو كان دخولها عليه مخصوصًا بلغة أهل الحجاز لما وجد في لغة غيرِهم.

٢- دخلت الباء على الخبر لكونه منفيًّا، لا لكونه خبرًا منصوبًا؛ يدل على ذلك دخولها في نحو: لم أكنْ بقائمٍ، وامتناع دخولها في نحو: كنت قائمًا، فإذا ثبت كون المسوِّغ لدخولها على الخبر هو النفي، فلا فرقَ بين منفيٍّ

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٣٩٧.
(٢) النحو الوافي – عباس حسن -١/ ٥٣٧.
(٣) شرح الكافية الشافية ١/ ٤٣٥-٤٣٨.

منصوب المحل، ومنفيٌّ مرفوعه.

٣- إنّ الباء المذكورة قد ثبت دخولها على الخبر بعد بطلان العمل، وبعد (هل)، وعلى خبر (إنّ) كقوله تعالى:﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَلَمْ يَعْىَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْۦِىَ ٱلْمَوْتَىٰ ﴾ [الأحقاف:٣٣].

وذهب الفراء والكوفيون إلى أنَّ خبر (ما) الحجازية منصوب بنزع الخافض[١]؛ لذلك ذهب بعضهم إلى القول بإضمار الباء في قوله تعالى: ﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾[٢]، فكأنَّ دخولها في الخبر هو الأصل عندهم، وهو ما لا دليلَ عليه، وقد صرّح أبو البركات بن الأنباري ببطلان هذا القول، فذكر أنّه لو كان حذْف حرف الجر يوجب النصب لوجب ذلك في كل موضع، ولا خلافَ في أنَّ كثيرًا من الأسماء يُحْذَفُ منها حرف الجر، ولا ينتصب بهذا الحذف كقوله تعالى:﴿ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَكِيلًا ﴾[الأحزاب:٣]، ونحو: بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ، وما جاءَني مِنْ أَحَدٍ[٣]، وبمثل هذا ردَّ ابن يعيش[٤] والسيوطي[٥] على الكوفيين.

وذهب النحاة إلى أنّ اقتران الخبر بالباء كان لثلاثة أمورٍ:

الأول: أنّ الخبر قد تباعد عن النفي فربطوه بالباء.

---

(١) معاني القرآن للفراء ٢/ ٤٢ ، وإعراب ثلاثين سورة ص٥٢.
(٢) الحروف للمزني ص٥٦.
(٣) أسرار العربية ١٤٣-١٤٤.
(٤) شرح المفصل ١/ ١٠٨.
(٥) همع الهوامع ٢/ ١١٠.

والثاني: أنّ الكلام قد يطول ويُنسى أوله، فجاءوا بالباء؛ ليشعروا أنَّ في صدر الكلام نفيًا.

والثالث: أنّ هذا جواب مَنْ قال: إنّ زيدًا لقائمٌ ، فنقول: ما زيدٌ بقائم، فتجعل الباء بإزاء اللام و (ما) بإزاء (إنّ) ، فإن قال: زيدٌ قائمٌ. قلت: ما زيدٌ قائمًا[1].

وقد جعلت بعض الدراسات الحديثة من دخول الباء على خبر (ما)، دليلاً على أنَّها نافية[2]، وهذا غير مطَّردٍ، فقد قال تعالى: ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَـٰمُوسَىٰ ﴾ [طه:١٧]، فاقترن الخبر بعد (ما) بالباء مع أنها هنا استفاميةٌ، والباء ظرفية ليست زائدة.

وإذا عُطِف على خبر (ما) المقترِن بالباء، جاز في المعطوف ثلاثة أوجهٍ:

الأول: الرفعُ عطفًا على خبر (ما)؛ إذ هو مرفوع في الأصل، أو على جعله خبرًا لمبتدأ محذوفٍ تقديره: هو.

والثاني: النصبُ عطفاً على محل خبرها.

والثالث: الجرُّ عطفًا على اللفظ[3].

---

(١) مشكل إعراب القرآن ١/ ٧٧، وشرح عيون الأخبار ص١٠٨، وأسرار العربية لأبي البركات بن الأنباري ص١٤٥، وتذكرة النحاة ص٥٦٥.

(٢) مصطفى النحاس –دراسات في الأدوات النحوية– ص١٥٦.

(٣) كشف المشكل في النحو ١/ ٣٤٤، والمرشح في شرح الكافية للخبيصي – أطروحة ص٢٠٤-٢٠٥.

وقد كثر في كلام العرب العطف على اسم (ما) المؤخَّر مع تأكيد النفي بـ(لا)، نحو: ما له صائِتٌ، ولا صامتٌ[١]، ونحو: ما عنده خَيْرٌ، ولا مَيْرٌ[٢]، ومن شواهده في القرآن الكريم: ﴿ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾[البقرة:١٠٧]، و[العنكبوت:٢٢]، وقد جُرَّ (نَصيرٍ) عطفًا على اللفظ.

وتعمل (ما) الحجازية بشروطٍ ، وهي: أن لا يُنْتَقَض نفيها بـ (إلَّا)، وأنْ لا يتقدم خبرها أو معموله على اسمها ليس شبه جملة، وأنْ لا تليها (إنْ) الزائدة، أو (ما) لتوكيد نفيها، وهذا هو مذهب سيبويه والجمهور، وفي كل شرطٍ من هذه الشروط خلافٌ.

وقد علل سيبويه إبطال عمل (ما) دون (ليس) بكونها حرفًا، و (ليس) فعلاً، والحروف أضعف من الفعل في العمل؛ لعدم تصرفها، ولعدم تحملها الضمير[٣].

وقيل: لمّا كان الأصل في (ما) أنْ لا تعمل، وأنّ عملها كان خلاف

---

(١) الفاخر للفضل بن سلمة ص ٤٠، والصامت: الذهب والفضة والصائت: الحيوان، من المال، كالبقر والغنم والإبل.

(٢) المصدر نفسه ص٢٤٠، والمير: ما يُتَقَوَّتُ أو يُتَزَوَّدُ به.

(٣) الكتاب ١/ ٥٧ ، ٥٩ ، ٦٠ ، والمقتضب ١/ ٥١ ومجالس ثعلب ص٩٧، ٣٥٤، والإيضاح في علل النحو الزجاجي ص١٣٥ والإنصاف في مسائل الخلاف ص٦٣٦ مسألة ٨٩، وأسرار العربية لأبي البركات بن الأنباري ص١٤٥-١٤٦، ونظم الفرائد وحصر الشرائد ص١٣٨-١٣٩، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١/ ٤٣٠-٤٣٢ وشرح عمدة الحافظ ص١١٨، وشرح الرضي على الكافية ٢/ ١٨٥-١٨٦، وهمع الهوامع ٢/ ١١٠-١١٤.

الأصل، أعملها الحجازيون بشروطٍ[1].

وقد ورد في القرآن الكريم نقض نفي (ما) بـ (إلَّا) مع تقدم المبتدأ كقوله تعالى: ﴿ وَمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا لَعِبٌ وَلَهْوٌ ﴾[الأنعام:٣٢]، ومع جرِّه بـ (مِن) الزائدة، كقوله تعالى:﴿ وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّآ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ﴾[المائدة:٧٣]، وانْتُقِضَ النفي بـ (إلَّا) مع تقدم الخبر، في مثل قوله تعالى:﴿ مَّا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ﴾[المائدة:٩٩].

فنَقْضُ نفي (ما) بـ (إلَّا) أبطل عملها، وكذلك أُبْطِل عملها بتقديم خبرها على اسمها، كما في قوله تعالى:﴿ مَا عِندِى مَا تَسْتَعْجِلُونَ بِهِۦٓ ﴾ [الأنعام:٥٧].

وقد كثر ورود المبتدأ المُؤَخَّر مجرورًا بـ (مِنْ) الزائدة كقوله تعالى:﴿ مَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ ﴾[غافر:١٨].

وذهب د. السامرائي إلى أنّ (ما) أقوى في النفي مِنْ (ليس)؛ لأنّ (ليس) استُعْمِلَتْ استعمال الفعل، فالجملة المنفية بها جملة فعلية، والمنفية بـ (ما) جملة اسمية، والجملة الاسمية أثبت من الجملة الفعلية[2].

ومن المعروف أنَّ الجملة الاسمية أثبت عند النحاة من الجملة الفعلية؛ لتجردها من معنى الحدوث، ومن دلالتها على زمنٍ معين وأداة النفي (ليس) مجردة من هذين الأمرين، فهي وإنْ عُدَّتْ مِن الأفعال، وأُعْرِبَتْ إعراب الأفعال، إلَّا أنّها لا تدل على حدثٍ، ولا على زمنٍ معينٍ، فلا يكون هناك من

---

(١) شرح المكودي على ألفية ابن مالك ١/ ٤٠.

(٢) معاني النحو ١/ ٢٧٢-٢٧٤.

حيث الثبات فرق بينها وبين (ما) الداخلة على الجملة الاسمية، وقد مرَّ قبل قليل أنَّ(ليس) تعمل بغير شروط على حين لا تعمل(ما) إلَّا بشروطٍ، وقد فسر سيبويه ذلك بكون (ليس) أقوى من (ما) في العمل؛ وما كان ذلك إلَّا لأنّها أقوى منها في النفي، وهذه قاعدة عامة نلحظها بوضوح في الأدوات، وهي أنَّ عملها متأتٍّ من قوةِ معناها، وإهمالها متأتٍّ من ضعفه.

ويبدو أيضًا أنَّ (ليس) ليست مثل (ما) لنفي الحال، بل هي مثل (لا) لنفي الحال والاستقبال[1]، ولا فرقَ بينهما سوى أنَّ (لا) اختصت بنفيّ النكرات والمعاني العامَّة، أمّا (ليس) بنفي المعارف والمعاني الخاصة؛ لذلك لم تدخل (ليس) إلَّا على معرفةٍ كقوله تعالى:﴿ وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ ﴾[آل عمران:٣٦]، ولم تدخل على جملةٍ اسميةٍ فيها المبتدأ نكرة، إلَّا في حالة تقدم الخبر عليه كقوله تعالى:﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ﴾ [الإسراء:٣٦]، فالظاهر أنّ (ليس) أقوى نفيًا من (ما) وأوسع، ويتضح هذا في قوله تعالى:﴿ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ ﴾[الزمر:٣٦]، وقوله تعالى:﴿ أَلَيْسَ هَٰذَا بِٱلْحَقِّ ﴾[الأحقاف:٣٤]، وقوله تعالى:﴿ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَحْكَمِ ٱلْحَٰكِمِينَ ﴾[التين :٨]، فالمتأمل في هذه النصوص القرآنية يشعر بقوة معانيها المتأتية من استعمال (ليس) فيها، ولو استعمل (ما) بدلًا منها لما كان الأمر كذلك.

ومن أساليب (ما) النافية العاملة دخولها على جملة اسمية يقع خبرها فعلاً ماضيًا، يقول عبد القاهر الجرجاني: إذا قلت: ما فَعَلْتُ كنت نفيت عنك فعلاً لم يثبت أنّه مفعول، وإذا قلت ما أنا فَعَلْتُ كنت نفيت عنك فعلاً ثبت أنّه مفعول، وكذلك إذا قلت: ما ضَرَبْتُ زَيْدًا كنت نفيت عنك ضربه، ولم يجب

---

(١) الجنى الداني ص ٤٦٣.

أن يكون قد ضُرِبَ، بل يجوز أنْ يكون ضَرَبه غيرك، وأنْ لا يكون قد ضَرَبه أصلاً، وإذا قلت: ما أنا ضَرَبْتُ زيدًا لم تقله إلَّا وزيدٌ مضروبٌ، وكان القصد أَنْ تنفيَ أنْ تكون أنتَ الضارب...، ولو قلت: ما أنا قُلْتُ هذا ولا قاله أحدٌ من الناس، وما أنا ضَرَبْتُ زيدًا ولا ضَرَبَهُ أحدٌ من الناس كان خَلفًا من القول(١).

ويوضح القزويني كلام الجرجاني بقوله: (كقولك: ما أنا قلت هذا، أي: لم أقله مع أنّه مقول، فأفاد نفي الفعل عنك وثبوته لغيرك)، وبيَّن أنه: (لهذا لا يقال: ما أنا قلت ولا أَحَدٌ غيري لمناقضة منطوق الثاني مفهوم الأول)(٢).

وحين نتأمل في قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَنتَ بِمُسْمِعٍ مَّن فِى ٱلْقُبُورِ ﴾ [فاطر:٢٢]، الذي وقع فيه الخبر دالًّا على الاستقبال بصيغة اسم الفاعل، يتبين أنَّه لا يصح فيه الكلام الذي قاله الجرجاني في أمثلته التي وقع فيها الخبر فعلاً ماضيًا؛ لأنّ كلامه يقتضي أنْ تكون هذه الآية تعني: أنَّ الله سبحانه ينفي عن رسوله ﷺ قدرته على إسماع مَنْ في القبور، ويثبت هذه القدرة لغيره من الناس، في حين أنّ المراد نفي هذه القدرة عنه وعن غيره، وهذا هو المعنى الظاهر والمتفق عليه عند المفسرين؛ لأنَّ قوله تعالى: ﴿ مَّن فِى ٱلْقُبُورِ ﴾، قُصِدَ به الكفار الذين أمات الكفر قلوبهم، ولا سبيل لهدايتهم وإسماعهم(٣)، وكذلك يقال الكلام نفسه في الآيات الأخرى التي على نحوها، كقوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَنتَ بِهَـٰدِى ٱلْعُمْىِ عَن ضَلَـٰلَتِهِمْ ﴾ [النمل:٨١].

---

(١) دلائل الإعجاز ص٩٦-٩٧.

(٢) الإيضاح في علوم البلاغة ص ٣٣-٣٤، ٦٤.

(٣) الكشاف ٣/ ٦٠٨ ، وزاد المسير ٦/ ٤٨٤، والجامع لأحكام القرآن ١٤/ ٣٤٠.

فقد امتنع في مذهبه أنْ يقال: ما أَنْتَ بِمُسمِعٍ مَنْ في القبور، ولا غيرك بمسمعهم، ولا أنتَ بهادي العمي، ولا غيرك بهاديهم، بل صرَّح بامتناع أن يقال مثلًا: ما أنْتَ تَبِعْتَ قِبْلتَهَمُ، وما تَبِعَ بَعْضُهُم قِبْلةَ بَعْضٍ. وعدَّه خلفًا من القول، أو متناقضًا كما صرح بذلك القزويني على حين قد ورد قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَنتَ بِتَابِعٍ قِبْلَتَهُمْ ۚ وَمَا بَعْضُهُم بِتَابِعٍ قِبْلَةَ بَعْضٍ ۚ ﴾ [البقرة:١٤٥]

فيبدو أنَّ ما قاله الجرجاني فيه نظرٌ.

obeikandl.com

المبحث الثاني

ما غير العاملة

تدخل (ما) النافية غير العاملة على الفعل المضارع وعلى الفعل الماضي.

(١)

دخولها على الفعل المضارع

إذا دخلت (ما) النافية على الفعل المضارع خَلَّصته لمعنى الحال، وهذا هو مذهب سيبويه وجمهور النحاة[١]، وذهب ابن مالك إلى أنّها لنفي الحال والاستقبال[٢]، وَرَدّ على الجمهور بقول الله تعالى: ﴿ قُلْ مَا يَكُونُ لِيَ أَنْ أُبَدِّلَهُۥ مِن تِلْقَآيِ نَفْسِيَ ﴾ [يونس:١٥] وأُجيبَ بأنّ (شرط كونه للحال انتقاء قرينة خلافه)[٣]، والدليل عند ابن مالك على أنّ (ما) في هذه الآية لنفي الاستقبال وجود (أن) المصدرية فيها، إلّا أنّ هذه الأداة وردت مع (ما) النافيةالداخلة على (كان) في قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ [يونس:٣٧]، وممن ذهب إلى ذلك ابن قيم الجوزية[٤]، وكذلك ذهب د. السامرائي إلى إنّها تكون لنفي الحال ولغير الحال، فقد تكون لنفي الحال ولغير الحال، فقد تدلُّ على الاستمرار نحو قوله تعالى: ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ

---

(١) الكتاب ٤/ ٢٢١، والغرة المخفية لابن الخيار في شرح الدرة الألفية لابن معط ٢/ ٤٢٩ وشرح المفصل لإبن يعيش ٨/ ١٠٧، والمفضل في شرح المفصل للسحاوي ص٧٣٦، وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ص٥، ورصف المباني ص٣١٣.

(٢) الجني الداني ص٤٦٣.

(٣) مغني اللبيب ١/ ٣٠٣.

(٤) بدائع الفوائد ٤/ ١٩٣.

إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ [آل عمران:٧]، وقوله تعالى:﴿ وَمَا يَعِدُهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ إِلَّا غُرُورًا ﴾ [النساء:١٢٠]، وقوله تعالى:﴿ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا ﴾[1] [الأنعام:٥٩]. والظاهر أنّ (ما) لا تكون إلاّ لنفي الحال، فقد أُريدَ مثلًا باستعمال (ما) في قوله تعالى:﴿ وَمَا يَعِدُهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ إِلَّا غُرُورًا ﴾، أنْ يكون المعنى: أنّ الشيطان يمارس هذا الغرور بأتباعه الآن، ولو قال: ولا يعدهم الشيطان إلَّا غرورًا لما كان هذا المعنى مرادًا، ولأفادت أنّ الشيطان هذه هي حقيقته وطبيعته، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ مَّا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَلَا ٱلْمُشْرِكِينَ أَن يُنَزَّلَ عَلَيْكُم مِّنْ خَيْرٍ مِّن رَّبِّكُمْ ﴾ [البقرة:١٠٥]، فقد أفادت هذه الآية باستعمال (ما) تنبيه المسلمين على أنّ أعداءهم يترجمون في الوقت الحالي بأقوالهم وأفعالهم، ما ينمُّ عن حسدهم وعدم ودّهم لما يصيبهم من خيرٍ، فهي تتضمن حثهم على أن يأخذوا حذرهم من عدوهم، ولو استُعْمِلَتْ (لا) لأفادت الآية أنّ صفتهم هذه هي حقيقة ثابتة، دون الإشارة إلى أنّهم يمارسونها الآن ممارسةً عمليةً.

وبهذا التفسير تُوَجَّه دلالة (ما) في الآيات الأخرى، فهي لا تكون إلاّ لنفي الحال، سواء أصح فيها معنى الاستمرار كالشواهد التي مر ذكرها، أم لا كالذي في قوله تعالى:﴿ وَمَا تَدْرِى نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا ﴾ [لقمان:٣٤].

وقد تستعمل (لا) مثل (ما) لنفي الحال، إلَّا أنها تبقى على نفيها العامّ، فيراد بها عموم الحالة لا عموم الزمن، وذلك بشمول عناصرها جميعًا بالنفي، كما في قوله تعالى:﴿ يَوْمَ يَقُومُ ٱلرُّوحُ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ صَفًّا ۖ لَّا يَتَكَلَّمُونَ ﴾ [النبأ:٣٨]، والمعنى أنهم لا يتكلمون بأي كلمةٍ كانت، فقد استجابوا جميعًا

---

(١) معاني النحو ٤/ ٥٦٨-٥٦٩.

لأمر الله بالصمت العامِّ التامِّ، فلا كلامَ اليوم إلاّ لله، ولمن أذن له.

وقد ورد العطف على (ما) النافية بنافية أخرى كقوله تعالى: ﴿ قُلْ جَآءَ ٱلْحَقُّ وَمَا يُبْدِئُ ٱلْبَـٰطِلُ وَمَا يُعِيدُ ﴾ [سبأ:٤٩]، وكثر في كلام العرب العطف على (ما) بـ (لا) كقولهم،: ما يَنَامُ، وَلاَ يُنِيمُ[1]، ومن شواهده في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿ وَمَا تَكُونُ فِى شَأْنٍ وَمَا تَتْلُوا۟ مِنْهُ مِن قُرْءَانٍ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا ﴾ [يونس:٦١]، فقد بدأ العطف بـ (ما)، وانتهى بـ(لا)؛ لاستقصاء حالة النفي.

وورد العطف على منفي (ما) وعلى ما كان واقعًا في حيزها، مع تأكيد هذا النفي واستقصائه بـ(لا) كقوله تعالى: ﴿ وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ ﴿١٩﴾ وَلَا ٱلظُّلُمَـٰتُ وَلَا ٱلنُّورُ ﴿٢٠﴾ وَلَا ٱلظِّلُّ وَلَا ٱلْحَرُورُ ﴿٢١﴾ وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَحْيَآءُ وَلَا ٱلْأَمْوَٰتُ ﴾[فاطر:١٩-٢٢]، وقوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَدْرِى مَا يُفْعَلُ بِى وَلَا بِكُمْ ﴾[الأحقاف:٩].

وكثيرًا ما يُنْتَقَضُ نفي (ما) الداخلة على الفعل المضارع بـ (إلَّا)، كقوله تعالى:﴿ وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ ﴾[البقرة:٩].

---

(١) الفاخر ص٤٢.

(٢)

دخولها على الفعل الماضي

تدخل (ما) النافية على الفعل الماضي، وتبقى (لا) أعم منها في استقصاء النفي، فالنفي في قوله تعالى:﴿ وَمَا عَلَّمْنَٰهُ ٱلشِّعْرَ وَمَا يَنۢبَغِى لَهُۥٓ ﴾[يس: ٦٩]، مسلط على جنس علم الشعر، ولو قال: ولا علمناه الشعر لسلط على كل نوعٍ من أنواع هذا العلم، ولصار المعنى: ولم نعلمه أيّ علمٍ كان من علوم الشعر كتذوقه مثلاً ونقده وحفظ شيءٍ منه، وما أُريد هذا المعنى، إذْ لم يرد نفيه عنه مطلقًا.

فالنفي باستعمال (ما) يكون على وجه الإجمال، وباستعمال (لا) يكون على وجه التفصيل والإعمام، وقلما يراد مثل هذا النفي في الفعل الماضي، وقد صلح استعماله في الدعاء، نحو لا أراكَ الله مُكْرُوهًا، ولم يرد منه شاهد في القرآن الكريم، وصلح أيضًا عند تكرار (لا) كقوله تعالى: وقوله تعالى ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ﴾ [القيامة: ٣١]، وورد نقض نفي (ما) الداخلة على الفعل الماضي بـ (إلا) في مثل قوله تعالى: وقوله تعالى:﴿وَمَآ ءَامَنَ مَعَهُۥٓ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [هود: ٤٠] ، أو بـ (غير) كقوله تعالى: وقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ يُقْسِمُ ٱلْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا۟ غَيْرَ سَاعَةٍ﴾ [الروم: ٥٥].

ولم ترد (ما) النافية للفعل المضارع جوابًا للشرط، وإنما وردت في هذا الموقع (ما) النافية للفعل الماضي كما في قوله: وقوله تعالى:﴿وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنِ ٱقْتُلُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ أَوِ ٱخْرُجُوا۟ مِن دِيَٰرِكُم مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾[1][النساء: ٦٦].

---

(١) معاني النحو ٤/ ٥٦٩.

ووردت (ما) معطوفةً في مثل قوله تعالى: وقوله تعالى:﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾ [الضحى: ٣] ، وورد العطف عليها بـ(لا) كقوله تعالى: وقوله تعالى: ﴿قُل لَّوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا تَلَوْتُهُۥ عَلَيْكُمْ وَلَآ أَدْرَىٰكُم بِهِۦ﴾ [يونس: ١٦].

وورد النفي بصيغة (مَا كانَ له أنْ يَفْعلَ)، ومعناه: لا ينبغي له، أو لا يصح له أنْ يفعل[1]، في مثل قوله تعالى: وقوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِأَهْلِ ٱلْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُم مِّنَ ٱلْأَعْرَابِ أَن يَتَخَلَّفُوا۟ عَن رَّسُولِ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ١٢٠] ، وورد انتقاض هذا النفي بـ (إلاّ) في مثل قوله تعالى: وقوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لَهُمْ أَن يَدْخُلُوهَآ إِلَّا خَآئِفِينَ ۚ﴾ [البقرة: ١١٤]

وتلحق اللام خبر كان المنفي بـ (ما) فتسمى عند أكثر النحاة لام الجحود، كقوله تعالى: وقوله تعالى ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [البقرة: ١٤٣] ، والظاهر أنّ في هذه اللام معنى التعليل[2].

ولكون (لم) تقلب المضارع من زمنه الحاضر إلى الزمن الماضي فقد عرض لغويون الفرق بينها وبين (ما) الداخلة على الماضي، فذكر الزركشي أنّ نفي (كان) بـ (ما) يفيد النفي الكلي، لما مضى من الزمان، أمّا نفي (يكن) بـ(لم) فيفيد نفي كل زمن من أزمنة الماضي، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾ [مريم: ٢٠] فقد أرادت مريم عليها السلام، أنْ يشمل النفي كل زمنٍ مضى في حياتها، لأنّها كانت أدرى بعفتها من غيرها، أمّا قومها فقد حاجّوها – حين شكّوا في أمر وليدها، بعفة أمها فقالوا لها: وقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيًّا﴾ [مريم: ٢٨] ، فأرادوا أن يجعلوا النفي عامّاً، ليعبروا بذلك عما اشتهر منها،

---

(١) جامع البيان: ٣/ ٥١٤.

(٢) الجني الداني : ص١٥٨-١٥٩ ، ومغني اللبيب: ١/ ٢١١.

لاستحالة أن يلازم أحدٌ غيره في كل زمنٍ من أزمنة وجوده وقد أحتج الزركشي، أيضًا بآيات أخرى في هذا الباب[١].

وهذا الفرق بينهما متأتٍ من أنّ الفعل الذي تدخل عليه (لم مضارع، والمضارع يدل على التجدد واستمرار الحدوث بخلاف الماضي.

وذهب د. السامرائي إلى (أن (ما) أكد من (لم)) واحتج على ذلك بشواهد من القرآن الكريم وردت فيها (ما) النافية الداخلة على الفعل الماضي ثم قال: (تدل ذلك دلالة واضحةً على قوة نفي (ما) دون(لم)[٢].

والظاهر العكس والدليل على ذلك أنّ (ما) تدخل على المضارع فلا تؤثر في إعرابه وزمانه فيبقى مرفوعًا ودالاً على الحال، أما (لم) فتدخل عليه فتؤثر في إعرابه وزمانه، فتجزمه وتصرف معناه إلى الماضي.

وما أستشهد به الباحث يصح الأخذ به عندما نريد أنّ نثبت أيهما اقوى دلالة على الماضي، بيد أنّه ينبغي عند إثبات أيهما أكد نفيًا أنْ نستشهد بالآيات التي وردت فيها(ما) النافية الداخلة على الفعل المضارع لا الداخلة على الفعل الماضي، هذا من جهة ومن جهة أخرى فالذي يلحظ استعمال العرب للأدوات أنهم كانوا يعمدون إلى تقوية لفظ الأداة بتضعيف آخرها أو إسكانه إذا أرادوا تقوية معناها، من ذلك مثلاً (لا) التي استعملوها لنفي الحال والاستقبال نحو : الْمُؤمِنُ لاَ يكْذِبُ، كانوا، إذا أرادوا تقوية هذا النفي بتأييده أو تأكيده وتخصيصه بالمستقبل نقصوا حركة الألف في (لا) وقفلوها بالنون الساكنة، ثم

---

(١) البرهان في علوم القرآن: ٢/ ٣٧٩-٣٨١.

(٢) معاني النحو: ٤/ ٥٧٠.

أظهروا قوة هذا النفي بنصب الفعل بعدها فقالوا: المؤمنُ لَنْ يَكْذِبَ، وإذا أرادوا زيادة تقوية هذا النفي قفلوها بالميم الساكنة التي فيها تنظم الشفتان وتنطبقان انطباقًا تامًا ثم جزموا الفعل بعدها فقالوا: المؤمنُ لَمْ يَكْذِبْ، والجزم أشد من النصب، إذ النصب يعني تغيير الحركة أما الجم فيعني قطعها، فناسبو بين ثلاثة أمور لفظ الأداة وحركة آخر الفعل ولهذا كانت (إنْ) النافية أكد نفيًا من (ما) النافية[1] لأنها أقوى منها لفظًا بإسكان آخرها وقد عقد ابن جني بابًا سماه (قوة المعنى لقوة اللفظ)[2] وأوضح دليل على أنّ (لم) اشد نفيًا من (ما) بل من أدوات النفي جميعها كونها الأداة الوحيدة التي لشدة نفيها تقلب المضارع من زمن الحاضر إلى زمن الماضي، وما كان ذلك فيما يبدو إلا لأنّ المضارع المنفي بها مقطوع بنفيه فيكون بحكم المنفي ماضيًا.

فـ(ما) ليست أقوى نفيًا من (لم) ولكن دلالتها مع فعلها على الزمن الماضي أقو من دلالة (لم) مع فعلها، لكون الأول ماضيًا والثاني مضارعًا.

وإذا كانت (لم) آكد نفيًا من (ما) فإن (لمّا) أكد منها أيضًا، وقد ذكر النحاة أنَّ (لمّا) مثل (لم) تقلب المضارع إلى ماضٍ، لكنها تختلف عن (لم) في أنّ نفيها مستمرٌ إلى الحال ولهذا جاز: لَمْ يَكُنْ ثُمَ كانَ، ولم يجز: لمّا يَكُنْ ثُمَّ كانَ، ولامتداد النفي بعد (لمّا)، لم يجز اقترانها بحرف التعقيب بخلاف (لم)[3].

ويبدو أنّ (لم) هي الأصل، وأنّه حين أراد العرب أنْ يمدوا النفي بها من

---

(١) ما المصدر نفسه: ٤/ ٥٧٧-٥٨٠.

(٢) الخصائص: ٣/ ٢٦٤، وينظر فقه اللغة العربية للدكتور كاصد ياسر الزيدي ص١٣٩.

(٣) الجني الداني: ص٢٥٨٢-٢٨٣ ومغني اللبيب: ١/ ٢٧٨-٢٧٩.

الماضي إلى الحاضر، استعانوا لتحقيق هذا الغرض بمدِّ آخرها بزيادة (ما)، فصارت (لمّا)، فإطالة الفظ الأداة كان لإطالة الزمن، وقد استعملوا (ما) دون غيرها من الحروف لتقوية معنى النفي، بتشديد الحرف الذي تَكَوَّنَ من إدغام (ميم) (لم) بـ (ميم) (ما) لتستحيل كلمةً واحدةً.

وتدخل (ما) النافية على الأفعال: (زال) و (بَرِحَ) و فتَىء) و (انفكَّ) فتؤلف معها أفعالاً ناقصةً تعمل عمل كان وأخواتها وسميت (ما) الموجبة: لأنَها تدخل على النفي فينعكس إيجابًا[1].

(١) الحلل في إصلاح الخلل : ص٣٤٤، وشرح ابن عقيل: ١/ ٢٦٣.

obeikandl.com

(٣)

معنى (ما) النافية ومعاني (ما) الأخرى

تحتمل (ما) النافية معاني أُخرى، فقد أجاز النحاة والمفسرون أنْ تكون استفهامية للتوبيخ في قوله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ لِلَّهِ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ ۗ وَمَا يَتَّبِعُ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ شُرَكَآءَ ۚ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾ [يونس: ٦٦]، وقيل: إنها موصولة.

والصحيح أنها نافية بدلالة قولة تعالى: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ﴾ [النجم: ٢٣] والمعنى، أنهم ما اتبعوا شركاء الله تعالى، وإنما اتبعوا أشياءَ ظنوا أنها كذلك والمراد تقبيح أعمالهم[١].

وأجاز النحاة أن تكون مصدريةً أو موصولة في قوله تعالى: ﴿يُضَٰعَفُ لَهُمُ ٱلْعَذَابُ ۚ مَا كَانُوا۟ يَسْتَطِيعُونَ ٱلسَّمْعَ وَمَا كَانُوا۟ يُبْصِرُونَ﴾ [هود: ٢٠]، بعد أن أجازوا أنْ يكون أصلها، بما كانا يستطيعون السمع ولا يفعلون، وهذا وجهٌ ذكره الفراء[٢]، ووصفه الطوسي[٣] بأنه (مليح)، وعللاه بأنَّ سقوط الباء جائزٌ نحو: لأَجْزِيَنَّكَ مَا عَمِلْتَ، وبِما عَمِلْتَ وأجازوا أنْ تكون مصدريةً ظرفيةً، والمعنى،: أنهم لا يستطيعون أن يسمعوا الحقّ سماع منتفع، ولا يبصرونه إبصار مهتدٍ، وهو الوجه الذي اختاره الطبري[٤]، وذكر أنه هو

---

(١) إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ٣/ ٩١٩، مشكل إعراب القرآن ١/ ٣٤٩، والكشاف ٢/ ٣٥٧-٣٥٨، ومفاتيح الغيب ١٧-١٣١.

(٢) معاني القرآن: ٢/ ٨.

(٣) التبيان في تفسير القرآن: ٥/ ٤٦٤-٤٦٥.

(٤) جامع البيان: ١٥/ ٢٨٦-٢٧٨.

الصواب، وذكر الزجاج[١] في تفسير الآية، أنهم لشدة كفرهم لا يستطيعون أن يسمعوا ما يقول، ويبدو أنّه أحسن الوجوه، وهو استعمال معروف في كلام العرب، يقولون مثلاً: فلأن لا يستطيع أنْ ينظر إلى فلانٍ إذا كان ذلك ثقيلاً عليه[٢]، والمراد ما هم عليه من صمم القلب وعمى البصيرة[٣] وهذا هو الوجه الذي رجحه جمهور النحاة والمفسرين[٤].

وذكر د. السامرائي أن ثّمة فرقًا في المعنى بين قولنا: ما كانَ يَقْرأ القرآن، وقولنا: كانَ لا يقرأ القرآنَ، وبين أنّ العبارة الثانية تفيد تعمد عدم الفعل، بخلاف الأوُلى، ومن هنا يتحدد الفرق بين قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنتَ تَرْجُوٓاْ أَن يُلْقَىٰٓ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ [القصص: ٨٦]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ كَانُواْ لَا يَرْجُونَ حِسَابًا﴾ [النبأ: ٢٧] ففي الآية الأولى أخبر الله تعالى عن نبيه قبل البعثة أنّه لم يكن يفكر في أمر الرسالة، لأنّه لم يكن له بها علم، فلم يكن ذلك منه تعمدًا، بخلاف الآية الثانية التي تعني أنّ الكفار كانوا لا يرجون اليوم الآخر عن تعمدٍ وإنكارٍ، وكذلك فَرَّقَ في المعنى بين قوله تعالى: ﴿مَا كَانُواْ يَسْتَطِيعُونَ ٱلسَّمْعَ﴾ [هود: ٢٠]، وقوله تعالى: ﴿وَكَانُواْ لَا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا﴾ [الكهف: ١٠١]، بأنّ الآية الأولى (لا تعني نفي السمع عنهم كما في الآية الثانية، بل تعني أنّهم كانوا يسمعون، إلا أنهم كانوا يستثقلون سماع الحق)[٥].

---

(١) معاني القرآن وإعرابه: ٣/ ٤٥.

(٢) إعراب القرآن للنحاس: ٢/ ٨٤.

(٣) مفاتيح الغيب ١٧/ ٢٠٦.

(٤) مشكل إعراب القرآن ١/ ٣٥٧، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ١٠ ، والتبيان في إعراب القرآن ٢/ ٦٩٣، ورصف المباني ص٣١٤.

(٥) معاني النحو : ١/ ٢٣٩-٢٤٠.

والنفي في قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنتَ تَرْجُوٓاْ أَن يُلْقَىٰٓ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ [القصص: ٨٦]، مسلط على (كان) أي: على معنى الكينونة، لأعلى معنى الرجاء، وهذه الكينونة غير واحدة في كل مثالٍ، فهي تختلف حسب السياق والمقام، فقد يُقْصَدُ بها أمر يفيد معناه رفع اللوم عن صاحبها، كهذه الآية، ذلك أنَّ المقصود من الكينونة فيها عدم علم رسول الله ﷺ، بأنّه سيكون رسولاً، كما صرح بذلك وهو المقصود الصحيح المفهوم من السياق، إلاّ أنه لو قُصِدَ بها غير هذا المعنى لاختلف الأمر، فلو قصد بها مثلاً اشتغاله عن أمر الرسالة بتجارة الدنيا -حاشاه- لما أفادت رفع اللوم عنه والنفي في قوله تعالى: ﴿مَا كَانُواْ يَسْتَطِيعُونَ ٱلسَّمْعَ﴾ [هود: ٢٠]، مسلط على كان أيضًا، لكنه لا يفيد رفع اللوم عنهم كما رفع عن رسول الله ﷺ وإنّما لا يفيد هذا المعنى لاختلاف معنى الكينونة في هذه الآية عن تلك فقد قُصِدَ بها هنا شدة الكفر الذي أدّى إمعانهم فيه إلى أنْ يكونوا في الحالة التي بينها النحاة والمفسرون.

وأجازوا أن تكون (ما) مصدريةً في قوله تعالى: ﴿تَبَرَّأْنَآ إِلَيْكَ ۖ مَا كَانُوٓاْ إِيَّانَا يَعْبُدُونَ﴾ [القصص: ٦٣]، والتقدير: تبرأنا إليك من عبادتهم إيّانا، والأصل: بما كانوا أيا يعبدون[1] والراجح أنّها نافية بها، والمعنى، إنا تبرأنا منهم، ما كانوا يعبدوننا بل كانوا يعبدون أهواءهم ونظيره قوله تعالى في موضعٍ آخر: ﴿وَقَالَ شُرَكَآؤُهُم مَّا كُنتُمْ إِيَّانَا تَعْبُدُونَ﴾ [يونس: ٢٨].

وقطع الطبري أن تكون (ما) موصولة في قوله تعالى: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ ۗ مَا كَانَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ﴾ [القصص: ٦٨] ومنع أنْ تكون

---

(١) إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ٣: ٩٢٠، والبيان في غريب إعراب القرآن: ٢/ ٢٣٥، والتبيان في إعراب القرآن: ٢/ ١٠٢٤.

نافية[١]، وردّ عليه مكي، فمنع أن تكون موصولة، وأوجب أن تكون نافيةً، والمعنى: وربك يا محمد يخلق ما يشاء ويختار لولايته ورسالته مَنْ يريد، ثم ابتدأ الكلام فنفى الاختيار عن المشركين وبين أنّهم لا قدرة لهم عليه فقال:﴿ مَا كَانَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ ﴾[٢] وهذا هو الوجه الظاهر من سياق الآية[٣].

وأجازوا أن تكون (ما) موصولة في قوله تعالى: ﴿لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّآ أُنذِرَ ءَابَآؤُهُمْ فَهُمْ غَـٰفِلُونَ﴾ [يس: ٦] والتقدير: بما أَنْذِرَ آباؤهم[٤] وأجاز بعضهم أن تكون مصدريةً، والتقدير: لتنذر قومًا إنذارًا مثل إنذار آبائهم[٥]، ومنهم من ذهب إلى زيادتها[٦] ورجح أكثر النحاة والمفسرين أن تكون نافية، بدلالة قوله تعالى: ﴿فَهُمْ غَـٰفِلُونَ﴾ [يس: ٦] وقوله تعالى: ﴿قَوْمًا مَّآ أَتَىٰهُم مِّن نَّذِيرٍ مِّن قَبْلِكَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ [القصص: ٤٦] والمعنى: لتنذر قومًا لم ينُذرْ آباؤهم، والمقصود بالآباء الأدنون مهم لا الأباعد[٧].

وأجازوا أن تكون (ما) موصولة في قوله تعالى: ﴿فَمَا لَبِثَ أَن جَآءَ بِعِجْلٍ

---

(١) جامع البيان: ٢/ ١٠٠-١٠٢.

(٢) مشكل إعراب اقرآن: ٢/ ٥٤٧-٥٤٨.

(٣) معاني القرآن للفراء: ٢/ ٣٠٩، ومعاني القرآن وإعرابه ٤/ ١٥٢ والتبيان في تفسير القرآن ٨/ ١٥١، والكشاف ٣/ ٤٢٧، والتبيان في إعراب القرآن ٢/ ١٠٢٤، ومعترك الأقران في إعجاز القرآن ٢/ ٣٨٥.

(٤) جامع البيان ٢٢/ ١٥٠.

(٥) مشكل إعراب القرآن ٢/ ٥٩٩ ، البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٢٩١.

(٦) التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ١٠٧٩.

(٧) معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٧٢، ومعاني القرآن للأخفش: ٢/ ٤٤٩، ومعاني القرآن وإعرابه/ ٤/ ٢٧٨، وإعراب القرآن للنحاس: ٢/ ٧٠٩، والبغداديات ص٣٥٦، والكشاف: ٤/ ٤-٥، ومفاتيح الغيب: ٢٦/ ٤٢-٤٣، ومغني اللبيب: ١/ ٣١٥.

حَنِيذٍ﴾ [هود: ٦٩] ، والتقدير: الذي لبثه إبراهيم عليه السلام- قدر مجيئهن وأجاز آخرون أن تكون مصدرية، والتقدير، لبثه: مقدار مجيئه، وهذه التأويلات لا تخلو من تكلفٍ، والوجه أنها نافية[١].

وفي قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَىٰ قَوْمِهِۦ مِنۢ بَعْدِهِۦ مِن جُندٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا كُنَّا مُنزِلِينَ ﴿٢٨﴾ إِن كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَٰحِدَةً فَإِذَا هُمْ خَٰمِدُونَ﴾ [يس: ٢٨-٢٩] قال مكيّ وابن الأنباري: (وما كنا منزلين) (ما) زائدة عند أكثر العلماء وقال بعضهم: هي اسم في موضع خفض عطف على جند، وهو معنى غريب حسن)[٢] أي: موصولة والمعنى: ومما كنا منزلينه على مَنْ قبلهم من حجارة أو أمطارٍ أو ريح[٣]، ولم يشيرا إلى وجه النفي، وذكر العكبريّ أن (ما) هنا نافية ثم قال: (ويجوز أن تكون زائدة أي: وقد كنا منزلين)[٤]، ورد أبو حيان على أبي البقاء قوله بجواز الزيادة ووصفه بأنه ليس بشيءٍ[٥] ويبدو أنه لم يطلع على كلام مكي.

ولم يشر العلماء الذين اطلعنا على تفاسيرهم إلى وجه الزيادة والمشهور عندهم أنّ (ما) (نافية) ذلك أنّ إنزال الجنود لا يكون إلاّ لعظائم الأمور كإنزالهم يوم بدرٍ، أما هؤلاء فليسوا بأحقاء بأن ينزل الله عليهم ملائكة

---

(١) التبيان في إعراب القرآن : ٢/ ٧٠٦

(٢) مشكل إعراب القرآن: ٢/ ٦٠٢، والبيان في غريب إعراب القرآن: ٢/ ٢٩٤.

(٣) أنوار التنزيل وأسرار التأويل ص٥٨٤.

(٤) التبيان في إعراب القرآن : ٢/ ١٠٨٠.

(٥) البحر المحيط: ٧/ ٣٣٢.

لأهلاكهم، فالأمر أيسر من ذلك تحقيرًا لشأنهم بل أُهلِكُوا بصيحةٍ واحدةٍ[1].

فالوجه الذي ذكره مكيّ بأنه قول أكثر العلماء فيه نظرة: لأنّه يأباه السياق، ولم أجد أحدًا اختاره من النحاة أو المفسرين.

ويترجح أن تكون (ما) نافية إذا عطف عليها بـ(لا) كقوله تعالى: ﴿فَمَآ أَغۡنَىٰ عَنۡهُمۡ سَمۡعُهُمۡ وَلَآ أَبۡصَٰرُهُمۡ وَلَآ أَفۡـِٔدَتُهُم مِّن شَيۡءٍ﴾ [الأحقاف: ٢٦]، ويؤيد ذلك دخول (مِن) زائدةً للتوكيد[2].

(١) جامع البيان ٢٣/ ١-٢، والكشاف ٤/ ١٢، زاد المسير ٧/ ١٤، ومفاتيح الغيب ٢٦/ ٦٢، والجامع لأحكام القرآن ١٥/ ٢٠-٢١، وتفسير القرآن العظيم لابن كثير ٣/ ٥٦٩، وفتح القدير ٤/ ٣٦٧.

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٣٧٢.

obeikandl.com

الفصل الثالث

(ما) الزائدة

يذهب كثير من الأساتذة والباحثين أن النحاة منقسمون بشأن الحروف الزائدة في القرآن الكريم: أن هناك من قال بها، وهناك من رد هذا القول ونزه كتاب الله من كل حرف زائد لا معنى له.

والحقيقة أن النحاة غير منقسمين في هذه المسألة وغير مختلفين إلا في استعمال المصطلح، فهم جميعًا أجازوا مجيء حروف زائدة في القرآن الكريم، وعبروا عن ذلك بمصطلحات: الزيادة واللغو والحشو والصلة والإقحام، والذين قيل عنهم بأنهم ردوا من قال بالزيادة، ونزهوا القرآن منها ومن مصطلحاتها، فإن ردهم وتنزيههم هذا كان مقتصرًا فقط على أن هذه الحروف ليست زائدة وإنما تفيد معنى التوكيد، وهذا هو عين ما صرح به من قال بالزيادة أو اللغو أو الحشو أو الصلة أو الإقحام فحين يذكر نحوي أن هذه الحروف زائدة إنما يقصد أنها لا تفيد معنى أساسيًّا إلا معنى التوكيد، فمن قال بأنها زائدة أراد بأنها مؤكدة، ومن قال بأنها مؤكدة عنى بأنها زائدة، فالزيادة والتوكيد استعملا في النحو العربي مصطلحين مترادفين.

في ضوء هذه الحقيقة نقول فيما يخص البحث: إنه كثر القول بزيادة (ما) حتى قيل: إن كلًّا من (لما) الحينية و (لما) الجازمة مركبة من (لم) النافية و (ما) الزائدة[1].

---

(١) جامع البيان: ٤/ ٢٨٩، وبدائع الفوائد: ١/ ٩٣، والبرهان في علوم القرآن: ٤/ ٣٨١.

ويجمع النحاة والمفسرون على جواز مجيء (ما) زائدة في قالآن الكريم لمعنى التوكيد وشذ قول أبي علي النحوي الذي أجاز أن تكون (زائدة لغير التأكيد)[1] وبين ذلك بقوله: (فكما جاز أن يزيدوا الحروف لغير المعاني... كذلك يجوز زيادة هذه الحروف في التنزيل)[2].

والذين أنكروا القول بزيادة (ما) كالذي نُسِب إلى داود الظاهري[3] (ت ٢٧٠هـ)، وابن درستويه[4] (ت٣٨٥هـ) وغيرهما[5] كانوا يعنون إنكار الزيادة لغير معنى واستعمال هذا المصطلح لذلك دعا الزركشي إلى اجتناب لفظة (الصلة) أو (الزائدة) وأن يستبدل بها (المؤكدة) لأنه ليس في القرآن حرفٌ إلا وله معنًى والزائد ما لا معنى له[6].

وإنْ عرفوا (ما) الزائدة بأنها (تُجعَلُ صلةً في المواضع التي دخولها وخروجها فيها سواء[7]).

كما قال الفراء[8] فهم يعنون أيضًا أنها لا تفيد معنى أساسيًا يضاف إلى الجملة إلّا معنى التوكيد فالمعنى الأساسي للجملة لا يتغير، ولا يتأثر بدخول (ما) عليها أو خروجها منها، وفي هذا يقول الرضي: (إنما سميت زائدة، لأنه

---

(١) البغداديات: ص٣٤٤.

(٢) المصدر نفسه ص: ٣٤٤-٣٤٥.

(٣) البرهان في علوم القرآن: ٢/١٧٨، وترجمته في وفيات الأعيان لابن خلكان: ٢/٢٥٥.

(٤) الفهرست لابن النديم : ص٩٤.

(٥) مفاتيح الغيب ٢/ ١٣٥.

(٦) البرهان في علو م القرآن ٢/ ١٧٨، ٤/ ٤٠٩.

(٧) معاني القرآن ٢/ ٣٩٩.

لا يتغير بها أصل المعنى، بل لا يزيد بسببها إلا تأكيد المعنى الثابت وتقويته، فكأنها لم تفد شيئًا)[1].

فلا خلاف إذن بين من قال بزيادة (ما) أو أنكرها إلا في استعمال المصطلح وأوجز الهروي (ت٤١٥هـ) هذه المسألة بقولة: (بعضهم يسميها زائدة وبعضهم يسميها صلة، وبعضهم يسميها توكيدًا، ولا يسميها زائدة ولا صلةً، لئلا يظن ظانّ أنها دخلت لغير معنى ألبتة)[2].

ومن الدارسين المحدثين مَنْ دعا إلى عدم استعمال لفظه (الزيادة)[3]، ومنهم من لم يرَ بأسًا في استعمالها[4].

فمن جهة المعنى أن (ما) الزائدة تستعمل للتوكيد، أما من جهة اللفظ والإعراب فقد جعلها النحاة على ضربين: زائدة لا تغير إعرابًا، وزائدة يتغير فيها الإعراب، كدخولها على (إنَّ) وأخواتها، فتكفها عن العمل[5].

ومن النحاة من أخرج الضرب الثاني من معنى الزيادة اللفظية، فرأوا أنه لا ينبغي أن نسميها زائدة من جهة الإعراب إذا وقعت كافة أو مهيئة أو أفادت معنى الحصر، إذ الزيادة الإعرابية تعني تلك التي لا عمل لها، ولا تؤثر في

---

(١) شرح الرضي على الكافية ٤/ ٤٣٢.

(٢) الأزهية ص٧٦.

(٣) معجم الجملة القرآنية، الحروف الزائدة، القسم الأول ص٩٨، ١١٢.

(٤) دراسة في حروف المعاني الزائدة، عباس محمد السامرائي ص١٥٥، ١٨٧.

(٥) المقتضب ٢/ ٥٤، وكتاب الجمل للزجاجي ص٣٢١-٣٢٢، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/ ٤٥٧.

عمل غيرها. فإذا أثرت فيه لم تكن زائدة[١].

إلاّ أن القول بزيادة (ما) للتوكيد يحتاج إلى تفسير. ويبدو أنّ النحاة لم يقدموا لها تفسيرًا، وفي ذلك يقول ثعلب: إنّ البصريين الذين يذهبون إلى أنَّ (ما) زائدة للتوكيد في قوله تعالى: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ لِنْتَ لَهُمْ ﴾ [آل عمران: ١٥٩] كانوا إذا سُئِلوا: لكيف هي توكيد، يقولون: لا ندري)[٢] ويقول الدكتور الشيخ عبد الرحمن تاج: إنّ النحاة الذين قالوا: إنّ (ما) زائدةٌ للتوكيد (لم يبينوا من أيّ طريق كانت إفادة التوكيد). وبين أنّه لا بدّ من معرفة أصل معناها، فإنْ جردناها من هذه الأصل (فإنّها تكون حينئذٍ حشوًا ولغوًا لا تفيد توكيدًا ولا غير توكيدٍ، إنها تكون حينئذٍ كالأصوات الساذجة التي لا تدل على معنى، ومثل هذا لا يقع في الكلام الفصيح، بلا لا يكون في كلام عقلاء يعنون ما يقولون)[٣].

تبين في الفصل الأول من الباب الأول أنَّ (الذي) تستعمل في الكلام تعبيرًا عن ذات الموصوف وعن ما هو معرفة، لذلك يصح إظهار موصوفها. وتستعمل ما) تعبيراً عن صفة الموصوف وعن ما هو نكرة عامة لذلك لا يصح إظهار موصوفها، وهذه الفروق الأساسية بينهما تقضي اختلاف أحكامها، وقد اتخذت (ما) ثلاث حالاتٍ خالفت فيها أحكام (الذي) فنشأ من كل حالة أصلٌ من أصول القول بزيادتها:

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٥٦٧، والبغداديات ص٢٩١، والإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٢٢٧-٢٢٨، وشرح الرضى على الكافية ٤/ ٤٣٥.

(٢) مجالس ثعلب: ص٢٤٩.

(٣) مجلة مجمع اللغة العربية: الجزء الثلاثون، شوال، ١٣٩٢هـ نوفمبر ١٩٧٢، ص٢١-٢٧.

الأولى: ورودها بمعنى صلتها.

والثانية: حذف صلتها.

والثالثة: إفراد صلتها.

وعلى هذه الفروع الثلاثة لأصل (ما) الزائدة بُنِيَتْ مباحث هذا الفصل.

obeikandl.com

المبحث الأول

(ما) التي بمعنى صلتها

المشهور عند النحاة أنّ (إنّ) وأخواتها إذا اتصلت بها (ما) بطل عملها، فيرفع الاسم بعدها على الابتداء، ويصح عندئذٍ دخولها على الجملة الفعلية والاسمية على حد سواء، وسموا (ما) هذه (مغيرة)؛ لأنّها غيرت عمل (إن) كما سموها (كافة)؛ لأنها كفتها عن العمل، و(موطئة) أو (مهيئة)؛ لأنها هيأتها للدخول على الجمل الفعلية[1].

و (إنما) بالكسر تفيد الحصر عند جمهور النحاة[2]، وفي تعليل إفادتها هذا الغرض ذهبوا مذهبين فرأى فريق منهم أنّ (إنما) لم تفد الحصر؛ لأنه اجتمع فيها توكيدان (إن) و (ما)، وذكروا أنه لو صح ذلك للزم معنى الحصر في كل

---

(١) الكتاب ٢/ ١٣٧-١٣٨، ٣/ ٥٧، ١١٦-٣٣١، ومجالس ثعلب ٢/ ٣٤٣، والموفقي في النحو، مجلة المورد ص١٢٣، ومعاني القرآن وإعرابه ٣/ ٣٦٧، وشرح اللمع لابن برهان العكبري ١/ ٧٦ والجمل لعبد القاهر الجراجاني ص٣٢٢، والمقتصد في شرح الإيضاح ١/ ٤٦٧ والإيضاح في شرح المفصل ٢/ ١٦٢-١٦٣، وشرح عمدة الحافظ ص٣٢٢ ورصف المباني ص٣١٧-٣١٨، وتذكرة النحاة ص٦٢٠.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ١/ ٢٤٣ ودلائل الإعجاز ص٢٥٢-٢٥٣، ومعاني الأدوات والحروف والإعراب المنسوب إلى ابن الحسين البخاري ص٣٧٠ والكشاف ٣/ ١٣٩، والأمالي.

الشجرية ٢/ ٢٤٣، والتبيان في إعراب القرآن ١/ ٢٩، ومفتاح العلو للسكاكي ٥١٠-٥١٢، والبرهان الكاشف.

عن وجوه البيان ص١٦١-١٦٢ وبدائع الفوائد / ١٢٨ وتذكرة النحاة ص٥٦٥-٥٦٦.

تركيب مماثلٍ، نحو: إنّ زيدًا لقائمٌ، ونحو: أحلف بالله إنَّ زيدًا لقائم، فجمع بين ثلاث مؤكدات: القسم، و(إن) واللام، ولا يفيد هذا الحصر باتفاق[١]. وذهبوا إلى أن (ما) الكافة مع (إن) نافية، وإنّ ذلك سبب إفادتها الحصر، فلا يجوز أن يتوجها معًا إلى شيءٍ واحدٍ، لأنه تناقضٌ، ولا أنْ يحكم بتوجه النفي للمذكور بعدها، لأنّه خلاف الواقع، فتعين صرفه إلى غير المذكور، وصرف الإثبات إلى المذكور، فجاء الحصر فيكون معنى (إنما) إثبات لما يذكر بعدها ونفيٌ لما سواه[٢] ونسبوا هذا المذهب إلى الكوفيين، ونُسِبَ أيضًا إلى جماعة من الأصوليين[٣]. وذكر ابن هشام أنّ مذهبهم هذا مبنيٌّ على مقدمتين باطلتين بإجماع النحاة.

الأولى: أنّ (إنّ) ليس للإثبات وإنّما هي لتوكيد الكلام إثباتًا، نحو: إن زيدًا لقائم، أو نفيًا، نحو: إنّ زيدًا ليس بقائم.

والثانية: أنّ (ما) ليست للنفي[٤].

وقد جَهَّلَ أبو حيان القائلين بهذا الوجه ووصفه (بأنه قول مَنْ لم يقرأ النحو ولا طالع قول أئمته)[٥].

ورأى الفريق الثاني أن (إنما) أفادت الحصر؛ لأنّ (إنّ) للتوكيد و(ما) للتوكيد فضاعف تاكيدها، وذكروا أن معنى الحصر ليس إلا تأكيدًا للحكم

---

(١) الأشباه والنظائر ٤/ ١٤٠.
(٢) تهذيب اللغة للأزهري ١٥/ ٥٣٥.
(٣) مغنى اللبيب ١/ ٣٠٩-٣٠٩.
(٤) المصدر نفسه ١/ ٣٠١-٣٠٩.
(٥) ارتشاف الضرب ٢/ ١٥٧.

على تأكيدٍ. واتهموا الذين ذهبوا إلى أنّ (ما) للنفي بأنهم لا علم لهم بالنحو[١].

وخلاصة ما تقدم من كلام الفريقين: أن الذين ذهبوا إلى أنّ (إنّما) للحصر، لأنّ (إنّ) للإثبات و (ما) للنفي أثبت غيرهم عدم صحة ذلك بما يُجمع عليه النحاة، وكذلك الذين ذهبوا على أنّ (إنّما) أفادت الحصر لاجتماع توكيدين أبطل غيرهم هذا الرأي بما يجمع عليه النحاة أيضًا، فقد استطاع كلّ منهما أنْ يبطل شبه الآخر، فيكون القول بإفادة (إنّما) الحصر غير مستند إلى دليل صحيح يؤيده، ولا إلى توجيهٍ مقنعٍ يفسره. لذلك صرح نحاةٌ بأنّ (إنّما) ليست للحصر[٢]، وذكر أبو حيان أن الحصر لا يفهم من أخواتها، فلا فرق مثلا بين : لعل زيدًا قائمٌ، ولعلّما زيدٌ قائمٌ إذْ إنّ (ما) مع (إنّ) شأنها شأن (ما) مع (كانَّ) و (لَعَلّ) فكما أنّها لا تفيد الحصر في التشبيه ولا الحصر في الترجي، فكذلك لا تفيده مع (إنّ)[٣].

فيبدو أن (ما) لم تستعمل للحصر، ولا لإبطال عمل (إنَّ) وأَخواتها، وهذا يعني أنّه لا بد أن تكون قد استعملت لمعنى آخر، وقد تبين في الفصل الأول أنّ النحاة أكدوا أنَّ الاسم الموصول يستعمل في الكلام وصلةً لوصف موصوفٍ ما. بصلته الواقعة جملةً، إلا أنَّ الموصوف لا بد أنْ يكون المقصود منه عنصرًا من عناصر جملة الصلة، فقد يكون المقصود منه مثلًا الضمير المضاف إليه في نحو أَقْبَلَ الَّذي كتابُه في يَدِهِ، أو الفاعل، نحو: سَرَّني مَنْ نَجَحَ، أو المفعول به نحو: أَعْجَبَني مَا صَنَعَهُ زَيْدٌ، وفي هذاى المثال تسمى (ما) موصولة وقد يكون

(١) الأشباه والنظائر ٤/ ١٤١.

(٢) شرح اللمع لابن برهان العكبري ١/ ٧٤-٧٥.

(٣) البحر المحيط ٥/ ٨٨، ١٤٢، ٦/ ٣٤٤، وينظر: دراسات لأسلوب القرآن، القسم الأول ١/ ٥١٤-٥١٥.

المقصود منه مصدر، نحو: أعجبني نا صنع زيد أي: صُنْعُه وَتسُمَىّ (ما) حينئذٍ مصدريةً، أو زمانها، نحو: أُصَاحِبُكَ ما تَصْدُقُ، فتكون (ما) مصدريةً ظرفيةً، وقد لا يكون المقصود من هذا الموصوف أحد هذه العناصر بل الصلة نفسها بعناصرها جميعها، فيكون بمعناها، ولوجوب حذفه نابت (ما) منابه وأخذت حكمه ودلالته، فصارت عندئذٍ تعني الجملة التي بعدها؛ لذلك لم تحتج إلى رابطٍ؛ لأنها صارت علاقتها بها علاقة الخبر الذي هو نفس المبتدأ في المعنى نحو: الشَجاعَةُ أنْ تَقولَ الحَقَّ. وأَنْ تَقولَ الحقَّ شجاعةٌ، ونحو: قولي لا إله إلا الله، ولا إله إلا الله قولي[1]. فصارت إحداهما بمعنى الأخرى، وهذا مما جعل (ما) تدل على معنى الأمر، أو الشأن ونحو ذلك، كمعنى الحقيقة أو الأمر الطبيعي، أو الحاصل في الواقع، فإذا قلنا مثلاً: إنما زيدٌ شاعرٌ: عنينا: أنّ الأمر هو أن زيدًا شاعرٌ، كأنما نريد أن نبين أن شاعرية زيد حقيقة من الحقائق.

وتكلم النحاة على (ما) التي بهذا المعنى، وجعلوها في باب (المعرفة التامة) وذكروا أنها ليست موصولة تحتاج إلى صلة، ولا هي موصوفة تحتاج إلى صفة، وقد مثل لها سيبويه بقوله: (إنّي مِمّا أَنْ أفْعَلَ ذلكَ كأنه قال: إني من الأمر أو من الشأن أن أفعل ذلك، فوقعت (ما) هذا الموقع)[2]. وقال الأخفش في (ما) في هذا المثال: إنها (ها هنا وحدها اسم، كأنه قال: إني من الأمر، ومن أمري: صنيعي كذا وكذا)[3]. وَجُعِلَ نحو: إن زيدًا مِمّا أنْ يَكْتُبَ بمعنى: (أنه مخلوقٌ من أمر ذلك الأمر وهو الكتابة)[4].. وقال ابن هشام في (ما) من (ممّا يقوم) في

(١) شرح ابن عقيل ١/ ٢٠٤.
(٢) الكتاب ٣/ ١٥٦.
(٣) معاني القرآن ١/ ٣٨.
(٤) الأزهية ص٩٠، ومغني اللبيب ١/ ٢٩٨.

قول الشاعر:

أَلِفَ الصَّفُون فَما يَزالُ كَأَنَّهُ مِمّا يَقُوم على الثلاثِ كَسِيرًا

إنّ معناه: (ألف الصفون على الثلاث، فلا يزال ثانياً إحدى قوائمه حتى كأنه مخلوق من قيامه على الثلاث)[١]. فجعل (ما) هنا بمعنى الحقيقة أو الأمر المخلوق أو الواقع. وقد أجاز نحاة جعلها في هذا البيت بمنزلة (الذي) والتقدير عندهم: كأنّه من الخيل الذي يقوم على الثلاث كسيرًا[٢]. وهذا يعني: أنّ هناك خيلاً خُلِقَتْ على هذه الطبيعة، وأنَّ الشاعر يشبه فرسه بها وهذا خلاف الواقع؛ فليس هناك خيلٌ بهذه الصفة؛ لذلك لا يصح أن تكون (ما) بمنزلة (الذي) بل هي بالمعنى الذي ذكره ابن هشام.

وذكر ثعلب أن نحو: إنّما قَامَ زَيْدُ، هو بمعنى: إنّه قَامَ زَيْدٌ[٣] فجعل (ما) كضمير الشأن. وقد نُسِبَ إلى الكوفيين وابن درستويه أنهم زعموا أن (ما) مع (إنّ) وأخواتها، اسمٌ مبهمٌ بمنزلة ضمير الشأن في التفخيم والإبهام، وأنّ الجملة بعده مفسرة ومخبرة بها عنه[٤]، وهو ما ذهب إليه الدكتور الجواري[٥].

وهذا المذهب وأن أنكر صحته ابن هشام، يبدو أنه أقرب الأقوال إلى الغرض الذي تؤديه (ما) في (إنما)، وللتقدير الذي ذكره ابن هشام نفسه في الأمثلة التي استشهد بها. إذْ إنّ (ما) أعطت معنى الحقيقة الظاهرة المعلومة

---

(١) مغني اللبيب ١/ ٣١٨.

(٢) الأزهية ص٨٥، وشرح شواهد المغني للسيوطي ص٧٢٢٩-٧٣٠.

(٣) مجالس ثعلب ص٢٧٢.

(٤) دلائل الإعجاز ص٢٥٣، وارتشاف الضرب ٢/ ١٥٧.

(٥) نحو المعاني ص١٣٣-١٣٤.

التي لا تنكر.

وقد أوضح عبد القاهر الجرجاني هذه المسألة عندما عرض الفرق بين أُسلوب (إنّما) وأُسلوب (ما) (وإلا) في الكلام. فقال: اعلم أنهم وإنْ كانوا قد قالوا : (إنّما) بمعنى (ما) و (إلا) فإنّهم لم يعنوا بذلك أنّ المعنى في هذا هو المعنى في ذلك بعينه، وأنّ سبيلهما سبيل اللفظين يوضعان لمعنى واحدٍ، وقال: إنّ موضوع (إنما) على أن تجيء لخبرٍ لا يجهله المخاطب ولا يدفع صحته، تفسير ذلك: أنك تقول للرجل: إنّما هو أخوكَ، وإنما هو صاحِبُكَ القديمُ، ولا تقوله لمن يجهل ويدفع صحته، ولكن لما يعلمه ويقرُّ بِهِ، إلا أنك تريد أن تنبهه للذي يجب عليه من حق الأخ وحرمة الصاحب. وقال: أمّا (ما) و (إلا) فيكون للأمر ينكره المخاطب ويشك فيه، فإذا رأيت شخصًا من بعيدٍ، فقلت: ما هو إلّا زيدٌ، لا تقوله إلا وصاحبك يتوهم أنّه ليس بزيدٍ وأنّه إنسانٌ آخر. وعلى هذا الأساس فرق الجرجاني بين الآيات القرآنية التي استُعْمِلَتْ فيها (إنما)، وبين التي استُعمِلَتْ فيها (ما) و (إلا) فذكر في قوله تعالى: ﴿ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا تُرِيدُونَ أَن تَصُدُّونَا عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَا ﴾ [إبراهيم: ١٠] ، أنه إنما جاء، والله أعلم، بـ (ما) و (إلا) دون (إنما) فلم يقل: إنما أنتم بشرُ مثلنا لأنهم جعلوا الرسل كأنهم بأدعائهم النبوة قد أخرجوا أنفسهم من أن يكونوا بشرًا، ثم جاء الجواب من الرسل: ﴿ إِن نَّحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ ﴾ [إبراهيم : ١١]؛ لأنه أراد (أن يعيد كلام الخصم على وجهه، ويجيء به على هيئته ويحكيه كما هو) ثم بين أنه استعمل (إنما) في قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ ﴾ [الكهف: ١١٠] لأنه ابتداء كلامٍ، ولي جوابًا لكلام سابق قد قيل فيه: إنْ أنت إلاّ بشرٌ.

وأجمل الكلام في ذلك بقوله: (وجملة الأمر أنك متى رأيت شيئًا هو من

المعلوم الذي لا يشك فيه الذي حقه أن يؤدي بـ (إنما) قد جاء في القرآن الكريم بالنفي (ما) و (إلا) فذلك لتقدير معنى صار به في حكم المشكوك فيه[1].

وهذا ما ذكره الزملكاني[2] والعلوي[3] أيضًا، وهو أنّ (إنما) يكون لِما لا يجهله المخاطب، أو ما ينزل منزلته، ومن أمثلة ذلك في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَآ أَنتَ نَذِيرٌ ﴾[هود: ١٢]، وقوله تعالى: ﴿ إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌ ﴾ [الرعد:٧]، وقوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا ﴾[فاطر: ٢٨].

وقد جعل البطليوسي من أنواع (ما) ما يفيد هذا المعنى، فقال: ومنها التي توصل بـ (إنّ) فتفيد معنى رد الشيء إلى حقيقته[4] واستشهد على ذلك بقوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ﴾[النساء:١٧١].

و (ما) هذه التي فصل الجرجاني معناها وغرض استعمالها سماها النحاة (كافة)، وقد تحتمل للموصولية، ففي قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ﴾ [الأنعام: ١٩]، جاز أن تكون (ما) موصولة اسم (إنّ) وصلتها جملة (هو إله) و (واحد) خبر (إنّ)، والوجه أنّها كافة، أي: هي بالمعنى الذي ذكره الجرجاني. و (هو) مبتدأ و (إله) خبره و (واحد) صفة[5].

ويختلف إعراب (ما) في (إنما) الداخلة على الجملة الفعلية، باختلاف

---

(١) دلائل الإعجاز ٢٥٥-٢٥٧.
(٢) البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن ص١٦٣-١٦٤ ، ١٦٦-١٦٧.
(٣) الطراز ٢/ ٢٠١.
(٤) الحلل في إصلاح الخلل ص ٣٥٠.
(٥) التبيان في إعراب القرآن ١/ ٤٨٦.

إعراب الاسم بعدها، فيلزم فيها معنى الموصولية أو المصدرية ولا يصح أن تكون كافة إذا لزم رفع الاسم كالذي في قوله تعالى: ﴿إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَآتٍ﴾ [الأنعام: ١٣٤]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَصَادِقٌ﴾ [الذاريات: ٥]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَوَاقِعٌ﴾ [المرسلات: ٧]»[1].

وذكر الفراء أنه ينبغي نصب الاسم بعد (إنما) في نحو: إنما ضَرَبْتُ أخاكَ، لأنه لا يصح الرفع إلاّ عند جعل (ما) موصولةً، و (ما) لا تكون للناس، لذلك وجب أن تكون كافةً، لكن يجوز الوجهان في نحو: إنما سَكَنْتُ دَارك[2].

ومن ذلك الحديث النبوي الذي أخرجه البخاري عن ابن عباس رضي الله عنه ولفظه: (كان رسول الله ﷺ يُعالجُ مِنَ التنزيلِ شدةً، وكانَ مِمّا يُحَرِّكُ شفتيه) فإن (ما) هنا كافة لنصب (شفتيه) ولو رفعت لكانت موصولة.

وقد جعلت (مما) بمعنى (ربما) وقيل: (مِنْ) للتعليل و (ما) مصدريةٌ بتقدير: (وكان يعالج أيضًا من أجل تحريك شفتيه) وقال الكرماني: أو (ما) بمعنى (مَنْ) إذ قد تجيء للعقلاء أيضًا، أي: وكان ممن يحرك[3] وهذا وجهٌ بعيدٌ، لأنه يؤدي إلى أنْ يكون المعنى: أنّ ثمة أجناسًا من الناس كان من عادتها أو خلقتها تحريك شفاهها وأنّ رسول الله ﷺ كان واحدًا منهم، وهذا مخالف

---

(١) مجاز القرآن ١/ ١٠٨، والتبيان في إعراب القرآن ١/ ٣١٢-٣١٣، ١/ ٥٤٠، ومغني اللبيب ١/ ٣٠٧-٣٠٨.

(٢) معاني القرآن ١/ ١٠٢، وقد مر في الباب الأول أنّ الفراء وجمهور النحاة أجازوا عود (ما) على العاقل.

(٣) أمالي السهيلي ص٥٢، وصحيح البخاري بشرح الكرماني ١/ ٤٦-٤٧، وفتح الباري ١/ ٣٨-٣٩، وعمدة القاري ١/ ٧٢.

للواقع ولا يصح أن يكون هو المراد.

ومن شواهد ذلك في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ﴾ [البقرة: ١٧٣]، و (ما) في هذه الآية كافة لنصب (الميتة) ومن قرأها بالرفع، وهو خلاف المشهور، جعلها خبر (إن) و (ما) موصولة، ومن قرأ (حرم) للبناء للمجهور أو بفتح (الحاء) وضم (الراء) مخففة فجعلها فعلاً لازمًا رفع (الميتة) في الوجهين فتعرب نائب فاعل أو فاعلاً عند جعل (ما) كافة وخبر (إن) عند جعلها موصولةً والضمير المستتر في (حُرِّم) أو (حَرُمَ) عائدُ عليها[1].

ولم يجز الزجاج جعل (ما) موصولةً في قوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ ۗ وَإِنَّمَا تُوَفَّوْنَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ [آل عمران: ١٨٥]، لأنّه يترتب على ذلك الفصل بين (تُوَفَّوْنَ) ومعمولها (يَوْمَ القيامِة) بـ (أُجورُكُمْ) وهذا لا يجوز[2]. وذكر مكي أنه لم يقرأ أحدٌ برفعٍ (أجوركم) ولو قرأ لكان التقدير: إنّ الذي توفونه أُجورُكُمْ[3].

وجاز في (ما) في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا صَنَعُوا۟ كَيْدُ سَـٰحِرٍ﴾ [طه: ٦٩]، الموصولية والمصدرية لرفع (كيد)[4] ومن أجاز نصبها في الكلام أو لقراءة شاذة

---

(١) معاني القرآن للفراء ١/ ١٠٢، وجامع البيان ٣/ ٣١٨، والبحر المحيط ١/ ٤٨٦، ومغني اللبيب ١/ ٣٠٨.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ١/ ٤٩٥.

(٣) مشكل إعراب القرآن ١/ ١٨٣.

(٤) مجاز القرآن ١/ ٢٤١، ومعاني القرآن للأخفش ١/ ٢٠٠، ومعاني القرآن وإعرابه ٣/ ٣٦٧، والأمالي الشجرية ٢/ ٢٣٤ والبيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ١٤٨،

جعل (ما) كافة[1].

وذكر ابن قتيبة أن (ما) الموصولة وردت، مرةً مفصولة عن (إنّ) كقوله تعالى ﴿ إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَآتٍ ﴾ [الأنعام:١٣٤]، ومرة موصولة بها كقوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا صَنَعُواْ كَيْدُ سَحِرٍ ﴾ وقال: (وأحب إليَّ أنْ تفرق بين الاسم والصلة بأَنْ تقطع الاسم وتصل الصلة)[2] ويقصد بالصلة: الزائدة (الكافة). وقال البطليوسي:)فكأن الذي كتب المصحف إنّما على قراءة مَنْ نصب، ولذلك وصلها)[3].

و(ما) كافة في قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا تَقْضِى هَـٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَآ ﴾ [طه: ٧٢]، لنصب (الحياة)[4]. ويجوز رفعها في الكلام بجعل (ما) موصولة[5] ومن قرأ (تقضي) للبناء للمجهول رفع (الحياة) في الوجهين[6] كالذي مر في قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ ﴾ [البقرة: ١٧٣].

ومثل هذا قالوا في قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَوْثَـٰنًا ﴾[7]

وشرح شذور الذهب ص٢٨٠، وقطر الندى ١٥٢-١٥٣، ومغني اللبيب ١/ ٣٠٨.

(١) معاني القرآن للفراء ١/ ١٠١، ومشكل إعراب القرآن ٢/ ٤٦٩، ومغني اللبيب ١/ ٣٠٨.

(٢) أدب الكاتب ص ١٩٤.

(٣) الاقتضاب ٢/ ١١٩.

(٤) معاني القرآن وإعرابه ٣/ ٣٦٩.

(٥) معاني القرآن للفراء ٢/ ١٨٧، ومشكل إعراب القرآن ٢/ ٤٦٩.

(٦) مختصر شواذ القراءات لابن خالويه ص٨٨.

(٧) إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٥٦٧.

[العنكبوت: ١٧]، وقوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا ٱتَّخَذْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ أَوْثَٰنًا مَّوَدَّةَ بَيْنِكُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ﴾[1] [العنكبوت: ٢٥].

ويجوز جعل (ما) موصولةً مع نصب الاسم إذا تقدم على الفاعل، قال ابن هشام: (وجزم النحويون بأنّ (ما) كافةٌ في: ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا ﴾[فاطر: ٢٨]، ولا يمتنع أن تكون بمعنى (الذي) و (العلماء) خبر والعائد مستتر في (يخشى)[2]، وقد تبين أن (ما) لا تقع على أشخاص من يعقل، فلا يصح هذا الوجه إلا عند جعل الآية بمعنى: أن الجنس الذي يخشى الله من عباده العلماء.

ولم يذكر النحاة والمفسرون عند جعل (ما) كافةً في هذه الآيات معنى هذا الوجه ولم يقدروه، فالمعاني التي يُعَبَّرُ عنها بالموصولية يُراد بها أنها أمورٌ غير معلومة لدى المخاطب، فَتُذْكَرُ لتعريفه بها فرفع (كيد) في قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا صَنَعُوا۟ كَيْدُ سَٰحِرٍ ﴾ [طه:٦٩] يقضي بأنّ السحر لم تكن بعد حقيقته ظاهرةً عند موسى عليه السلام، إذْ لو كان كذلك لما فوجئ به وفصّل الله له شأنه، ويتضح هذا في قوله تعالى: ﴿ فَأَوْجَسَ فِى نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ ﴿٦٧﴾ قُلْنَا لَا تَخَفْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْأَعْلَىٰ ﴿٦٨﴾ وَأَلْقِ مَا فِى يَمِينِكَ تَلْقَفْ مَا صَنَعُوٓا۟ إِنَّمَا صَنَعُوا۟ كَيْدُ سَٰحِرٍ وَلَا يُفْلِحُ ٱلسَّاحِرُ حَيْثُ أَتَىٰ ﴾ [طه: ٦٧-٦٩]، فرفع الاسم في هذه الآية وجعل (ما) موصولةً هو المعنى المراد والملائم للسياق وواقع الحال أول الأمر، حين أدرك موسى عليه السلام هذه الحقيقة بعد ذلك خاطبهم بها،

---

(١) معاني القرآن للفراء ١/ ١٠٠-١٠١، ٢/ ٣١٦، وجامع البيان ٢٠/ ١٤١-١٤٢، وإعراب القرآن للنحاس ٢/ ٥٦٨، ومشكل إعراب القرآن ٢/ ٥٥٢-٥٥٣، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٢٤٢.

(٢) مغني اللبيب ١/ ٣٠٨.

قال تعالى: ﴿ قَالَ مُوسَىٰ مَا جِئْتُم بِهِ ٱلسِّحْرُ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ سَيُبْطِلُهُۥٓ ﴾ [يونس: ٨١]، والمعاني التي يُعَبَّرُ عنها بـ(ما) التي سميت كافة يُراد بها أنها حقائق معلومةٌ لا تُنكر، أو مما ينبغي أن تكون كذلك؛ لذلك ورد نصب الاسم بعد (إنما) في الآيات الأخرى؛ لأنَّها تضمنت معان تُدرك مع أحكامها والحكمة منها بالقلب والجوارح قبل أن يُعْرَفَ بالعقل والعلم، هذا هو الأصل وإذا وردت في مواطن بمعنى الموصوليَّة، فإنما كان ذلك لإنزال منزلة ما لا ينكر منزلة ما ينكر مراعاة للمقام وأحوال المخاطبين كما صرح بذلك الجرجاني، وكما وردت ما بمعنى صلتها، أي كافة كما يسميها النحاة في إنما بالكسر وردت كذلك في إنما بالفتح كقوله تعالى: ﴿ وَظَنَّ دَاوُۥدُ أَنَّمَا فَتَنَّٰهُ ﴾ [ص: ٢٤]، وفي كأنما في قوله تعالى: ﴿ يُجَٰدِلُونَكَ فِى ٱلْحَقِّ بَعْدَ مَا تَبَيَّنَ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ وَهُمْ ﴾ [الأنفال: ٦].

وهي بهذا المعنى في (ربما) في قوله تعالى: ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْ كَانُوا۟ مُسْلِمِينَ ﴾ [الحجر: ٢]. فقد أجاز النحاة أن تكون (ما) هنا نكرة بمنزلة (شيء) أو زائدة، أو مصدرية، أو كافة[1]. ومن النحاة من اختار الوجه الأخير، من بينهم أبو علي النحوي. إلا أن الذين اختاروا هذا الوجه لم يبينوا أيضا معناه ولم يقدروه فهي في هذه الآية مثل التي تكلم عليها النحاة في باب المعرفة التامة وجعلوها بتقدير: الأمر، أو الشأن، أو الحقيقة، أو الأمر المخلوق أو الأمر الواقع، إلا أنه لايصح فيها هذا التقدير؛ لأن(رب) لاتدخل إلا على نكرة وليس المهم معرفة التقدير، بل المهم معرفة المعنى فهي على أية حال، بالمعنى

---

(١) الكتاب ٢/ ١٠٨-١٠٩، ٣١٥، ومعاني القرآن للأخفش ١/ ٣٦-٣٧ ٢/ ٣٧٨، والبغداديات ص١٨٧-٢٨٩، والأزهية ص٨٩، والأمالي الشجرية ٢/ ٢٤٤، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٦٣. وشرح الرضي ٣/ ٥١.

الذي فصلناه في (إنما)، فقوله تعالى: ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡ كَانُواْ مُسۡلِمِينَ ﴾ [الحجر: ٢] تقديره: إنما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين.

والمعنى أن هذا التمني للكافرين حقيقة لا مراء فيها، أو يعد، أمرًا لابد منه بل (ما) لا تكون إلا بمعنى صلتها (كافة) حيثما وردت في القرآن الكريم متصلة بأداة التشبيه، فقد أجاز المرادي[١] أن تكون (ما) في (كما) الداخلة على الجملة الفعلية موصولة أو مصدرية أو كافة أي: كفتها عن الدخول على المفرد وجره كما كانت الحال في (ربما). واختار ابن هشام[٢] والسيوطي[٣] أن تكون مصدرية. فقوله تعالى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمۡ ءَامِنُواْ كَمَآ ءَامَنَ ٱلنَّاسُ ﴾ [البقرة: ١٣]، تقديره: آمنوا إيمانًا كإيمان الناس. والظاهر أنها ليست مصدرية؛ لأنه ما أريد تشبيه مصدر (آمنوا) بمصدر (آمن الناس)، وإنما أريد تشبيه مضمون قوله تعالى: (آمنوا) بمضمون قوله تعالى: (آمن الناس)، فكان التشبيه بين معنيي جملتين لا بين معنيي مفردين.

وربما يتضح هذا في قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ ﴾ [البقرة: ١٨٣]، فقد جعل النحاس[٤] والقرطبي[٥] (ت ٦٧١هـ) (ما) في الآية موصولة صلتها (كُتب) والضمير المستتر في (كُتِبَ) غير عائدٍ عليها؛ لأنّ التقدير: كُتِبَ عليكم الصيام كما كُتِب الصيام على الذين من قبلكم. فليست (ما) مصدرية ولا موصولةً؛ إذْ

---

(١) الجنى الداني ٤٤٨-٤٥٠.

(٢) مغني اللبيب ١/ ٣١٠.

(٣) الإتقان في علوم القرآن ٢/ ٢٩، ومعترك الأقران ٢/ ٥٥٣.

(٤) إعراب القرآن ١/ ٢٣٥.

(٥) الجامع لأحكام القرآن ٢/ ٢٧٤.

ليس المراد تشبيه صيام مَنْ قبلنا بصيامنا، بل المراد تشبيه ما يدل عليه قوله تعالى: ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ ﴾ بما يدل عليه قوله تعالى: ﴿ كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ ﴾، والمعنى: أنه كما فرض على من قبلكم أن يصوموا، فرض عليكم أن تصوموا، ولا يتحقق هذا المعنى إلا بجعل (ما) كافةً كما سميت عند النحاة فتكون في هذه الآية والتي قبلها قد أدت الغرض الذي أفادته في (إنّما)، والدليل على ذلك مجيء (كما) في كثيرٍ من الأمثلة من دون أن يصح جعلها بمنزلة (الذي) ولا سبكها بما بعدها بمصدرٍ كقوله تعالى: ﴿ فَٱسْتَقِمْ كَمَآ أُمِرْتَ ﴾[1] [هود: ١١٢]. وقوله تعالى: ﴿ وَقُل رَّبِّ ٱرْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا ﴾ [الإسراء: ٢٤]، وكذلك قوله تعالى: ﴿ قَالُواْ يَٰمُوسَى ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ ﴾ [الأعراف: ١٣٨].

ومن ذلك أيضًا قول الرسول ﷺ: «**صلوا كما رأيتموني أصلي**» فـ(ما) هنا كافةٌ وليست كما ذكر نحويون موصولةً أو مصدريةً[2] بل هي بهذا الوجه في كل موضعٍ فقد مر أن النحاة جعلوا (الذي) مصدرية في قوله تعالى: ﴿ وَخُضْتُمْ كَٱلَّذِى خَاضُوٓاْ ﴾ [التوبة: ٦٩]، والتقدير: خضتم كالخوض الذي خاضوا، وفي هذا تشبيه خوضهم بخوض مَنْ عاشوا قبلهم. وإذا استُعْمِلت (ما) بدل (الذي) في الكلام، وقيل: وخضتم كما خاضوا، امتنع أنْ يكون التشبيه بين المصدرين ولزم أن يكون بين مضمون الفعلين (خضتم) و (خاضوا).

ومن ذلك أيضًا قوله تعالى: ﴿ وَفِى ٱلسَّمَآءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ ﴿٢٢﴾ فَوَرَبِّ

---

(١) فوائد في مشكل القرآن ١٤٠.

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٣٧٣، والتبيان في إعراب القرآن ١/ ٥٩٣ وبدائع الفوائد ١/ ١٤٥، وارتشاف الضرب ٢/ ٤٣٨، والبرهان في علوم القرآن ٣/ ٧٧.

ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثۡلَ مَآ أَنَّكُمۡ تَنطِقُونَ ﴿٢٣﴾[الذاريات:٢٢-٢٣].

ذهب سيبويه وجمهور النحاة إلى أنّ (ما) في هذه الآية زائدةٌ، والتقدير عندهم: إنّه لحق مثل أنكم تنطقون[١] على حين ذهب الفراء إلى أنّها مصدريةٌ وأجاز اجتماعها مع (أنّكم) لاختلاف لفظيهما[٢].

وَثَمَّةَ عدةُ صيغٍ يمكن أنْ تؤدي حول معنى هذه الآية، فلو قال: إنّه لحقٌّ مثل ما تنطقون، لكان المراد مصدر الفعل الدال على النوع، ولو قال: مثل أنْ تنطقوا، لكانت (أنْ) مهيئةً، والمراد حدوث الفعل، ولو قال: مثل ما أنتم تنطقون، لكانت (ما) كافةً، أي قُصِدَ بها أن تكون بمعنى جملة الصلة، وهو أبلغ من الوجه الأول والثاني، ولو قال: مثل ما إنّكم تنطقون، لأفاد بكسر (إنكم) توكيد معنى هذه الجملة، والمعروف أنّ (أنَّ) بالفتح تقيد التوكيد أيضًا[٣] إلاّ أنّها تعد من الحروف المصدرية، فيكون المراد من استعمالها حدوث الجملة، فنحو : يُعْجِبُني أنّك قائِمٌ، فتقديره عند النحاة، يعجبني قيامُك[٤]، وجملة: أنتم تنطقون باستعمال (ما) لا تحتاج إلى (أن) فهي تدل على الحدوث لكون خبرها فعلاً، فاستعمال (أنّكم) هنا بالفتح كان؛ لإظهار هذا المعنى وتأكيد أن المراد تشبيه قضية رزقهم بقضية نطقهم، وهم يمارسون هذا النطق في أسمارهم وأسواقهم، إذْ حقيقته في هذه الحالة أظهر، وهي حالة من المناسب

---

(١) الكتاب ٣/ ١٣٩-١٤٠ن ومعاني القرآن للأخفش ١/ ١٣٥-١٣٦، وإعراب القرآن للنحاس ٣/ ٢٣٦-٢٣٧، ومشكل إعراب القرآن ٢/ ٦٨٧ والتبيان في إعراب القرآن ٢/ ١١٨٠-١١٨١، وتذكرة النحاة ص٤٤٢-٤٤٣.

(٢) معاني القرآن ٣/ ٨٤-٨٥، والتبيان في تفسير القرآن ٩/ ٣٨٤.

(٣) شرح ابن عقيل ١/ ٣٤٦.

(٤) المصدر نفسه ١/ ٣٥١.

أنْ يُعنَى بها في هذه الآية؛ لأنّها واردةٌ في سياق التعبير عن الحقائق الظاهرة.

ولا يظهر لـ(ما) في الآية غرضٌ واضحٌ لذلك عُدّتْ زائدةً للتوكيد، ولكن يمكن التوصل إليه من خلال ضرب الأمثلة الآتية، فلو قلنا: إنّي أكْرَمْتُكَ كأنكَ أكْرَمْتَنِي، أو مِثلَ أنّكَ أكْرَمْتَنِي، لقصدنا وقوع الكرم منّا ولم نقصد وقوعه من المخاطَب، ولو استعملنا (ما) بدلاً من (أنَّ) أو قبلها في المثال نفسه وقلنا: إنّي أكْرَمتكَ، كما أكْرَمْتَنِي، أو مثل ما أكْرَمْتَني، أو كما أنكّ أكْرَمْتَني، أو مثل ما أنّك أكْرَمْتَني، لقصدنا وقوع الكرم من الجانبين، بل وقوعه من المخاطب أسبق فيكون أولى بالثناء، لذلك يصح أن نقول لأمُيّ جاهلٍ لا يعلم شيئًا: إنّي علَّمْتُكَ كأنّكَ عَلَّمْتنِي، أو مِثْل أنّكَ علَّمْتَنِي، ولا يصح أن نقول فيه: إني علمتُكَ كما أنّكَ علمتَني، أو مثل ما أنّكَ عَلَّمْتنِي.

وقوله تعالى: ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ ﴾ [البقرة: ١٨٣] وقوله تعالى: ﴿ وَقُل رَّبِّ ٱرْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا﴾ [الإسراء: ٢٤] ، يفيدان وقوع صيام مَنْ قبلنا وتربية والدينا لنا، ولو جعلناهما بتقدير : كُتِبَ عليكم الصيام كأنه كُتِب على الذين من قبلكم، أو مثل أنه كتب على الذين من قبلكم، وقل ربِ ارحمهما كأنهما ربياني صغيرًا، أو مثل أنهما ربياني صغيرًا؛ لأفاد عدم وقوع صيام مَنْ قبلنا، وتربية والدينا لنا، وهذا خلاف الواقع والمعنى المراد، ويعود إليهما معناهما الواردان في نص القرآن الكريم لو جعلناهما بتقدير: كتب عليكم الصيام مثل ما أنّه كُتِب على الذين مِنْ قبلكم، وقل رب ارحمهما مثل ما أنّهما ربياني صغيرًا.

فلو جعلنا (ما) مثل (أنْ) أو زائدة والآية بتقدير: إنه لحق مثل أنّكم تنطقون، لكان الخطاب موجهًا إلى أُناسٍ بُكْمٍ، والمعنى: أنّ هذا الأمر حقٌّ كأمر

كلامكم بينكم لو كنتم تتكلمون، في حين أنّ الآية باستعمال (ما) تعني: كما أنّ أمر نطقكم، وأنتم تؤدونه يُعَدْ عندكم حقيقةً معلومةً واقعةً لا شك ولا مراء فيها، وتقرون بها ولا تنكرونها ولا تدفعون صحتها، فكذلك ينبغي أن يكون عند أمر رزق الله لكم وما يعدكم به. فالفرق بين المعنيين جليٌّ، فإذا كان حذف (ما) يغير فحوى الآية، فكيف يصح بعد ذلك عدها زائدة للتوكيد، أو جعلها بمنزلة (أن)؟!.

و(ما) أدّت هذا المعنى الأساسي لأنّها عندما كانت بمعنى صلتها أفادت جعل ما قبلها معادلاً لما بعدها من حيث الدلالة والواقع.

إنّ (ما) هذه التي فصلنا غرض استعمالها في هذا المبحث لا يصح أن تسمى كافةً، لأنّها لم ترد في الأصل لتكف عاملًا عن عمله، كما أن الكافة عدت أحد قسمي (ما) الزائدة[1] وقد تبين أنها استعملت لغرضٍ لا يمكن الاستغناء عنه، وبحذفها يتغير أصل المعنى.

---

(١) مغني اللبيب ١/ ٣٠٦-٣١٠.

المبحث الثاني

(ما) المحذوفة الصلة

(١)

المحذوفة الصلة إبهامًا

أ- الظاهر موصوفها:-

أجاز الفراء في (ما) في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا ﴾ [البقرة: ٢٦]، ثلاثة أوجه:

الأول: أنْ تكون زائدة.

والثاني: أنْ تكون نكرةً بمنزلة (شيء).

والثالث: أن يكون المعنى: أن الله لا يستحيي أنْ يضرب مثلاً ما بعوضة إلى ما فوقها، كما قالت العرب: هي أحسنُ ما قَرْنًا فَقَدَما، يعنون ما بين قرنِها إلى قَدَمِها، فلما حُذِفَتْ (بين) و (إلى) انتصب (قَدَمًا) كما انتصب (بعوضةً) ليدل النصب على المحذوف، وذكر أنّ هذا أحب الوجوه إليه[1]، وذكر الزجاج أنّ الاختيار عنده وعند (جميع البصريين أن تكون (ما) لغوًا)[2] يريد بذلك أنها زائدة.

والقول بزيادة (ما) في هذه الآية هو القول المشهور لدى جمهور النحاة

---

(١) معاني القرآن ١/ ٢١-٢٢.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ١/ ١٠٤.

والمفسرين[١].

ومنهم من أجاز أنْ تكون (ما) زائدةً على النفي، نحو: جِئْتُ لأمرٍ ما، وتقديره: ما جئت إلاّ لأمرٍ، وهو شبيه بقول العرب: شَرٌّ أَهَرّ ذا نابٍ، أي: ما أَهَرَّه إلاّ شرٌّ[٢] ولا يخفى تكلف هذا الوجه وتكلف التأويل الذي بُنِيَ عليه.

وأشار سيبويه[٣] والفراء[٤] والأخفش[٥] وغيرهم[٦]، إلى جواز رفع (بعوضة) ونسبوا هذه القراءة إلى رُؤْبَةَ بن العجاج وناسٍ من بني تميمٍ وأجازوا في (ما) ثلاثة أوجهٍ:-

الأول: أنها زائدةٌ.

والثاني: أنها صفةٌ، ورفعت (بعوضة) في هذين الوجهين على أنّها خبرٌ

---

(١) مجاز القرآن ٢/ ٥٨، ١٦٠، ومعاني القرآن للأخفش ١/ ٥٣، وجامع البيان، ١/ ٤٠٤-٤٠٥، وإعراب القرآن للنحاس ١/ ١٥٣، والبغداديات ص٢٦٠، ومشكل إعراب القرآن ١/ ٨٣، والكشف في نكت المعاني والإعراب ١/ ٢٢، ومجمع البيان في تفسير القرآن ١/ ٦٦، والمفردات في غريب القرآن ص٧٢٧، وزاد المسير ١/ ٥٥، وكشف المشكل في النحو ١/ ٣٤٣، وقواعد المطارحة ص٢١٩، ومدارك التنزيل ١/ ٣٥-٣٦، وتفسير القرآن العظيم لابن كثير ١/ ٦٤، وإرشاد العقل السليم ١/ ٥٨، وفتح القدير ١/ ٥٦.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٨/ ١٣٣.

(٣) الكتاب ٢/ ١٣٧- ١٣٨، ٢٨٦.

(٤) معاني القرآن ١/ ٢١-٢٢.

(٥) معاني القرآن ١/ ٥٣.

(٦) قواعد المطارحة ص٢١٩، والبحر المحيط ١/ ١٢٢-١٢٣، وتفسير القرآن لابن كثير ١/ ٦٤، وفتح القدير ١/ ٥٧.

لمبتدأ محذوفٍ، والتقدير: هو بعوضةٌ.

والثالث: أنّها موصولةٌ بمنزلة (الذي) حذف صدر صلتها، والتقدير: الذي هو بعوضةٌ، وحذف هذا الضمير جائزٌ عند الكوفيين، وممتنعٌ عند البصريين[١] وقد ضَعّفه ابن جني لكونه ليس فضلةً، لذلك أجاز أن تكون (ما) استفهاميةً في محل رفع على الابتداء، وبعوضةٌ خبرها[٢]، واستحسن الزمخشري هذا الوجه[٣]، وأشار إليه غيره، كالرازي في تفسيره[٤].

وكذلك ذهبوا إلى أنّ (ما) زائدةٌ في قوله تعالى: ﴿ جُندٌ مَّا هُنَالِكَ مَهْزُومٌ مِّنَ ٱلْأَحْزَابِ ﴾[٥] [ص: ١١].

ومنهم من ذهب إلى أنّها: (اسم نكرة صفة لـ(جُندٌ) وفيها معنى التحقير)[٦].

وذهبوا أيضًا إلى القول بزيادة (ما) في قوله تعالى: ﴿ فِيٓ أَيِّ صُورَةٍ مَّا شَآءَ رَكَّبَكَ ﴾ [الانفطار: ٨]، ومنهم من أجاز أنْ تكون شرطيةً والتقدير: في أيّ

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ١/ ١٠٤.
(٢) المحتسب ١/ ٦٤، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢/ ٢٥٥.
(٣) الكشاف ١/ ١١٤-١١٥.
(٤) مفاتيح الغيب ٢/ ١٣٥.
(٥) معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٩٩، وجامع البيان ٢٣/ ١٣، ومعاني القرآن وإعرابه ٤/ ٣٢٣، والأُزْهية ص٧٥، ومشكل إعراب القرآن ٢/ ٦٢٤، والكشاف ٤/ ٨٧، والأمالي الشجرية ٢/ ٢٤٦، ومجمع البيان في تفسير القرآن ٨/ ٤٦٧، والتبيان في إعراب القرآن ٢/ ١٠٩٨.
(٦) معترك الأقران ٢/ ٤١٥.

صورةٍ ما شاء أن يركبك فيها ركبك"[1].

والوجه أن تكون (ما) في هذه الآيات هو الوجه الثاني الذي أشار إليه الفراء في الآية الأولى واختارته القلة من النحاة، وهو: أن تكون (ما) صفةً غير موصوفةٍ، استُعْمِلَتْ لزيادة الإبهام، أو لغرض التنويع أو التحقير والتقليل أو التعظيم، واستشهدوا على ذلك بنحو: لأمرٍ ما جَدَعَ قَصيرٌ أَنْفَهُ، ونحو:

لِأمرٍ مَا يُسَوَّدُ مَنْ يَسُوَّد .....

أي : لِأمرٍ، أيَّ أمرٍ كانَ، ونحو: أعْطِنِي كِتابًا مَا ، أيْ: أيَّ كتابٍ كانَ، واضربْهُ ضَرْبًا ما، أيْ أيَّ ضَرْبٍ كانَ"[2] إلا أنَّ الذين اختاروا هذا الوجه لم يفسروا كيف أفادت (ما) معنى الإبهام والتنويع.

يكثر حذف المفرد والجملة في اللغة لدلالة فحوى الكلام على المحذوف أو لإعمام معناه وعدم تحديده كحذف المفعول به أو الصلة من قولهم: داء بَعْدَ

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٥/ ٢٩٦، وإعراب القرآن للنحاس ٣/ ٦٤٥، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٤٩٨، والتبيان في إعراب القرآن ٢/ ١٢٧٤، وإرشاد العقل السليم ٩/ ١٢١.

(٢) الأزهية ص٧٥، والكشاف ١/ ١١٤-١١٥، والإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٢٢٨، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/ ٤٥٦، تسهيل الفوائد ص٣٦، وشرح الرضي على الكافية ٣/ ٥٢-٥٣، والبسيط في شرح الكافية ١٢١٥، ورصف المباني ٣١٧، وارتشاف الضرب ١/ ٥٤٥، والإعراب عن قواعد الإعراب ص٩٩، وهمع الهوامع، ١/ ٣١٨، وأسرار النحو لابن كمال باشا ص١٨٦-١٨٧، ونتائج التحصيل ٢/ ٧٨٥.

اللُتيا والتي[1].

ويحذف موصوف (ما) أو صلتها لأحد هذين الغرضين، والمحذوف منهما لإعمام معناه لا يصح إظهاره أو تقديره: لأنّه نكرةٌ عامّةٌ، ولكن يمكن أنْ يُعَبرَّ عنه بإضافة (كل) أو (أيّ) إلى ما يدل عليه من الألفاظ، ويلزم في هذه الحالة إظهار الآخر أو تقديره؛ لأنّه لم يُحْذَفْ إلاّ لكونه مفهومًا من السياق.

وحذف صلة الاسم الموصول لا يجيزه النحاة، وهذا الحكم يصح تطبيقه على (الذي) وفروعها؛ لأنّها يراد بها التعيين فلا يلائمها حذف الصلة؛ لأنّ هذا الحذف يراد به التنكير فيكون مناقضًا لمعناها، والغرض من استعمالها، بخلاف(ما) فإنّ حذف الصلة يلائمها لإبهامها، فقد جعل العرب هذا المعنى من وظيفتها، وهذه الوظيفة لا تتحقق إلا بأحد أمرين: إما بحذف موصوفها، وهو الغالب أو بحذف صلتها، فإذا قلنا مثلاً: اقرأْ ما يَنْفَعُكَ، كان المراد: أيَّ شيءٍ كان يَنْفَعُكَ، كتابًا أو مجلةً أو جريدة فلم نحدد نوع الموصوف (المقروء) وإنما حددنا صفته بأنْ يكون نافعًا لا ضارًا فأفادت (ما) في هذه المثال ونحوه إعمام معنى الموصوف، فكانت وصلة لوصف ما هو مبهمٌ عامٌّ بصلتها الظاهرة أو المقدرة، وإذا قلنا: اقرأْ كتابًا ما، أو كتبًا ما، حددنا أنْ يكون الموصوف كتابًا لا مجلة أو جريدة أو مما لا ينطبق عليه اسم الكتاب إلاّ أننا أبهمنا معنى صفته، فليكن ما يكن نافعًا أو ضارًّا أو كتابًا في اللغة أو التفسير أو التاريخ أو أي نوعٍ آخر، فأفادت ما في هذا المثال ونحوه إعمام معنى الصفة فكانت وصلةً لوصف موصوفها الظاهر أو المقدر بما هو مبهمٌ عامٌّ.

---

(١) المثل السائر لابن الأثير الجزري ١/ ٢٧٥، ٣٠٤ والإيضاح في علوم البلاغة ص١٠٦-١١١.

وكما نابت (ما) مناب موصوفها المحذوف الدال على العموم فأخذت دلالاته وأُعْرِبَتْ إعرابه نابت مناب صلتها التي دلت على العموم لحذفها فأخذت دلالتها وأُعْرِبَتْ إعرابها صفةً نكرةً مبهمةً، ومن هنا، أفادت (ما) معنى الإبهام والعموم والتنويع، وَجُعِلَتْ بتقدير: أيَّ كتابٍ كانَ، وأيَّ ضربٍ كانَ، وأيَّ أمرٍ كانَ، في الأمثلة التي استشهد بها النحاة، وهذا هو المعنى المراد من الآيات المذكورة فتكون (ما) في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا ﴾ نكرةً تامّةً عامةً صفةً لـ(مثلاً) والمعنى: مثلاً أيَّ مثلٍ كانَ، و (بعوضةً) صفةً أُخرى، وصفةً لـ (جُنْدٌ) في قوله تعالى: ﴿ جُندٌ مَّا هُنَالِكَ مَهْزُومٌ مِّنَ ٱلْأَحْزَابِ ﴾ والمعنى: جند، أيُّ جُنْدٍ كانَ، و (هُنالِكَ)، و (مَهْزومٌ)، و (مِن الأحزابِ) صفات أخرى، وصفةً لـ (صُورةٍ) في قوله تعالى: ﴿ فِيٓ أَيِّ صُورَةٍ مَّا شَآءَ رَكَّبَكَ ﴾ ، والمعنى: في أيّ صُورةٍ، أيّ صورة كانت، (وشاءَ) و (رَكَّبَكَ) صفتين أخريين.

ومن قرأ (بعوضة) بالرفع وجعل (ما) بمنزلة (الذي) جاز أن تكون (ما) بدلاً من (مثلاً)، وما جاز أَنْ تكون صفةً لها؛ لأنّه لا يجوز الجمع بين ذكر موصوفها، وذكر صلتها.

ب-المُقَدَّرُ مَوصوفها

ثمة موضع في القرآن الكريم وردت فيه (ما) محذوفَة الصلة إلَّا أنَّها لم تعد زائدة، هو قوله تعالى: ﴿ إِن تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾ [البقرة: ٢٧١]، وقد قيل في إعراب (ما) في هذه الآية أقوالٌ مختلفةٌ والمشهور عند النحاة أنَّها نكرةٌ تامَّةٌ أو معرفةٌ تامَّةٌ وأنَّ في الكلام مضافًا محذوفًا هو المقصود بالمدح والتقدير: نِعْمَ الشيءُ شيئًا إبداؤها، فَحُذِفَ الإبداء وأُقيم الضمير المضاف

مقامه؛ لأنَّه ليس المراد مدح الصدقات بل مدح إظهارها[1] والظاهر أنَّ (ما) هنا محذوفة الصلة؛ لذلك سميت تامة[2] فهي في هذا الوضع كمواضعها في الآيات التي تقدم ذكرها إلاَّ أنَّ موصوفها حذف لكونه مفهومًا من السياق ويقدر بالنكرة (صدقات) لا بالمعرفة بدلالة ظهوره بهذا الوجه في الشواهد السابقة، نابت (ما) منابه فأخذت دلالاته ولزم لوقوعها موقع فاعل (نعم) أنْ تكون أعم من الصدقات المذكورة في نص الآية ومن المخصوص (هي) العائد عليها؛ لذلك حذفت صلتها لإعمام معناها لوصف الموصوف المقدر بهذا العموم، ولتكون بتقدير: أي صدقات كانت، والمخصوص بالمدح (هي) يعني الصدقات التي نبديها فالمراد مدح الصدقات المتصفة بالإبداء لا مدح الإبداء والمعنى: إنْ تبدوا الصدقات فنعم صدقاتٌ، أيُّ صدقاتٍ كانت، الصدقات التي تبدونها.

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ١/ ١٧٣، ٣٥٤ والبغداديات ص٢٥٩، والكشاف ١/ ٣١٦، والمقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني ١/ ٣٧٤، والبيان في غريب إعراب القرآن ١/ ١٧٧-١٧٨، ومفاتيح الغيب ٧/ ٢٢، وشرح الرضي على الكافية ٣/ ٥٢، والبسيط في شرح الكافية ص٧٦٨، والجنى الداني ص٣٣٦، والبرهان في علوم القرآن ٤/ ٤٠٥.

(٢) الحلل ص٣٥٢.

(٢)

المحذوفة الصلة إيجازًا

تلحق (ما) الأسماء (إذْ) و (حيث) و (كيف) فتغيرها من أدواتٍ غير شرطيةٍ وغير جازمةٍ إلى أدوات شرطيةٍ وجازمةٍ، لذلك سميت مغيرةً أو (مسلطةً) وهي ضد (الكافة)[١]، وَعُدَّتْ عند نحويين غير زائدةٍ[٢] من جهة الإعراب.

أما (أين) و (متى) و (أي) فإنَّها تكون شرطيةً بدون (ما) فإذا دخلت عليها كانت زائدةً للتوكيد[٣].

وقد علل ابن يعيش صلاح (أين) و (متى) للشرطية بدون (ما) لأنهما اسمان مبهمان لعدم إضافتهما إلى ما بعدهما، بخلاف (حيث) فإنها أقل إبهامًا للزوم إضافتها إلى المعرفة[٤].

ويبدو أنَّ (ما) لحقت أسماء الشرط لا لتأكيد معانيها الخاصة وإنما لتأكيد معنى العموم فيها، وأدت هذا الغرض؛ لأنها وقعت وصلةً لوصف موصوفٍ دالٍّ على معنى اسم الشرط بصلتها، وحُذِفَ الموصوف؛ لإعمام معناه، فنابت

---

(١) الكتاب ٣/ ٥٦، ٣٣١/ ٢٢١ ، ٤/ ٢٢١ والأزهية ص٩٧، والاقتضاب ٢/ ١٢٠، والمفردات في غريب القرآن ص٧٢٧، والتبيان في إعراب القرآن ١/ ١٢٧، والبرهان في علوم القرآن ٤/ ٤٠٨.

(٢) شرح الرضي على الكافية ٤/ ٤٣٥.

(٣) الكتاب ٣/ ٥٨-٥٩، ومشكل إعراب القرآن ١/ ٢٠٣، والتبيان في إعراب القرآن ١/ ٣٧٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٧/ ٤٦.

(٤) شرح المفصل ٨/ ١٣٣.

(ما) منابه فاكتسبت دلالته العامة، أما الصلة فلم تحذف لهذا الغرض، وإنما حذفت استغناءً عنها بالشرط المذكور لأنَّ معناها هو معنى الشرط نفسه فتكون (ما) في (كيفما) دالةً على الحال، وبمعنى: أيَّ حالٍ كان، فقولنا: كيفما تكنْ أكنْ: معناه كيف تكن- أيَّ حالٍ كان تكون فيه – أكن. وهي في (متى ما) دالةٌ على الزمان وبمعنى: أيَّ زمانٍ كان، فقولنا: متى ما تذهبْ أذهب، معناه: متى تذهبْ- أيَّ زمانٍ كان تذهبُ فيه – أذهبْ ، وهي في (أين ما) دالة على المكان بمعنى: أيَّ مكان كان تكون فيه أكن كما في قوله تعالى: ﴿ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ﴾ [البقرة: ١٤٤-١٥٠]، معناه وحيث كنتم – أي مكان كان كنتم- فولوا وجوهكم شطره وقوله تعالى: ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ ﴾ [النساء: ٧٨]، معناه: أين تكونوا – أي مكانٍ كان تكونون فيه- يدرككم الموت.

أما مجيء (ما) بعد (أي) فقد ذهب جمهور النحاة والمفسرين إلى القول بزيادتها في قوله تعالى: ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾[1] [الإسراء: ١١٠]، وأجاز الفراء أنْ تكون (ما) شرطيةً وجاز اجتماعها مع (أيّ) الشرطية لاختلاف لفظيهما[2]. وهذا ما ذهب إليه في أدواتٍ أخرى، كاجتماع (ما) النافية و (إنْ) النافية[3] وأشار غيره إلى جواز هذا الوجه[4].

---

(١) الكتاب ٣/ ٦٠ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢/ ٣٩٢، ومعاني القرآن وإعرابه ٣/ ٢٦٤، والأزهية ص٧٥، ومشكل إعراب القرآن ١/ ٤٣٦، ومجمع البيان ٦/ ٤٤٥، والكشاف ٢/ ٧٠٠، والتبيان في إعراب القرآن ٢/ ٨٣٦.

(٢) معاني القرآن ٢/ ١٣٣.

(٣) المصدر نفسه ١/ ١٧٦.

(٤) جامع البيان ١٥/ ١٨٣، والتبيان في تفسير القرآن ٦/ ٥٣٣، والتبيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٩٨.

وكذلك ذهبوا إلى القول بزيادتها في قوله تعالى: ﴿ أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَٰنَ عَلَيَّ ﴾[1] [القصص: ٢٨].

ونسب إلى ابن كيسان أنَّه جعلها نكرةً بمنزلة (شيء)[2]، وأشار العكبري إلى هذا الوجه بصيغة التضعيف: (قيل)[3].

ويبدو أيضًا أنَّ (ما) بعد (أيّ) الشرطية، مثل (ما) بعد أسماء الشرط التي تقدم ذكرها، استُعْمِلَتْ أداةً لوصف موصوفٍ دالٍّ على ما أضيفت إليه (أيّ) ظاهرًا كان أم مقدرًا، وحذفت صلتها استغناءً عنها بذكر الشرط، فتكون (ما) في الآية الأولى بمعنى: أيَّ اسم كان، وفي الآية الثانية بمعنى: أيَّ أجلٍ كان، وقوله تعالى: ﴿ قُلِ ٱدْعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُواْ ٱلرَّحْمَٰنَ ۖ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾ معناه: قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن أي الاسمين تدعوا – أيَّ اسم كان منهما تدعون –فله الأسماء الحسنى، وقوله تعالى: ﴿ أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَٰنَ عَلَيَّ ﴾ معناه : أيَّ الأجلين قضيت –أيَّ أجل كان منهما– فلا عدوان علي.

ويجمع النحاة والمفسرون على أن (ما) بعد إذا و (إنْ) الشرطيتين زائدةٌ للتوكيد[4].

---

(١) معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٠٥، ومجاز القرآن ٢/ ١٠٢، وجامع البيان ٢٠/ ٦٥ ، ومعاني القرآن وإعرابه ٤/ ١٤٢، وإعراب القرآن للنحاس ٢/ ٥٥١ ، والصاحبي في فقه اللغة ص١٧٤، والأُزهية ص٧٥، والبسيط في شرح الكافية ١٢١٤.

(٢) مشكل إعراب القرآن ٢/ ٥٤٣.

(٣) التبيان في إعراب القرآن ٢/ ١٠١٩.

(٤) معاني القرآن للفراء ١/ ٤١٤، ومعاني القرآن للأخفش ١/ ٦٧-٦٨، ومجالس ثعلب ٢/ ٥٥١، وجامع البيان ١/ ٥٤٨-٥٤٩، ومعاني القرآن وإعرابه ٢/ ٣٣٤،

وذكر د. السامرائي أنَّ قوة احتمال وقوع الشرط يُعَدُّ سببًا لزيادة (ما) للتوكيد بعد (إذا) و (إنْ)، فقال في قوله تعالى: ﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِيٓ إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَٰنِ صَوْمًا فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا ﴾ [مريم: ٢٦]، (واحتمال الرؤية احتمال قويٌّ فأكدها) وقال في قوله تعالى: ﴿ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ ﴾ [طه: ١٢٣]، (واحتمال إنزال الهدى أي: الرسالات السماوية مؤكدة فأكده وقد حصل) وقال في قوله تعالى: ﴿ قُل رَّبِّ إِمَّا تُرِيَنِّي مَا يُوعَدُونَ ﴾ [المؤمنون: ٩٣]، (واحتمال إرادته ما يوعدون احتمال قوي وقد أراه الله ذلك فيما بعد في بدرٍ وغيرها)[1].

بيد أنَّ المعروف في كتب اللغة، أنَّ التوكيد بعامةٍ يستعمله المتكلم في المعاني التي يشك فيها المخاطب أو ينكرها لضعفها أو لاستبعاد حصولها[2]، وهذا يعني أنَّ الذي يحتاج إلى توكيدٍ هو الشرط الذي ضعف احتمال وقوعه وليس الذي قوي احتمال وقوعه.

وذهب ابن خالويه إلى أن (ما) بعد (إذا) شرطية في قوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا ٱلْإِنسَٰنُ إِذَا مَا ٱبْتَلَىٰهُ رَبُّهُۥ فَأَكْرَمَهُۥ وَنَعَّمَهُۥ فَيَقُولُ رَبِّيٓ أَكْرَمَنِ ۝ وَأَمَّآ إِذَا مَا ٱبْتَلَىٰهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُۥ فَيَقُولُ رَبِّيٓ أَهَٰنَنِ ﴾ [الفجر : ١٥-١٦] وقدم هذا الوجه على القول بالزيادة[3].

والبغداديات ص٣١١، والتبيان في تفسيره القرآن ١/ ١٧٣، والأمالي الشجرية ٢/ ٢٤٦، والبسيط في شرح الكافية ص١٢٥١، ورصف المباني ص٣١٥.

(١) معاني النحو ٤/ ٤٧٧-٤٧٩.

(٢) الإيضاح في علوم البلاغة .

(٣) مالك يوسف المطلبي –في التركيب اللغوي للشعر العراقي المعاصر ،ص ١١٨ ،٢٢٣-٢٢٤.

ومن المعاصرين من ذهب هذا المذهب، ففسر توكيدها بعد (إذا) بجعلها شرطيةً، فاجتمع شرطان، وسوَّغ اجتماعها مع (إذا) لاختلاف لفظيهما[1]، وقد مر أنَّ الفراء استند إلى هذه العلَّة، عندما أجاز أن تكون (ما) شرطيةً بعد (أيّ) في قوله تعالى ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠]، وهذا قد يصح إذا لم يكن ثمة فرق أساسًا بين الأداتين كاجتماع (إنْ) النافية مع (ما) النافية لأنهما حرفان، واجتماع (ما) الشرطية مع (أيّ) الشرطية لأنهما اسمان، إلَّا أنَّ القول بجواز اجتماع (ما) الشرطية مع (إذا) مذهب بعيد، لأنَّ بينهما فرقًا أساسًا في الماهية، إذْ أنَّ (إذا) حرفٌ لا يدل على شيء، أمَّا (ما) فإنها اسم يدل على شيء فهي مثلًا تعني الشيء الذي ينفق في نحو : ما تنفقوا يوفَّ إليكم ، فما الشيء الذي تدل عليه (ما) في نحو: إذا ما تَدْرُسُ تَنْجَحُ، فهذا المثال ونحوه إنما هو موضع (إذا) الشرطية لا (ما) الشرطية إذ يصح أنْ يقال: إذا تَدْرُسُ تنجحُ، ولا يصح أن يقال: ما تدرُسْ تنجحْ فلو كانت (ما) هنا مثل (إذا) شرطيَّة لصح المثال الثاني كما صحَّ المثال الأول لذلك لا يجوز اجتماعهما؛ لأن الموضع الذي تصلح له إحداهما لا تصلح له أخرى.

مرَّ الكلام على (ما) الزمانية فنحو: أُصاحِبُك ماَ صَدَقْتَ، معناه أصحابك زمانًا تصدق فيه،ومن النحاة من ذهب إلى أنَّ (ما) المتصلة بالأفعال: (قل) و (كثر) و (طال) ظرفية، (فنحو طَالماَ يقومُ زيدٌ، هو بتقدير طال زمان يقوم فيه زيد، ونحو: قَلَّما يَأتِينا عُمَرُ، هو بتقدير: قل زمان يأتينا فيه عمر، ثم حُذِفَ الضمير فَسَقَطَ الحرف)[2].

---

(١) مالك يوسف المطلبي –في التركيب اللغوي للشعر العراقي المعاصر ص١١٨، ٢٢٣-٢٢٤.

(٢) بدائع الفوائد ١/ ١٤٤.

وقد ترد بهذا الوجه في شواهد أخرى كقوله تعالى: ﴿ لَّقَد تَّابَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلنَّبِيِّ وَٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ فِى سَاعَةِ ٱلْعُسْرَةِ مِنۢ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ ﴾ [التوبة: ١١٧]، فالظاهر أنَّ (ما) هنا ليست موصولة أو مصدريةً أو كافةً كما قيل[1] بل هي زمانية بتقدير: من بعد زمان كاد يزيغ قلوب فريق منهم فيه.

وذهب كثير من النحاة والمفسرين إلى أنَّ (ما) في (كُلَّمَا) الشرطية ليست زائدةً، بل هي دالةٌ على الزمان، بمعنى: (وقت) أو (حين)، وجعلوا قوله تعالى ﴿ كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم مَّشَوْا۟ فِيهِ ﴾ [البقرة: ٢٠]، بتقدير: كل وقتٍ أضاء لهم مشوا فيه، وقوله تعالى: ﴿ كُلَّمَا خَبَتْ زِدْنَٰهُمْ سَعِيرًا ﴾ [الإسراء: ٩٧]، بتقدير: في كل وقتٍ خبت زدناهم سعيرًا[2].

وأكد ابن قيم الجوزية أنَّ (ما) في (كُلَّمَا) نكرة تامة، وهي ظرف في المعنى والتقدير، فقولنا: كُلَّما يَفعَلُ أَفعَلُ، تقديره: كل وقت يفعل كذا أفعل كذا، وأشار إلى أنَّ معنى الظرفية فيها واضح، لا يمكن إلغاؤه[3].

وكما صح مجيء (ما) زمانيةً (كلما) الشرطية صح مجيؤها بهذا المعنى بعد (إذا) و(إنْ) الشرطيتين، وتتضح هذه المسألة بأنَّه إذا أعرَبَ النحاة (ما) في قوله تعالى: ﴿ وَلِيُتَبِّرُوا۟ مَا عَلَوْا۟ تَتْبِيرًا ﴾ [الإسراء: ٧]، ظرفية، ولم يجيزوا بالإجماع أن تكون زائدة للتوكيد، وجب أن تكون عندهم بهذا المعنى والإعراب إذا قيل في

---

(١) المصدر نفسه ١/ ١٤٤-١٤٦.

(٢) البغداديات ص٢٧٩-٢٨٠، والأزهية ص٩٥-٩٦، وإصلاح الخلل ص٣٥٥، والأمالي الشجرية ٢/ ٤٤٣، ورصف المباني ص٣١٤، ومغني اللبيب ١/ ٣٠٥.

(٣) بدائع الفوائد ١/ ١٤٦.

الكلام: ليتبروا إذا ما علوا تتبيرًا وإذا أعربوا (ما) في نحو: ﴿ وَلَا يَأْبَ ٱلشُّهَدَآءُ إِذَا مَا دُعُواْ ﴾ [البقرة: ٢٨٢] ظرفيةً زمانيةً ولم يُجيزوا بالإجماع أن تكون زائدة للتوكيد، وجب أن تكون عندهم أيضًا بهذا المعنى والإعراب في قوله تعالى: ﴿ وَلا يَأْبَ ٱلشُّهَدَآءُ إِذَا مَا دُعُواْ ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، ذلك أنَّ معنى (ما) بعد (إذا) في هذه الآية والمثال الذي قبلها، بقي من غير أنْ يتغير، سوى أنَّه أضيف إليه معنى الشرط بدخول (إذا) فيهما واجتماع الشرط والظرفية الزمانية واردٌ في اللغة والقرآن الكريم كاجتماعهما في (كلما)، وقد مر أنَّ النحاة قسموا (ما) الشرطية قسمين: شرطيةً غير زمانيةٍ، وشرطيةً زمانيةً، واستشهدوا على القسم الثاني بنحو: ما تَقُمْ أَقُمْ، وبقوله تعالى: ﴿ فَمَا ٱسْتَقَٰمُواْ لَكُمْ فَٱسْتَقِيمُواْ لَهُمْ ﴾ [التوبة: ٧].

ويذكر النحاة أن (ما) تزاد بعد (إذا) لغرضين: أحدهما للتأكيد والثاني للإبهام فنحو : سأزورُكَ إذا جَنَّ اللَّيلُ يكون القصد منه على الأرجح ليل ذلك اليوم ولا يتعين ذلك اليوم في نحو: سَأَزُورُكَ إذا ما جَنَّ اللَّيلُ، بل يحتمل الليالي الأخرى القادمة[1] إلا أنَّ إفادة (ما) بعد (إذا) لمعنى الإبهام يحتاج إلى تفسير، ونقول هنا ما قلناه هناك في (ما) المتصلة بأسماء الشرط من أنها دلَّت على ما ذكره النحاة، لأنها وقعت وصلة لوصف موصوف دالٍّ على الزمان بصلتها حُذِفَ لإعمام معناه، ثم نابت (ما) منابه فاكتسبت دلالته العامة أما الصلة فلم تحذف لهذا الغرض بل للاستغناء عنها بذكر الشرط لأنَّها بتقديره .

فاستعمال (ما) بعد (إذا) الشرطية أريد به ربط الجزاء بالشرط، بمعنى الشرطية وبمعنى المعية الزمانية العامة، وبهذا تفسر شواهدها في القرآن الكريم.

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٩٨، ومعاني النحو ٤/ ٤٧٢.

فقد استعملت (ما) في قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَأْبَ ٱلشُّهَدَآءُ إِذَا مَا دُعُوا۟ ﴾ لأنه أراد أن يأمر الشهداء بالحضور للشهادة إذا دُعُوا إليها دون إمهالٍ، لأنها أمرٌ يتطلب التعجيل في تنفيذه، ودلالة (ما) على هذا الغرض في قوله تعالى: ﴿ لَيْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوٓا۟ إِذَا مَا ٱتَّقَوا۟ وَّءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ﴾ [المائدة : ٩٣] يوضحه ويدل عليه سبب نزول هذه الآية، أنَّه حين أنزل الله آية تحريم الخمر، قال رجلٌ: يا رسول الله فما ترى فيمن مات وهو يشربها فأنزل الله: ﴿ لَيْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ﴾[1]، والمعنى لا جناح على الذين شربوا الخمر في أي وقتٍ، كان الخمر فيه لم يحرم شربه، إذا كانوا في ذلك الوقت يؤمنون بالله ويتقونه ويعملون الصالحات.

وكذلك استُعْمِلَتْ لهذا المعنى في قوله تعالى: ﴿ لَّيْسَ عَلَى ٱلضُّعَفَآءِ وَلَا عَلَى ٱلْمَرْضَىٰ وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يُنفِقُونَ حَرَجٌ إِذَا نَصَحُوا۟ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ ۚ مَا عَلَى ٱلْمُحْسِنِينَ مِن سَبِيلٍ ۚ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٩١﴾ وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَآ أَجِدُ مَآ أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوا۟ وَّأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمْعِ حَزَنًا ﴾ [التوبة: ٩١-٩٢]، فقوله تعالى: ﴿ وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَآ أَجِدُ مَآ أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ ﴾ تقديره: ولا على الذين إذا أتوك في أي وقت كان، قلت لهم وقت إتيانهم لا أجدُ ما أحملكم عليه، فعبارة (في أي وقت كان) تقديرٌ لدلالة عمومها وعبارة (وقت إتيانهم) تقدير لمعنى المعية الزمانية فيها، فقد أريد باستعمال (إذا) و (ما) إعمام هذه الحالة الخاصة وإعمام حكمها لتشمل كل من أشبه حالهم حال هذا النفر، لتدخل ضمن الحالات العامة الثلاثة التي ذكرت في الآية التي سبقتها.

---

(١) تفسير القرآن العظيم لابن كثير ٢/ ٩٤.

واستعمل (ما) في قوله تعالى: ﴿ أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنتُم بِهِۦٓ ءَآلْـَٰٔنَ وَقَدْ كُنتُم بِهِۦ تَسْتَعْجِلُونَ ﴾ [يونس: ٥١] لأن المشركين لا يؤمنون إلَّا وقت وقوع العذاب عليهم، لذلك قال (الآن) وقوله تعالى: ﴿ وَيَقُولُ ٱلْإِنسَـٰنُ أَءِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا ﴾ [مريم: ٦٦]، تعني بذكر (ما) أنَّ الإنسان غير المؤمن بالله يصعب عليه أنْ يصدِّق أن يحيا في وقت هو في ظنه وقت موتٍ وفناءٍ، لا وقت بعثٍ وحياة وكذلك ذكرت في قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَسْمَعُ ٱلصُّمُّ ٱلدُّعَآءَ إِذَا مَا يُنذَرُونَ ﴾ [الأنبياء: ٤٥] لأنَّ المراد أنَّ عدم استجابتهم للحق كان وقت ندائهم وإنذارهم لا قبله أو بعده، ليدل هذا على شدة كفرهم وليس الأمر كذلك في قوله تعالى ﴿ وَلَا تُسْمِعُ ٱلصُّمَّ ٱلدُّعَآءَ إِذَا وَلَّوْا مُدْبِرِينَ ﴾ [النمل: ٨٠]، إذْ هذا الإدبار لا يتحقق إلا عند فوات أوان سماعهم لنداء الحق، فيكون عند غيابهم عنه لا عند شهودهم له واستعمل (ما) في قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا مَا جَآءُوهَا شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ وَأَبْصَـٰرُهُمْ وَجُلُودُهُم بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ [فصلت: ٢٠]، ليكون المعنى: أنهم إذا جاءوها في أي وقتٍ كان، شهدت عليهم وقت مجيئهم جوارحُهم من دون أن يكون هناك إمهالٌ لحسابهم، فقد أُمْهلوا في الدنيا، والله اليوم سريع الحساب.

وقد تتضح دلالة (ما) هذه في قوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا ٱلْإِنسَـٰنُ إِذَا مَا ٱبْتَلَىٰهُ رَبُّهُۥ فَأَكْرَمَهُۥ وَنَعَّمَهُۥ فَيَقُولُ رَبِّىٓ أَكْرَمَنِ ۝ وَأَمَّآ إِذَا مَا ٱبْتَلَىٰهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُۥ فَيَقُولُ رَبِّىٓ أَهَـٰنَنِ ﴾ [الفجر: ١٥-١٦]، فهذه هي طبيعة الإنسان لا يشعر بأنَّ الله قد أكرمه إلَّا وقت إنزال النعمة عليه وتمتعه بها، وهو يظهر سخطه وشعوره بأن الله قد أهانه وقت ابتلائه بالفقر.

وتتضح هذه الدلالة أكثر في قوله تعالى في المنافقين: ﴿ وَإِذَا مَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُم مَّن يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَـٰذِهِۦٓ إِيمَـٰنًا ۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا فَزَادَتْهُمْ

إِيمَـٰنًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴿١٢٤﴾ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَىٰ رِجْسِهِمْ وَمَاتُوا۟ وَهُمْ كَـٰفِرُونَ ﴾ [التوبة: ١٢٤-١٢٥]، فزيادة الإيمان يكون وقت نزول الآية، ثم يستقر بعد ذلك حتى نزول آية أخرى أما قلوب المنافقين فتزداد رجسًا فوق رجسهم وكذلك كان قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا مَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ نَّظَرَ بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ هَلْ يَرَىٰكُم مِّنْ أَحَدٍ ﴾ [التوبة: ١٢٧]، فنظر المنافقين بعضهم إلى بعضٍ، إنما يكون وقت نزول الآية، أو وقت سماعهم لها فالمرء تُثار مشاعره عندما يسمع ويرى ما يثيره أول وهلة، ثم يهدأ بعد ذلك.

ولهذا الغرض الأساسي ذُكِرتْ في قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا مَا غَضِبُوا۟ هُمْ يَغْفِرُونَ ﴾ [الشورى: ٣٧]، فأغلب الناس يعفون عمن أساء إليهم وأغضبهم، بعد أن تهدأ ثورة غضبهم بزمنٍ يطول أو يقصر، فلو قال جل شأنه: وإذا غضبوا هم يغفرون ، لاحتمل وصف المؤمنين بهذه الصفة التي يتصف بها الأكثرون، وهو خلاف المراد من سياق الآية التي كانت لبيان ثناء الله - سبحانه- على صفوة مختارة خاصة تحلت بأسمى الخلق الذي قلما يتحلى به الناس؟ لذلك كان المراد من الآية أن يصفهم الله بأنهم يغفرون ويعفون عن الناس ساعة وقوع الإساءة منهم، والمعنى: وإذا غضبوا في أي وقتٍ كان فهم وقت غضبهم يغفرون ، يؤيد ذلك قول الرسول ﷺ: «**لَيْسَ الشَّدِيدُ بِالصُّرْعَةِ، إِنَّمَا الشَّدِيدُ الذي يَمْلِكُ نَفْسَهُ عِنْدَ الغَضَبِ**»(١).

وكذلك كان هذا هو الغرض من استعمال (ما) بعد (إنْ) الشرطية كقوله تعالى: ﴿ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى فَمَن تَبِعَ هُدَاىَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ

(١) رواه البخاري ومسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه، الترغيب والترهيب، ٣/ ٧٠٤.

حَزَنُونَ ﴾ [البقرة: ٣٨]، وقوله تعالى: ﴿ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ ﴾ [طه: ١٢٣]، لأنه أراد اقتران إنزال الرسالات السماوية أو بقاءها نقيةً غير محرفة بالبحث على اتباع هداها، وإلَّا فلا.

واستعمل (ما) في قوله تعالى: ﴿ وَإِمَّا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ الَّذِي نَعِدُهُمْ أَوْ نَتَوَفَّيَنَّكَ فَإِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ ﴾ [يونس: ٤٦]، لأنَّه أراد أنْ يكون المعنى أنَّ قضية رجوعهم إلى الله حقيقةٌ قائمةٌ في زمن كل حالةٍ.

وقد يجب العمل بمعناها كالذي في قوله تعالى: ﴿ وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ ﴾ [الأعراف: ٢٠٠]، ففي هذه الآية أمر بالاستعاذة من الشيطان وقت نزغه لا بعده، ونظيره قوله تعالى: ﴿ فَإِمَّا تَثْقَفَنَّهُمْ فِي الْحَرْبِ فَشَرِّدْ بِهِم مَّنْ خَلْفَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ ﴾ [الأنفال: ٥٧]، فالله سبحانه، يأمر رسوله أن يُنكِّلَ بأعدائه ليعتبر من سواهم(١)، وأن يفعل ذلك وقت الحرب والظفر بهم لا بعد؛ لأنهم بعد ذلك يعدون أسرى لا يحل أذاهم، وفي قوله تعالى: ﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِي إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَٰنِ صَوْمًا فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنسِيًّا ﴾ [مريم: ٢٦]، لو جاء النص بغير (ما) وقال: وإنْ تَرَينَّ، لجاز لمريم عليها السلام أن تبقى ساكتة وأن تؤخر إجابة من يسألها في شأن ابنها عيسى عليه السلام، مدة تختارها وأن تجيبهم في الساعة التي ترغب فيها لكنه -جل شأنه- لما قال (وإمَّا تَرَينَّ) أصبح عدم تأخير الجواب أمرًا، وتأخيره معصية وإثمًا.

أما (ما) في (إنما) فقد مر أن النحاة جعلوها مثل (ما) في (حيثما) غيرت (إذْ) مِن أداةٍ غير شرطيةٍ، وغير جازمة إلى أداةٍ شرطية وجازمةٍ، ويبدو أنَّ (إذْ

---

(١) تفسير القرآن العظيم لابن كثير ٢/ ٣٢٠.

ما) هي (إذا) الشرطية وقعت بعدها (ما) الظرفية الزمانية ويدل على ذلك أنها عند النحاة مركبة من (إذ) و (ما) ، وهي أداةٌ شرطيةٌ تجزم فعلين، حرفٌ عند سيبويه واسم عند المبرد وابن السراج وأبي علي النحوي[1] وهذا الاختلاف جاء فيما يبدو لكون (إذْما) أصلها (إذا) الشرطية و(ما) الظرفية الزمانية فمن لحظ الجزء الأول من هذا الأصل جعلها حرفًا بمنزلة (إن) الشرطية ومن لحظ الجزء الثاني جعلها اسمًا بمعنى الظرف.

ويدل على ذلك أيضًا ما ذكره ابن يعيش، فقد قال ما لفظه (فإنْ قيل (إذْ) ظرف زمان ماضٍ والشرط لا يكون إلَّا للمستقبل فكيف يصح المجازاة بها)[2]. وهذا يعني أنَّ هناك من يرى أنَّ (إذ) في (إذ ما) أصلها(إذا) التي هي ظرف لما يستقبل من الزمان متضمنة معنى الشرط، وليس (إذ) التي هي ظرف لما مضى.

فلعل (إذ ما) أصلها (إذا ما) التي نحن الآن بصدد تفسير شواهدها في القرآن الكريم، إلَّا أنَّ العرب عمدوا في أمثلةٍ معينةٍ إلى تقوية شرطية (إذا) بقطع حركة آخرها ليوافقوا بذلك دلالة (ما) على العموم، فلما قووا الشرط بإسكان (إذْ) جزمت فصارت مثل (إنْ) في لفظها وجزمها، ولم يستعملها القرآن الكريم؛ لأنَّه استعمل عوضًا عنها (إنْ ما) التي ترسم بعد الإدغام (إمَّا)، وهي بمعنى (إذْ ما) وأقوى منها أصالةً.

والمعية الزمانية التي أفادتها (ما) بعد (إذا) و (إن) الشرطيتين في الشواهد القرآنية السالفة الذكر يمكن أنْ تُؤَدَّي في الكلام باستعمال (أنْ) على نحو ما

---

(١) الجنى الداني ص٤٧٢، ومغني اللبيب ١/ ٨٧.

(٢) شرح المفصل ١/ ٤٧.

بيناه في قوله تعالى: ﴿ وَلَمَّآ أَن جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيٓءَ بِهِمْ ﴾ [العنكبوت: ٣٣]، وقوله تعالى: ﴿ مِنۢ بَعْدِ أَنْ أَظْفَرَكُمْ عَلَيْهِمْ ﴾[1] [الفتح: ٢٤]، إلَّا أنَّه لا عموم فيها فلا تكون مثل (ما) ملائمة لمعنى الشرط وقد صلحت من دونها في هاتين الآيتين لأنَّهما تتحدثان عن حالتين خاصتين وقعتا، وما أريد إعمامهما ولا التعبير عنهما بمعنى العموم.

تبيَّن في هذا المبحث أن (ما) لكونها استعملت لإبهام أحد ركنيها بحذف الآخر لا يصح الجمع بين ذكر موصوفها وصلتها ولا حذفهما معًا للغرض نفسه، فإذا حُذِفَتْ صلتها لإعمام معناه لزم إظهار موصوفها وجاز حذفه وتقديره لوجود ما يدل عليه، وقد ورد ظاهرًا في القرآن الكريم في ثلاثة مواضع، بصيغة الإفراد في قوله تعالى: (مَثَلاً ما) وقوله تعالى: (في أيِّ صُوَرةٍ مَا) وبصيغة الجمع في قوله تعالى (جُنْدٌ مَا)، وورد محذوفًا مقدرًا في موضعٍ واحدٍ هو قوله تعالى: (فَنِعِمَّا هِيَ)، وإذا حُذِفَتْ الصلة لوجود ما يدل عليها لزم تقديرها وحذف موصوفها لإعمام معناه وشواهدها في القرآن الكريم (ما) التي لحقت أدوات الشرط: (كلما) و (أين) و (حيث) و (أي) و (إذا) و (إنْ).

ووردت (ما) ظرفيةً مكانيةً ملحقةً بـ(أين) الشرطية، مرةً منفصلة عنها كقوله تعالى: ﴿ أَيْنَ مَا تَكُونُواْ يَأْتِ بِكُمُ ٱللَّهُ جَمِيعًا ﴾ [البقرة: ١٤٨]، ومرةً متصلةً بها كقوله تعالى: ﴿ فَأَيْنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة: ١١٥]، ووردت موصولة[2] منفصلةً ملحقةً بـ (أين) الاستفهامية كقوله تعالى: ﴿ قَالُوٓاْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ [الأعراف: ٣٧]، وقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ قِيلَ لَهُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ تُشْرِكُونَ ﴾ [غافر: ٧٣].

---

(١) ينظر ما سبق.

(٢) أي : بمنزلة (الذي).

المبحث الثالث

(ما) المفردة الصلة

ذهب النحاة والمفسرون إلى القول بزيادة (ما) في قوله تعالى: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ﴾ [آل عمران : ١٥٩]، والتقدير: فبرحمة من الله، وقوله تعالى: ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ وَكُفْرِهِم بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ ﴾ [النساء: ١٥٥] وقوله تعالى: ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ لَعَنَّٰهُمْ ﴾ [المائدة: ١٣] والتقدير فيهما: فبنقضهم ميثاقهم[1].

وذهب ابن قيم الجوزية إلى أنها تفيد الحصر، والتقدير: فما لنت لهم إلَّا برحمة من الله، وما لعناهم إلَّا بنقضهم ميثاقهم[2] ورد عليه الدكتور/ فاضل السامرائي[3] بأنَّ معنى الحصر الذي ذكره متأتٍ من التقديم لا من زيادة (ما) وهو رد سليم وقيل: إنَّ (ما) في قوله تعالى: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ﴾

---

(١) الكتاب ١/ ١٨٠-١٨١، ٣/ ٧٦، ٤/ ٢٢١، ومعاني القرآن للفراء ١/ ٢٤٤-٢٤٥، ومجاز القرآن ١/ ١٤٢، ومعاني القرآن للأخفش ١/ ١٣٥، ٢٢٠، ٢٤١، والمقتضب ١/ ٤٨، ٣/ ٥٢، ومعاني القرآن وإعرابه ١/ ٤٨٢، ٢/ ١٢٧، ومعاني الحروف للرماني ص١٥٤-١٥٥، والأصول في النحو لابن السراج ٢/ ٣٤٢، والمحلي لابن شقير ص٢٩٠، وإعراب القرآن للنحاس ١/ ٣٧٤، ٤٨٧، وكتاب الجمل للزجاجي ص٣٢١ ،وسر صناعة الإعراب ١/ ٢٦١-٢٦٢، ٢٩٩، والأزهية ص٧٥ ، وشرح اللمع لابن برهان العكبري ١/ ٧٦.

(٢) بدائع الفوائد : ٢/ ١٥١.

(٣) معاني النحو ٣/ ٩٩-١٠٠.

للاستفهام التعجبي[١] وهو وجهٌ بعيدٌ (يرده ثبوت الألف وأنَّ خفض (رحمةٍ) لا يتجه)[٢].

وكذلك ذهبوا إلى القول بزيادة (ما) في قوله تعالى: ﴿ عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَـٰدِمِينَ ﴾ [المؤمنون: ٤٠] أي: عن قليل[٣] وقوله تعالى: ﴿ مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ أُغْرِقُوا۟ فَأُدْخِلُوا۟ نَارًا ﴾ [نوح: ٢٥] أي: من خطيئاتهم[٤].

والقول بزيادة (ما) في هذه الآيات هو قول الأكثرين، وحكى الزجاج أنَّ ((ما) بإجماع النحويين صلةٌ)[٥]، وحكى الطوسي[٦] والطبرسي[٧] أنَّها هنا (زائدة بإجماع المفسرين.... وجميع أهل التأويل) وهم يذكرون جميعًا أنها زائدة لمعنى

---

(١) التبيان في تفسير القرآن ٣/ ٣١، وتفسير القرآن العظيم لابن كثير ١/ ٤٢٠، وفتح القدير ٩/ ٦٢.

(٢) مغني اللبيب ١/ ٢٩٩.

(٣) معاني القرآن للفراء ١/ ٢١، ٢٤٤، ٢/ ١٣٣، ٤٠٠، مجاز القرآن ٢/ ٥٨، ٢/ ١٦٠، وأدب الكاتب لابن قتيبة ص١٩٦، ومعاني القرآن وإعرابه ٤/ ١٣، والمحلى لابن شقير ص٢٩٠، وسر صناعة الإعراب ١/ ٢٦٢ والأزهية ص٧٦، والكشاف ٤/ ٨٧.

(٤) معاني القرآن للفراء ٣/ ١٨٩-١٩٠، ومجاز القرآن ٢/ ٢٧١ وجامع البيان ٢٩/ ١٠٠، وإعراب القرآن للنحاس ٣/ ٥١٧، وسر صناعة الإعراب ١/ ٢٦٢، ومشكل إعراب القرآن ٢/ ٧٦٢، والكشاف ٤/ ٦٢٠، والتبيان في إعراب القرآن ٢/ ١٢٤٢، والبسيط في شرح الكافية ١٢١٥.

(٥) معاني القرآن وإعرابه ١/ ٤٨٢.

(٦) التبيان في تفسير القرآن ٣/ ٣١.

(٧) مجمع البيان في تفسير القرآن ٢/ ٥٢٦.

التوكيد، إلَّا أنهم لا يفسرون كيف أفادت هذا المعنى[١] لذلك آثرت قلةٌ منهم جعلها نكرة بمنزلة (شيء) والتقدير: بشيءٍ رحمةٍ من الله لِنْت لهم وبشيءٍ نقضهم ميثاقهم، وبزمنٍ قليلٍ، وبشيءٍ من خطيئاتهم[٢] لأنَّ (ما) عندهم كما تقع نكرةً موصوفةً بالجملة، تقع نكرةً موصوفة بالمفرد نحو: رأيْتُ ما مُعْجِبًا لك[٣] وجِئْتُ بما خَيْرٍ مِنْ ذلكَ[٤] ونُسِبَ إلى ابن كيسان أنَّه كان يتلطف في أنْ لا يجعل شيئًا زائدًا في القرآن، ويخرج له وجهًا يخرجه من الزيادة، كالقول بجعل (ما) نكرةً بمنزلة (شيء) في هذه الآيات ونحوها[٥]،وذكر أحد الباحثين أن القول بهذا الوجه أبلغ من القول بالزيادة[٦].

غير أن أبا البركات بن الأنباري ردَّ على القائلين بهذا الوجه ووصفه بأنه (ليس بشيء) وقال (إن زيادة (ما) كثيرٌ في كلام العرب، والقرآن نزل بلغتهم فالأوْلى أنْ تكون حرفًا زائدًا على ما ذهب الأكثرون)[٧] وذكر الشوكاني أنَّ القول بالزيادة (أولى بقواعد اللغة)[٨] وقال بعض الدارسين (أنَّه لا معنى في تأويلها بـ (شيء) وهي زائدة للتوكيد)[٩] وذهب باحثون إلى أنَّ (ما) في هذه

---

(١) مجالس ثعلب ص٢٤٩، والتبيان في إعراب القرآن ٢/ ٩٥٥، ولسان العرب ١٥/ ٤٧٣-٤٧٤.

(٢) التبيان في إعراب القرآن القرآن، ٢/ ٩٥٥، ولسان العرب ١٥/ ٤٧٣-٤٧٤.

(٣) الأزهية ص٨٠ وشرح الرضي ٣/ ٥١.

(٤) معاني الحروف للرماني ص١٥٤.

(٥) مشكل إعراب القرآن ١/ ١٧٨، ٢/ ٥٤٣.

(٦) من بلاغه القرآن لأحمد بدوي ص ١٠١-١٠٢.

(٧) البيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٢٢٩، ٢٧٣، وأسرار العربية ص١٤.

(٨) فتح القدير ١/ ٣٩٣.

(٩) دراسة في حروف المعاني الزائدة ص١٩٠.

الآيات أفادت تفخيم ما دخلت عليه[١].

وكذلك قالوا بزيادة (ما) في قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ كُلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ﴾ [هود: ١١١] وقوله تعالى: ﴿ وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾ [يس: ٣٢]، وقوله تعالى: ﴿ وَإِن كُلُّ ذَٰلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَوٰةِ الدُّنْيَا ﴾ [الزخرف: ٣٥] وقوله تعالى: ﴿ إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾ [الطارق: ٤] فقد قُرِئت (لَمَّا) بالتشديد وقيل في أصلها وفي معناها وإعرابها أقوالٌ شتى، أصحها ما ذهب إليه سيبويه وجمهور البصريين وهو أَنَّ (لَمَّا) بمعنى (إلا) و (إنْ) نافيةٌ، وقُرِئَ (لَمَّا) بالتخفيف فذهب سيبويه وجمهور النحاة إلى أنَّ لام (لَمَّا) للتوكيد و (ما) زائدةٌ و (إنْ) مخففة من الثقيلة[٢].

والوجه ما ذهب إليه الفراء[٣] وتبعه الطبري[٤]، وهو جعل (ما) في هذه

---

(١) ينظر من بلاغة القرآن للدكتور أحمد بدوي ص١٠١-١٠٢، وينظر الجرس والإيقاع في تعبير القرآن للدكتور كاصد ياسر الزيدي، وهو بحث منشور في مجلة آداب الرافدين العدد (٩) لسنة ١٩٧٨م ص٣٤٠.

(٢) الكتاب ٢/ ١٣٩، ٣/ ١٠٩، ومجاز القرآن ٢/ ١٦٠، ٢٩٤، والمقتضب ١/ ٥٠، ٢/ ٣٦٣، ومعاني القرآن وإعرابه ٣/ ٨١-٨٢، ٤/ ٢٨٦، ٥/ ٣١١ وإعراب القرآن للنحاس ١/ ١١٤-١١٦، وكتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد ص٣٩٩-٣٤٠، والحجة لابن خالويه ص١٩١، ٢٨٧، ٣٦٨، وإعراب ثلاثين سورة ص٤٢، والبغداديات ص٣٨٨-٣٨٩ والمحتسب ١/ ٣٢٨، ٢/ ٢٥٥، وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٧٧ والكشف عن وجوه القراءات لمكي القيسي ١/ ٥٣٧-٥٣٨، ومشكل إعراب القرآن ١/ ٣٧٤ – ٣٧٦، ٤١٥ ، ٢/ ٢٨٣. والكشاف ٢/ ٤٣٢، ٤/ ١٤، ٧٣٤.

(٣) معاني القرآن ٢/ ٢٨-٢٩، ٣٧٧، ٣/ ٢٥٤-٢٥٥.

(٤) جامع البيان ١٥/ ٤٩٨.

الآيات موصولةً عائدةً على أجناس الناس، والمعنى في الآية الأولى: (إنْ كل هؤلاء الذين قصصنا عليك يا محمد قصصهم في هذه السورة ليوفينهم ربك أعمالهم)، وكذلك تكون (ما) في قوله تعالى: ﴿ وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾، وقوله تعالى: ﴿ إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾، وتكون (ما) موصولةً عائدةً على زخارف الدنيا في قوله تعالى: ﴿ وَإِن كُلُّ ذَٰلِكَ لَمَّا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ﴾، والتقدير: وإن كل ذلك للذي هو متاع الحياة الدنيا[1].

وصلة (ما) جملةٌ في الآية الأولى، والظاهر أنها مفردٌ في الآيات الأخرى ولا يجيز النحاة أن تكون صلة الاسم الموصول مفردًا[2]، وإذا وردت مفردًا مرفوعًا أُوِّلَ على أنَّه خبر لمبتدأ محذوف نحو: أَكَلْتُ مَا طَيِّبٌ، والتقدير: أكلت الذي هو طيِّب، وإذا وردت مفردًا تابعًا جعلوا (ما) زائدة أو جعلوها نكرة بمنزلة (شيء) وتكون صلتها المفرد صفة لها: نحو أَكَلْتُ مَا طيبًا والتقدير أكلت شيئًا طيبًا[3]، والوجه أن تكون (ما) نكرةً إلا أنها ليست نكرة موصوفةً، إذ إنها وصلتها كالاسم الواحد، لذا لا يصح أن توصف بصلتها، ومن النحاة من صرح بمنع ذلك ونعيد هنا ما قلناه في مبحث النكرة الموصوفة بالجملة من أن (ما) لا يصح أن تكون بمنزلة (شيء) ، ذلك أن نكرة (شيء) تدل على الآحاد والإفراد، ونكرة (ما) تدل على الجميع والعموم، وقد اكتسبت هذه الدلالة لكونها وصلة لوصف ما هو شيء مبهم عام بصلتها، ولوجوب حذف هذا الموصوف، نابت (ما) منابه وأخذت حكمه ومعناه الدال على العموم، وتوضيح ذلك أنه إذا قيل: مررت بخير منك، احتمل هذا المثال معنى الإفراد

---

(١) المحتسب ٢/ ٢٥٥، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٣٥٤.

(٢) أسرار العربية ص ٣٨١-٣٨٢.

(٣) الأزهية ص ٨١.

والعموم، إلا أنه باستعمال (ما) وقولنا: مررت بمن خير منك، يتعين المراد الثاني وليس المراد بالعموم هذا أن يكون التقدير: مررت بكل رجل هو خير منك: وإنما التقدير: أن الذين مررت بهم جميعهم خير منك. وليس ثمة رجل واحد منهم دون ذلك، وكذلك إذا قيل: أكلت ما طيبًا، أو أكلت ما طيبٌ، فليس المعنى: أكلت كل شيء طيِّب فهذا العموم متعذر حصوله، بل المعنى: أن الأشياء التي أكلتها هي جميعها من الطيبات وليس ثمة شيء منها غير طيب.

فموصوف (ما) لابد من تقديره في كل موضع ذلك أنَّ هذا الموصوف هو المقصود وليس (ما) وصلتها فحين نقول مثلاً: اِقرأْ مَا يَنْفَعُكَ، لا يكون المأمور بقراءته هو (مَا يَنْفَعُكَ)، بل الموصوف بجملة (يَنْفَعُكَ) التي كانت (ما) وصلةً لوصفه بهذه الجملة، وتتضح هذه الحقيقة بما استشهد به النحاة من كلام العرب، كقولهم: دَعْ ما زَيْدٌ، فإنَّ (ما) هنا تُعَدُّ عندهم موصولةً بمنزلة (الذي) وتعرب مفعولاً به في محل نصب، و(زيد) خبرًا لمبتدأ محذوف، والجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، والتقدير: دعِ الذي هو زَيْدٌ[1]، وهذا والإعراب يوهم أنَّ (ما) عائدةٌ على زيد، فتكون عائدةً على مفردٍ عاقلٍ، كما تبدو في المثال، ويوهم أيضًا أنَّ الذي قُصِدَ أنْ يدعه المخاطب هو (زيد)، وليس الأمر كذلك، لأنَّه لو كان هذا هو المعنى المراد لقيل،: دَعْ زيدًا، لكنه عند استعمال (ما) أبعدنا (زيد) من معنى المفعولية، وجعلناه صفةً لموصوفٍ محذوفٍ، وهذا الموصوف هو المفعول به والمراد تحذير المخاطب من مصاحبته، فإنَّ (ما) في هذا المثال ما أريد أن تعود على زيد بعينه وشخصه، بل أريد منها أن تعود على أجناس الناس الذين هم على شاكلة زيد بصفاته وأخلاقه، أي

---

(١) الكتاب ٢/ ٢٨٦، والاستغناء في أحكام الاستثناء ص١١٢، والفوائد العجيبة ضمن كتاب نصوص محققة ص٧٧٥.

ليس المقصود صلة (ما) بل الموصوف بهذه الصلة، كأن المعنى دع المتشبهين بزيد، واستعملت (ما) لا (من) لأنه أريد معنى الجنس.

ومن أجل أن نزيد في توضيح هذه المسألة لأهميتها نقول: إنه إذا قلنا مثلا: لا تصاحب امرأ القيس، جعلنا (امرأ القيس) مفعولا به ويكون هذا المثل غير معقول؛ لأنه من غير المعقول أن ننهي المخاطب عن مصاحبة رجل مات قبل مئات السنين، لكن هذا المثل يصح إذا قسنا على الشاهد الوارد في كلام العرب واستعملنا (ما) وقلنا: (لا تصاحب ما امرؤ القيس)؛ لأنه باستعمال هذه الأداة لم نجعل (امرأ القيس) مفعولا بل جعلناه صفة للمفعول به الذي تقديره: الناس الذين يعيشون في الوقت الحالي، وهم الذين حذرنا المخاطب عن مصاحبتهم.

فباستعمال (ما) لا يكون المعنى: لا تصاحب امرأ القيس، الشاعر الجاهلي الذي عاش ومات قبل الإسلام، بل المعنى: لا تصاحب أجناس الرجال الذين هم الآن مثل امرئ القيس في ضلاله ومجونه.

وكذلك كان المراد من قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْخُلَطَآءِ لَيَبْغِى بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ ﴾ [ص: ٢٤].

وتعد (ما) في هذه الآية زائدةً عند جمهور النحاة والمفسرين[1].

وأجاز الفراء مع هذا الوجه أن تكون مصدريةً، بتقدير: وقليلٌ ما نَجِدُنَّهُمْ[2]، ولا يخفى بُعْدُ هذا المذهب.

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٤/ ٣٢٧.

(٢) معاني القرآن للفراء ٢/ ٤٠٠.

وأجاز الطبري وجهًا ثالثًا، هو أنْ تكون موصولةً بمنزلة (الذي)، وذكر أنَّه رُوِي عن ابن عباس رضي الله عنه، أنه جعل الآية بمعنى: وقليل الذين هم كذلك[1].

والقول بزيادة (ما) في هذه الآية اقتضى أن يكون الموصوف بالقلة هو الضمير (هم) العائد على الذين آمنوا وعملوا الصالحات؛ لأنها تكون بتقدير: وقليل هم، و (هم) مبتدأ، و (قليل) خبره، بل هذا هو المعنى الذي يجمع عليه النحاة والمفسرون حتى عند جعل (ما) موصولةً[2].

على حين أن هذا الضمير أُرِيد منه -باستعمال (ما)- أن يكون صفةً لموصوفٍ محذوفٍ، وهذا الموصوف هو الموصوف بالقلة، وقد تبين من الشاهدين السابقين، أنَّ العرب أجازوا -باستعمال (ما)- الوصف بالضمير والعلم، فباستعمال هذه الأداة لا تكون الآية بالمعنى الذي ذكرته كتب الإعراب والمعاني والتفسير، فهي ليست بمعنى: قل الذين آمنوا وعملوا الصالحات، بل هي بمعنى: قل المتصفون والمقتدون بهم أي: قل أمثالهم.

ولم يظهر هنا عدم صحة المعنى الذي اقتضاه القول بالزيادة، لكون صلة (ما) وردت ضميرًا، عائدًا على جماعة الغائبين، فصح وصف معناه بالقلة، إلا أنَّه كما جاز الوصف بهذا الضمير، جاز الوصف بالضمير العائد على المفرد

---

(١) جامع البيان ٢٣/ ١٤٥، ومجمع البيان ٨/ ٤٧٠.

(٢) جامع البيان ٢٣/ ١٤٥، والكشاف ٤/ ٨٧-٨٨ والكشف عن نكت المعاني والإعراب ٢/ ٤٨٥، وزاد المسير ٧/ ١٢٢، ومفاتيح الغيب ٢٦/ ١٩٧ الجامع لأحكام القرآن ١٥/ ١٧٩ ومدارك التنزيل ٤/ ٣٩، وأنوار التنزيل وأسرار التأويل (تفسير البيضاوي) ص٦٠١.

الغائب أو المخاطَب، وأنْ يقال مثلاً في الكلام: وقليلٌ ما هو، وقليلٌ ما زيدٌ، لِمَنْ نريدُ مَدْحَهُ، ومعناه وقليلٌ أمثالُه، وكثيرٌ ما أَنْتَ، وكنيرٌ ما عمرٌو، لِمَنْ نريد ذَمَّه، ومعناه: وكثيرٌ أمثالُكَ، وكَثِيرٌ أَمْثَالُهُ، فعندئذٍ يظهر عدم صحة القول بالزيادة؛ لأنَّه يمتنع المعنى الذي يقتضيه، إذ لا يصح وصف الذات المفردة بأنها قليلٌ أو كثيرٌ، بل هو وصف الموصوفين بها، وهم الناس.

فالقول بزيادة (ما) يمنع القياس عليها، والقول بأنها وصلةٌ لوصف موصوفٍ محذوفٍ دالٌّ على العموم، كما هي الحقيقة، يفتح باب هذا القياس فتحيى بذلك هذه الآية باستعمال نظائرها في الكلام، وهو أسلوبٌ جميل في إنشاء المدح أو الذم.

وكذلك الأمر في قوله تعالى: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، فإنه لا يصح أن تكون (ما) زائدةً لأنه ما قُصِدَ أنْ يكون المعنى: أنَّ رسول الله، ﷺ؛ لان لقومه بالرحمة المذكورة في نص الآية بل بما هو موصوفٌ بها، وهذا الموصوف دالٌّ على معنى العموم، والمراد به أعماله وأخلاقه وسيرته، فباستعمال هذه الأداة تحققت دلالتان هما: عموم معنى الرحمة، والممارسة العملية لمعناها، فهو ﷺ، لان لقومه بهذه الرحمة بدلالتيها هاتين.

فبهذا المعنى لا تكون (ما) زائدة بتقدير: فبرحمةٍ من الله لِنْتَ لهم، ولا نكرةً موصوفةً بمنزلة (شيء) بتقدير: فبشيء رحمةٍ من الله لِنْت لَهُم، بل هي بدلالة موصوفها نكرةٌ عامةٌ بتقدير: فبكل شيء يصح أن يوصف بأنه رحمة لنت لهم.

فقد أريد باستعمال (ما) استغراق أنواع الرحمة ومعانيها، لتكون الآية بمعنى: أنه ﷺ لان لقومه برحمة عظيمةٍ واسعةٍ مَارَسَ سلوكًا وسيرةً كل نوعٍ

من أنواعها وكل معنىً من معانيها.

وَقُرِئت (رحمةٌ) بالرفع وهي قراءةٌ شاذةٌ على جعل (ما) بمنزلة (الذي)، و (رحمة) خبرًا لمبتدأ محذوفٍ، بتقدير: فبما هو رحمة من الله لنت لهم[1].

ومعنى (ما) في القراءتين واحدٌ، والجر أكثر ملاءمةً من حيث اللغة؛ لأنَّ الصفة تتبع الموصوف في الإعراب، وأكثر ملاءمةً من حيث المراد، لأن الباء أفادت معنى السببية، وهو أنَّ رسول الله ﷺ ما لان لقومه بذاته، وإنما كان ذلك بعموم الرحمة الممنوحة له من الله سبحانه، فرفْعُ (رحمة) يقلل من قوة هذا المعنى، والجر يزيدها توكيدًا، وجعل (رحمة) نكرةً يزيد من إعمام معنى (ما) وهو المقصود في الآية.

وكذلك قوله تعالى ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ لَعَنَّٰهُمْ ﴾ [المائدة: ١٣] فقد أريَد إعمام هذا النقض وليس إفراده.

وقد تبين في الفصل الأول أنَّ العائد على (ما) الموصولة لم يرد جمعًا إلا في موضعٍ واحدٍ، ولا يكون ذلك إلا لوجهٍ بلاغي، وكذلك الحال في (ما) هنا المفردة الصلة، فإنها تعبِّر عن معنى الجمع والعموم بصلة تكون بصيغة الإفراد، إلَّا أنَّها قد وردت في موضعٍ واحدٍ بصيغة الجمع، وهو قوله تعالى: ﴿ مِّمَّا خَطِيٓـَٰٔتِهِمْ أُغْرِقُوا۟ ﴾ [نوح: ٢٥]. واستعمال صيغة الجمع في هذه الآية كان لتأكيد أنَّهم أُغرقوا لكثرة خطاياهم، وهذا ما يتناسب والعقاب الذي حل بهم، وهو الطوفان الذي غطى الأرض جميعها فغمرها بالمياه، فالعقاب كان عامًّا وشاملًا.

---

(١) معاني القرآن للفراء ١/ ٢٤٤-٢٤٥، ومعاني القرآن وإعرابه ١/ ٤٨٢، وإعراب القرآن للنحاس ١/ ٣٧٤ ومشكل إعراب القرآن ١/ ١٧٨.

ولم ترد صلة (ما) بصيغة الجمع في قوله تعالى: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ ﴾ [آل عمران: ١٥٩]؛ لأنه أُرِيد من إفرادها أنَّ الرحمة التي اتصف بها وإنْ تنوعت، فهي في الأصل رحمةٌ واحدةٌ يحكمها ويحركها قلبٌ واحدٌ.

تبين في هذا الفصل أن (ما) التي عَدَّها النحاة والمفسرون زائدةً إنما هي في الحقيقة أداةٌ استعملت للوصف، إلا أنَّ كتب النحو التعليمية القديمة والحديثة لم تعامل (ما) حتى التي سميت موصولةً على أنَّها وصلةٌ للوصف بالجملة، بل عاملتها على أنها اسم لا يختلف عن الأسماء الأخرى، ففي قولنا مثلا: أَعْجَبَنِي ما صَنَعْتَهُ، تُعرب (ما) عند النحاة فاعلا (وصنعته) صلةً لا محل لها من الإعراب، وهذا الإعراب لا يظهر أنَّ في هذه الجملة صفةً وموصوفًا، والحق أن الفاعل ليس (ما) بل الموصوف المحذوف، وأن (صَنَعتَهُ) ليست جملةً لا محل لها من الإعراب بل هي الصفة لهذا الموصوف، و (ما) ليست إلا مجرد أداةٍ استعملت للربط بينهما.

وهذه القضية لم تكن نتيجةً توصلنا إليها، بل هي حقيقة صرح بها النحاة وبينوها حين بيَّنوا الغرض من استعمال (الذي) في الكلام ولم يفرقوا بينها وبين (ما) التي سميت موصولةً إلا في أنَّ (ما) ليست -مثل (الذي)- وصلةً لوصف المعرفة بالجملة، بل هي وصلةٌ لوصف ما هو مبهمٌ عامٌّ بالجملة، وقد بدا أن هذا الغرض في (ما) عامٌّ يشمل الوصف بالجملة وبالمفرد، ويشمل معانيها المختلفة ما عدا التعجبية والنافية، بل وجدت هذا الغرض فيها أصيلاً حتى إنها استُعْمِلت للوصف بالمفرد الجامد كالوصف بالمصدر والضمير والعلم.

الخاتمـــة

نختم هذا البحث بذكر ما توصلنا إليه من نتائج، نجملها فيما يأتي:

١- تبيَّن أنَّ معنى (ما) الموصولة هو أكثر معاني (ما) استعمالًا وورودًا في القرآن الكريم، ومعنى (ما) الزائدة أشدها إشكالًا؛ لذلك تميز الفصلان اللذان تضمنا هذين المعنيين بطولهما بالقياس إلى الفصول الأُخرى.

٢- تبين أنَّ النحاة لَمَّا جعلوا (ما) موصولةً معرفةً لزم عندهم أن يكون موصوفها معرفةً، فجعلوا نحو : أعجَبَني ما صَنَعْتَهُ بتقدير: أعجبني الشيء الذي صَنَعتَه، فتكون (ما) عندئذٍ وصلة لوصف المعارف بالجمل، وهذا خلاف ما صرحوا به بأن هذا الغرض هو ما اختصت به (الذي) وفروعها دون (ما).

٣- لا يصح أن تكون (ما) بمنزلة (مَنْ)، لأنَّ (مَنْ) مختصةٌ بالعاقل و (ما) غير مختصة بجنسٍ معينٍ، ولا يصح أن تكون نكرةً بمنزلة (شيء)؛ لأنَّها تدل على الجميع ولا تدل على الإفراد، ولا يصح أن تكون بمنزلة (الذي) العهدية أو الجنسية؛ لأنها لا تدل على فردٍ بعينه ولا على جنسٍ بعينه، وما صح أن تكون معرفةً عامةً إلَّا في موضع واحدٍ، هو الموضع الذي سُمِّيَتْ فيه (كافة) وصح ذلك؛ لأنَّها بمعنى الصلة، فهي دالَّةٌ على صلتها، وصلتها دالةٌ عليها، فكانت كشأن الخبر الذي هو نفس المبتدأ في المعنى وهذه المعرفة العامة، وإن قُدِّرَتْ بلفظ المعرف بـ (أل) الجنسية، إلَّا أنها لا تعني جنسًا، معينًا فتكون دالةً على الإفراد، بل تعني الأجناس جميعها مما جعلها معادلة لمعنى النكرة العامة، فهي في معانيها جميعها اسمٌ مبهمٌ في

غاية الإبهام كما قالوا، بل لم أجد في اللغة أداة أعم من معناها.

٤- تشمل (الذي) الجنسية أفراد الجنس في الأعم الأغلب أما (ما) فتشمل أفراد الجنس على وجه الاستقصاء، وهذا المعنى أبلغ من الأول وأدل على قدرة الله على الإحاطة بخلقه؛ لذلك وردت الآيات المعبرة عن هذا المعنى باستعمال (ما) لا باستعمال (الذي).

٥- يكثر احتمال (ما) الموصولة لمعاني (ما) الأُخرى، وأكثر المعاني التي تحتملها معنى المصدرية، ويترجح معنى الموصولية من السياق ويتحدد بعود الضمير عليها.

٦- تستعمل (ما) لغير العاقل، ولا تستعمل لأعيان العاقلين وأشخاصهم، بل للمعاني العائدة عليهم مما يعامل معاملة غير العاقل كمعنى الجنس أو الشيء.

٧- (ما) التي سميت نكرةً موصوفةً هي (ما) الموصولة نفسها. لا فرق بينهما في المعنى إذ كلتاهما نكرةٌ عامةٌ.

٨- ورد حذف (ما) النكرة في القرآن الكريم في حالتين: إحداهما: حالة كون صلتها ظرفًا، والثانية: حالة عطفها على (ما) نكرة قبلها بشرط أن تكون صلتها شبه جملة (جارًا ومجرورًا)، ولم ترد صلة (ما) المعطوفة إلا مع لفظين: هما: (الأرض) في عدة مواضع، و(البحر) في موضع واحدٍ، وإذا ذُكِرَتْ لا يصح أن يُعَدَّ ذكرها تكرارًا، لأنها غير (ما) المعطوف عليها، لذلك يجب عند حذفها إضمارها وتقديرها.

٩- (ما) اسم مبهمٌ عامٌّ، تستعمل دائمًا للتعبير عن المعاني العامة إلا أنه يلزم أن

يكون الضمير في صلتها العائد عليها مفردًا ولم يرد في اللغة مثنى إلا شذوذًا وفي شاهد واحدٍ، ولم يرد جمعا في القرآن الكريم إلَّا في موضعٍ واحدٍ لسببٍ اقتضاه المقام.

١٠- ذهب النحاة إلى أنَّ (ما) التعجبية في صيغة (ما أفعله) اسمٌ؛ لأنَّ في (أفعل) فاعلًا مستترًا يعود على (ما)، إلا أنَّه تبين أن منصوب هذه الصيغة الظاهر هو الفاعل، وليس ثَمَّةَ فاعلٌ مستترٌ، فلا تكون (ما) التعجبية هذه عندئذٍ اسمًا لعدم ما يدل على اسميتها، بل هي حرفٌ أو أداةٌ استعملت لمعنى التعجب.

١١- جعل النحاة كلاً من (ما) الاستفهامية والشرطية نكرةً متضمنةً معنى الحرف، فالأولى متضمنة معنى همزة الاستفهام، والثانية متضمنة معنى (إنْ) الشرطية، أي أنَّ كلًّا من هذين المعنيين ليس أصيلاً في (ما) بل هو حادثٌ بالاستعمال عن طريق التضمين، والظاهر أن كلًّا منهما هي في الأصل (ما) التي سميت موصولةً التي حدد النحاة غرض استعمالها بأنها وصلةٌ لوصف ما هو مبهمٌ عامٌّ بصلتها، ولهذا ذكروا أن (ما) صلحت لمعنى الاستفهام والشرط لإبهامها. وتعرب كلٌّ من الاستفهامية والشرطية حسب ما بعدها، وتعرب الموصولة حسب ما قبلها.

١٢- يكثر احتمال (ما) الشرطية لمعنى الموصولية، ويتعين الوجه الأول بجزم الفعل، أو بربط الجواب بالفاء، و (ما) الشرطية، وإنْ بقيت على أصل لفظها إلا أنَّه قوَّى معناها بالشرط فكان الجزم لقوة المعنى، شأنها في ذلك شأن (لا) النافية فإنها لا تجزم الفعل المضارع بعدها إلا أنَّه إذا قوي

معناها بالنهي جزمت.

١٣- أكثر المعاني التي تحتملها (ما) الاستفهامية المفردة معنى النفي ومرده في الأغلب خروجها إليه مجازًا والأصل والأكثر في أَلِفِهَا أنْ تحذف عند جرها بحرف الجرِّ أو بالإضافة، أما (ماذا) الاستفهامية المركبة، فقد تبين أنَّها لم تستعمل إلَّا لمعنى الاستفهام الحقيقي أو المجازي.

١٤- تدخل (ما) النافية على الجملة الاسمية، وتكون مهملةً بلغة بني تميم، وعاملةً بلغة أهل الحجاز، وهي اللغة التي نزل بها القرآن الكريم، إلَّا أنَّ خبرها ورد مجرورًا في الأعم الأغلب، ولم يرد منصوبًا إلَّا في موضعين.

١٥- تبين أن النحاة فرقوا بين (ما) الموصولة و (ما) المصدرية بأن الأولى ما عاد عليها الضمير ظاهرًا أو مقدرًا، والثانية ما لم يعد عليها ضميرٌ لا ظاهرٌ ولا مقدرٌ، ومعنى (ما) الموصولة هو أكثر معاني (ما) ورودًا في القرآن الكريم، وشاع حذف الضمير العائد عليها، حتى إنَّ ذِكْرَه كان في مواضع معدودةٍ، وجاز في أكثر هذه المواضع تقدير هذا الضمير وجاز عدم تقديره؛ لذلك كثر احتمال (ما) لهذين الوجهين، ويترجح أحدهما بالمعنى المفهوم من السياق، أو قد يلزم القول به عند امتناع الوجه الآخر لعدم صحة معناه.

١٦- في جملة الصلة عناصر ظاهرةٌ، هي: الفاعل والمفعول به والمجرور بالإضافة أو بحرف الجر، وعناصر غير ظاهرةٍ، هي: مصدر الجملة وزمان حدوثها ومكانه، ولكون (ما) الموصولة تمثل عنصرًا ظاهرًا من عناصر صلتها وجب أن يعود عليها ضمير هذا العنصر -ظاهرًا أم مستترًا أم مقدرًا محذوفًا- وهذا هو السر في تجرد (ما) المصدرية الظرفية

وغير الظرفية من الضمير العائد عليها، كونها تمثل عنصرا غير ظاهر، أما (ما) التي سميت كافة فقد تجردت من الضمير العائد؛ لأنها بمعنى صلتها بعناصرها كافة، فشأنها شأن المبتدأ الذي لا يحتاج إلى رابط إذا كان خبره بمعناه.

١٧- ذكر النحاة أنَّ (ما) المصدرية مثل (أنْ) المصدرية استُعْمِلت في الكلام لتسبك بما بعدها بمصدر، والظاهر أنَّ العرب لم يستعملوا هاتين الأداتين لهذا الغرض، فهم لم تكن لهم حاجة في أداة للتعبير عن هذا المعنى؛ لأنهم إذا أرادوه استعملوا المصدر الصريح، فأما (ما) التي سميت مصدرية، فقد أُرِيد باستعمالها وصف ما دل على معنى المصدر بصلتها، ولوجوب حذفه نابت (ما) منابه فاكتسبت دلالته، وأما (أنْ) التي سميت مصدريةً، فالغرض الأساسي من استعمالها أن تكون مهيئةً لتسليط المعنى على الجملة الفعلية الذي لا يمكن تسليطه عليها بدونها، فحقها أن تُسمَّى مهيئةً لا أنْ تسمى مصدريةً.

١٨- سمى النحاة (ما) زائدةً؛ لأنَّه لا يتغير بذكرها أو حذفها أصل المعنى وقصدوا بمصطلح الزيادة أينما استعملوه الزيادة المعنوية والمرادفة لمعنى التوكيد، وجعلوا (ما) الزائدة بصفةٍ عامةٍ قسمين، : كافةً وغير كافةٍ فالكافة: ما أَثَّرَتْ في عمل غيرها، فهي زائدةٌ من حيث المعنى لا من حيث الإعراب، أما التي لم تمنع إيصال عمل ما قبلها بما بعدها فقد سموها غير كافةٍ فتكون زائدةً من حيث الإعراب والمعنى.

١٩- تبين أنَّ (ما) التي سميت عند النحاة زائدةً ليست زائدة، وإنما هي في الأصل (ما) التي حدد النحاة غرضها بأنها تستعمل في الكلام وصلةً

لوصف موصوفٍ مبهمٍ عامٍّ بصلتها، فهي إذن لا تفترق في الأساس عن (ما) التي سميت موصولةً أو نكرةً موصوفةً أو مصدريةً، وإنما تفترق عن معاني (ما) هذه في نوع صلتها في حالتين: في حذفها، وفي ورودها مفردةً لا جملةً، وتفترق عنها أيضًا بدلالة موصوفها، فقد يرد بمعنى الصلة بعناصرها جميعها لا بمعنى عنصر من عناصرها.

٢٠- تبين من كلام النحاة أن (الذي) أداةٌ اختصت بتعريف الجملة، ولهذا لزم أن تكون صلتها جملةً وامتنع أن تكون مفردًا، ومن المعروف أنَّ (أل) أداةٌ اختصت بتعريف المفرد، ولهذا لزم أن تكون صلتها مفردًا وامتنع أن تكون جملةً، أما (ما) فقد تبين من كلامهم أنَّها لم تستعمل للتعريف، لا لتعريف الجملة ولا لتعريف المفرد، فهي لم تختص بأحدهما، لذلك جاز أن تكون صلتها جملةً أو مفردًا وجاز في مواضع حذفها.

٢١- تنوب (ما) في الإعراب مناب موصوفها فتأخذ حكمه، وهذا الموصوف تختلف دلالته حسب السياق والمعنى المراد فَلِتَعَدُّد دلالة موصوفها، وتنوع صلتها؛ تعددت واختلفت معانيها، فنشأ من ذلك أغلب أقسام (ما) الاسمية والحرفية التي ذكرت في كتب النحو، وهي: الموصولة والنكرة الموصوفة والمصدرية والظرفية والشرطية والاستفهامية والزائدة، فمعاني (ما) هذه تشترك جميعها بمعنى الموصولية، أي أن كلًّا منها وصلةٌ للوصف، وخرجت من هذا الغرض العام: النافية والتعجبية، وقد جعل النحاة كلًّا من (ما) الموصولة و (ما) المصدرية بمنزلة المفرد، لكون الأولى تُؤَوَّل مع صلتها باسم الفاعل أو المفعول، والثانية بالمصدر الصريح، والذي تبين أنَّ كلتيهما صح جعلها بهذه المنزلة لكونها نابت مناب موصوفها الذي لا يكون إلَّا مفردًا.

٢٢- تبين من البحث أن (ما) لا تصح أن تكون بمنزلة (مَنْ)؛ لأن (مَنْ) مختصة بالعاقل و (ما) غير مختصة بجنس معين، ولا تصح أن تكون نكرة موصوفة بمنزلة (شيء) لأن نكرة شيء تدل على الأفراد ونكرة (ما) تدل على الجميع والعموم، ولا تصح أن تكون بمنزلة الذي العهدية أو الجنسية؛ لأنها لا تدل على فرد بعينه ولا على جنس بعينه، بل لم أجد في اللغة أداة أعم من معناها، وإذا بدت (ما) في آيات من القرآن الكريم عائدة على معرفة أو شيء يدل على الأفراد فإنا لم نحل هذا الإشكال بجعلها كذلك -كما تبدو- فتشذ (ما) عن حقيقتها ودلالتها الأصلية، بل عالجنا هذه المسألة بجعل هذين المعنيين قد قصد أن يعبر عنهما بدلالة الإبهام والعموم لوجه من الوجوه البلاغية، ولغة القرآن نَحْوٌ وبلاغة.

٢٣- قد تبين أن الموصولة والنكرة الموصوفة كلتيهما بمعنى واحد لا فرق بينهما، وأن التي سميت زائدة هي في الأصل الموصولة مما يستوجب دمج هذه الأقسام الثلاثة بتسمية الأخيرة فتجعل قسمًا واحدًا، نكرة عامَّة، ويمكن توحيدها باسم (ما) الموصولة، ويبدو أنَّ هذه التسمية متأتِّية من غرضها العامِّ الذي بيَّناه، وهو وصل الموصوف بصلته، وقد عرِّف الاسم الموصول بأنه اسم مفعول من وصل الشيء بغيره، أما (ما) في أقسامها الأخرى -باستثناء النافية والتعجبية-، فقد استعملت لهذا الغرض العام نفسه، أي: هي موصولة أيضًا، إلا أنها سميت بدلالة الموصوف بصلتها ، لكونه يدل على معنى خاص، فإذا دلَّ على معنى المصدرية سميت مصدرية، وإذا دلَّ على معنى الزمان سميت ظرفية زمانية.

وقد تبين أن هناك الظرفية المكانية والحالية، وإذا تضمن موصوفها معنى

الاستفهام سميت استفهامية، وإذا تضمن معنى الشرط سميت شرطية.

فيمكن بعد هذا كله تقسيم معاني (ما) قسمين: موصولية، وتشمل : الموصولة والمصدرية والظرفية والاستفهامية والشرطية، وغير موصولية، وتشمل: النافية والتعجبية.

وفي ضوء هذه الدراسة النحوية أو على أساسها درسنا (ما) وفسَّرنا معانيها المختلفة في القرآن الكريم، ومما تقدم تفصيله تكون النتيجة العامة التي توصلنا إليها هي: أنَّ (ما) استعملت في القرآن الكريم لثلاثة معانٍ رئيسية، هي: الوصف، والنفي، والتعجب.

openkandl.com

المصادر والمراجع

الرسائل الجامعية (غير المنشورة)

- (ركن الدين الإستراباذي وكتابه البسيط في شرح الكافية) (ت٧١٥ أو ٧٢٤هـ) تحقيق حازم سليمان مرزة الحلبي بإشراف الأستاذ إبراهيم الوائلي رسالة دكتوراة، كلية الآداب، جامعة بغداد ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٣م.
- (قواعد المطارحة) لابن أباز النحوي (ت ٦٨١هـ) تحقيق علي الفضلي بإشراف الأستاذ الدكتور عبد الحميد السيد طلب، رسالة ماجستير، دار العلوم، جامعة القاهرة ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م-١٩٧٣م.
- (الكشف في نكت المعاني والإعراب وعلل القراءات المروية عن الأئمة السبعة) لأبي الحسن علي بن الحسين، الضرير الجامعي النحوي الأصبهاني (ت ٥٤٣هـ)، تحقيق عبد القادر عبد الرحمن أسعد السعدي بإشراف الأستاذ الدكتور عدنان محمد سلمان، رسالة دكتوراة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م.
- (اللباب في علل البناء والإعراب) لأبي البقاء العكبري (ت٦١٦هـ) تحقيق خليل نبهان الحسون بإشراف الأستاذ الدكتور سيد يعقوب بكر والأستاذ الدكتور محمود حجازي، رسالة دكتوراة، كلية الآداب، جامعة القاهرة ١٣٩٦هـ/ ١٩٧٦م.
- (المختصر في النحو) لموهوب بن أحمد بن محمد الجواليقي (ت ٥٤٠هـ)، تحقيق محرم جلبي، بإشراف الدكتور أحمد ناجي القيسي، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٧٠م.
- (معاني الأدوات والحروف والإعراب المنسوب إلى الحسن بن الحسين البخاري المتوفَّى في القرن الخامس للهجرة) تحقيق عبد الله عبد الرحمن

أسعد السعدي بإشراف الدكتور طه محسن - رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٤١٠هـ/ ١٩٨٩م.
- (المفضل في شرح المفصل) لعلم الدين السَّخاوي (ت ٦٤٣هـ)، تحقيق عبد الكريم جواد كاظم بإشراف الأستاذ الدكتور عبد العظيم علي الشناوي، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.
- (الموشح في شرح الكافية) لشمس الدين محمد بن أبي بكر محمد الخبيصي (ت ٧٣١هـ) تحقيق محمد أمين عواد الكبيسي، رسالة ماجستير بإشراف الدكتور عبد الحسين الفتلي، كلية الآداب، جامعة بغداد ١٤١٠هـ/ ١٩٨٩م.

الكتب المطبوعة

- (الإتقان في علوم القرآن): السيوطي (ت ٩١١هـ) جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، تحقيق أبي الفضل إبراهيم، مصر، ١٩٧٤م.
- (أحكام القرآن): ابن العربي (٥٤٣هـ)، أبو بكر محمد بن عبد الله تحقيق محمد علي البجاوي، مصر ١٩٧٤م.
- (أدب الكاتب) ابن قتيبة (٢٧٦هـ)، أبو محمد عبد الله بن مسلم، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الثالثة مطبعة السعادة، القاهرة، ١٣٧٧هـ/ ١٩٥٨م.
- (ارتشاف الضرب من لسان العرب): أبو حيان الأندلسي (ت ٧٥٤هـ)، أثير الدين محمد بن يوسف، تحقيق الدكتور مصطفى أحمد النماس، الطبعة الأولى، مطبعة النسر الذهبي ومطبعة المدني، القاهرة ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
- (إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم): أبو السعود العمادي (ت

٩٥١هـ) محمد بن محمد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان (د – ت).

- (الأزهية في علم الحروف): الهروي (ت ٤١٥هـ)، علي بن محمد، تحقيق عبد المعين الملوحي، مطبعة الترقي، دمشق، ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م.
- (أساليب النفي في القرآن)، للدكتور أحمد ماهر البقري الإسكندرية ١٩٨٩م.
- (الاستغناء في أحكام الاستثناء): القرافي (ت ٦٨٢هـ)، شهاب الدين، تحقيق الدكتور طه محسن، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
- (أسرار التكرار في القرآن): الكرماني (تُوفي في الأرجح في النصف الثاني من القرن السادس للهجرة) محمود بن حمزة بن نصر، تحقيق الدكتور عبد القادر أحمد عطا، الطبعة الأولى، دار بو سلامة للطباعة، تونس (د- ت).
- (أسرار العربية): أبو البركات بن الأنباري (ت ٥٧٧هـ) عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد، تحقيق محمد بهجت البيطار، مطبعة الترقي، دمشق، ١٣٧٧هـ/ ١٩٥٧م.
- (أسرار النحو): ابن كمال باشا (ت ٩٤٠هـ) شمس الدين أحمد بن سليمان، تحقيق الدكتور أحمد حسن حامد، دار الفكر، عمان (د-ت).
- (الأشباه والنظائر في النحو): للسيوطي، تحقيق طه عبد الرءوف سعيد، شركة الطباعة الفنية، القاهرة، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م.
- (الأصول في النحو): ابن السراج (ت ٣١٦هـ)، أبو بكر محمد بن السري تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، ج١، مطبعة النعمان، النجف الأشرف ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م، ج٢ مطبعة الأعظمي، بغداد، ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م.
- (إعراب ثلاثين سورة من القرآن): ابن خالويه (ت ٣٧٠هـ)، أبو عبد الله الحسين بن أحمد. مطبعة دار الكتب المصرية ـ القاهرة. ١٣٦٠هـ

/ ١٩٤١م.
- (الإعراب عن قواعد الأعراب): ابن هشام (ت ٧٦١هـ) جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله الأنصاري، تحقيق الدكتور علي فودة نيل، الرياض، ١٩٨١م.
- (إعراب القرآن): النحاس (ت ٣٣٨هـ)، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل، تحقيق زهير غازي زاهد، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م.
- (إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج): تحقيق إبراهيم الإبياري، المؤسسة المصرية العامة للطباعة والنشر – القاهرة، ١٣٨٤هـ١٩٦٥م.
- (الاقتضاب في شرح أدب الكتاب): ابن السيد البطليوسي (ت ٥٢١هـ)، أبو محمد عبد الله بن محمد، تحقيق مصطفى السقا والدكتور حامد عبد الحميد، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٣م.
- (أمالي السهيلي): السهيلي (ت ٥٨١هـ)، عبد الرحمن بن عبد الله الأندلسي، تحقيق محمد إبراهيم البنا، الطبعة الأولى، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م.
- (الأمالي الشجرية): ابن الشجري (ت ٥٤٢هـ) أبو السعادات هبة الله، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت (د-ت).
- (الأمالي النحوية): ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) أبو عمرو عثمان بن عمر، تحقيق الدكتور عدنان صالح مصطفى، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- (الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين): لأبي البركات ابن الأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، ١٩٦١م.

- (أنوار التنزيل وأسرار التأويل): البيضاوي (ت ٦٨٥هـ) ناصر الدين أبو سعيد عبد الله عمر، المطبعة العثمانية، ١٣٠٥هـ.
- (أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك) لابن هشام تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، ١٩٨٠م.
- (الإيضاح في شرح المفصل): لابن الحاجب، تحقيق الدكتور موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٢-١٩٨٣م.
- (الإيضاح في علل النحو): الزجاجي (ت ٣٤٠هـ) أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، تحقيق الدكتور مازن المبارك، الطبعة الثانية، بيروت، ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م.
- (الإيضاح في علوم البلاغة): القزويني (ت ٧٣٩هـ) جلال الدين بن قاضي القضاة سعد الدين محمد بن عبد الرحمن، مطبعة محمد علي صبيح وأولاده، مصر، ١٣٨٥هـ/ ١٩٦٦م.
- (البحر المحيط): لأبي حيان الأندلسي، مطبعة السعادة، مصر، ١٣٢٨هـ.
- (بدائع الفوائد): لابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ) أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الدمشقي، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، (د-ت).
- (البرهان في علوم القرآن) الزركشي (ت ٧٩٤هـ) بدر الدين بن محمد بن عبد الله، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، الطبعة الثالثة، دار المعرفة(د-ت).
- (البرهان في وجوه البيان) ابن وهب الكاتب (ت ق ٤هـ) أبو الحسين إسحاق بن إبراهيم بن سليمان، تحقيق الدكتور أحمد مطلوب، والدكتورة خديجة الحديثي، الطبعة الأولى، بغداد، ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م.
- (البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن): ابن الزملكاني (ت ٦٥١هـ) كمال الدين عبد الواحد بن عبد الكريم، تحقيق الدكتورة خديجة الحديثي والدكتور أحمد مطلوب الطبعة الأولى، مطبعة العاني، بغداد،

١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م.
- (بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز) الفيروز آبادي (ت ٨١٧هـ) مجد الدين محمد بن يعقوب، تحقيق الأستاذ محمد علي النجار، وعبد الحليم الطحاوي، القاهرة، ١٩٦٤م – ١٩٧٣م.
- (البهجة المرضية شرح الألفية): للسيوطي، دار المطبعة المحمودية التجارية، مصر (د- ت).
- (البيان في غريب إعراب القرآن): لأبي البركات بن الأنباري، تحقيق الدكتور طه عبد الحميد طه، مراجعة مصطفى السقا، الهيئة المصرية للكتاب العربي، القاهرة، ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م.
- (تأويل مشكل القرآن): ابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ) أبو محمد عبد الله بن مسلم، تحقيق السيد أحمد صقر، الطبعة الثانية، دار التراث، القاهرة، ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م.
- (التبيان في إعراب القرآن): العكبري (ت ٦١٦هـ) أبو البقاء عبد الله بن الحسين، تحقيق محمد علي البجاوي، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، مصر ١٩٧٦.
- (التبيان في تفسير القرآن): الطوسي (ت ٤٦٠هـ) أبو جعفر محمد بن الحسن، تحقيق أحمد حبيب العاملي، المطبعة العلمية، النجف الأشرف، ١٩٧٥-١٩٦٩م.
- (التدريب في تمثيل التقريب): لأبي حيان الأندلسي، تحقيق نهاد فليح جاسم، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٨٧م.
- (تذكرة النحاة): لأبي حيان الأندلسي، تحقيق الدكتور عفيف عبد الرحمن، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- (الترغيب والترهيب من الحديث الشريف): الإمام الحافظ المنذري (ت

٦٥٦هـ) زكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي، تحقيق محمد خليل، هراس، دار الاتحاد العربي للطباعة، القاهرة ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م.

- (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد): ابن مالك (ت ٦٧١هـ) جمال الدين أبو عبد الله محمد، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة، مصر: ١٣٨٧ هـ/ ١٩٦٧م.
- (التعبير القرآني للدكتور فاضل مهدي صالح السامرائي) جامعة الموصل ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- (تفسير الجلالين): جلال الدين محمد بن أحمد المحلي، وجلال الدين عبد الرحمن ابن أبي بكر السيوطي. مكتبة الملاح للطباعة والنشر دمشق ١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م.
- (تفسير القرآن العظيم): ابن كثير (ت ٧٧٤هـ) عماد الدين أبو الفداء إسماعيل الدمشقي، دار المعرفة، بيروت ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.
- (التفسير القيم): ابن قيم الجوزية، جمعه محمد أويس الندوي، وحققه محمد حامد الفقي، دار الفكر، بيروت ١٩٤٨م.
- (التلخيص في علوم البلاغة): القزويني (ت ٧٣٩هـ) جلال الدين بن قاضي القضاة سعد الدين أبو محمد عبد الرحمن تحقيق الأستاذ عبد الرحمن البرقوني، دار الكتاب العربي، بيروت.
- (تهذيب اللغة): الأزهري (ت ٣٧٠هـ) محمد بن أحمد، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار القومية العربية للطباعة، مصر ومطابع سجل العرب، القاهرة، ١٩٦٤- ١٩٦٧م.
- (تيجان البيان في مشكلات القرآن): لمحمد أمين العمري، تحقيق حسن مظفر الرزو، الطبعة الأولى مطابع جامعة الموصل، الموصل ١٩٨٥م.
- (جامع البيان عن تأويل آي القران): الطبري (ت ٣١٠هـ) أبو جعفر

محمد بن جرير، تحقيق محمود محمد شاكر، الأجزاء (١-١٤) والطبعة الثانية مطبعة مصطفى البابي بقية الأجزاء، مصر ١٣٧٣هـ-١٩٥٤م.
- (الجامع الصغير): ابن هشام، مطبعة دار التأليف، القاهرة، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.
- (الجامع لأحكام القرآن): القرطبي (ت ٦٧١هـ) محمد بن أحمد الأنصاري، الطبعة الثالثة، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٣٨٣هـ-١٩٦٧م.
- (الجني الداني في حروف المعاني): المرادي (ت ٧٤٩هـ) حسن بن قاسم، تحقيق طه محسن، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٣٩٦هـ/ ١٩٧٦م.
- جوهر الكنز (تلخيص كنز البراعة في إدراك ذوي البراعة): ابن الأثير الحلبي (ت ٧٣٧هـ) نجم الدين أحمد بن إسماعيل، تحقيق الدكتور محمد زغلول سلام، الإسكندرية، مصر (د- ت).
- (حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح): ابن قيم الجوزية، تحقيق محمود حسن ربيع، الطبعة الرابعة، مطبعة محمد علي صبيح، مصر، ١٣٨١هـ/ ١٩٦٢م.
- (حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك): محمد بن علي قصبان (ت ١٢٠٦هـ) مطبعة عيسى البابي الحلبي، مصر ١٣٦٦هـ/ ١٩٤٧م.
- (حاشية محمد الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك): الخضري (ت ١٢٨٧هـ) محمد بن مصطفى بن حسن، دار إحياء الكتب العربية، مصر، القاهرة ١٩٤٠م.
- (الحجة في القراءات السبع): ابن خالويه، تحقيق الدكتور عبد العال سالم

مكرم، الطبعة الثانية، دار الشروق، القاهرة ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م.
- (الحروف): أبو الحسين المزني (ت ق ٣هـ)، تحقيق الدكتور محمود حسين محمود والدكتور محمد حسن عواد، الطبعة الأولى، دار الفرقان للنشر، عمان الأردن ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.
- (الحروف): أبو نصر الفارابي (ت بعد ٣٢٠هـ) تحقيق محسن مهدي، دار المشرق، بيروت (د-ت).
- (حروف المعاني): الزجاجي، تحقيق الدكتور على توفيق الحمد، الطبعة الأولى، دار الأمل، أربد، الأردن ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
- (الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل): لابن السيد البطليوسي، تحقيق سعيد عبد الكريم سعودي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت ١٩٨٠م.
- (خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب على شواهد شرح الكافية) لعبد القادر بن عمر البغدادي، الطبعة الأولى والثانية، مكتبة الخانجي، القاهرة: ١٤٠٢هـ/ ١٩٨١م -١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.
- (الخصائص): ابن طبي (ت ٣٩٢هـ)، أبو الفتح عثمان، تحقيق محمد علي النجار، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٥٥م-١٩٥٦م.
- (خطى متعثرة على طريق تحديد النحو العربي): للدكتور عفيف دمشقية، الطبعة الأولى، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٠م.
- (دراسات في الأدوات النحوية): للدكتور مصطفى النحاس، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- (دراسات لأسلوب القرآن): محمد عبد الخالق عظيمة، دار الحديث، مصر ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.
- (دراسة في حروف المعاني الزائدة): عباس محمد السامرائي، الطبعة

الأولى، مكتبة دار الشرق، بيروت.
- (درة التأويل وغرة التنزيل في بيان الآيات المتشابهات في كتاب الله العزيز): الخطيب الإسكافي (ت ٤٢٠هـ) برواية أبي الفرج الأرد، الطبعة الأولى، دار الآفاق الجديدة، بيروت ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م.
- (دلائل الإعجاز): عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١ أو ٤٧٤هـ)، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد، دار المعرفة، بيروت لبنان ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م.
- (رصف المباني في شرح حروف المعاني): المالقي (ت ٧٠٢هـ) أحمد بن عبد النور، تحقيق أحمد محمود الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية، مطبعة زيد بن ثابت، دمشق، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.
- (الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام): السهيلي، تحقيق عبد الرحمن الوكيل، دار النصر للطباعة ،القاهرة ١٩٦٧م.
- (زاد المسير في علم التفسير): ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ) أبو الفرج البغدادي، الطبعة الأولى، دمشق ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٥م.
- (سر صناعة الإعراب): لابن جني، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، الطبعة الأولى، دار العلم، دمشق، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- (السيرة النبوية لابن هشام): تحقيق مصطفى السقا وإبراهيم الإبياري وعبد الحفيظ الشلبي، الطبعة الأولى، بيروت، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.
- (شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك): ابن عقيل (ت ٧٦٩هـ) بهاء الدين عبد الله، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الرابعة عشر، مطبعة السعادة، مصر، ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م.
- (شرح ألفية ابن مالك): ابن الناظم (ت ٦٨٦هـ) بدر الدين محمد بن محمد بن عبد الله، مطبعة القدس، بيروت ١٣١٢هـ.

- (شرح التصريح على التوضيح): الأزهري (ت ٩٠٥هـ) خالد بن عبد الله الجرجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٤م.
- (شرح جمل الزجاجي): ابن عصفور الإشبيلي (ت ٦٦٩هـ) علي بن مؤمن، تحقيق الدكتور صاحب أبو جناح، إحياء التراث الإسلامي، بغداد ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م-١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
- (شرح الحدود النحوية): الفاكهي (ت ٩٧٢هـ) : عبد الله بن أحمد بن علي، تحقيق الدكتور فهمي الألوسي.
- (شرح ديوان الفرزدق): شرح إيليا حاوي، الطبعة الأولى، دار الكتاب اللبناني ١٩٨٣م.
- (شرح ديوان المتنبي): شرح الواحدي، برلين، ١٨٩١م، وشرح عبد الرحمن البرقوقي، بيروت، لبنان.
- (شرح الرضي على الكافية): الرضي الإستربادي (ت ٦٨٦هـ) محمد بن الحسن، تحقيق يوسف حسن عمر، بيروت ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م.
- (شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب): لابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، الطبعة التاسعة، مطبعة السعادة، مصر، ١٣٨٢هـ/ ١٩٦٣م.
- (شرح شواهد المغني): للسيوطي، تحقيق أحمد ظاهر كوجان، دمشق ١٩٩٦م.
- (شرح عمدة الحافظ وعدة اللَّافظ): لابن مالك، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي، الطبعة الأولى، مطبعة الأمانة، القاهرة، ١٩٧٥م.
- (شرح عيون الإعراب): المجاشعي (ت ٤٧٩هـ) علي بن فضال، تحقيق الدكتور حنا جميل حداد، الطبعة الأولى، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٥م.

- (شرح قطر الندى وبل الصدى): لابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الثالثة، مطبعة السعادة ، مصر، ١٣٨٣هـ/ ١٩٦٣م.
- (شرح الكافية): ابن جماعة (ت ٧٣٣هـ) أحمد بن إبراهيم بن سعد الدين، تحقيق محمد عبد النبي مجيد، الطبعة الأولى، مطبعة دار البيان، مصر ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م.
- (شرح الكافية الشافية): لابن مالك، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي، الطبعة الأولى، مكة المكرمة، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
- (شرح اللمحة البدرية في علم العربية): لابن هشام، تحقيق الدكتور هادي نهر، مطبعة الجامعة، بغداد ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م.
- (شرح اللمع لابن جني): ابن برهان العكبري (ت ٤٥٦هـ) تحقيق الدكتور فائز فارس، الطبعة الأولى، الكويت ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
- (شرح المفصل): نشره جوستاف ياهن، ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي، القاهرة ١٣٨٦هـ.
- (شرح الوافية نظم الكافية): ابن الحاجب، تحقيق الدكتور موسى بناي علوان العليلي، مطبعة الآداب النجف الأشرف، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.
- (شفاء الغليل في إيضاح التسهيل) : السلسيلي (ت ٧٧٠هـ) أبو عبد الله محمد بن عيسى، تحقيق الدكتور الشريف عبد الله علي الحسيني البركاني، الطبعة الأولى، بيروت، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- (الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها): ابن فارس (ت ٣٩٥هـ) أبو الحسين أحمد، تحقيق الدكتور مصطفى الشويمي، مؤسسة بدران للطباعة والنشر، بيروت ١٣٨٢هـ/ ١٩٦٣م.
- (صحيح البخاري بشرح الكرماني): مطبعة مؤسسة المطبوعات الإسلامية، القاهرة.

- (الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز): العلوي (ت ٧٤٩هـ) يحيى بن حمزة، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.
- (عمدة القاري شرح صحيح البخاري): البدر العيني (ت ٨٥٥هـ) بدر الدين أبو محمد محمود بن أحمد، إدارة الطباعة المنيرية، مصر.
- (الغرة المخفية): لابن الخباز (ت ٦٣٩هـ) في شرح الدرة الألفية لابن معط (ت ٦٢٨هـ)، تحقيق حامد محمد العبدلي، الطبعة الأولى، مطبعة العاني، بغداد ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.
- (فاتحة الإعراب في إعراب الفاتحة): الفاضل الإسفراييني (ت ٦٨٤هـ)، تاج الدين محمد بن محمد بن أحمد، تحقيق الدكتور عفيف عبد الرحمن ١٤٠٠هـ/ ١٩٨١م.
- (الفاخر): لأبي طالب المفضل بن سلمة بن عاصم (ت ٢٩١هـ) تحقق عبد العليم الطحاوي، الطبعة الأولى، القاهرة ١٣٨٠هـ/ ١٩٦٠م.
- (فتح الباري شرح صحيح البخاري): ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) الحافظ شهاب الدين أبو الفضل، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر ١٣٧٨هـ/ ١٩٥٩م.
- (فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير): لمحمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ) مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر ١٣٤٩هـ/ ١٩٦٤م.
- (فعلت وأفعلت): السجستاني (ت ٢٥٥هـ) سهل بن محمد بن عثمان تحقيق الدكتور خليل إبراهيم العطية، مطابع جامعة البصرة ١٩٧٩م.
- (الفعل زمانه وأبنيته): للدكتور إبراهيم السامرائي مطبعة العاني، بغداد، ١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦م.
- (فقه اللغة العربية): للدكتور كاصد ياسر الزيدي، دار الكتب للطباعة

والنشر، جامعة الموصل ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- (فقه اللغة وأسرار العربية): الثعالبي (ت ٤٢٩هـ) أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل، دار مكتبة الحياة، بيروت (د-ت).
- (الفهرست): لابن النديم (٣٨٥هـ) محمد بن إسحاق، دار المعرفة بيروت ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م.
- (الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب): الجامي (ت ٨٩٨هـ) نور الدين عبد الرحمن، تحقيق أسامة طه الرفاعي، مطبعة وزارة الأوقاف، بغداد، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٤م.
- (الفوائد العجيبة في إعراب الكلمات الغريبة): لابن عابدين، ضمن كتاب نصوص محققة في اللغة والنحو للدكتور حاتم صالح الضامن، بغداد، ١٩٩١م.
- (فوائد في مشكل القرآن): عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام (ت ٦٦٠هـ) تحقيق الدكتور سيد رضوان علي الندوي، الطبعة الثالثة، دار الشروق، جدة.
- (في التركيب اللغوي للشعر العراقي المعاصر): مالك يوسف المطلبي، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨١م.
- (في النحو العربي قواعد وتطبيق): للدكتور مهدي المخزومي، الطبعة الأولى، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦م.
- (في النحو العربي، نقد وتوجيه): للدكتور مهدي المخزومي، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٦٤م.
- (القطع والائتناف): لأبي جعفر النحاس، تحقيق الدكتور أحمد خطاب العمر، الطبعة الأولى، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩هـ/ ١٩٧٨م.
- (كاشف الخصاصة عن ألفاظ الخلاصة): ابن الجزوي (ت ٨٢٣هـ)،

شمس الدين أبو الخير محمد بن الخطيب، تحقيق الدكتور مصطفى النحاس، مطبعة السعادة، مصر، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

- (الكتاب): سيبويه (١٨٠هـ) أبو بشر عمرو بن عثمان، تحقيق عبد السلام محمد هارون، الطبعة الأولى، دار القلم، القاهرة ١٩٦٦م.
- (كتاب الإقناع في القراءات السبع): ابن الباذش (ت ٥٤٠هـ)، أبو جعفر أحمد بن خلف الأنصاري، تحقيق الدكتور عبد المجيد قطامش، الطبعة الأولى، مطبعة ركابي، دمشق ١٤٠٣هـ.
- (كتاب التسهيل لعلوم التنزيل): ابن جزي الكلبي (ت ٧٤١هـ)، محمد بن أحمد، الطبعة الأولى، مطبعة مصطفى محمد، مصر، ١٣٥٥هـ.
- (كتاب الجمل): للزجاجي، تحقيق الدكتور علي توفيق الحمد، الطبعة الرابعة، دار الأمل، أربد، الأردن، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
- (كتاب السبعة في القراءات): ابن مجاهد (ت ٣٢٤هـ)، أبو بكر أحمد بن موسى، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، مصر ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.
- (كتاب الفصول في العربية): ابن المبارك الدهان النحوي (ت ٥٦٩هـ)، أبو محمد سعيد، تحقيق الدكتور فائز فارس، الطبعة الأولى، أربد ، بيروت، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م.
- (كتاب الواضح): الزبيدي (ت ٣٧٩هـ) محمد بن عبد الله بن بشر، تحقيق الدكتور عبد الكريم خليفة.
- (الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل): الزمخشري (ت ٥٢٨هـ) جار الله محمود بن عمر، دار الكتاب العربي، بيروت.
- (الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها): القيسي (ت

٤٣٧هـ) مكي بن أبي طالب، تحقيق الدكتور محيي الدين رمضان دمشق ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م.

- (كشف المشكل في النحو): الحيدرة اليمني (ت ٥٩٩هـ)، علي بن سليمان، تحقيق الدكتور هادي عطية مطر، الطبعة الأولى، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
- (الكناش في النحو والصرف): أبو الفداء الملك المؤيد (ت ٧٣٢هـ)، عماد الدين إسماعيل بن علي، تحقيق الدكتور علي الكبيسي والدكتور صبري إبراهيم، الدوحة، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.
- (لسان العرب): ابن منظور (ت ٧١١هـ) جمال الدين محمد بن مكرم، دار صادر، بيروت، ١٣٧٦هـ/ ١٩٥٦م.
- (اللمع في العربية): لابن جني، تحقيق الدكتور حسين محمد محمد شريف، الطبعة الأولى ، عالم الكتب، القاهرة، ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م.
- (ليس في كلام العرب): لابن خالويه، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، الطبعة الثانية، مكة المكرمة، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.
- (المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر): ابن الأثير الجزري (ت ٦٣٧هـ) ضياء الدين أبو الفتح نصر الله بن أبي الكرم محمد بن محمد الشيباني، الجزء الأول، تحقيق الدكتور أحمد الحوفي، والدكتور بدوي طبانة، الطبعة الأولى، مطبعة نهضة مصر، القاهرة، ١٣٧٩هـ/ ١٩٥٩م.
- (مجاز القرآن): أبو عبيدة (ت ٢١٠هـ) معمر بن مثنى، تحقيق محمد فؤاد سركين، مطبعة السعادة، مصر، ١٣٧٤هـ/ ١٩٥٤م - ١٣٨١هـ/ ١٩٦٢م.
- (مجالس ثعلب): ثعلب (ت ٢٩١هـ) أبو العباس أحمد بن يحيى، تحقيق عبد السلام محمد هارون، الطبعة الثالثة، دار المعارف، مصر، ١٩٥٦م-

١٩٦٠م.
- (مجالس العلماء): للزجاجي، تحقيق عبد السلام محمد هارون، الطبعة الثانية، مطبعة المدني مصر ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.
- (مجمع البيان في تفسير القرآن): الطبرسي (ت ٥٤٨هـ) أبو علي الفضل بن الحسين، تحقيق السيد هاشم الرسولي المحلاتي، دار إحياء التراث، بيروت (د.ت).
- (المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها): لابن جني، تحقيق علي النجدي ناصف، والدكتور عبد الحليم النجار، والدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي، القاهرة، ١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦م.
- المحلى (وجوه النصب): ابن شقير (ت ٣١٧هـ) أبو بكر أحمد بن الحسن، تحقيق الدكتور فائز فارس، الطبعة الأولى، دار الأمل، أربد، الأردن، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م.
- (مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع): لابن خالويه، تحقيق برجشتراسر، المطبعة الرحمانية لجمعية المستشرقين الألمانية، بمصر، ١٩٣٤م.
- (مدارك التنزيل وحقائق التأويل): النسفي (ت ٧١٠هـ) عبد الله بن أحمد محمود، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.
- (المرتجل في شرح الجمل للجرجاني): ابن الخشاب (ت ٥٦٧هـ) أبو محمد عبد الله بن أحمد بن عبد الله بن نصر، تحقيق علي حيدر، منشورات دار الحكمة، دمشق ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.
- (المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات): أبو علي النحوي (ت ٣٧٧هـ) الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن سليمان، تحقيق صلاح الدين عبد الله السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٨م.

- (المشكاة الفتحية على الشمعة المضية): للسيوطي، تحقيق هشام سعيد محمود، مطبعة وزارة الأوقاف، بغداد، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م (د.ت).
- (مشكل إعراب القرآن): لمكي القيسي، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.
- (المطالع السعيدة في شرح الفريدة): للسيوطي، تحقيق الدكتور نبهان يس حسين، مطبعة الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٩٧٧م.
- (معاني الحروف): الرماني (ت ٣٨٤هـ) علي بن عيسى، تحقيق الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار نهضة مصر للطبع، القاهرة ١٩٧٣م.
- (معاني القرآن): الأخفش (ت ٢١٥هـ) سعيد بن مسعدة المجاشعي، تحقيق الدكتور فائز فارس، الطبعة الثانية، دار الأمل، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
- (معاني القرآن): الفراء (ت ٢٠٧هـ) أبو زكريا يحيى بن زياد، تحقيق أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، الطبعة الثانية، عالم الكتب، بيروت ١٩٨٠م.
- (معاني القرآن وإعرابه): الزجاج (ت ٣١١هـ) أبو إسحاق إبراهيم بن السري تحقيق الدكتور عبد الجليل عبده شلبي، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٧٣م-١٩٧٤م.
- (معاني النحو): للدكتور فاضل صالح مهدي السامرائي، بغداد، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٧م-١٤٠٩هـ/ ١٩٩٠م.
- (معترك الأقران في إعجاز القرآن): للسيوطي، تحقيق محمد علي البجاوي، طبعة دار الفكر العربي، مصر، ١٩٦٩م.
- (معجم الأدوات النحوية): للدكتور محمد التونجي، الطبعة الخامسة، بنغازي، ١٩٧٤م.

- (معجم الجملة القرآنية): القسم الأول، الحروف الزائدة في ضوء الدراسات القرآنية، للدكتور طالب محمد إسماعيل الزوبعي، بغداد.
- (المعجم الوسيط): قام بإخراجه إبراهيم مصطفى وأحمد حسن الزيات وحامد عبد القاهر ومحمد علي النجار، وأَشْرَفَ على طبعه عبد السلام هارون، المكتبة العلمية، طهران.
- (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب): لابن هشام، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، القاهرة.
- (مفاتيح الغيب في تفسير القرآن أو التفسير الكبير): للرازي (ت ٦٠٦هـ) الإمام فخرالدين. المطبعة البهية ١٣٥٣هـ / ١٩٣٤ـ١٣٥٧هـ / ١٩٣٨م.
- (مفاتيح العلوم): السكاكي (ت ٦٢٦هـ) أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي، تحقيق أكرم عثمان يوسف، الطبعة الأولى، مطبعة دار الرسالة، بغداد، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
- (المفردات في غريب القرآن): الراغب الأصبهاني (ت ٥٦٥هـ على الأرجح) الحسين محمد، تحقيق الدكتور محمد أحمد خلف الله، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
- (المقتصد في شرح الإيضاح): لعبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١ أو ٤٧٤هـ)، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨٢م.
- (المقتضب): المبرد (ت ٢٨٥هـ) محمد بن يزيد، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة، دار الكتب، القاهرة، ١٩٦٥م.
- (المقرب): لابن عصفور، تحقيق الدكتور أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، الطبعة الأولى، بغداد، ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م.

- (من بلاغة القرآن): للدكتور أحمد أحمد بدوي الطبعة الثالثة، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، ١٣٧٠هـ/ ١٩٥٠م.
- (نحو المعاني): للدكتور أحمد عبد الستار الجواري، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م.
- (النحو الوافي): عباس حسن، دار المعارف، مصر ١٩٦٣م-١٩٦٦م.
- (نظم الفرائد وحصر الشرائد): المهلبي (ت ٥٨٣هـ) مهدي الدين مهلب بن حسن بن بركات، تحقيق الدكتور عبد الرحمن العثيمين، الطبعة الأولى، مطبعة المدني، القاهرة ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- (النكت في تفسير كتاب سيبويه): الأعلم الشنتمري (ت ٤٧٦هـ) يوسف بن سليمان بن عيسى، الطبعة الأولى، الكويت، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.
- (همع الهوامع شرح جمع الجوامع): للسيوطي، تحقيق عبد العال سالم مكرم، دار البحرين العلمية، الكويت، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.
- (وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان): لابن خلكان (ت ٦٨١هـ)، تحقيق الدكتور إحسان عباس، دار الثقافة بيروت، ١٣٦٨هـ/ ١٩٧٢م.

البحوث

- (التعجب بين البصريين والكوفيين): للدكتورمحيي الدين توفيق، مجلة آداب الرافدين، جامعة الموصل، العدد الخامس ١٩٧٤م.
- (الجرس والإيقاع في تعبير القرآن): للدكتور كاصد ياسر الزيدي، مجلة آداب الرافدين، جامعة الموصل، العدد التاسع ١٩٧٨م.
- (حروف الزيادة وجواز وقوعها في القرآن الكريم): للدكتور عبد الرحمن تاج، مجلة مجمع اللغة العربية الجزء الثلاثون، ١٣٩٢هـ/ نوفمبر ١٩٧٢م.

- (فعل الشرط دلالته وزمنه): للدكتور فاضل السامرائي، مجلة الضاد، الجزء الأول، بغداد، جمادى الآخرة ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
- (الموفقي في النحو): لابن كيسان، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، والدكتور هاشم طه شلاش، مجلة المورد، المجلد الرابع، العدد الثاني، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.

obeikandl.com

(لا) الزائدة في القرآن الكريم
دراسة نحوية

obeikandl.com

obeikandl.com

يثبت النحاة والمفسرون مجيء (لا) زائدة في القرآن الكريم، لا تفيد النفي ولا توكيده، ويتناول البحث (لا) هذه بالدراسة ويثبت أنها جاءت على بابها نافية، وأنه ليس ثمة (لا) زائدة في كتاب الله.

التوطئة

بسم الله، والحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه. أما بعد.

فقد ذكر النحاة أن (لا) تجيء زائدة من جهة اللفظ كقولهم: جئت بلا زاد، وغضبت من لا شيء، لوصول عمل ما قبلها إلى ما بعدها[1].

وذكروا أيضًا أنها تجيء زائدة مع الواو لتوكيد النفي كقوله تعالى: ﴿ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾[2] [الفاتحة: ٧]. ومن ذلك قراءة (يأمركم) بالنصب في قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَن تَتَّخِذُوا ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ

---

(١) الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي (ت٧٤٩هـ)، حسن بن قاسم تحقيق: طه محسن، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٣٩٦هـ = ١٩٧٦م، ص٣٠٧.

(٢) مشكل إعراب القرآن المكي القيسي (ت٤٣٧هـ) ، تحقيق: الدكتور حاتم صالح الضامن، دارالحرية للطباعة، بغداد، ١٣٩٥هـ=١٩٧٥م، ١/ ٧٤، وشرح عيون الإعراب للمجاشعي (ت٤٧٩هـ)، علي بن فضال، تحقيق: الدكتور حنا جميل حداد، الطبعة الأولى الزرقاء، الأردن، ١٤٠٦هـ=١٩٨٥م، ص٢٥٢، وشرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) أبو عمر وعثمان بن عمر، تحقيق، الدكتور موسى بناي علوان العليلي، مطبعة الأدب، النجف الأشرف، ١٤٠٠هـ= ١٩٨٠م، ص٤٠٦، والجنى الداني ص٣٠٧.

أَرْبَابًا ﴾ [آل عمران: ٨]، وهي قراءة عامر وابن عامر وحمزة[١]، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَسْتَوِي ٱلْحَسَنَةُ وَلَا ٱلسَّيِّئَةُ ﴾[٢] [فصلت: ٩٤].

والبحث لا يتناول زيادة (لا) في هذين الموضعين؛ إذ لا اختلاف بين النحاة في أنها نافية، فهي ليست زائدة من حيث المعنى، وإنما يتناول (لا) التي جردوها من معنى النفي وقالوا: بأن دخولها كخروجها[٣]، وهي التي أشار إليها الفراء بقوله: "إن العرب تجعل (لا) صلة في كل كلام دخل في آخره جحد أو في أوله جحد غير مصرح به"[٤].

وقد ذهب جمهور النحاة والمفسرين إلى أن كل (لا) دخلت على الفعل (أقسم) تعد زائدة وليست نافية؛ لذا جعلت هذا البحث يتضمن (لا) الزائدة في ثلاثة مواضع؛ الزائدة بعد جحد، والزائدة قبل جحد، و (لا) الداخلة على الفعل (أقسم).

---

(١) كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد (ت ٣٢٤هـ) أبو بكر أحمد بن موسى تحقيق: الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ١٣٩٢هـ=١٩٧٢م، ص٢١٣. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام (ت٧٦١هـ) جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله الأنصاري، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، ٢/ ٢٥٢، والبرهان في علوم القرآن للزركشي (ت٧٩٤هـ) بدر الدين بن محمد، تحقيق: محمد أبي الفضل، الطبعة الثالثة، بيروت، ٣/ ٩٢.

(٢) البرهان في علوم القرآن: ٣/ ٨٨.

(٣) الجنى الداني، ص٣٠٧-٣٠٨، والإعراب عن قواعد الإعراب لابن هشام، تحقيق: الدكتور علي فودة نيل، الرياض، ١٩٨١م، ص٧٥.

(٤) معاني القرآن للفراء (ت ٣٠٧هـ)، أبو زكريا يحيى بن زياد، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، الطبعة الثانية، بيروت، ١٩٨٠م، ٣/ ١٣٨.

لا الزائدة بعد جحد

ذهب جمهور النحاة والمفسرين إلى أن (لا) زائدة في قوله تعالى: ﴿ قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ ۖ قَالَ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِي مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُۥ مِن طِينٍ ﴾ [الأعراف: ١٢]، بدلالة قوله تعالى: ﴿ قَالَ يَـٰٓإِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ ۖ ﴾ [ص: ٧٥]، والتقدير: أي شيء منعك من السجود[١] وقد جيء بها للتوكيد والتحقيق، والمعنى: وما منعك أن تحقق السجود. وتلزمه نفسك إذ أمرتك[٢].

---

(١) معاني القرآن للفراء: ١/ ٣٧٤ ، ٣/ ١٣٨، ومجاز القرآن لأبي عبيدة (ت٢١٠هـ) معمر بن مثنى، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، مطبعة السعادة، مصر، ١٣٧٤هـ=١٩٥٤م - ١٣٨١هـ=١٩٦٢م، ١/ ٢١١، ومعاني القرآن للأخفش (ت٢١٥هـ) سعيد بن مسعدة المجاشعي، تحقيق: الدكتور فائز فارس، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ= ١٩٨١م، ٢/ ٢٩٤، وإعراب القرآن لأبي جعفر النحاس (ت٣٣٨هـ) أبو جعفر أحمد بن محمد، تحقيق: زهر غازي زاهد، مطبعة العاني، بغداد ١٣٩٧هـ= ١٩٧٧م، ١/ ٦٠١، ومشكل إعراب القرآن: ١/ ٢٨٤.

(٢) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري (ت٥٢٨هـ) جار الله محمود بن عمر، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢/ ٨٨، والبحر المحيط لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٥٤هـ) أثير الدين محمد بن يوسف، مطبعة السعادة، مصر، ١٣٢٨هـ، ٤/ ٢٧٢.

** جامع البيان عن تأويل آي القرآن، (ت٣١٠هـ) أبو جعفر محمد بن جرير، تحقيق محمود محمد شاكر، الأجزاء (١_١٤) والطبعة الثانية مطبعة مصطفى البابي الحلبي بقية الأجزاء مصر ١٣٧٣هـ = ١٩٥٤م و ١٢/ ٣٢٤ - ٣٢٦، ومفاتيح الغيب في تفسير القرآن أو التفسير الكبير للرازي، الإمام فخر الدين الرازي (ت ٦٠٦هـ) المطبعة البهية ، ١٣٥٣هـ / - ١٣٥٧هـ =١٩٣٤م - ١٩٣٨م ١٤/ ٣١- ٣٢ والجامع لأحكام القرآن للقرطبي (ت ٦٧١هـ) محمد بن أحمد الأنصاري الطبعة السادسة دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٣٨٧هـ= ١٩٦٧م ، ٧/ ١٧٠، والبرهان في علوم القرآن للزركشي ٣/ ٩٠.

وذهب نحاة إلى أن (لا) نافية هنا وليست زائدة بتأويل (منعك) بمعاني أفعال أخرى، والتقدير مثلاً: من قال لك لا تسجد إذ أمرتك بالسجود؟ أو أي شيء اضطرك إلى أن لا تسجد؟ أو ما أحوجك إلى أن لا تسجد؟ أو ما دعاك إلى أن لا تسجد[1].

والقول الأخير أقرب الأقوال إلى ما تميز به القرآن الكريم من حيث لغته وبلاغته، وأنه ليس فيه كلمة أو حرف زائد لا معنى له، إلا أن لا حاجة إلى هذه التأويلات.

فالذي يبدو أن (لا) في هذه الآية نافية وليست زائدة؛ لأنها ضمن جملة أريد بها أن تكون تفسيرًا لدلالة ما قبلها، فمفعول (منعك) في قوله تعالى:﴿قَالَ مَا مَنَعَكَ إِلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾ [الأعراف: ١٢] ليس (ألا تسجد)، بل هو محذوف والمعروف في اللغة أن حذف المفعول به يراد به إعمام معناه، وهذا المعنى العام ليس مطلقًا، بل يفهم ويحدد من الجملة المتسرة، فمفعول (ما منعك) أريد به طاعة الله، دل على ذلك قوله تعالى: (أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ) والمعنى: أي شيء منعك طاعتي؟ أي: ألا تسجد إذ أمرتك؟

ومن أسرار هذا الأسلوب أنه أريد به توبيخ إبليس على عدم طاعة الله بصفة عامة، ثم توبيخه بصفة خاصة؛ لذلك لا حجة لإبليس عندما سوغ عدم سجوده بقوله: ﴿ قَالَ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِي مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُۥ مِن طِينٍ﴾ [الأعراف: ١٢]؛ لأن عدم سجوده هذا كان معصية لله سبحانه وتكبرًا على امتثال أمره قبل أن يكون استعلاءً وتكبرًا على آدم.

---

(١) الكتاب لسيبويه: (ت١٨٠هـ)، أبو بشر عمرو بن عثمان: تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الطبعة الأولى، دار العلم، القاهرة، ١٩٦٦م، ٣/ ١٢٣.

والله سبحانه لعنه وطرده من رحمته وجنته لدلالة الأمر الأول لا لدلالة الأمر الثاني.

وفي قوله تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِن جَاءَتْهُمْ آيَةٌ لَّيُؤْمِنُنَّ بِهَا ۚ قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِندَ اللَّهِ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام: ١٠٩].

قرأ (إنها) بالكسر ابن كثير وأبو عمرو، وقرأ بالفتح نافع وعاصم في رواية حفص وحمزة والكسائي[١]، فعند قراءتها بالكسر تكون (إنها) مستأنفة، وقد تم الكلام عند (يشعركم)، وعند قراءتها بالكسر تكون (إنها) هي المفعول به الثاني في محل نصب، والمعنى: وما يعلمكم عدم إيمانهم إذا جاءتهم الآية؟ فيكون تأخير الآية عذرًا لهم في ترك الإيمان؛ لذلك اختار سيبويه قراءة (إنها) بالكسر[٢] على الاستئناف، والمفعول الثاني محذوف والتقدير: وما يشعركم إيمانهم[٣] حتى ذكر الزجاج (ت ٣١١هـ) (والكسر أحسنها وأجودها)[٤].

ومنهم من جعل (لا) زائدة ليصح المعنى؛ ورده الزجاج بأنها نافية في

---

(١) التبيان في إعراب القرآن للعكبري (ت٦١٦هـ) أبو البقاء عبد الله بن الحسين، تحقيق: محمد علي البجاري، مطبعة عيسى البابي الحلبي، مصر، ١٩٧٦م، ١/ ٥٣٠.

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: (ت٣١١هـ) أبو إسحاق إبراهيم بن السري، تحقيق: الدكتور عبد الجليل عبده شلبي، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٧٣م – ١٩٧٤م، ٢/ ٢٨٢-٢٨٣.

(٣) المصدر السابق والصفحة نفسها، ومغني اللبيب، ١/ ٢٥١.

(٤) كتاب سيبويه: ٣/ ١٢٣، والنكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشنتمري (ت ٤٧٦هـ) يوسف بن سليمان بن عيسى، الطبعة الأولى، الكويت، ١٤٠٧هـ= ١٩٨٧م، ٢/ ٧٦٦.

قراءة الكسر فيجب ذلك في قراءة الفتح[١].

ونسب إلى الخليل أنه جعل (أنها) بالفتح بمعنى لعلها[٢].

والظاهر أن (أنها) بالفتح على بابها، وأن (لا) نافية، وقوله تعالى: ﴿ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام: ١٠٩] جملة مستأنفة أريد بها أن تكون تفسيرًا لما قبلها، والمعنى: وما يشعركم إيمانهم، أي: أنها إذا جاءت لا يؤمنون. ولا فرق بين فتح (أنها) وكسرها من حيث صلاحها في الحالتين أن تكون وما بعدها جملة مستأنفة مفسرة لما قبلها، سوى أن الفتح يكون عند جعل الآية المفسرة أكثر ارتباطًا بما قبلها كأنهما جملة واحدة أو سياق واحد.

وكذلك ذهب النحاة والمفسرون إلى أن (لا) زائدة في قوله تعالى: ﴿ وَحَرَامٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾ [الأنبياء: ٩٥]، والمعنى: وحرام على قرية أمتناهم أن يرجعوا إلى الدنيا[٣] أو يكون المعنى:

أن قومًا عزم الله على إهلاكهم غير متصور أن يرجعوا أو يتوبوا إلى أن تقوم الساعة[٤]، أو: وممتنع على أهل قرية[٥]، قدرنا إهلاكهم أنهم يرجعون عن الكفر إلى قيام الساعة، وفصَّل الرازي (ت٦٠٦هـ) إعراب هذه الآية بقوله: وحرام خبر، فلا بد له من مبتدأ، وهو إما قوله: ﴿ أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾ أو

---

(١) جامع البيان (تفسير الطبري) ١٧/ ٨٦-٨٧، ٢٧/ ٢٤٦-٢٤٧ وإعراب القرآن للنحاس، ٢/ ٣٨٢-٣٨٣، ومفاتيح الغيب (تفسير الرازي)، ٢٢/ ٢٢٠، والجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)، ١١/ ٣٤٠.

(٢) الكشاف (تفسير الزمخشري): ٣/ ١٣٤.

(٣) مغني اللبيب: ١/ ٢٥٢.

(٤) مفاتيح الغيب: ٢٢/ ٢٢٠-٢٢١.

(٥) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٣/ ٤٠٥.

شيء آخر، أما الأول فالتقدير: عدم رجوعهم حرام، أي: ممتنع، وإذا كان عدم رجوعهم ممتنعًا كان رجوعهم واجبًا، فهذا الرجوع إما أن يكون المراد منه الرجوع إلى الآخرة أو إلى الدنيا، أما الأول فيكون المعنى: أن رجوعهم إلى الحياة في الدار الآخرة واجب، ويكون الغرض منه إبطال كون من ينكر البعث، وتحقيق ما تقدم: أنه لا كفران لسعي أحد، فإنه سبحانه سيعطيه الجزاء، وأما الثاني، أن رجوعهم إلى الدنيا واجب، لكن المعلوم أنهم لم يرجعوا إلى الدنيا فعندها ذكر المفسرون وجهين:

أن الحرام قد يجيء بمعنى الواجب كقوله تعالى: ﴿ قُلْ تَعَالَوْاْ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُواْ ﴾[الأنعام: ١٥١]، وترك الشرك واجب وليس بمحرم فالمعنى: أنه واجب على أهل قرية أهلكناها أنهم لا يرجعون عن الشرك، أو لا يرجعون إلى الدنيا. أو أن تكون (لا) صلة زائدة، والمعنى: وحرام على قرية أهلكناها رجوعهم إلى الدنيا، أو حرام على قرية أهلكنا رجوعهم عن الشرك.

وهذه الآية كالآيتين السابقتين. فالظاهر أن خبر (وحرام) محذوف وهذا الحذف أدى إلى إبهام معنى الآية فكان قوله تعالى:(أنهم لا يرجعون) تفسيرًا لها، وهذا ما قال به نحاة ومفسرون فقد أجازوا جعل (لا) نافية والمعنى: وحرام على قرية أهلكناها أن تتقبل منهم عملًا؛ لأنهم لا يرجعون، أي: لا يتوبون[1] أي أن الكلام تم عند قوله تعالى: (أهلكناها) ثم علل أو فسر فقال: (أنهم لا يرجعون) أي: عن الكفر والشرك والتقدير: وحرام على قرية أهلكناها ذاك، أو وحرام على قرية أهلكناها قبول أعمالهم، وابتدأ بالنكرة

(١) الكشاف: ٣/ ١٣٤، ومفاتيح الغيب: ٢٢/ ٢٢١، ومغني اللبيب: ١/ ٢٥٢.

لتقييدها بالمعمول، وجاز جعل (وحرام) خبرًا والمبتدأ محذوف. والتقدير: والعمل الصالح حرام عليهم.

وعلى الوجهين فإن قوله تعالى: (أنهم لا يرجعون) تعليل على إضمار اللام والمعنى: لا يرجعون عما هم فيه، ودليل المحذوف ما تقدم من قوله تعالى: ﴿ فَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا كُفْرَانَ لِسَعْيِهِۦ وَإِنَّا لَهُۥ كَٰتِبُونَ ﴾ [الأنبياء: ٩٤]، وذكروا أن هذا الوجه أو هذا التأويل يؤيد صحته مجيء (إنهم لا يرجعون) في قراءة بعضهم بالكسر(١).

هذه هي المواضع الثلاثة التي أشار إليها الفراء كما تقدم أن العرب تجعل (لا) صلة في كل كلام دخل في أوله جحد غير مصرح به.

وقد تبين أنها ليست زائدة ولا صلة، وإنما هي نافية ضمن جملة مستأنفة مفسرة لما قبلها.

(لا) الزائدة قبل جحد

أشار الفراء كما تقدم أيضًا إلى أن العرب تجعل (لا) صلة في كل كلام دخل في آخره جحد واستشهد على ذلك بقوله تعالى: ﴿ لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَىْءٍ ﴾ [الحديد: ٢٩]، فـ (لا) الأولى زائدة والثانية نافية.

وقد ذهب سيبويه إلى أن (لا) من (لئلا) لغو في قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَءَامِنُواْ بِرَسُولِهِۦ يُؤْتِكُمْ كِفْلَيْنِ مِن رَّحْمَتِهِۦ وَيَجْعَل لَّكُمْ نُورًا تَمْشُونَ بِهِۦ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ۚ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٢٨﴾ لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ

(١) كتاب سيبويه: ١/ ٣٩٠، ٤/ ٢٢٢.

أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَيْءٍ مِّن فَضْلِ ٱللَّهِ وَأَنَّ ٱلْفَضْلَ بِيَدِ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ﴾[1] [الحديد: ٢٨-٢٩].

وهذا ما عليه النحاة بعده[2] حتى قال الشلوبيني (ت٦٤٥هـ) كما نسب إليه: وأما زيادة (لا) في قوله تعالى: (لئلا يعلم أهل الكتاب) فشيء متفق عليه[3].

وقيل أن (لا) زيدت هنا للتوكيد والتقدير: ليعلم أهل الكتاب وليتبين لهم وليتحقق أن ما يصيب المؤمنين من فضله لا يقدرون على إزالته أو تخصيص فضل الله بقوم معينين، ولا يمكنهم حصر الرسالة والنبوة في قوم مخصوصين[4].

وبعد أن ذكر الجامعي النحوي (ت٥٤٣هـ) أن زيادة (لا) هنا مما أجمعوا عليه نسب إلى الجاحظ (ت٢٥٥هـ) بأنه زعم: أن الأولى أن لا يكون في كلام

---

(١) مجاز القرآن لأبي عبيدة: ٢/ ٢٥٤، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٥/ ١٣١.

(٢) البرهان في علوم القرآن للزركشي: ٣/ ٩٠.

(٣) شرح عيون الإعراب للمجاشعي، ص٢٥٢، والبيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات بن الأنباري (ت٥٧٧هـ)، عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد، تحقيق: الدكتور طه عبد الحميد طه مراجعة مصطفى السقا، القاهرة، ١٣٨٩هـ= ١٩٦٩م، ٢/ ٢٤٥، ومفاتيح الغيب: ٢٩/ ٢٤٨، وشرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب، ص٤٠٦، والجامع لأحكام القرآن: ١٧/ ٢٦٧، والجنى الداني، ص٣٠٧-٣٠٨، ومغني اللبيب: ١/ ٢٤٨.

(٤) الجواهر للضرير الجامعي النحوي الأصبهاني (ت ٥٤٣هـ) أبو الحسن على بن الحسين المطبوع خطأً تحت عنوان: إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج، تحقيق: إبراهيم الإبياري المؤسسة المصرية العامة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٥م، ١/ ١٣٤ ومفاتيح الغيب ٢٩/ ٢٤٨.

الله شذوذ وما يستغنى عنه، والذي يوجبه اللفظ على ظاهره أن يكون الضمير في يقدرون للنبي ﷺ. وآله والمؤمنين والمعنى: لئلا يعلم اليهود والنصارى أن النبي ﷺ وآله والمؤمنين لا يقدرون، وإذا لم يعلموا أنهم لا يقدرون فقد علموا أنهم يقدرون عليه، أي: إن آمنتم كما أمرتم آتاكم الله من فضله فعلم أهل الكتاب ذلك ولم يعلموا خلافه[1].

ثم عقب على كلام الجاحظ بقوله: وحمل ابن بحر (ويعني به الجاحظ: أبو عثمان عمرو بن بحر) زيادة (لا) على الشذوذ جهل منه بقواعد العربية، وليس كل من يعرف شيئًا من الكلام يجوز له التكلم على قواعد العربية، وليس كون (لا) زائدة في فحوى خطاب العرب مما يكون طعنًا من الملحدة على كلام الله؛ لأن كلام الله نزل على لسانهم، وكيف يكون زيادة (لا) شذوذًا، وقد جاء ذلك عنهم وشاع[2].

والحقيقة أن لسان العرب لم يكن جميعه بالدرجة نفسها من الفصاحة والبلاغة، والقرآن الكريم لم ينزل بلسان العرب من غير اختيار وانتقاء، وإنما نزل بما هو الأفصح والأبلغ، ومجيء (لا) زائدة لا معنى لها لا يعد من فصيح الكلام، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن النحاة الذين قالوا بزيادة (لا) في كتاب الله، هم الذين قالوا بزيادتها في القرآن الكريم: يريد إثبات هذا أيضًا في لسان العرب.

ومن أجاز جعل (لا) نافية غير زائدة جعل معنى الآية: لئلا يعلم أهل

---

(١) إعراب القرآن: ١/ ١٣٥.

(٢) المصدر السابق: ١/ ١٣٥، والتبيان في إعراب القرآن: للعكبري: ٢/ ١٢١١.

الكتاب عجز المؤمنين[1].

والظاهر أن كلام الله في هذه الآية يفيد أن المؤمنين إذا اتقوا الله وآمنوا برسوله؛ آتاهم الله من فضله؛ ليبين من خلال ذلك جهل أهل الكتاب الذين يرون أن المؤمنين لا ينالهم فضل من الله حسب علمهم، فيكون المعنى: أنه يؤتيكم هذا الفضل من أجل أن يجعل أهل الكتاب لا يعلمون. فـ(لا) نافية وهذا هو المعنى المراد.

فقد أراد الله سبحانه أن يصفهم بأنهم لا يعلمون بالذي يضرهم أو يضر غيرهم، ولا يعلمون بالذي ينفعهم أو ينفع غيرهم والمقدرة على جلب النعمة أو سلبها تأتي بمعرفة أين يكمن الخير، وأين يكمن الشر. فأراد الله عز وجل أن يصرف وينفي عنهم هذا العلم، وذاك لينفي عنهم مقدرتهم على سلب ما أنعم الله به على المؤمنين، والمعنى: إنه إذا اتقيتم الله أعطاكم الله ما شاء أن يعطيكم ذلك من أجل أن يجعل أهل الكتاب قومًا لا يعلمون، أي: من أجل أن يجعلهم قومًا لا يقدرون على انتزاع فضل الله منكم وأي فضل كان ينعم به عباده، فمن جهل عجز، ومن لا يقدر لا يعلم.

فإذا تبين أن (لا) في (لئلا) نافية وليست زائدة فهذا يعني أن هذه الآية مبدوءة بمعنى الجحد أيضًا، فتكون هي والآيات التي سبقتها جاءت جميعها في سياق واحد من حيث التركيب.

وهي كذلك من حيث المعنى، فالذي يظهر أن جعل الآية مبهمة بحذف ما يتم به معناها، ثم الابتداء بتفسير معنى المحذوف أو معنى الجملة الذي

---

(١) البرهان في علوم القرآن: ٣/ ٩٢.

تضمنته أو ذكر ما يزيل إبهامها، يعد من أساليب القرآن الكريم، وهذا ما لحظناه في المواضع السابقة، ونلحظ ذلك فيما يذهب إليه النحاة والمفسرون في آيات أخر على نسقها، من ذلك مثلا قوله تعالى: ﴿ قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ﴾[الأنعام: ١٥١].

قيل: (لا) زائدة[١] والتقدير: حَرَّمَ عليكم أن تشركوا.

والراجح عند النحاة أنها نافية، وذكر في تفسير الآية أنه يجوز الوقف على (ربكم)، ثم ابتدأ (عليكم ألا تشركوا) وقيل: (ألا تشركوا) في موضع نصب بتقدير فعل من لفظ الأول، والتقدير: أتل عليكم تحريم الإشراك.

أي: عليكم ترك الإشراك وعليكم إحسانًا بالوالدين، فيكون (ألا تشركوا) في محل نصب على الإغراء[٢].

وقيل: التقدير: أوصيكم ألا تشركوا، أو: أبين لكم ألا تشركوا[٣].

ويبدو أنه لا حاجة إلى هذه التقديرات، لوضوح معنى الآية، إذ أن قوله تعالى:﴿ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ وما بعده كان تعدادًا وتفسيرًا لما حرم الله، والمعنى: تعالوا أتل ما حرم ربكم عليكم، هو: أن لا تشركوا به وبالوالدين إحسانًا[٤].

ونلحظ هذا الأسلوب أيضًا في قوله تعالى: ﴿ وَجَدتُّهَا وَقَوْمَهَا يَسْجُدُونَ

---

(١) البيان في غريب إعراب القرآن: ١/ ٣٤٩، والجامع لأحكام القرآن: ٧/ ١٣١.
(٢) مغنى اللبيب:١/ ٢٥٠.
(٣) البيان في غريب إعراب القرآن: ١/ ٣٤٩
(٤) الكشاف: ٣/ ٣٦١، ومفاتيح الغيب: ٢٤/ ١٩١-١٩٢.

لِلشَّمْسِ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَعْمَٰلَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ ﴿٢٤﴾ أَلَّا يَسْجُدُوا۟ لِلَّهِ ٱلَّذِى يُخْرِجُ ٱلْخَبْءَ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا تُخْفُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ ﴾ [النمل: ٢٤-٢٥].

قرأ عامة قراء المدينة والكوفة والبصرة بالتشديد. (ألا) المؤلفة من (أن) و (لا)، وقد قيل: إن (لا) زائدة والمعنى: أنهم لا يهتدون إلى أن يسجدوا[١] أو لا يعلمون أن ذلك واجب عليهم[٢].

وقيل: إن (لا) نافية والمعنى: وزين لهم الشيطان لئلا يسجدوا[٣].

والظاهر أن (لا) نافية، والمعنى: فهم لا يهتدون أي: ألا يسجدوا، فقد تضمنت الآية وصف قوم إبليس بثلاث صفات: تزيين الشيطان لأعمالهم، وصدهم عن سبيل الله، وكونهم غير مهتدين، وجاء قوله تعالى: (ألا يسجدوا) تحديدًا أو تفسيرًا للمراد من هذه الصفات.

ومن ذلك أيضًا قوله تعالى: ﴿ قَالَ يَٰهَٰرُونُ مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوٓا۟ ﴿٩٢﴾ أَلَّا تَتَّبِعَنِ ۖ أَفَعَصَيْتَ أَمْرِى ﴾ [طه: ٩٢-٩٣].

قال الطبري في تفسير هذه الآية: يقول تعالى ذكره قال موسى لأخيه هارون لما فرغ من خطاب قومه ومراجعته إياهم على ما كان من خطأ فعلهم: يا هارون أي شيء منعك إذا رأيتهم ضلوا عن دينهم فكفروا بالله وعبدوا العجل أن لا تتبعني، واختلف أهل التأويل في المعنى الذي عزل موسى عليه

---

(١) التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ١٠٠٧، والجامع لأحكام القرآن: ١٣/ ١٨٥.
(٢) جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تفسير الطبري: ١٩/ ١٤٩.
(٣) المصدر السابق، الطبعة الأولى: ١٣٢٨هـ ١٦/ ١٥٠.

أخاه من ترك اتباعه[1].

وبين أن بني إسرائيل منهم من عبد العجل وأقام على عبادته، ومنهم من أنكر ذلك فاعتزلوهم، وأما المراد من الاتباع فقد ذكر مذهبين في تفسيره: أحدهما: ما منعك من اتباعي واللحوق بي بمن أطاعك وترك المقام بين أظهرهم، والثاني: ما منعك من اتباع وصيتي في إصلاحهم وقتالهم على المنكر.

ونص العبارة التي ذكرها الطبري لتفسر الآية (أن لا تتبعني) تفيد أن موسى عذل أخاه من اتباعه في حين أن المراد والمعنى المتفق عليه عند النحاة والمفسرين وعند الطبري نفسه: أن موسى عذل أخاه من تركه اتباعه، فإذا وجب إرادة هذه المعنى وجب أن تكون العبارة التي تستعمل لتفسير الآية هي عبارة (أن تتبعني) لا عبارة (أن لا تتبعني).

فيبدو أن الطبري ـ رحمة الله ـ لم ينتبه إلى زيادة (لا) إذ لا يتحقق المعنى الذي نريد إثباته في التفسير إلا بعد الإشارة إلى زيادتها.

لذلك نجد النحاة والمفسرين بعده يجمعون على أن (لا) زائدة، والمعنى:

---

(١) الكشاف: ٣/ ٨٣، والمحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية (ت ٥٤١هـ)، أبو محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي، تحقيق عبد الله إبراهيم الأنصاري والسيد عبد العال السيد إبراهيم، الدوحة، ١٤٠٩هـ=١٩٨٨م، ١٠/ ٨٠، وزاد المسير في علم التفسير لابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، أبو الفرج البغدادي، الطبعة الأولى، دمشق ١٣٨٤هـ=١٩٦٧م، ٥/ ٣١٦، ومفاتيح الغيب: ٢٢/ ١٠٨، والتبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٩٠١، والجامع لأحكام القرآن: ١١/ ٢٣٧، ومغني اللبيب: ١/ ٢٤٨، والبرهان في علوم القرآن: ٣/ ٩١.

أي شيء منعك أن تتبعني[١].

وقيل: (لا) نافية بتأويل (ما منعك) بمعنى: ما دعاك: والتقدير: ما دعاك إلى أن لا تتبعني[٢].

والصحيح أن (لا) نافية، وأن مفعول (منعك) محذوف، مما أدى إلى إعام معنى الجملة وإبهامه فاحتاج إلى تحديد وتفسير فجاء قوله تعالى: (ألا تتبعن) تحديدا وتفسيرا لهذا المعنى. والدليل على ذلك كون قوله تعالى: (ألا تتبعن) في ابتداء الآية التالية، فمن غير المستساغ أن يكون الفعل في آية ومفعوله في آية أخرى.

ونلحظ هذا الأسلوب أيضًا في التعبير القرآن في غير باب (لا) الزائدة، فقد يأتي الكلام المثبت تفسيرًا لكلام مبهم قبله منفي أو مثبت كقوله تعالى: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِى ٱلْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾ [الزخرف: ٣٩].

روى التغلبي: وهو راوي ابن عامر الوقف على قوله: (إذ ظلمتم) ويبتدئ (إنكم) بكسر الهمزة[٣].

---

(١) مدارك التنزيل وحقائق التأويل للنسفي (ت ٧١٠هـ) أبو محمد عبد الله بن أحمد بن عبد الله بن نصر، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ٢/ ٣٧٥.

(٢) كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد، ص ٥٨٦ والمستنير في القراءات العشر لابن سوار البغدادي (ت ٤٩٦هـ) دراسة وتحقيق عمار أمين محمد الددو بإشراف الدكتور حاتم صالح الضامن رسالة دكتوراة في اللغة العربية مقدمة إلى مجلس كلية الآداب جامعة بغداد محرم ١٤٢٠ هـ = آيار ١٩٩٩ وص ٥٢٩ التبيان في إعراب القرآن ٢/ ١١٤٠ و الجامع لأحكام القرآن ١٦/ ٩١-٩٢.

(٣) كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد، ص٥٨٦، والمستنير في القراءات العشر لابن سوار البغدادي (ت ٤٩٦هـ) دراسة وتحقيق: عمار أمين محمد الددو، بإشراف الدكتور حاتم صالح الضامن، رسالة دكتوراه في اللغة العربية مقدمة إلى مجلس كلية الآداب، جامعة بغداد محرم ١٤٢٠هـ= آيار ١٩٩٩م، ص٥٢٩، التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ١١٤٠، والجامع لأحكام القرآن: ١٦/ ٩١-٩٢.

ففي هذه القراءة السبعية المتواترة. يكون فاعل (ينفعكم) محذوفًا ويكون قوله: (إنكم في العذاب مشتركون) تفسيرًا لمعناه، والمعنى: ألن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم، أي: أنكم في العذاب مشتركون.

وهذا التأويل ما يجمع عليه النحاة والمفسرون عند قراءة (إنها) بالكسر، في هذه الآية وفي الآية التي مر ذكرها وهي قوله تعالى: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ وهي قراءة متواترة في هاتين الآيتين تعادل قراءة الفتح.

وكقوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [الأنبياء: ٣].

يقول الفراء: فإن شئت جعلت (الذين) مستأنفة مرفوعة كأنك جعلتها تفسيرًا[1] ويكون معناه: وأسروا النجوى: ثم قال: هم الذين ظلموا[2] أو يكون (الذين) في محل رفع بدلًا أو مبينًا عن معنى (الواو) في (وأسروا النجوى)، والمعنى: وأسروا النجوى.

أي: هم الذين ظلموا[3] أو جاءت الآية على لغة: أكلوني البراغيث أو يكون (الذين) منصوبًا على الذم أو على تقدير فعل، والمعنى: وأسروا النجوى، أعني: الذين ظلموا[4].

---

(١) معاني القرآن: ٢/ ١٩٨.
(٢) جامع البيان: ١٧/ ٢.
(٣) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٣/ ٣٨٤.
(٤) المصدر السابق، وإعراب القرآن لأبي جعفر النحاس (ت ٣٣٨هـ) أحمد بن محمد بن إسماعيل، تحقيق: زهر غازي زاهد، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٧هـ=١٩٧٧م، ٢/ ٣٦٦، ومفاتيح الغيب: ٢٢/ ١٤١، والتبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٩١١، والجامع لأحكام القرآن: ١١/ ٢٦٩.

وهذه الأقوال جميعها لا تخرج من كون قوله تعالى: (الذين ظلموا) تفسيرا لدلالة (الواو) في (وأسروا)، والمعنى: وأسروا النجوى: أي: الذين ظلموا.

يتبين مما تقدم تفصيله أن (لا) في قوله تعالى: (قال ما منعك ألا تسجد إذ أمرتك) والآيات التي على نسقها سواء جاءت بعد نفي أو قبله ليست زائدة، وإنما هي في الحقيقة (لا) النافية واردة ضمن كلام أريد به أن يكون تفسيرًا لما قبله.

(لا) الداخلة على الفعل (أقسم)

ورد الفعل (أقسم) متلوًّا بعد (لا) في عدة مواضع من القرآن، وهذه المواضع هي:

قوله تعالى: ﴿ فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ﴾ [الواقعة: ٧٥]، وقوله تعالى: ﴿ فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَا تُبۡصِرُونَ ۝٣٨ وَمَا لَا تُبۡصِرُونَ ﴾ [الحاقة: ٣٨- ٣٩]، وقوله تعالى: ﴿ فَلَآ أُقۡسِمُ بِرَبِّ ٱلۡمَشَٰرِقِ وَٱلۡمَغَٰرِبِ إِنَّا لَقَٰدِرُونَ ﴾ [المعارج: ٤٠]، وقوله تعالى: ﴿ لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ ۝١ وَلَآ أُقۡسِمُ بِٱلنَّفۡسِ ٱللَّوَّامَةِ ﴾ [القيامة: ١- ٢]، وقوله تعالى: ﴿ فَلَآ أُقۡسِمُ بِٱلۡخُنَّسِ ۝١٥ ٱلۡجَوَارِ ٱلۡكُنَّسِ ﴾ [التكوير: ١٥]، وقوله تعالى: ﴿ فَلَآ أُقۡسِمُ بِٱلشَّفَقِ ۝١٦ وَٱلَّيۡلِ وَمَا وَسَقَ ﴾ [الانشقاق: ١٦]، وقوله تعالى: ﴿ لَآ أُقۡسِمُ بِهَٰذَا ٱلۡبَلَدِ ﴾ [البلد: ١].

ونلحظ في هذه الآيات أن (لا) دخلت على الفعل (أقسم) في بدء السورة في موضعين: في سورة القيامة، وفي سورة البلد.

يذهب النحاة والمفسرون إلى أن (لا) الداخلة على الفعل (أقسم) في هذه

الآيات زائدة للتوكيد[١].

وتكون (لا) مفصولة عن (أقسم) في قراءة عامة أهل الأمصار سوى الحسن والأعرج، فقد ذكر أنهما كانا يقرآن: لأقسم، بمعنى: أقسم، والراجح القراءة الأولى[٢].

وذكر النحاس أن (لا) تكون زائدة، لا يعلم في ذلك اختلافًا إذا وردت في وسط السورة، ولكن اختلفوا عند ورودها في بدء السورة، فكرهوا أن يقولوا زائدة في أول السورة، وقد أجمع النحاة أن (لا) لا تزاد في أول الكلام[٣].

وقالوا: ومع ذلك فقد أجازوا مجيء: (لا) زائدة، وإن كانت في بدء السُّورة، بحجة أن القرآن كله نزل مرة واحدة إلى السماء الدنيا، ثم نزل على الرسول ﷺ منجَّمًا في ثلاث وعشرين سنة[٤].

وقيل في قوله تعالى: (لا أقسم بيوم القيامة): أن الآية في سياق الاستفهام على سبيل الإنكار والتقدير: ألا أقسم بيوم القيامة[٥]. وقيل (لا) للتنبيه[٦].

---

(١) معاني القرآن وإعرابه: ٥/ ٢٥١، ٣٢٣، ٣٢٧، ومجاز القرآن لأبي عبيدة: ٢/ ٢٥٢، ٢٧٧.

(٢) جامع البيان: ٢٩/ ١٧٣-١٧٤.

(٣) إعراب القرآن: ٣/ ٥١٠، ٧٠٣.

(٤) مشكل إعراب القرآن: ٢/ ٧٦٦، والجامع لأحكام القرآن: ١٩/ ٩١-٩٢، ومغني اللبيب: ٢/ ٢٤٩.

(٥) مفاتيح الغيب: ٣٠/ ٢١٥.

(٦) الجامع لأحكام القرآن: ١٧/ ٢٢٣.

وذهب آخرون إلى أنها نافية، وهي رد وجواب لكلام سابق[١]، وهو ما حكي عنهم كثيرًا من إنكار البعث.

فقيل لهم: ليس الأمر كذلك، أو ليس الأمر كما تقولون، ثم استأنف القسم، وقد يقول الرجل: لا والله، فلا يريد نفي اليمين، بل نفي كلام تقدم[٢]، فالقرآن كله يعد كالسورة الواحدة[٣].

وأكد الرازي (ت ٦٠٦هـ) صحة هذا الوجه، ولا سيما عند وقوع (لا) في أول السور، وضعف القول بزيادتها من عدة وجوه.

الأول: أن القول بالزيادة يقود إلى الطعن في القرآن؛ لأنه به يجوز جعل النفي إثباتًا، والإثبات نفيًا، وتجويزه يقضي إلى عدم الاعتماد على نفيه ولا على إثباته.

والثاني: أن المراد من قولنا (لا) صلة أنها لغو باطل يجب طرحه وإسقاطه حتى ينتظم الكلام، ومعلوم أن وصف كلام الله تعالى بذلك لا يجوز.

والثالث: أن (لا) تزاد في وسط الكلام لا في أوله[٤].

والصحيح أن (لا) نافية سواء وردت في أول الكلام أم في وسطه، لكنها ليست ردًا لكلام سابق، بل هي. كما قال الرازي: كقول القائل : لا تسألني عما

---

(١) معاني القرآن للفراء: ٣/ ٢٠٧، وجامع البيان: ٢٩/ ١٧٣-١٧٤.
(٢) جامع البيان: ٢٧/ ٢٠٣، والجامع لأحكام القرآن: ١٧/ ٢٢٣.
(٣) الكشاف: ٤/ ٦٥٨، والبيان في غريب إعراب القرآن: ٢/ ٤٧٦، ومغني اللبيب: ١/ ٢٤٨-٢٤٩.
(٤) مفاتيح الغيب: ٢٩/ ١٨٧، ٣٠/ ٢١٤-٢١٥.

جرى علي، يشير إلى أن ما جرى عليه أعظم من أن يشرح فقوله تعالى: (لا أقسم بيوم القيامة) لا يريد القسم ونفيه، وإنما جيء بـ (لا) النافية لأحد غرضين: إما لتعظيم المقسم عليه، وإما لإثبات أن المقسم عليه أظهر وأقوى وأجلى من أن يحتاج إلى إثبات بيمين[1].

وهذا أسلوب نلحظه في كلام العامة اليوم، كأن يقول المسافر لابنه البكر: إني لا أريد أن أوصيك على أمك وأختك، فـ (لا) هنا نافية، لا يشك في ذلك، لكن أريد بهذا النفي إثبات الوصية لا نفيها، واستعمل النفي لتعظيم هذه الوصية أو كونها حقًا معروفًا لا تحتاج إلى إثبات.

وقد وردت (لا) متلوة بواو القسم في قوله تعالى: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾[النساء: ٦٥].

ذكر النحاة في إعراب (لا) الأولى ثلاثة مذاهب:

أولها: أنها زائدة والتقدير: فوربك.

والثاني: أنها نافية و(لا) الثانية زائدة، والقسم معترض بين النفي والمنفي.

والثالث: أنها نفي لشيء محذوف[2].

والصواب، كما هو مرجح عند النحاة والمفسرين فيما يبدو، أن تكون (لا) نافية، وهي رد لكلام سبق، والتقدير: ليس الأمر كما يزعمون أنهم آمنوا بما

---

(١) المصدر السابق والصفحات نفسها.

(٢) التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٣٦٩.

أنزل إليك، ثم قسم أنهم لا يؤمنون[1].

يستنتج من هذا البحث أن (لا) التي عدها النحاة والمفسرون زائدة جيء بها لتوكيد المعنى المثبت، إنما هي في الحقيقة (لا) النافية جيء بها لنفي المعنى لا لإثباته فليس في القرآن الكريم (لا) زائدة.

هذا ونسأل الله سبحانه، أن يلهمنا الهدى والسداد، إنه نعم المولى ونعم الهادي إلى سواء السبيل.

(١) الجامع لأحكام القرآن: ٥/ ٢٦٦.

obeikandl.com

obeikandl.com

الجمل بعد النكرات في القرآن الكريم
إعرابها بين الصفة والحال

من الشائع في كتب النحو أن الجمل بعد النكرات تعرب صفات، وتناول البحث هذه القضية النحوية في القرآن الكريم بالدراسة وتبين من خلالها أن الجملة بعد النكرة قد تُفيد معنى الحال، فيتعين إعرابها حالًا استنادًا إلى المعنى لا صفةً استنادًا إلى كون صاحبها نكرة.

المقدمة

يذهب النحاة إلى أن الجُمل بعد المعارف أحوال وبعد النكرات صفات، يقول المبرد: ومثل هذا من الجمل قولك: مررت برجل أبوه منطلق، ولو وضعت موضع (رجل) معرفة لكانت الجملة في موضع الحال، فعلى هذا تجري الجمل[1].

ومثَّل ابن السراج لجملة النعت بقوله: مررت برجل ضرب زيدًا، أو برجل يضرب زيدًا، فقد كانت الجملة: يضرب زيدًا، نعتًا لمجيئها بعد نكرة[2]، وكذلك قال ابن مالك في نحو: أبصرت رجلًا ماله كثير، فجملة (ماله كثير) في موضع نصب نعت للرجل، فلو كان قبل الجملة معرفة لكانت الجملة

---

(١) المقتضب للمبرد (ت ٢٨٥هـ) محمد بن يزيد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، دار الكتب، القاهرة، ١٩٦٥م، ٤/ ١٢٥.

(٢) الأصول في النحو لابن السراج (ت ٣١٦هـ) أبو بكر محمد بن السري تحقيق الدكتور عبد المحسن الفتلي، ج١، مطبعة النعمان، النجف الأشرف، ١٣٩٣هـ ١٩٧٣م، ج٢، مطبعة الأعظمي، بغداد ١٣٩٣ هـ ١٩٧٣م، ١/ ٢٣.

حالًا، كقولك: أبصرت زيدًا ماله كثير[1] وقال ابن هشام: ومثال النوع الثالث المحتمل لهما بعد النكرة: ﴿وَهَٰذَا ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ أَنزَلْنَاهُ﴾ [الأنبياء: ٥٠]. فلك أن تُقدر الجملة صفة للنكرة، وهو الظاهر، ولك أن تقدرها حالًا منها؛ لأنها قد تخصصت بالوصف؛ وذلك لقربها من المعرفة[2].

وشبه الجملة؛ الجار والمجرور والظرف حكمهما بعد المعارف والنكرات حكم الجمل بعدهما، صفتان في نحو: رأيت طيرًا فوق غصن، أو على غصن، لأنهما بعد نكرة محضة، وحالان في نحو: رأيت الهلال بين السحاب أو في الأفق؛ لأنهما بعد معرفة محضة، ويحتملان لهما في نحو: يعجبني الزهر في أكمامه، والثمر على أغصانه؛ لأن المعرف الجنسي كالنكرة، وفي نحو: هذا ثمر يانع على أغصانه؛ لأن النكرة الموصوفة كالمعرفة[3].

فالجملة تُعرب بعد المعرفة حالًا، وتعرب بعد النكرة صفة[4].

---

(١) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك (ت ٦٧١هـ) جمال الدين أبو عبد الله محمد، تحقيق عبد الرحمن عدنان الدوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٧هـ ١٩٧٧م، ص ٥٤١.

(٢) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام (ت ٧٦١هـ)، جمال الدين بن يوسف، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، ٢/ ٤٢٩.

(٣) المصدر نفسه، ٢/ ٤٤٢ – ٤٤٣.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي، القاهرة، ١٣٨٦هـ ٣/ ١٥٤، وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة، مصر، ١٣٨٧هـ، ١٩٦٧م، ص ١٣٤. والمطالع السعيدة في شرح الفريدة للسيوطي (ت ٩١١هـ) جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر تحقيق الدكتور نبهان يس حسين، مطبعة الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٩٧٧م، ٢/ ٢١٤ – ٢١٥.

وعلل المبرد مجيء الجملة صفة للنكرة بقوله: إنما تكون الجمل صفات للنكرة وحالات للمعرفة؛ لأن يفعل إنما هو مضارع فاعل، فهو نكرة مثله[١].

فصح مجيء الجملة صفة للنكرة؛ لأن الجملة تُعدُّ نكرة أو في حكمها[٢].

وذهبوا إلى أن الأصل في صاحب الحال أن يكون معرفة[٣] أي: لا يصح أن يكون نكرة إلا بمسوغ[٤] لذلك قالوا: قلما تقول: جاءني رجل راكضًا[٥].

تبيَّن مما تقدم ذكره أنه قد شاع عند النحاة قولهم: الجُمل بعد المعارف أحوال وبعد النكرات صفات، وقد أخذ المفسرون بهذه القاعدة اللفظية في إعرابهم للقرآن الكريم وتفسيره.

وقول النحاة: الجمل بعد المعارف أحوال، قاعدة لفظية موافقة للمعنى وللمراد، شأنها في ذلك شأن كثير من القواعد اللفظية، كرفع الفاعل ونصب المفعول، إلا أن كلام النحاة هذا يوهم أن الجُمل تقع حالًا بعد المعرفة ولا تقع صفة، والحقيقة أنها تقع صفة كذلك ولكن باستعمال (الذي) وفروعها مما هو

---

(١) المقتضب: ٤/ ١٢٣.

(٢) شرح الرضي على الكافية للرضي الاستربادي (ت ٦٨٦هـ) محمد بن الحسن، تحقيق يوسف حسن عمر، بيروت ١٣٩٨ هـ ١٩٧٨م، ٢/ ٢٩٨.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٦٢، وعمدة الحافظ لابن مالك، ص ٤٢٠، ٤١٧.

(٤) تسهيل الفوائد لابن مالك، ص ١٠٩، وعمدة الحافظ لابن مالك، ص ٤١٧، وشرح الرضي ٢/ ٢٢، وأوضح المسالك إلى ألفية بن مالك لابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، ١٩٨٠م، ٢/ ٨١، وشرح شذور الذهب لمعرفة كلام العرب لابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة التاسعة، مطبعة السعادة، مصر، ١٣٨٢ هـ ١٩٦٣م، ص ٤٣٢، والمطالع السعيدة للسيوطي، ٢/ ٨.

(٥) شرح الرضي، ٢/ ٢٣.

مبدوء بـ (ال). وفي ذلك يقول ابن يعيش: وإنما لم توصف المعرفة بالجملة لأن الجملة نكرة فلا تقع صفة للمعرفة، فإن أردت وصف المعرفة بجملة أتيت بـ (الذي) وجعلت الجملة في صفته، فقلت: مررت بزيد الذي أبوه منطلق، فتوصلت بـ (الذي) إلى وصف المعرفة بالجملة، كما توصلت بـ (أي) إلى نداء ما فيه الألف واللام، نحو: يا أيها الرجل[1]، وهذا ما يجمع عليه النحاة.

فكُلّ جملة تقع بعد معرفة تعرب حالًا، ذلك أن وقوع الجملة بعد المعرفة يعد دليلًا على أن المراد بها معنى الحال لا معنى الصفة.

وقد تبيَّن أيضا أن قولهم: إن الجمل بعد النكرات صفات كان مستندًا إلى أن الجملة لا تعرب حالًا إذا وقعت بعد نكرة؛ لأن الغالب أو الأصل في صاحب الحال أن يكون معرفة، وما استندوا إليه هنا لا يُعدّ قاعدة لفظية موافقةً للمعنى، بخلاف قولهم: الجُمل بعد المعارف أحوال، فليس كون صاحب الحال نكرة يعد دليلًا على أن المراد بالجملة معنى الصفة، فقد يكون المراد بها معنى الحال، وكون صاحب الحال معرفة أو نكرة يحدده الواقع المراد التعبير عنه، فإذا صافحك رجل لا تعرفه وكان يبتسم في أثناء مصافحته لك وجب أن تعبر عن هذا المعنى بقولك: صافحني رجل مبتسمًا، وإذا اتبعت القاعدة اللفظية التي أجمع عليها النحاة، وقيل: صافحني الرجل مبتسمًا أو صافحني رجل مبتسم، لكان معنى الجملة في المثالين مخالفًا للواقع ولا يعبر عن الحقيقة.

ولم يشر النحاة والمفسرون إلى الفرق في المعنى بين جملة الحال وجملة الصفة في المواضع التي ذكروا أنها تحتمل هذين الوجهين، والحقيقة أن الفرق بينهما

---

(١) شرح المفصل، لابن يعيش، ٣/ ١٥٤.

كبير وأساسي، مما يتحتم علينا إيضاح هذا الفرق لنصل إلى إعراب الجملة حالًا أو صفة استنادًا إلى المعنى لا إلى اللفظ.

ارتباط جملة الحال بالحكم

الفرق الأساسي بين الصفة والحال أن الصفة يؤتى بها لتوضيح موصوفها أو تمييزه، ويكون المقصود بالحكم الذي يتضمنه السياق هو الموصوف، والصفة تابعة له في الحكم والإعراب، أما الحال فتكون هي المقصودة بالحكم، فإذا قلنا مثلًا: زيد كعمرو الذي يغضب، قصدنا عَمرًا دون غيره من الأشخاص، كأن المعنى: زيد كعمرو الذي يغضب، لا كسعيد الذي يغضب، فلا يكون ثمة تقييد بين حصول التشبيه وحصول الغضب، وإذا قلنا: زيد كعمرو يغضب، على إرادة الحال يكون المراد الصفة لا الموصوف، أي: ربط الصفة بالحكم، والمعنى: زيد كعمرو في حال غضبه، وليس مثله في حالاته الأخرى، أي: يكون المقصود صفة غضبه دون غيرها من صفاته، وكأن المعنى أيضًا: زيد كعمرو يغضب لا كعمرو يبتسم.

وقد مرَّ أن قول النحاة: الجمل بعد المعارف أحوال، لا اختلاف فيه، إلا أنهم يخرجون المعرف بأل الجنسية من هذه القاعدة؛ لأنه يُعدّ عندهم نكرة في المعنى وإن كان معرفة من حيث اللفظ، فجاز إعراب الجملة بعده حالًا استنادًا إلى لفظه، وصفةً استنادًا إلى معناه، من ذلك قوله تعالى: ﴿ كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾ [الجمعة:٥]. وقوله تعالى: ﴿ وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ﴾ [يس: ٣٧].

وقول الشاعر:

ولقد أمرُّ على اللئيم يسبني[1].

والحقيقة أن المعرف بأل الجنسية معرفةً لفظًا ومعنى لا يختلف عن المعرف بال العهدية، سوى أن المعرف بأل العهدية يراد به فرد معين من الأفراد، والمعرف بأل الجنسية يراد به جنس معين من الأجناس، فقوله تعالى: ﴿يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾ حال، ولا يصح إعرابه صفة، ولو أريد به هذا الإعراب لوجب استعمال (الذي) وقيل في الكلام: كمثل الحمار الذي يحمل أسفارًا، ولكن المراد تشبيههم بجنس الحمار لا بالحالة، وتوضيح ذلك: أن التشبيه يكون مدحًا لزيد إذا قلنا مثلًا: زيد كمثل الرجل العبوس مبتسمًا؛ لأن المراد تشبيه زيد بالرجل في حال كونه مبتسمًا لا في حال كونه عبوسًا، ويكون التشبيه ذمًّا لا مدحًا إذا قلنا: زيد كمثل الرجل المبتسم عبوسًا؛ لأن المراد تشبيهه بالرجل في حال كونه عبوسًا لا في حال كونه مبتسمًا؛ إذ لا يشترط في الموصوف أن لا ينفك عن صفته في كلّ وقت ومقام، بل يصح أن يكون الشيء في حالة مناقضة لما اتصف به، لذا جاز أن يقال في الكلام: كمثل الحمار الذي يحمل أسفارًا يحمل حطبًا، ويكون المعنى المقصود تشبيههم بالحمار في حال كونه يحمل حطبًا لا في حال كونه يحمل أسفارًا؛ لأن الفعل (يحمل حطبًا) لوقوعه حالًا أريد ارتباطه بالحكم الذي هو التمثيل، وأما الفعل ﴿يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾ لوقوعه صفة ما أريد به ذلك. فيكون المراد بقوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾ تشبيه بني إسرائيل في حالة عدم انتفاعهم بما أنزل عليهم من التوراة بجنس الحمار بصفة عامة، أيّ حمار كان، لكن في حالة معينة، هي حالة كونه يحمل أسفارًا.

---

(١) مغني اللبيب، ٢/ ٤٢٩.

فثمّة فرق أساسي بين معنى الحال ومعنى الصفة، لذا ينبغي أن يكون المعنى هو المعول عليه في تحديد إعراب الجملة عند وقوعها بعد النكرة، سواء أكانت محضة أم مختصة، وسواء أكانت الجملة فعلًا مضارعًا أم ماضيًا، من ذلك قوله تعالى: ﴿ مَّثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنۢبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِى كُلِّ سُنۢبُلَةٍ مِّاْئَةُ حَبَّةٍ ۗ وَٱللَّهُ يُضَٰعِفُ لِمَن يَشَآءُ ۗ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ ﴾[البقرة: ٢٦١].

يجمع النحاة والمفسرون على إعراب الفعل (أنبتت) صفة لوقوعه بعد نكرة محضة[1]، وهذا الإعراب يوجب أن يكون المراد جنس الحبة التي صفتها أن تنبت سبع سنابل دون أجناس الحبات الأخرى التي لا تتصف بذلك، وهذا معنى محتمل غير واجب أو متعين؛ إذ يجوز أن يكون المراد جنس الحبة بصفة عامة لكن في حال كونها أنبتت سبع سنابل لا في حال كونها لم تنبت شيئًا أو أنبتت سنبلة واحدة، أي: المراد هذه الحبة في هذه الحالة لا في حالاتها الأخرى، ويترتب على ذلك أنه إذا كان هذا هو المعنى الذي يراه المفسر وجب عليه أن يعرب الفعل (أنبتت) حالًا لا صفة، وإذا اتبع ما قاله النحاة أو القاعدة الشائعة: الجُمل بعد النكرات صفات، كان إعرابه مناقضًا لتفسيره وهذا ما حصل، كما سيأتي تفصيله.

ويبقى الفرق الذي بيّنّاه قائمًا بين الصفة والحال في كل مثال، فإذا قلنا مثلًا: هذا رجل راكض، عنينا أنه راكض قبل الإشارة إليه، وهو ما يزال على هذه الصفة، وإذا قلنا: هذا رجل راكضًا، عنينا صفة ركضه عند الإشارة إليه

---

(١) التبيان في إعراب القرآن للعكبري (ت ٦١٦هـ)، أبو البقاء عبد الله بن حسين، تحقيق محمد علي البجاري، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، مصر، ١٩٧٦م، ١/ ٢٦٣.

دون أن نقصد حالته هذه قبل ذلك.

ومن حالات ارتباط جملة الحال بالحكم ارتباطها بزمن عاملها، فجملة (يركض) حال في قولنا: جاء الرجل يركض، والمقصود وصف الرجل بالركض في أثناء مجيئه، فإذا قلنا: جاء الرجل الذي يركض، يكون المقصود وصف زيد بالركض قبل المجيء، لذلك جاز أن يُقال: جاء الرجل الذي يركض يمشي، والمعنى: جاء الرجل المعروف عنه أنه كثيرًا ما يركض، جاء في هذه المرة يمشي، والتقدير، جاء الرجل الركَّاض ماشيًا، وهذه حقيقة أشار إليها المبرد بقوله: فإن قلت: جاءني زيد ماشيًا، لم يكن نعتًا؛ لأنك لو قلت: جاءني زيد الماشي، لكان معناه المعروف بالمشي وكان جاريًا على زيد المعروف بهذه السمة، فإذا قلت: جاءني زيد ماشيًا، لم ترد أنه يُعرف بأنه ماشٍ، ولكن خبرت بأن مجيئه وقع في هذه الحالة ولم يدلل كلامك على ما هو فيه قبل هذه الحالة أو بعدها[1] وهذا هو تعريف الحال عند النحاة أنها تكون بتقدير في هذه الحال[2].

والظاهر أن النحاة حين وضعوا قاعدتهم النحوية: الجُمل بعد النكرات صفات، قاسوا الجملة على الاسم، وقد ذهبوا إلى أن الاسم قلَّما يأتي حالًا بعد النكرة إلا بمسوغ، فاشترطوا في صاحب الحال التعريف، وإذا كان نكرة اشترطوا فيه التخصيص[3].

---

(١) المقتضب، ٤/ ٣٠٠.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش، ٢/ ١٥٤.

(٣) الإيضاح في علل النحو للزجاجي (ت ٣٤٠هـ) أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، تحقيق الدكتور مازن المبارك، الطبعة الثانية، بيروت، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م، ص ٩٦، وتسهيل الفوائد لابن مالك، ص ١٠٩، وشرح ألفية بن مالك لابن الناظم

والطريقة التي اتبعوها في إلحاق الجملة ولا سيَّما الفعل المضارع بهذه القاعدة تقديرهم الفعل باسم الفاعل، فقالوا مثلًا: مررت برجل يضرب غلامه، أن (يضرب) صفة، والتقدير مررت برجل ضارب غلامه[1].

ولا نريد أن نخوض هنا في مسألة مسوغات مجيء الحال من النكرة، ولكن نريد أن نبيِّن أن ثمة فرقًا أساسيًّا بين الاسم المشتق والفعل المضارع، فإذا صح أن الاسم قلَّما يأتي حالًا بعد النكرة المحضة فهو لأنه أقرب إلى معنى الصفة، إذ الاسم يدل على معنى الثبات والاستمرار، أما الفعل المضارع فعلى العكس من ذلك فهو أقرب إلى معنى الحال؛ لأنه يدلّ على التجدد والحدوث، حتى إنه ليمكن القول: إن كلَّ فعل مضارع يقع بعد نكرة يفيد معنى الحال ما لم يصرفه عن هذا المعنى إلى معنى الصفه قرينة، بل الفعل المضارع لا يدل على معنى الصفة إلا إذا قصد تكرار حدوثه.

كما أنه ليس كل فعل مضارع صح تكرار حدوثه استسيغ منه معنى الصفة، فإذا قلنا مثلًا: مررت برجل يزرع، فالفعل (يزرع) حال؛ لأن المراد المرور بالرجل في حال كونه يزرع، مما يقتضي أن يكون الممرور به في مزرعة أو بستان، ولا يستساغ من (يزرع) معنى الصفة، وإذا أريد التعبير عن هذا المعنى اقتضى استعمال اسم الفاعل وأن يقال: مررت برجل مزارع، وإذا أردنا أن نصف رجلًا بالسباحة قلنا: إنه رجل سباح ولا نقول: إنه رجل يسبح.

(ت ٦٨٦هـ) بدر الدين محمد بن محمد بن عبد الله، مطبعة القدس، بيروت، ١٣١٢هـ ص١٣٣-١٣٤، وحاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، محمد بن علي الصبان (ت ١٢٠٦هـ) مطبعة عيسى البابي الحلبي، مصر، ١٣٦٦هـ = ١٩٤٧م، ٢/ ١٨.

(١) المقتضب: ٤/ ١٢٣.

بل ثمَّة أفعال مضارعة أخرى لا يصح فيها أصلًا تكرار حدوثها مما يمتنع إعرابها صفة نحو قولنا: مررت برجل يموت، فالفعل (يموت) يتعين إعرابه حالًا، إذ المعنى: مررت برجل وهو في سكرات الموت، فإذا أريد معنى الصفة وجب أيضًا استعمال اسم الفاعل، وأن يقال: مررت برجل ميِّت، أي: إنه قد مات وصار في عداد الأموات، وكذلك إذا قلنا: نظرت إلى سفينة تغرق، تعين إعراب (تغرق) حالًا ولا يصحُّ إعرابه صفة؛ لأن حدوث الغرق كالموت يحصل مرَّة واحدةً ولا يصح تكراره، ومعنى الصفة يستوجب تكرار الحدوث.

فالمضارع بعد النكرة يعرب استنادًا إلى المعنى المراد والمفهوم من السياق، ففي المثال: مررت برجل يصلي، لا يتعين إعراب (يصلي) صفة وإن وقع بعد نكرة محضة، بل لا يصح فيه هذا الإعراب إلا إذا قصد أن يكون المثال بمعنى: مررت برجل هو من المؤدِّين لفريضة الصلاة لا من التاركين لها، وجاز حينئذ أن يقال: مررت برجل يصلي يكتب، إذا قصد مِن (يكتب) معنى الحال ومِن (يصلي) معنى الصفة، وما جاز المثال إذا قصد من كليهما معنى الحال، وإذا قلنا: مررت برجل يصلي فانتظرته حتى فرغ من صلاته، تعيَّن أن المراد قيام الرجل بالصلاة وقت المرور به، مما يوجب إعراب (يصلي) حالًا لا صفة؛ لأنه قد تعين فيه من السياق المعنى الحالي لا المعنى الوصفي.

وعلى أساس هذه القاعدة المعنوية ينبغي إعراب الفعل المضارع بعد النكرة في القرآن الكريم، من ذلك قول الله تعالى: ﴿ وَأَنزَلَ جُنُودًا لَّمْ تَرَوْهَا ﴾ [التوبة: ٢٦].

يتعين عند النحاة إعراب (لم تروها) صفةً في هذه الآية استنادًا إلى القاعدة

اللفظية: الجُمل بعد النكرات صفات، وهذا الإعراب يقتضي أن يكون المعنى أن ملائكة موصوفة بأنكم لم تروها قد أنزلها الله يوم بدر، وهذا معنى لا يتعين فيه أن يكون المقصود عدم رؤيتها وقت إنزالها حتى جاز أن يقال في الكلام على إرادة الصفة: وأنزل جنودًا لم تروها فرأيتموها عند نزولها.

كما أنه لو أُريد أصلًا المعنى الوصفي لقيل: وأنزل جنودًا لا ترى، أو: وأنزل جنودًا لا ترونها، لكن لما قاله سبحانه: ﴿ وَأَنزَلَ جُنُودًا لَّمْ تَرَوْهَا﴾ اتضح: أن الله سبحانه أراد أن يخبر المؤمنين بأنه جلَّ شأنه أنزل ملائكة لتثبيتهم إلا أنهم لم يكونوا قد رأوها وقت إنزالها، أي: ليس المراد عدم رؤيتها قبل ذلك أو بعده.

فهذا المعنى الظاهر من الآية يقتضي إعراب (لم تروها) حالًا لا صفة.

وكذلك يتعين عند النحاة حسب القاعدة النحوية المذكورة: الجمل بعد النكرات صفات، إعراب (نوحي) صفة في قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالاً نُّوحِيَ إِلَيْهِم ﴾ [الأنبياء: ٧] ويبدو أن إعراب (نوحي) صفة لا يصح، وإن وقع بعد نكرة محضة؛ لأنه بهذا الإعراب يكون المعنى وصف رجال بأنهم يوحى إليهم قبل الإرسال في حين أن المعنى الظاهر من الآية يُفيد اقتران الإيحاء بزمن الإرسال، حتى يمكن القول بأنه يمتنع إعراب (نوحي) صفة؛ لأنه يمتنع أن يوحى إلى الرسول قبل إرساله.

واستنادًا إلى هذه القاعدة أعرب العكبري (ينادي) صفة[1] في قوله تعالى:﴿سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلْإِيمَٰنِ﴾ [آل عمران:٩٣] ، والفعل (ينادي)

(١) التبيان في إعراب القرآن ١/ ٣٢١.

هو كالفعل (يذكرهم) في قوله تعالى: ﴿سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ﴾ [الأنبياء: ٦٠]. وقوله تعالى (يذكرهم) يعني: تكلم إبراهيم على الأصنام، فإذا كان المراد سمعوا كلامه بصوته مباشرة وجب إعراب (يذكرهم) حالًا؛ لأن حدوث الكلام وحدوث سماعه مقترنان، ولا يجوز إعرابه صفة إلا إذا قصد وقوع الكلام قبل السماع، وهذا محال، إلا إذا كان المراد أنهم سمعوا ما قاله الناس عن إبراهيم عليه السلام، أو إذا كان المراد بـ (سمعنا) معنى (علمنا).

وكذلك أجمع النحاة على وجوب إعراب (معها سائق) صفة[1] لوقوعها بعد نكرة محضة في قوله تعالى: ﴿وَجَآءَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَّعَهَا سَآئِقٌ وَشَهِيدٌ﴾ [ق: ٢١]، إلا أن المعنى يوجب إعرابها حالًا، ولا يصح إعرابها صفة، لأنه لا يصح سوق النفس قبل مجيئها، فالسوق والمجيء، مقترنان.

وفي قوله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ يَسْعَىٰ﴾ [القصص: ٢٠] يقول الزمخشري: (يسعى): يجوز ارتفاعه وصفًا لرجل وانتصابه حالًا عنه، لأنه قد تخصص بقوله: (من أقصى المدينة)[2].

أما قوله تعالى: ﴿وَجَآءَ مِنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَىٰ﴾ [يس: ٢٠] فيتعين عند النحاة إعراب (يسعى) صفة؛ لأن (رجل) هنا لم يتخصص كما تخصص في سورة القصص.

---

(١) مشكل إعراب القرآن لمكي القيسي (ت ٤٣٧هـ)، مكي بن أبي طالب، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن، دار الحرية للطباعة بغداد، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م، ٢/ ٦٨٤، والتبيان في إعراب القرآن، ٢/ ١١٧٥.

(٢) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل للزمخشري (ت ٥٢٨هـ) جار الله محمود بن عمر، دار الكتاب العربي -بيروت- ٣/ ٢٩٩.

وحين استند النحاة إلى القاعدة اللفظية وأجازوا الصفة والحال في (يسعى) لم يشر أحد منهم ولا أحد من المفسرين إلى الفرق بين المعنيين، لم يشر واحد منهم أنه ماذا يكون معنى الآية عند إعراب (يسعى) صفة، وماذا يكون معناها عند إعرابه حالًا، فمعنى الآية في الموضعين: جاء رجل يشتد سعيه[1]، والمراد حدوث سعيه في أثناء مجيئه، فإعراب (يسعى) صفة لا يصح، وإن وقع بعد نكرة محضة؛ لأن هذا الإعراب يستوجب وصف (رجل) بالسعي قبل المجيء وهذا أيضًا أمر محال؛ لأن المجيء والسعي مقترنان، بل وقوع السعي لا يكون إلا بعد وقوع المجيء.

المراد بجملة الحال حصول حدوثها

لَمَّا كان المراد بجملة الحال ارتباطها بالحكم كان المراد بها حصول حدوثها، وهذا هو الفرق الأساسي الثاني بينها وبين جملة الصفة الذي نلحظه كذلك في كل مثال من أمثلة الموضوع السابق، فعند جعل (يصلي) مثلًا صفة في قولنا: مررت برجل يصلي، يكون المعنى: إنك مررت برجل هو من الملتزمين بأداء فريضة الصلاة لا من التاركين لها، وهذا لا يتطلب أن يكون الرجل ممارسًا لهذه الفريضة في أثناء مرورك به، ويكون المقصود هذا الرجل دون غيره من الرجال، وعند جعل (يصلي) حالًا يكون المقصود هذه الحالة من الرجل دون حالاته الأخرى، وهذا المقصود يتطلب ممارسته لها في أثناء مرورك به، أي: حصول حدوثها، ومن الأمثلة القرآنية التي تتضح فيها هذه الحقيقة قول الله تعالى: ﴿فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ ٱلْمَوْتَ مَا دَلَّهُمْ عَلَىٰ مَوْتِهِۦٓ إِلَّا دَآبَّةُ ٱلْأَرْضِ تَأْكُلُ مِنسَأَتَهُۥ ۖ فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ ٱلْجِنُّ أَن لَّوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ ٱلْغَيْبَ مَا

(١) البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٥٤هـ) أثير الدين محمد بن يوسف، مطبعة السعادة، مصر، ١٣٢٨ هـ ٧/ ١١٠.

لَبِثُوا۟ فِى ٱلْعَذَابِ ٱلْمُهِينِ ﴾ [سبأ: ٢٤ - ٢٥].

قال الطبري في تفسير هذه الآية: لم يدل الجنَّ على موت سليمان إلا دابَّة الأرض، وهي الأرضة وقفت في عصاه التي كان متكئًا عليها فأكلتها(١).

وقال الزجاج: فلم يعلم الجن بموته حتى أكلت الأرضة العصا(٢).

وقال الرازي: أكلت دابة الأرض عصاه فوقع وَعُلِمَ حاله(٣).

فقوله تعالى: ﴿ تَأْكُلُ مِنسَأَتَهُۥ ﴾ حال، وهو بهذا الإعراب أفاد أن الذي دل الجنّ على موت سليمان أن دابّة الأرض كانت تأكل منسأته، مما أدى إلى أن يخرّ فيعلموا بموته ولو أعربناه صفة لما أفاد هذا المعنى، ولوجب استعمال (التي) وأن يقال في الكلام: ما دلهم على موته إلا دابة الأرض التي تأكل منسأته، ولتجرد السياق من ذكر الطريقة التي علمت بها دابة الأرض الجن بأن سليمان قد مات.

وعلى أساس هذا الفرق بين جملة الحال وجملة الصفة يُحدد إعراب الجملة بعد النكرات، فالسياق يقتضي مثلًا أن يكون الفعل المضارع صفة في قوله

---

(١) جامع البيان عن تأويل آي القرآن للطبري (ت ٣١١هـ)، أبو جعفر محمد بن جرير تحقيق محمود محمد شاكر، الأجزاء (١-١٤)، والطبعة الثانية مطبعة مصطفي البابي، بقية الأجزاء، مصر، ١٣٧٣هـ = ١٩٥٤م ٢٢/ ٧٣.

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (ت ٣١١هـ)، أبو إسحاق إبراهيم بن السري تحقيق الدكتور عبد الجليل عبده الشلبي، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٧٣م - ١٩٧٤م، ٤/ ٢٤٧

(٣) مفاتيح الغيب في تفسير القرآن، أو التفسير الكبير للرازي (ت ٦٠٦هـ)، فخر الدين، المطبعة البهية، ١٣٥٣هـ - ١٣٥٧هـ = ١٩٣٤م - ١٩٣٨م ، ٢٥/ ٢٥٠.

تعالى ﴿ وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا طَـٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّآ أُمَمٌ أَمْثَالُكُم ﴾ [الأنعام: ٣٨]؛ لأن المراد الطائر الذي يطير بجناحيه، سواء أكان في حالة طيران أم ماشيًا أم واقفًا أم راقدًا في عشه، ولا يصح أن يكون حالًا؛ لأن الآية بالحان تخص الطائر وهو يطير، ولا تشمله في غير هذه الحالة، والطائر الذي يطير بجناحيه ليس دائمًا في حالة طيران، فالآية حسب المعنى والسياق تفيد المعنى الوصفي، والفرق بين المعنيين كبير وأساسي حتى إنه جاز على المعنى الوصفي أن يقال في الكلام: ولا طائر يطير بجناحيه إلا يطير عند إحساسه بالخطر، وما جاز هذا على معنى الحال، وعلى العكس من ذلك جاز على معنى الحال أن يقال: ولا طائر يطير بجناحيه إلا يهبط على الأرض ليقتات منها، وما جاز هذا على المعنى الوصفي.

والفعل (تأكل) في قوله تعالى: ﴿فَنُخْرِجُ بِهِۦ زَرْعًا تَأْكُلُ مِنْهُ أَنْعَـٰمُهُمْ وَأَنفُسُهُمْ﴾ [السجدة: ٢٧] أقرب إلى معنى الحال؛ لأن الله سبحانه وتعالى أراد أن يذكر نعمته وفضله على عباده ويبرز هذا المعنى عندما يكون المراد بالفعل (تأكل) حصول حدوثه؛ لأنه به يتحقق في الواقع هذا الفضل وهذه النعمة.

ويتضح معنى الحال في قوله تعالى: ﴿إِنِّىٓ أَرَىٰنِىٓ أَعْصِرُ خَمْرًا ۖ وَقَالَ ٱلْـَٔاخَرُ إِنِّىٓ أَرَىٰنِىٓ أَحْمِلُ فَوْقَ رَأْسِى خُبْزًا تَأْكُلُ ٱلطَّيْرُ مِنْهُ﴾ [يوسف: ٣٦]، فقوله تعالى: تأكل الطير منه، صفة عند النحاة لوقوعه بعد نكرة[1] والظاهر أنه حال وليس صفة؛ لأنه ليس المراد: أحمل فوق رأسي خبزًا من نوع الخبز الذي تأكل الطير منه، فهذا المعنى لا يفيد حصول أكل الطير من الخبز والمراد حصوله.

ويقتضي السياق أيضًا إعراب (تأكله النار) حالًا لا صفةً في قوله تعالى:

---

(١) التبيان في إعراب القرآن للعكبري، ٢/ ٧٣٢

﴿حَتَّىٰ يَأْتِيَنَا بِقُرْبَانٍ تَأْكُلُهُ ٱلنَّارُ﴾ [آل عمران: ١٨٣].

قال الطبري في تفسيره: قال الضحاك: كان الرجل إذا تصدق بصدقة فتُقُبِّلَت منه بعث الله نارًا من السماء فنزلت على القربان فأكلته[١].

وقال الرازي: قال عطاء: كانت بنو إسرائيل يذبحون لله فيأخذون الثروب وأطايب اللحم فيضعونها في وسط بيت والسقف مكشوف، فيقوم النبي في البيت ويناجي ربه وبنو إسرائيل خارجون واقفون حول البيت فتنزل النار بيضاء لها دوي حفيف ولا دخان لها، فتأكل كل ذلك القربان[٢].

وكذلك يتعين عند النحاة إعراب (تأكله النار) في هذه الآية صفةً استنادًا إلى القاعدة النحوية التي أجمع عليها النحاة والمفسرون: الجمل بعد النكرات صفات، ولا يصح هذا الإعراب؛ لأنه ما أريد أن تكون الآية بمعنى: حتى يأتينا بقربان من جنس القرابين التي تأكلها النار، أو بمعنى: حتى يأتينا بقربان قابل لأن تأكله النار، لأنه لا يقتضي في هذا الإعراب حصول أكل النار للقربان والمراد حصوله ويكون ذلك بإعراب (تأكله النار) حالًا، فيكون المعنى: حتى يأتينا بقربان ثم تأكله النار، وهذا هو المعنى المراد، وكما هو واضح من سياق الآية وتفسيرها عند المفسرين، فقد اشترط قوم النبي أنهم لا يؤمنون إلا بعد أن يأتيهم نبيهم بقربان، ثم تُسَلَّط عليه النار فتأكله أمام أعينهم، وهذا هو معنى الحال لا معنى الصفة.

واستنادًا إلى القاعدة الآنفة الذكر يذهب النحاة إلى وجوب إعراب

---

(١) جامع البيان ٧/ ٤٤٩.
(٢) مفاتيح الغيب، ٩/ ١٢١.

(نقرؤه) صفة في قوله تعالى: ﴿ وَلَن نُّؤْمِنَ لِرُقِيِّكَ حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَٰبًا نَّقْرَؤُهُۥ ﴾ [الإسراء: ٩٣](١).

يقول ابن هشام: يقول المعربون على سبيل التقريب: الجُمل بعد النكرات صفات وبعد المعارف أحوال، مثال النوع الأول وهو الواقع صفة لا غير لوقوعه بعد النكرات المحضة قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَٰبًا نَّقْرَؤُهُۥ ﴾ [الإسراء: ٩٣](٢).

وَجَعْلُ (نقرؤه) صفة لا فائدة منه؛ لأن القراءة صفة ملازمة لكل كتاب، فكل كتاب من صفته أنه يُقرأ، بل ما سُمِّي كتابًا إلا لأنه يقرأ: هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن المعنى الوصفي لا يفيد حصول القراءة والمراد حصولها، أي: ليس المراد: حتى تنزل علينا كتابًا من جنس الكتب التي نقرؤها، أو حتى تنزل علينا كتابًا قابلًا لأن نقرأه، وإنما المراد: حتى تنزل علنيا كتابًا ثم نقرؤه، فالمشركون لم يشترطوا ليؤمنوا أن ينزل عليهم كتابًا من الكتب التي يقرءونها؛ لأنه حتى لو أنزل عليهم هذا الكتاب فإنهم لا يؤمنون إلا بعد أن يقرءوه ويعوا ما فيه، فالواضح من التفسير أن إيمانهم يكون بعد حصول القراءة لا قبل ذلك، وهذا معنى الحال لا معنى الصفة.

وكذلك يتعين عند النحاة إعراب (يبحث) صفة لا غير لوقوعه بعد نكرة محضة في قوله تعالى: ﴿ فَبَعَثَ ٱللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِى ٱلْأَرْضِ لِيُرِيَهُۥ كَيْفَ يُوَٰرِى سَوْءَةَ أَخِيهِ ﴾ [المائدة: ٣١].

---

(١) التبيان في إعراب القرآن للعكبري، ٢/ ٨٣٢.
(٢) مغني اللبيب، ٢/ ٤٢٨.

قال الطبرى في تفسيره: وعن ابن عباس أيضًا، بعث الله عزَّ وجلَّ غرابًا حيًّا إلى غراب ميت فجعل الغراب الحي يواري الغراب الميت، فقال ابن آدم الذي قتل أخاه: يا ويلتا أعجزت أن أكون مثل هذا الغراب[1].

فالمعنى الذي يتفق عليه المفسرون: أن ابن آدم لما قتل أخاه جهل مواراة أخيه أو التخلص من جثته، فبعث الله غرابًا أو غرابين فقتل أحدهما الآخر، فحفر له بمنقاره ورجليه فجعل له حفرة ثم حثا عليه التراب فدفنه فيها وابن آدم القاتل ينظر إلى الغراب فتعلم منه كيف يواري أخاه المقتول[2].

وهذا التفسير المتفق عليه يوجب إعراب (يبحث) حالًا؛ لأن في إعرابه صفة لا يتعين حصول البحث والتفسير، والظاهر من سياق الآية يقتضيان حصوله، فلو قلت مثلًا: بعثت زيدًا المصلي، أو الذي يصلي ليعلم الناس كيف يصلون، لما تعيين أن يكون المراد أنه علم الناس الصلاة عن طريق أداء هذه الفريضة أمامهم، فهذا المراد لا يتحقق إلا بمعنى الحال وبأن يقال: بعثت زيدًا يصلي ليُعلّم الناس كيف يصلون، فيكون تعلمهم للصلاة يجيء من مشاهدتهم له وهو يصلي، وهذا هو الفرق الذي نلحظه بوضوح بين الحال المفردة والصفة فقول تعالى: ﴿ وَأَرْسَلْنَا ٱلرِّيَٰحَ لَوَٰقِحَ ﴾ [الحجر: ٢٢] يفيد حصول اللقاح، والمعنى أن الله سبحانه وتعالى أرسل الرياح لغرض أن تكون

---

(١) جامع البيان، ١٠/ ٢٢٤ - ٢٢٧.

(٢) إعراب القرآن للنحاس (ت ٣٣٨هـ) أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل، تحقيق زهر غازي زاهد، مطبعة العاني، بغداد ١٣٩٧-١٩٧٧م، ١/ ٤٩٣، والكشاف للزمخشري ١/ ٦٢٦، ومفاتيح الغيب ١١/ ٢٠٩، والبحر المحيط لأبي حيان الأندلسي ٣/ ٤٦٥ - ٤٦٦، وتفسير القرآن العظيم لابن كثير (ت ٧٧٤هـ)، عماد الدين أبو الفداء إسماعيل الدمشقي، دار المعرفة بيروت، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م، ٢/ ٤٥٠.

لواقح للنباتات، وإذا قيل في الكلام: وأرسلنا الرياح اللواقح، لم يُفد حصول التلقيح، ولتجرد هذا القول من ذكر الغرض الذي أرسلت له الرياح، حتى جاز أن يسأل: لم أرسلت الرياح اللواقح؟ فيقال مثلًا: أرسلت الرياح اللواقح لواقح.

وكذلك قوله تعالى: ﴿ فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ ﴾ [البقرة: ٢١٣]، والمعنى: أن الله بعثهم ليكونوا مبشرين ومنذرين، ولو قيل في الكلام: فبعث الله النبيين المبشرين والمنذرين، لما أفاد أن الله بعثهم لهذين الغرضين، والمراد حصولهما ليقيم الله بهما الحجة على عباده يوم القيامة بأنهم بَشَّروا وأنذروا؛ لأنه لا يشترط في إرسال النبي المبشر والمنذر بأنه قد بشَّر وأنذر.

وكذلك نلحظ هذا الفرق بين الحال والصفة في الجملة الفعلية بعد المعرفة كقوله تعالى: ﴿ يَـٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَـٰبِ قَدْ جَآءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ ﴾ [المائدة: ٩].

فقد جعل (يبين لكم) حالًا؛ لأنه أراد حصول حدوثه والمعنى: أنه سبحانه بعث إليهم رسوله لِيُبين لهم، وقد بين لهم ولو جعل (يبين لكم) صفة، وقيل: يا أهل الكتاب قد جاءكم رسولنا الذي يبين لكم، لأفاد هذا الكلام مجيء الرسول دون أن يفيد أنه بيَّن لهم.

ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَتْهُمْ رُسُلُنَا يَتَوَفَّوْنَهُمْ ﴾ [الأعراف: ٣٧] والمعنى: أن رسل الله من الملائكة جاءتهم لغرض قبض أرواحهم، ولو جعل (يتوفونهم) صفة، وقيل: حتى إذا جاءتهم رسلنا الذين يتوفونهم، لما أفاد ذلك، ولكان المعنى: إن رسلنا التي وُكِّل إليها توفية الناس جاءتهم، وعندئذ يخلو الكلام من ذكر الغرض الذي من أجله جاءتهم رسل الله ولجاز أن يسأل:

لأي غرض جاءت هذه الرسل؟ وإذا أريد الإخبار بأنهم جاءتهم لغرض وفاتهم لاقتضى إضافة (يتوفونهم) بمعنى الحال لا بمعنى الصفة، وأن يقال: جاءتهم رسلنا الذين يتوفونهم يتوفونهم، وإذا أريد الاقتصار على ذكر الغرض من مجيء الرسل إليهم حذف الدال على المعنى الوصفي وقيل كما قال تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَتۡهُمۡ رُسُلُنَا يَتَوَفَّوۡنَهُمۡ﴾.

وكذلك قوله تعالى: ﴿فَبَعَثَ ٱللَّهُ غُرَابٗا يَبۡحَثُ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ فعند جعل (يبحث) صفة يكون المعنى أن الله سبحانه، بعث غرابًا من جنس الغرابين الباحثة في الأرض ليريه كيف يواري سوأة أخيه، وهذا المعنى لا يفيد حصول البحث في الأرض من قبل غراب أمام ناظر إليه.

فإعراب (يبحث) صفة يجعل معنى الآية يخلو من ذكر هذه الطريقة التعليمية ووجب عندئذ أن يسأل النحاة والمفسرون عند إجماعهم على هذا الإعراب أن يدلونا على الطريقة التي علم بها الغراب ابن آدم القاتل كيفية مواراة أخيه المقتول، فإذا قالوا: إنه تعلمها من مشاهدة الغراب وهو يدفن غرابًا ميتًا بنصّ قوله تعالى: ﴿فَبَعَثَ ٱللَّهُ غُرَابٗا يَبۡحَثُ فِي ٱلۡأَرۡضِ لِيُرِيَهُۥ كَيۡفَ يُوَٰرِي سَوۡءَةَ أَخِيهِ﴾ فنقول: إن هذا المعنى إذن يوجب إعراب (يبحث) في هذه الآية حالًا لا صفة.

وكذلك يتعين إعراب الجملة حالًا لا صفة، وإن وقعت بعد النكرة في قوله تعالى: ﴿يَٰمَعۡشَرَ ٱلۡجِنِّ وَٱلۡإِنسِ أَلَمۡ يَأۡتِكُمۡ رُسُلٞ مِّنكُمۡ يَقُصُّونَ عَلَيۡكُمۡ ءَايَٰتِي وَيُنذِرُونَكُمۡ لِقَآءَ يَوۡمِكُمۡ هَٰذَا﴾ [الأنعام: ١٣٠] وقوله تعالى: ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًا حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمۡ خَزَنَتُهَآ أَلَمۡ يَأۡتِكُمۡ رُسُلٞ مِّنكُمۡ يَتۡلُونَ عَلَيۡكُمۡ ءَايَٰتِ رَبِّكُمۡ وَيُنذِرُونَكُمۡ لِقَآءَ

يَوْمِكُمْ هَٰذَا ۚ قَالُوا بَلَىٰ وَلَٰكِنْ حَقَّتْ كَلِمَةُ الْعَذَابِ عَلَى الْكَافِرِينَ ﴾[الزمر: ٧١].

فالله سبحانه يقيم الحجة يوم القيامة على الكافرين ذلك بجعل كل من (يقصون) و(يتلون) حالًا لا صفة؛ لأنه لو أريد بكل منهما المعنى الوصفي لما أفادا أن الرسل قصوا وتلوا عليهم آيات الله وأنذروهم، ولجاز أن يجيب الكافرون: بلى قد جاءتنا الرسل التي كُلِّفَتْ بأن تقص وتتلو علينا آياتك وتنذرنا لقاء هذا اليوم، ولكنها لم تقص ولم تتل علينا آياتك ولم تنذرنا لقاء هذا اليوم.

وقوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَىٰ حَتَّىٰ يَبْعَثَ فِي أُمِّهَا رَسُولًا يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا ﴾ [القصص: ٥٩].

فقد جعل الله من سنته ورحمته أن لا يعذب أمّة حتى يبعث إليها رسولًا يتلو عليهم آيات الله ويعظهم وينذرهم ويبشرهم، فهذه السنة المفهومة من السياق ويتفق عليها المفسرون يتحقق معناها بجعل (يتلو) حالًا لا صفة.

كذلك يقال الكلام نفسه في شبه الجملة فشبه الجملة مثلًا في قوله تعالى: ﴿إِذْ جَاءُوكُم مِّن فَوْقِكُمْ ﴾ [الأحزاب: ١٠] لو أريد جعلها صفة في الكلام لوجب استعمال (الذين) وقيل: إذ جاءوكم الذين من فوقكم، والمعنى: إن الذين من فوقكم جاءوكم، والكلام بهذا السياق خال من ذكر حالة المجيء، لذلك جاز أن يقال: إذ جاءوكم الذين من فوقكم من تحت أرجلكم.

فشبه الجملة يحدد إعرابها أيضًا بعد النكرة بحسب المعنى المراد، فهي بمعنى الحال في قوله تعالى: ﴿ رَبَّنَا أَنزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِّنَ السَّمَاءِ ﴾ [المائدة: ١١٤]؛ لأن المراد حصول نزول المائدة من السماء.

وشبه الجملة (من فوقكم) حال أيضا في قوله تعالى: ﴿ قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ عَلَىٰٓ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ ﴾[الأنعام: ٦٥] وعند جعلها صفة كما يذهب النحاة[1] يكون المعنى: قل هو القادر أن يبعث عليكم عذابًا من جنس العذاب الذي يصيبكم من فوقكم، وهذا المعنى لا يفيد ذكر الجهة وتحديدها التي يبعث من خلالها هذا النوع من العذاب؛ لأن (من فوقكم) عند جعلها صفة تكون صفة للعذاب وليس صفة لبعثه، لذلك جاز على المعنى الوصفي أن يقال: هو القادر أن يبعث عليكم عذابًا من فوقكم من تحت أرجلكم، ذلك بإعراب (من فوقكم) صفة و(من تحت أرجلكم) حالًا، والمعنى: أن الله قادر أن يبعث عليكم عذابًا من جنس العذاب الذي من صفته أنه يأتيكم من فوقكم، قادر سبحانه وتعالى أن يبعثه عليكم من تحت أرجلكم، فيجعل الصواعق مثلًا تصدر من جوف الأرض لا من جو السماء، والله على كل شيء قدير.

فإذا كان الظاهر من الآية والمتبادر إلى ذهن كل مفسر أن المعنى المراد هو: أن الله سبحانه قادر أن يصيبكم بعذاب يبعثه عليكم من فوقكم كالصيحة، أو يبعثه عليكم من تحت أرجلكم كالخسف، تعين إعراب (من فوقكم) حالًا لا صفة، وإذا أعربت صفة استنادًا إلى القاعدة النحوية: الجُمل بعد النكرات صفات، جاء الإعراب مستندًا إلى اللفظ مناقضًا للتفسير في حين أن النحاة والمفسرين مجمعون على أن الإعراب يجب أن يكون مستندًا إلى المعنى أولًا وآخرًا، بل ذهبوا إلى أنه لا يمكن التعرف إلى الإعراب وتحديده إلا بعد التعرف إلى المعنى وتحديده.

يتبين مما تقدم أن قول النحاة: الجمل بعد المعارف أحوال، حقيقة لا مراء فيها، أما قولهم: الجمل بعد النكرات صفات، ففيه نظر.

---

(١) التبيان في إعراب القرآن، ١/ ٥٠٥.

التابع المقطوع في القرآن الكريم
بين النحو والبلاغة

من قواعد اللغة العربية أن يتبع التابع المتبوع في الإعراب؛ لكنه قد ورد في اللغة والقرآن كل من المعطوف بالواو والنعت مخالفًا لما قبله في الحركة، وتناول البحث هذه الظاهرة اللغوية في القرآن الكريم بالدراسة، فتبين من خلالها أن هذا التابع على قسمين: قسم خالف ما قبله في الإعراب، لأنه خالفه في الحكم فلا يعد تابعًا في الحقيقة، وإن اصطلحنا على تسميته بالتابع المقطوع نحويًا، وقسم شارك ما قبله في الحكم فكان ينبغي حسب القاعدة العامة أن يشاركه في الإعراب، لكنه قطع إلى حركة مخالفة له زيادة في المدح أو الذم، وهذا ما اصطلحنا على تسميته بالتابع المقطوع بلاغيًا.

بسم الله، والحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه، أما بعد:

فقد عُرِف التابع بأنه الاسم المشارك لما قبله مطلقًا[1] والتوابع هي: المعطوف والنعت والتوكيد والبدل وعطف البيان. وقد ينقطع كل من المعطوف والنعت عمَّا قبله في الإعراب، لذلك جاء بحثي هذا مقتصرًا على هذين التابعين، ويمكن تقسيم هذا التابع المقطوع إلى قسمين:

تابع مقطوع نحويًا، وتابع مقطوع بلاغيًا.

---

(١) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل (ت ٧٦٩هـ) بهاء الدين عبد الله، تحقيق: محمد محيي الدين، الطبعة الرابعة عشرة، مطبعة السعادة، مصر، ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م، ٢/ ١٩٠.

التابع المقطوع نحويًّا

من قواعد اللغة العربية أن يتبع المعطوف المعطوف عليه في الإعراب، وذلك إذا أريد إشراكه به في الحكم، كقوله تعالى: ﴿ وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ ﴾ [الأنبياء: ٤٦]. فاتبع (رسوله) لفظ الجلالة (الله) بالنصب؛ لأنه أريد الأمر بإطاعة الله، والأمر بإطاعة الرسول. لذلك يعد المعطوف بمثابة مفعول لفعل محذوف من جنس المذكور، والتقدير: وأطيعوا الله وأطيعوا رسوله.

وقد يخالف المعطوف ما قبله في الإعراب، ويكون ذلك عندما يراد مخالفته في الحكم، من ذلك قوله تعالى: ﴿ إِن يَشَأْ يُسْكِنِ ٱلرِّيحَ فَيَظْلَلْنَ رَوَاكِدَ عَلَىٰ ظَهْرِهِۦٓ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ ﴿٣٣﴾ أَوْ يُوبِقْهُنَّ بِمَا كَسَبُواْ وَيَعْفُ عَن كَثِيرٍ ﴿٣٤﴾ وَيَعْلَمَ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ ﴾ [الشورى: ٣٣-٣٥]

قرأ نافع وابن عامر وأبو جعفر (ويعلم) بالرفع على الاستئناف وقرأ الباقون بالنصب.

وقد عدَّ النحاة والمفسرون نصب (ويعلمَ الذين) في سورة الشورى كنصب (ويعلمَ الصابرين) في سورة [آل عمران: ١٤٢][1].

وذكر النحاس أن الأولى بقوله تعالى: (ويعلمَ الصابرين) النصب لأنه

---

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (ت ٣١١هـ) أبو إسحاق إبراهيم بن السري، تحقيق الدكتور عبد الجليل عبده الشلبي، الطبعة الأولى القاهرة، ١٩٧٣م – ١٩٧٤م، ٤/ ٣٩٩، وكتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد (ت ٣٢٤هـ) أبو بكر أحمد بن موسى، تحقيق: الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف مصر، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م، ص ٥٨١. والجامع لأحكام القرآن للقرطبي (ت ٦٧١هـ) محمد بن أحمد الأنصاري، الطبعة الثالثة، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٣٨٣هـ/ ١٩٦٧م، ١٦/ ٣٤.

جواب لما فيه النفي بخلاف قوله تعالى: (ويعلمَ الذين). لأنه ليس بجواب فيجب نصبه[١].

وهو منصوب على الصرف عند الفراء[٢] أو على إضمار (أنْ)[٣] وقيل انتقل من حال الجزم إلى حال النصب استخفافًا كراهية توالي الجزم[٤] أو للعطف على تعليل محذوف تقديره: لينتقم منهم ويعلم الذين[٥]. وذكر الرازي أن العطف على التعليل المحذوف غير غزير في القرآن الكريم[٦].

والنصب على معنى التعليل يبدو هو القول الصواب، يؤيد ذلك قراءة (وليعلمَ) في بعض المصاحف، والتقدير: وليعلم الذين، أو: لأن يعلم الذين[٧].

---

(١) إعراب القرآن للنحاس (ت ٣٣٨هـ) أبو جعفر أحمد بن محمد، تحقيق: زهر غازي زاهد، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م، ٣/ ٦٣-٦٤.

(٢) معاني القرآن للفراء (ت ٢٠٧هـ) أبو زكريا يحيى بن زياد، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد على النجار، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، الطبعة الثانية، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٠م، ٣/ ٢٠٤، وجامع البيان في تأويل القرآن للطبري (ت ٣١٠هـ) أبو جعفر محمد بن جرير، تحقيق: محمود محمد شاكر الأجزاء (١-١٤) والطبعة الثانية، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بقية الأجزاء، ١٣٧٣هـ/ ١٩٥٤م، ٢٥/ ٣٥.

(٣) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧ هـ) عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد، تحقيق: الدكتور طه عبد الحميد، مراجعة مصطفي السقا، القاهرة، ١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م، ٢/ ٣٤٩.

(٤) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، ١٦/ ٣٤.

(٥) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري (ت ٥٢٨ هـ)، جار الله محمود بن عمر، دار الكتاب العربي، بيروت، ٤/ ٢٢٧.

(٦) مفاتيح الغيب في تفسير القرآن أو التفسير الكبير للرازي (ت ٦٠٦هـ) الإمام فخر الدين، المطبعة البهية، ١٣٥٣ هـ - ١٣٥٧هـ/ ١٩٣٤م - ١٩٣٨م، ٢٧/ ١٧٦.

(٧) الجامع لأحكام القرآن، ١٦/ ٣٤.

فقوله تعالى: (ويعلم) لم يجزم؛ لأنه ما أريد مشاركته بما قبله في الحكم والمعنى، فانقطع عنه نحويًّا، كما أنه نصب لأنه أريد به معنى التعليل، وهو معنى نحوي، ينصب به الفعل المضارع. وأداته (اللام) أو (كي) أو كلاهما معًا، والتقدير: وليعلم، أو كي يعلم، أو لكي يعلم.

وكذلك كان نصب (ومصدقًا) في قوله تعالى: ﴿ وَقَفَّيْنَا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم بِعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْإِنجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ وَمُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ [المائدة: ٤٦].

اختلف في نصب (ومصدقًا) على قولين:

أحدهما: النصب عطفًا على (مصدقًا) الأولى: فيكون حالًا من عيسى أيضًا للتأكيد(١).

والثاني: النصب على محل (فيه هدى) ومحله النصب على الحال من الإنجيل(٢).

فقوله تعالى: (ومصدقًا) لم يرفع لعدم صحة عطفه على (هدى) من جهة المعنى فانقطع عنه نحويًّا، ونصب لأنه أريد أن يكون حالًا والحال معنى نحوي ينصب به الاسم.

---

(١) إعراب القرآن للنحاس: ١/ ٥٠٠، والبيان في غريب إعراب القرآن للأنباري، ١/ ٢٩٣.

(٢) الكشاف، ١/ ٦٣٩، والجامع لأحكام القرآن، ٦/ ٢٠٨ – ٢٠٩ ومفاتيح الغيب للرازي، ١٢/ ١٩.

ومن القطع النحري رفع (وحور) في قوله تعالى: ﴿ يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ ﴿١٧﴾ ..بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ ﴿١٨﴾ لَّا يُصَدَّعُونَ عَنْهَا وَلَا يُنزِفُونَ ﴿١٩﴾ وَفَٰكِهَةٍ مِّمَّا يَتَخَيَّرُونَ ﴿٢٠﴾ وَلَحْمِ طَيْرٍ مِّمَّا يَشْتَهُونَ ﴿٢١﴾ وَحُورٌ عِينٌ ﴿٢٢﴾ كَأَمْثَالِ اللُّؤْلُؤِ الْمَكْنُونِ ﴾[الواقعة: ١٧-٢٣].

قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وعاصم (وحورٌ عين) بالرفع(١).

وقرأ الأعمش وحمزة والكسائي وعامة قراء الكوفة وبعض المدنيين بالخفض عطفًا على ما قبله وإن كان ذلك مما لا يطاف به، ولكن لما كان معروفًا معناه اتبع الآخر الأول في الإعراب(٢) وقيل: معطوف على (جنات) أي: في جناتٍ وحورٍ عين(٣) وقيل: الخفض هو وجه العربية وإن كان أكثر القراء على الرفع، لأنهم هابوا أن يجعلوا الحور العين يطاف بهن فرفعوا على قولك: ولهم حور عين، أو عندهم حور عين(٤) وليس الأمر كذلك، وكان ينبغي لمن قرأ (وحورٌ عين) بالرفع لأنه زعم: لا يطاف بهن، أن يقول: وفاكهة ولحم طير، بالرفع؛ لأن الفاكهة واللحم لا يطاف بهن، فليس يطاف إلا بالخمور وحدها(٥).

---

(١) كتاب السبعة، لابن مجاهد، ص ٦٢٢.
(٢) جامع البيان عن تأويل آي القرآن للطبري، ٢٧/ ١٧٦-١٧٧، ومعاني القرآن للزجاج، ٥/ ١١١، وإعراب القرآن للنحاس، ٣/ ٣٢٤-٣٢٦.
(٣) التبيان في إعراب القرآن للعكبري، (ت ٦١٦هـ)، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، تحقيق: محمد علي البجاري، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي، مصر، ١٩٧٦م، ٢/ ١٢٠٤.
(٤) معاني القرآن للفراء، ٣/ ١٢٣.
(٥) م. ن، ٣/ ١٢٣-١٢٤.

على أية حال فالرفع هو المشهور وقراءة الجمهور كابن كثير وعاصم وشيبة وغيرهم، وهو اختيار أبي عبيد وأبي حاتم[١].

واختلف في رفع (وحور عين) على قولين:

أحدهما: الرفع عطفًا على (ولدان).
والثاني: على الابتداء، على تقدير: ولهم حور عين، أو عندهم حور عين[٢].

فقوله تعالى: (وحور عين) لم يجر؛ لأنه ما أريد عطفه على ما قبله (بأكواب) فانقطع عنه نحويًّا ورفع لأنه أريد عطفه على قوله تعالى: (ولدان مخلدون) أو لأنه أريد أن يكون مبتدأ مؤخرًا لخبر مقدم محذوف.

ومن القطع النحوي أيضًا رفع (ورسولُه) في قوله تعالى: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِىٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾ [التوبة: ٣].

قرأ ابن إسحاق وعيسى بن عمر (ورسولَه) بالنصب عطفًا على لفظ الجلالة (الله)[٣] وقرئ (ورسولِه) بالجر على الجوار وقيل: على القسم[٤].

---

(١) جامع البيان للطبري، ٢٧/ ١٧٦-١٧٧، وإعراب القرآن للنحاس، ٣/ ٣٢٤-٣٢٦، ومفاتيح الغيب، ٢٩/ ١٥٤، والجامع لأحكام القرآن، ١٧/ ٢٠٥.
(٢) الكتاب لسيبويه (ت ١٨٠هـ) أبو بشر عمرو بن عثمان، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الطبعة الأولى،دار العلم، القاهرة، ١٩٦٦م، ١/ ١٧٢، ومشكل إعراب القرآن لمكي القيسي (ت ٤٢٧هـ) مكي بن أبي طالب تحقيق: الدكتور حاتم الضامن، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م، ٢/ ٧١١-٧١٢، ومفاتيح الغيب، ٢٩/ ١٥٤.
(٣) إعراب القرآن للنحاس، ٢/ ٤ – ٥، ومشكل إعراب القرآن لمكي القيسي، ١/ ٣٢٣، ومفاتيح الغيب، ١٥/ ٢٢٣.
(٤) الكشاف: ٢/ ٢٤٥.

والمشهور قراءة الرفع، وقيل في تخريج الرفع عدة أقوال، فقد اختار نحاة أن يكون (ورسوله) مرفوعًا عطفًا على المضمر في (بريء) وجاز ذلك لطول الكلام، والتقدير: أنَّ الله بريء هو ورسوله [١] أو أن يكون مرفوعًا عطفًا على موضع اسم (أنَّ) لأنه مرفوع في الأصل، أو عطفًا على موضع (أنَّ واسمها)[٢].

وجاء في البرهان: ويقول بعضهم ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ﴾ [الأحزاب: ٥٦] فيرفعون (وملائكتُه) ولا يُعْمِلُون فيها (إنَّ). وسمع الفصحاء من المحرمين يقولون: إن الحمد والنعمةُ لك والملكُ لا شريك لك[٣] برفع (النعمة) و(الملك).

والصحيح رفعه على أنه مبتدأ[٤] لخبر محذوف والتقدير: ورسوله بريء، أو ورسوله كذلك[٥]، أو خبر لمبتدأ محذوف والتقدير: وكذلك رسوله[٦].

فقوله تعالى: (ورسولُه) لم ينصب لأنه ما أريد عطفه على لفظ الجلالة (الله) فانقطع عنه نحويًّا، ورفع لأنه أريد أن يكون مبتدأ أو خبرًا، وكلاهما معنى نحوي يرفع به الاسم.

---

(١) إعراب القرآن للنحاس، ٢/ ٤-٥، والكشاف، ٢/ ٢٤٥، ومفاتيح الغيب، ١٥-٢٢٣.
(٢) المصادر السابقة والصفحات نفسها، والجامع لأحكام القرآن، ٨/ ٧١.
(٣) البرهان في علوم القرآن للزركشي (ت ٧٩٤هـ) بدر الدين بن محمد بن عبد الله، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، الطبعة الثالثة، دار المعرفة، بيروت، (د. ت)، ٢/ ٢١ - ٢٢.
(٤) الكتاب لسيبويه، ١/ ٢٣٨، والمقتضب للمبرد، (ت ٢٨٥هـ)، محمد بن يزيد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، دار الكتب، القاهرة، ١٩٦٥م، ٤/ ١١٢.
(٥) مشكل إعراب القرآن، ١/ ٣٢٣، والجامع لأحكام القرآن، ٨/ ٧١.
(٦) البيان في غريب إعراب القرآن، ١/ ٣٩٣، ومفاتيح الغيب، ١٢/ ٢٢٣.

وعلى هذا النحو جاء رفع (الصابئون) في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ [المائدة: ٦٩].

قرأ سعيد بن جبير (والصابئين) بالنصب عطفًا على اسم (إن)[1] والرفع هي القراءة المشهورة، وقد اختلفت أقوال النحاة في رفع (والصابئون) فمنهم من ذهب إلى أنه مرفوع على الابتداء، وقيل إنه مرفوع بفعل مقدر[2].

وذكر الأخفش أنه رفع عطفًا على (الذين) لأنه مرفوع في الأصل على الابتداء قبل دخول (إن) عليه. ثم قال: (وقال بعضهم لما كان قبله فعل شبه في اللفظ ... وهو (الذين هادوا) أجراه عليه فرفعه وإن كان ليس عليه في المعنى ذلك أنه يجيء بأشياء في اللفظ لا يكون في المعاني منها، مثل قولهم: هذا جحر ضبٌّ خربٍ[3] بجر (خرب) على الجوار.

يفهم من كلام الأخفش أن بعض النحاة ذهب إلى أن (والصابئون) حقه النصب؛ لكنه رفع على الجوار؛ لأنه جاور فعلًا رافعًا للضمير المتصل (الواو).

ونسب الفراء إلى الكسائي[4] والنحاس إلى الأخفش[5] أنهما قالا برفع (والصابئون) عطفًا على الضمير في (هادوا) ونسب النحاس إلى أبي إسحاق

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ١٠/ ٥١٠.

(٢) مجاز القرآن لأبي عبيدة (ت ٢١٠هـ) معمر بن مثنى، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، مطبعة السعادة، مصر، ١٣٧٤هـ/ ١٩٥٤م، ١٣٨١هـ = ١٩٦٢م، ١/ ١٧٢.

(٣) معاني القرآن للأخفش (ت ٢١٥هـ) سعيد بن مسعدة المجاشعي، تحقيق : الدكتور فائز فارس، الطبعة الثانية، دار الأمل، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م، ١/ ٢٦٢.

(٤) معاني القرآن، ١/ ٣١٢.

(٥) إعراب القرآن، ١/ ٥١٠.

الزجاج أنه خطَّأ هذا القول من جهتين:

أولاهما: أن المضمر المرفوع لا يصح العطف عليه حتى يؤكد.

والثانية: أن المعطوف شريك المعطوف عليه فيصير المعنى أن الصابئين دخلوا في اليهودية وهذا محال[1].

ولم أجد -كما مر- هذا المذهب الذي نسب إلى الأخفش في كتابه (معاني القرآن) لكنه نسب إلى غيره أنه قال برفع (والصابئون) على الجوار، لا برفعه عطفًا على (الواو) في (هادوا)، كما أني لم أجد أيضًا ما نسب إلى الزجاج في كتابه (معاني القرآن وإعرابه).

وذهب الفراء إلى أن (والصابئون) رفع على أنه عطف على (الذين) و(الذين) حرف على جهة واحدة في رفعه ونصبه وجره[2] لأنه مبني لا تبين فيه علامة الإعراب، فلا يجوز أن يقال: إن زيدًا وعمرو قائمان: لأن (زيدًا) ظهر أثر الإعراب فيه، لكن يجوز أن يقال: إن هؤلاء وإخوتك مكرموننا وإن قطام وهند عندنا[3].

وذكر الزجاج أن هذا المذهب مبني على أن عمل (إن) في النصب ضعيف وقال: "وهذا غلط لأن (إن) عملت عملين النصب والرفع ... وكيف يكون نصب (إن) ضعيف وهي تتخطى الظروف فتنصب ما بعدها ﴿ إِنَّ فِيهَا قَوْمًا

---

(١) م.ن، ومشكل إعراب القرآن، ١/ ٢٣٢ - ٢٣٣، والجامع لأحكام القرآن، ٦/ ٢٤٦.

(٢) معاني القرآن، ١/ ٣١١.

(٣) مشكل إعراب القرآن، ١/ ٢٣٢ - ٢٣٣، ومفاتيح الغيب، ١٢/ ٥٢

جَبَّارِينَ﴾ [المائدة: ٢٢] ونصب (إن) من أقوى المنصوبات"[١].

وخطَّأ العكبري أيضًا هذا المذهب فقال: وقيل معطوف على موضع (إن) "كقولك: إن زيدًا وعمرو قائمان، وهذا خطأ؛ لأن خبر (إن) لم يتم و(قائمان) إن جعلته خبر (إن) لم يبق لـ(عمرو) خبر، وإن جعلته خبرًا لـ(عمرو) لم يبق لـ(إن) خبر، ثم هو ممتنع من جهة المعنى؛ لأنك تخبر المثنى عن المفرد، وأما قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ﴾ على قراءة من رفع (وملائكته) فخبر (إن) محذوف تقديره: إن الله يصلي، وأغنى عنه فيها الثاني. وكذلك لو قلت: إن عمرًا وزيد قائم فرفعت (زيد) جاز على أن يكون مبتدأ و(قائم) خبره أو خبر (إن)"[٢].

وقيل (إن) بمعنى (نعم) فما بعدها مرفوع على الابتداء وقيل: رفع لأنه جاء على لغة بلحارث الذين يقولون: رأيت الزيدان بالألف[٣] ومررت برجلان وقبضت منه درهمان فيقلبون الياء ألفًا لانفتاح ما قبلها، وهذا إنما حكي عنهم في التثنية، أما الجمع الصحيح فلم يحك عنهم[٤].

ومنهم من قال بجواز رفعه عطفًا على موضع (إن) واسمها أو عطفًا على موضع اسم (إن) لأن الأصل فيه الرفع على أن يكون خبر (إن) منوي قبل (والصابئون) والخبر هو: (من آمن به) منوي به التقديم، وحق (والصابئون والنصارى) أن يقعا بعد (يحزنون) والتقدير: إن الذين آمنوا والذين هادوا من

---

(١) معاني القرآن وإعرابه، ٢/ ١٩٢ – ١٩٣.
(٢) التبيان في إعراب القرآن، ١/ ٤٥١ –٤٥٢.
(٣) مشكل إعراب القرآن، ١/ ٢٣٢ – ٢٣٣.
(٤) البيان في غريب إعراب القرآن، ١/ ٣٠٠ – ٣٠١.

آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحًا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون والصابئون والنصارى، وإنما احتيج إلى هذا التقدير لأن العطف على الموضع لا يجوز إلا بعد تمام الكلام وانقضاء اسم (إن) وخبرها[1] كأنه قيل: إن الذين آمنوا والذين هادوا والنصاري حكمهم كذا والصابئون كذلك[2].

والظاهر رفع (والصابئون) على الابتداء دون (والنصارى) ومن غير أن ينوي ثمة تقديم وتأخير، فقد جاء (والصابئون) هنا مرفوعة وبعد (الذين هادوا) في حين جاء منصوبًا وبعد (والنصارى) في سورة البقرة: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾[البقرة: ٦٢].

ولعل السر في ذلك أن نصب (والصابئين) في سورة البقرة جاء في سياق تذكير بني إسرائيل بنعم الله عليهم، وليس الأمر كذلك في سورة المائدة، بل كانت في سياق التوبيخ وهذا المقام اقتضى ذمهم برفع (والصابئون) وتقديمهم لجعلهم عد ذكر المعنيين بذمهم، وهم بنو إسرائيل (الذين هادوا) ذلك أن غرض الذم يتحقق بالرفع إذ التقدير: وكذلك الصابئون، وهو بمعنى: وحتى الصابئون، وهذا ما أوضحه الزمخشري بقوله: (فائدته التنبيه على أنَّ الصابئين يثاب عليهم إنْ صح منهم الإيمان والعمل الصالح فما الظن بغيرهم؟ ذلك أن الصابئين أَبْيَن هؤلاء المعدودين ضلالًا وأشدهم غيًّا وما سموا صابئين إلا

---

(١) الكتاب لسيبويه، ٢/ ١٥٥، ومشكل إعراب القرآن، ١/ ٢٣٢ – ٢٣٣، والبيان في غريب إعراب القرآن، ١/ ٣٠٠ – ٣٠١، ومفاتيح الغيب، ١٢/ ٥٢، والجامع لأحكام القرآن، ٦/ ٢٤٦.

(٢) الكشاف، ١/ ٦٦٠.

لأنهم صبئوا عن الأديان كلها، أي: خرجوا)[١] فهذه هي الفائدة في عدم عطفهم على اسم (إن): (فكأنه قال: كل هؤلاء الفرق إن آمنوا وعملوا صالحًا قَبِل الله توبتهم وأزال ذنبهم حتى الصبائون فإنهم إن آمنوا كانوا أيضًا كذلك)[٢] وليس الذين هادوا فحسب فهم ليسوا أفضل ممن هم أشد الناس ضلالًا.

التابع المقطوع بلاغيًّا

يخضع النحاة كل قطع لمعاني النحو وتقديره مع أن هناك من القطع ما لا علاقة له بالنحو ولا يخضع لمعانيه ولا لعمل أداة من أدواته، من ذلك مثلًا قوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾ [آل عمران: ٤٢]

قرأ الحسن ويحيى بن يعمر (**ويعلم الصابرين**) بكسر الميم لأنه كان ينوي الجزم عطفًا على قوله تعالى: (**ولما يعلم الله**)[٣] وقرأ أبو عمرو بالرفع على تقدير أن الوار للحال [٤] وقيل: إن الواو هنا بمعنى (حتى)، أي: ولما يعلم الله الذين جاهدوا حتى يعلم صبرهم [٥].

والمشهور عند النحاة أن الواو في قوله تعالى: (**ويعلم الصابرين**) واو

---

(١) م. ن، ١/ ٦٦١.
(٢) مفاتيح الغيب، ١٢/ ٥١.
(٣) معاني القرآن للأخفش، ٢/ ٦٣، وجامع البيان، ٧/ ٢٤٧، ومعاني القرآن وإعرابه، ١/ ٤٧٢، وإعراب القرآن للنحاس، ١/ ٣٦٧.
(٤) مفاتيح الغيب، ٩/ ١٩.
(٥) الجامع لأحكام القرآن، ٤/ ٣٢٠.

المعية[١] و(يعلم) منصرب بإضمار (أن)، والتقدير: وأنْ يعلم الصابرين[٢].

وهذه (الواو) عند الكوفيين واو الصرف، والصرف: أن يجتمع الفعلان بالواو أو (ثم) أو الفاء، وفي أوله جحد أو استفهام أو نهي، يمتنع العطف عليه؛ لذلك ينصب الذي بعد واحد من هذه الحروف على الصرف؛ لأنه مصروف عن معنى الأول، وذلك كقولهم: لا يسعني شيء ويضيق عنك، لأن (لا) التي مع (يسعني) لا يحسن إعادتها مع قوله (ويضيق عنك)[٣]

فواو (ويعلم) الثانية ليست عاطفة، بل هي واو المعية بمعنى (مع) عند النحاة والمفسرين؛ لذلك جعل الزجاج الآية، بمعنى: ولم يجتمع العلم بالجهاد والعلم بصبر الصابرين[٤] وجعلها الأنباري بتقدير: ولم يجتمع العلم بالمجاهدين والصابرين[٥].

وهذا الإعراب لا يصح معناه، فقول العرب مثلًا: لا تأكلْ السمك وتشربَ اللبن، بنصب (تشرب) معناه: لا تجمع بين أكلهما، ولو جزم لكان المعنى: لا تأكل السمك مطلقًا، ولا تشرب اللبن مطلقًا، والجزم يكون عند جعل الواو عاطفة، وقد أبعد هذا الاحتمال لأنه به لا يصح المعنى، وقول الشاعر:

ولبسُ عباءة وتقرَّ عيني ... أحبُّ إليَّ من لبس الشَّفوف

---

(١) الكتاب لسيبويه، ٣/ ٤٤.
(٢) إعراب القرآن للنحاس، ١/ ٣٦٧، والتبيان في إعراب القرآن، ١/ ٢٩٥.
(٣) معاني القرآن للفراء، ١/ ٢٣٥، وجامع البيان، ٧/ ٢٤٧.
(٤) معاني القرآن وإعرابه، ١/ ٤٧٢.
(٥) البيان في غريب إعراب القرآن، ١/ ٢٩٥.

معناه، بنصب (وتقرَّ): أن تجمع بين لبس العباءة وقرة العين، فيقال: إنهما جميعًا أحب من لبس الشفوف، وليس المقصود أن لبس العباءة وحدها أحب من لبس الشفوف [1].

ففي نحو هذين المثالين قد فهم قصد الجمع بين فعليهما، لكن ما المقصود من نفي الجمع بين علم الله بالمجاهدين وبين علمه بالصابرين؟ إذ ما معنى هذا الكلام، إنه لا يعقل أن يكون هو المعنى المراد، وإنما المراد نفي الجمع بين دخول عباد الله الجنة وبين علمه بالمجاهدين والصابرين، فمن جاهد وصبر دخل الجنة وإلا فلا، فدخول الجنة وعدم الجهاد والصبر لا يجتمعان وهذا المعنى الذي لا يستقيم سياق الآية إلا به يحتم جعل (الواو) (ويعلم) واو عطف، سواء نصب بعدها الفعل أم رفع أم جزم فقوله تعالى: (ويعلم الصابرين) مشارك لقوله تعالى: ﴿ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ ﴾ في الحكم، فهو معطوف عليه، أما نصب الفعل (ويعلمَ) الثاني فلم يكن لقطعه في المعنى عن (يعلم) الأول، وإنما كان هذا القطع لغرض بلاغي فكل من الجهاد والصبر يتميز عن الآخر بميزة وفضل، وقد صرح الحديث النبوي بِعَدِّ الصبر جهادًا وتفضيله على الجهاد في ساحة القتال [2] فالجهاد شدة وعناء وتضحية بالنفس. فميز العلم به بتقديمه، والجهاد حالة مؤقتة، أما الصبر فحالة دائمة أطول وأوسع اختبارًا وبلاء؛ فميز العلم به بنصب الفعل وقطعه لفظًا لا معنى.

وكذلك جاء نصب (والصابرين) في قوله تعالى: ﴿ لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ

---

(١) التبيان في إعراب القرآن، ١/ ٢٩٥.

(٢) ينظر عدة الصابرين وذخيرة الشاكرين لابن قيم الجوزية، ص ٣١، ٦٦، ٦٧.

وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّۦنَ وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ذَوِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ وَٱلسَّآئِلِينَ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَٰهَدُوا۟ ۖ وَٱلصَّٰبِرِينَ فِى ٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَحِينَ ٱلْبَأْسِ ۗ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ ﴾ [البقرة: ١٧٧].

منع جمهور النحاة جعل (والصابرين) معطوفًا على (ذوي القربى) لأنه يترتب على هذا العطف أمران لا يجوزان:

أولهما: عطف (الموفون) على اسم الموصول (مَنْ) قبل أن تتم صلته،

والثاني: كون (الموفون) فاصلًا أجنبيًّا بين المعطوف والمعطوف عليه[1] لذلك ذهبوا إلى أن (والصابرين) منصوب على وجه المدح[2].

وعلى هذا الوجه جاء نصب (والمقيمين) في قوله تعالى: ﴿ لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ ۚ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلْمُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ [النساء: ١٦٢].

قيل: إن (المقيمين) مجرور بالإضافة لعطفه على الكاف في (قبلك) كأنه يقول: وما أنزل من قبلك ومن قبل المقيمين [3] وقيل: معطوف على الكاف في

---

(١) إعراب القرآن للنحاس، ١/ ٢٣١، ومشكل إعراب القرآن، ١/ ١١٨، والبيان في غريب إعراب القرآن، ١/ ١٤٠، ومفاتيح الغيب، ٥/ ٤٤، والجامع لأحكام القرآن، ٢/ ٢٤٠.

(٢) المصادر السابقة، وجامع البيان، ٣/ ٣٥٢، والتبيان في إعراب القرآن، ١/ ١٤٥.

(٣) مشكل إعراب القرآن، ١/ ٢١٢ – ٢١٣.

(إليك) والتقدير: بما أنزل إليك وإلى المقيمين، وقيل: معطوف على (هم) في عنهم، والتقدير: منهم ... ومن المقيمين، وضعفت الأوجه الثلاثة، لأن فيها عطف مظهر على مُضْمَرٍ وهو غير جائز في اللغة [١].

ونسب الفراء إلى الكسائي قوله بأن (المقيمين) جر لعطفه على (ما) والتقدير: يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك والمقيمين الصلاة. ونسب إليه أيضًا أنه منع نصبه على المدح لأن الممدوح لا ينصب إلا عند تمام الكلام، ولم يتم هنا لأن خبر (الراسخون) هو قوله تعالى: ﴿أُولَٰئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا﴾[٢].

وأصح الأقوال وأشهرها عند النحاة أنه منصوب على المدح [٣].

وكما ورد المعطوف مقطوعًا في القرآن الكريم وردت الصفة كذلك، يذكر الزجاج أنه يجوز في غير القرآن الكريم أن تقول: الحمد لله ربَّ العالمين، نصب (رب) أو رفعها.

وتقدير النصب: أذكر ربَّ العالمين، والرفع: هو ربُّ العالمين [٤]

وقرأ عاصم وعبد الله بن إسحاق (حمالةَ) بالنصب في قوله تعالى: ﴿وَٱمْرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ﴾ [المسد: ٤]

---

(١) التبيان في إعراب القرآن، ١/ ٤٠٨، والجامع لأحكام القرآن، ٦/ ١٣ – ١٤.
(٢) معاني القرآن، ١/ ١٠٧.
(٣) مجاز القرآن لأبي عبيدة (ت ٢١٠هـ) معمر بن مثنى، تحقيق: محمد فؤاد سركين، مطبعة السعادة، مصر، ١٣٧٤هـ/ ١٩٥٤م، ١٣٨١هـ/ ١٩٦٢م، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج، ٢/ ١٣٠ – ١٣٢.
(٤) معاني القرآن وإعرابه، ١/ ٤٣ – ٤٤.

وهي من القراءات السبعة المتواترة. وقرأها الجمهور بالرفع [١] فمن رفع جعلها من خبر المرأة أو من نعتها والخبر (في جيدها) ومن نصب جعلها منصوبة على الشتم أو الذم لا على التخصيص [٢] وقيل: منصوبة على الحال، والوجه الأول هو المشهور عند النحاة والمفسرين [٣] وهو القول الصواب في هذا الموضع وفي المواضع السابقة إلا أن النحاة يذهبون إلى أن كل معمول لابد له من عامل لفظي إذا لم يكن ظاهرًا وجب تقديره من ذلك مثلًا قولهم بأن الحال منصوب بعامل، وهذا العامل لا يكون إلا فعلًا، لكنه قد يرد الحال في سياق لا فعل فيه كقوله تعالى: ﴿ وهذا بعلي شيخًا ﴾ [هود: ٧٢] في هذه الحالة، ومن أجل تقدير العامل اللفظي، يجعلون اسم الإشارة (هذا) يتضمن معنى الفعل، والتقدير: انتبه إليه شيخًا وكذلك قالوا في ﴿ فتلك بيوتهم خاوية﴾ [النمل: ٥٢] بأن الحال (خاوية) منصوب على تقدير أشير إليها خاوية [٤].

---

(١) معاني القرآن للفراء، ٣/ ٢٩٩، وجامع البيان، ٣٠/ ٣٣٨، وكتاب السبعة لابن مجاهد، ص ٧٠٠.

(٢) الجامع لأحكام القرآن، ٢٠/ ٢٤٠.

(٣) الكتاب لسيبويه، ٢/ ٧٠، ١٥٠، ومعاني القرآن للفراء ومجاز القرآن لأبي عبيدة، ٢/ ٣١٥، ومعاني القرآن وإعرابه ٥/ ٣٧٥، وإعراب ثلاثين سورة من القرآن لابن خالويه (ت ٣٧٠هـ) أبو عبد الله الحسين بن أحمد، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٦٠هـ/ ١٩٤١م، ص ٢٢٥، والكشاف، ٤/ ٨١٥، والتبيان في إعراب القرآن، ٢/ ١٣٠٨، والبحر المحيط لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٥٤هـ) أثير الدين محمد بن يوسف، مطبعة السعادة، مصر، ١٣٢٨هـ ٨/ ٢٥٦.

(٤) شرح عيون الإعراب للمجاشعي(ت ٤٧٩هـ) علي بن فضال تحقيق: الدكتور حنا جميل حداد، الطبعة الأولى، مكتبة المنار الزرقاء، الأردن، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٥م، ص١٥٥.

فالتقديرات التي جاء بها النحاة لإثبات العامل اللفظي عند عدم ظهوره في الكلام أثقلت النحو، وقد شعر نحاة منذ عهد مبكر ببعد التقديرات عن المراد وشدة تكلفها لذلك مالوا إلى تأليف كتب غايتها تيسير النحو بالابتعاد عن التكلف في البحث عن العامل.

من هذه الكتب: التفاحة في النحو، لأبي جعفر النحاس (ت ٣٨٨هـ) وكتاب الجمل للزجاجي (ت ٣٤٠هـ) وبدأ المهتمون بهذه اللغة يدعون صراحة إلى إنقاذ النحو من مشكلات تقدير العامل اللفظي، وظهرت هذه الدعوة عند أبي العلاء المعري (٤٤٩هـ) في كتابيه: رسالة الغفران، عبث الوليد، ثم جاء بعد ذلك ابن مضاء القرطبي ليثور ثورته الكبرى في كتابه المشهور: الرد على النحاة [١] ثم عادت هذه الثورة في العصر الحديث وكان أول من نبه عليها إبراهيم مصطفي في كتابه: إحياء النحو، ثم يتبنى المخزومي فكرته ومنهجه فدعا صراحة إلى إلغاء العامل [٢].

والذي دفع هؤلاء النحاة إلى إلغاء نظرية العامل والمعمول تعقيد النحو الذي يأتي من تمسك النحاة بالعامل اللفظي والحقيقة أن العامل لا يكون إلا معنى: فعامل الجزم مثلًا في قولنا: لا تكذب، هو معنى النهي، لكن الشائع أن ينسب العمل إلى (لا)، وليست (لا) هي التي جزمت، فلو كانت هذه الأداة هي الجازمة لجزمت في نحو ما قلنا: المؤمن لا يكذب. إذ أنها لم يتغير مبناها، ولكنها لم تجزم هنا لأنه قد تغير معناها، وكذلك (إن) الشرطية و(إن) النافية

---

(١) الدراسات اللغوية في العراق، للدكتور جعفر القزاز، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ص ١٤٧.

(٢) في النحو العربي، قواعد وتطبيق، للدكتور مهدي المخزومي، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٦٤م، ص ٢٢٨، ٢٣١، ٢٣٢.

فلفظاهما واحد، إلا أن الأولى تجزم والثانية لا تجزم استنادًا إلى المعنى الذي تحمله.

وكذلك الفعل، ليس هو الذي يرفع الفاعل وينصب المفعول وإنما الذي يرفع هو معنى الفاعلية، والذي ينصب هو معنى المفعولية، والفعل لم يكن سوى أداة حملت هذين المعنيين العاملين، ويصح أن يقال: إن الرفع لا يسأل عن عامله؛ لأن العربية لغة تتميز بحركة آخرها، والأصل في حركة ألفاظها المعربة الرفع، فكل لفظ معرب مرفوع جاء على الأصل، فيكون الفاعل مرفوعًا على الأصل والمفعول منصوبًا بتسلط معنى المفعولية عليه، وكذلك يفسر اختلاف العمل في اسم (إن) وخبرها بأن اسم (إن) نصب بمعنى التوكيد الذي جيء به بوساطة الأداة (إن) وخبرها مرفوع على الأصل.

والحقيقة أن هناك عوامل لفظية: إلا أن النحاة لم يشيروا إليها، إذ لم يدخلوها ضمن العوامل، فالأصل مثلًا في الفعل الماضي (كتب) أن ينتهي آخره بالفتحة، لكن هذه الحركة تتغير إلى السكون إذا قلنا: كتبت، والسبب في ذلك إضافة ضمير متحرك فتوالت أربع حركات فسكن آخر الفعل الأصلي طلبًا للخفة، وتتغير إلى الضمة إذا قلنا: كتبوا لتناسب الواو أو بتعبير أصح أن الفتحة حذفت للثقل الحاصل من النطق بها قبل الواو والتي جيء بها للجمع.

والأصل في فعل الأمر مثل (أكتب) أن ينتهي آخره بالسكون وإذا فصل آخره بنون التوكيد حرك بالفتحة لالتقاء الساكنين، فهذه الحالات هي التي حق أن تسمى عوامل لفظية: أما الأدوات التي ذكر النحاة أنها تعمل في الأسماء والأفعال إنما هي تعمل بمعانيها لا بألفاظها:

فالعوامل لا تكون إلا معانٍ إلا أن كثيرًا من هذه المعاني العاملة لا يمكن

الإتيان بها وتسليطها على المعمول إلا بواسطة أدوات، وثمة معان ليست لها أدوات تحملها ولكنها تعمل في المعمول لكون المعمول أو السياق قد تضمن المعنى العامل، فمعنى التمييز عامل المنصوب على التمييز، ومعنى الاختصاص عامل المنصوب على الاختصاص، ومعنى الإغراء أو التحذير عامل المنصوب على الإغراء أو التحذير، ومعنى الحالية عامل الحال.

وقد يصرح النحاة بالعامل المعنوي، ففي قوله تعالى مثلًا: ﴿ أرسله معنا غدًا يرتع ويلعب ﴾ [يوسف: ١٢] يعد النحاة الفعل المضارع (يرتع) مجزومًا لوقوعه جواب طلب، وهذا يعني أن الذي عمل الجزم هو معنى الطلب.

وكذلك الحال في نصب (الصابئين) و(المقيمين) و(حمالة) فقد كانت أصح الأقوال وأشهرها عند النحاة أن (الصابئين) و(المقيمين) منصوبان على معنى المدح، و(حمالة) منصوبة على معنى الذم وقد صرحوا بعمل هذين المعنيين فقالوا: "وقد تفعل العرب ذلك في المدح والذم فتنصب وترفع"[١] وقالوا: (فينعت لقصد المدح أو الذم)[٢].

إلا أن النحاة، كما مر لتمسكهم بالعامل اللفظي يجعلون المنصوب بمعنى المدح أو الذم منصوبًا بفعل مقدر؛ لذلك يعرب كلًا من (الصابئين) و(المقيمين) و(حمالة) مفعولًا به لفعل محذوف تقديره: أمدح أو أذم [٣]؛ فيكون

---

(١) جامع البيان، ١/ ٣٢٩.

(٢) المطالع السعيدة في شرح الفريدة للسيوطي (ت ٩١١هـ) جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، تحقيق: الدكتور نبهان يس حسين مطبعة الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٩٧٧م، ص ٢١١.

(٣) معاني القرآن للأخفش، ٢/ ٥٤٨، ومشكل إعراب القرآن، ١/ ٢١٢ – ٢١٣، والبيان في غريب إعراب القرآن، ٢/ ٥٤٤، والجامع لأحكام القرآن، ٦/ ١٣– ١٤.

مقطوعًا نحويًا حسب تقديرهم وإعرابهم.

والحقيقة أن قوله تعالى: (والصابئين) وقوله تعالى: (والمقيمين الصلاة) معطوفان وليسا مفعولين، وكذلك قوله تعالى: (حمالة الحطب) نعت وليس مفعولًا به؛ لأن هذه المنصوبات في القرآن الكريم لم تنصب لقطعها عما قبلها نحويًا، بل هي تابعة لما قبلها في المعنى والحكم، وإن خالفته في الحركة والإعراب فقد قطعت عما قبلها من جهة اللفظ فحسب.

وجاء هذا القطع لغرض بلاغي وقد حدده النحاة بأنه لقصد المدح والذم، وقد أشار القراء إلى هذا النوع من المقطوع بقوله: والوجه أن يكون نصبه على نية المدح لأنه من صفة شيء واحد والعرب تقول: "مررت برجل جميل وشابا"[1] فالاسم (شابا) معطوف على (جميل) وإن خالفه في الإعراب هو مقطوع لفظًا لا معنى.

وقد أشار سيبويه إلى أن النعت المنصوب على معنى المدح أو الذم هو غير النعت المنصوب على معنى المفعولية، إذ يقول في المثال: "وأتاني زيد الفاسق الخبيث، لم يرد أن يعرفك شيئًا تنكره ولكنه شتمه بذلك"[2] فالاسم المنصوب هنا إذا نصب لغرض تعريف الموصوف به وتمييزه من زيد آخر مؤمن أو ليس

---

(١) معاني القرآن، ١/ ١٠٨.

(٢) الكتاب لسيبويه، ٢/ ٦٥، وشرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) أبو عمرو عثمان بن عمر، تحقيق: الدكتور موسى بناي علوان العليلي، مطبعة الآداب النجف الأشرف ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م، ص ٢٥٦، وشرح اللمحة البدرية في علم العربية لابن هشام (ت ٧٦١هـ) جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله الأنصاري، تحقيق: الدكتور هادي نهر، مطبعة الجامعة، بغداد، ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م، ٢/ ٢١٨.

بفاسق يكون نصبه على معنى المفعولية لفعل محذوف والتقدير: أتاني زيدًا أعني الفاسق الخبيث، إما إذا لم يرد من نصبه التعريف بل شتمه كان منصوبًا على معنى الذم.

وما يدل على أن المنصوب المقطوع بلاغيًا منصوب على معنى الذم أو المدح وليس بالفعل المقدر (أمدح) أو (أذم) ثلاثة أمور:

أولها: أن النحاة أجمعوا على أن هذا الفعل المقدر واجب الحذف وإذ كان الأمر كذلك فكيف صح أن يعمل وهو محذوف من الكلام؟ فكيف يصح أن يعمل العدم؟

والثاني: أن الكلام لا يستقيم معناه بذكر التقدير الذي أوجبوه، إذ ما معنى قولنا: ولكن البر من آمن بالله والموفون عهدهم وأمدح الصابرين؟ وما معنى قولنا: لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون وأمدح المقيمين الصلاة والمؤتون الزكاة أولئك سنؤتيهم أجرًا عظيمًا؟ وما معنى قولنا: وامرأته أذم حمالة الحطب في جيدها حبل من مسد؟

والثالث: أن النحاة قد صرحوا بالنصب على المدح والذم.

والجدير بالذكر أن النحاة -وإن أعربوا النعت المقطوع إلى النصب مفعولًا به بفعل مقدر فقد ذكروا أنه نعت تابع لما قبله في المعنى حتى سموه نعتًا مقطوعًا فليعرب إذن نعتًا مقطوعًا كما سموه، وهذا هو الإعراب المطابق للمعنى والمراد، ويقال الكلام نفسه في المعطوف المقطوع إلى النصب.

ولا يكون ثمة إشكال؛ لأن النحاة قد بينوا سبب هذا القطع ومسوغه بأنه جاء زيادة في المدح أو الذم.

تبين مما تقدم تفصيله أن المقطوع بلاغيًا تابع لما قبله فحق أن يعد من التوابع بخلاف المقطوع نحويًا.

وفي القرآن الكريم آية يحتمل فيها القطع النحوي والبلاغي وهي قوله تعالى: ﴿لولا أخرتني ... وأكن من الصالحين﴾ [المنافقون: ١٠].

قرأ عامة قراء الأمصار (وأكن) بالجزم غير ابن محيصن وأبي عمرو والحسن ومجاهد [١] وقرئ بالنصب عطفًا على ما بعد الفاء وهي قراءة مخالفة للسواد الذي قامت به الحجة [٢].

ومن قرأ بالجزم جعله عطفًا على محل (فأصدق)[٣] لأنه لو لم يكن الفاء لكان مجزومًا [٤] على جواب التمني وقوي الحمل على الموضع عدم ظهور الإعراب فيه، ومن نصبه جعله معطوفًا على لفظ (فأصدق)[٥].

والحقيقة أن الفعل: (فأصدق) واقع موقع جواب التمني الذي هو موقع جزم، لكنه سبق بفاء السببية؛ لأنه أريد أن يكون بهذا المعنى لذلك غلب معنى الجواب فنصب، أما الفعل (وأكن) فلم ينصب؛ لأنه ما أريد مشاركة ما قبله في معنى الفاء فانقطع عنه نحويًا، وجزم لأنه أريد أن يكون جواب التمني مجردًا من معنى السببية.

---

(١) جامع البيان، ٢٨/ ١١٨ – ١١٩.
(٢) إعراب القرآن للنحاس، ٣/ ٤٣٨ – ٤٣٩، والجامع لأحكام القرآن، ١٨/ ١٣١.
(٣) المقتضب للمبرد، ٢/ ٣٣٩، ٤/ ١١١، ومشكل إعراب القرآن، ٢/ ٧٣٧، والكشاف، ٤/ ٥٤٤.
(٤) الجامع لأحكام القرآن، ١٨/ ١٣١.
(٥) البيان في غريب إعراب القرآن، ٢/ ٤٤١.

ويمكن أن يكون هذا القطع بلاغيًا، ذلك أن قوله تعالى: (فأصدق) جاء في سياق الإنفاق قال تعالى: ﴿ وَأَنْفِقُوا مِنْ مَا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ ﴾ [المنافقون: ١١] فحين يرى العبد يوم القيامة أن سبب دوله النار كان بخله فإنه يتمنى أن يعود إلى الدنيا من أجل أن ينفق! لذلك كان من الملائم نصب (فأصدق) بفاء السببية، وكان من الملائم أيضًا أن يعزز هذا المعنى بتمنٍّ أشد جزمًا وأعم فقال: (وأكن من الصالحين) فالصلاح أعم من الإنفاق فقطع الفعل (وأكن) عن الحركة، وقطع الحركة الذي هو الجزم أشد من حركة الفتحة التي هي النصب، فكان الجزم لتأكيد المعنى السابق وإعمامه لا لمخالفته وعدم العطف عليه، فيكون القطع بلاغيًا وليس نحويًا.

وكذلك قوله تعالى: (وحور عين) جاز جعل الرفع فيه قطعًا بلاغيًا، كما جاز في الموضوع السابق جعله قطعًا نحويًا.

وقد قيل كما مر: إن الرفع كان لأن الحور العين ليس مما يطاف بهن، فلا يصح عطفه على العمر، وقد رد على هذا التعليل بأن الفاكهة جرت وعطفت، وهي أيضًا مما لا يطاف بها إذ لا يطاف إلا بالخمر، وقد وجدت من الفائدة أن أذكر هنا ما قد يساعد على إيضاح سر الرفع في هذا الآية.

حين كنت أدرس مادة التربية الإسلامية في معهد إعداد المعلمات سألتني طالبة، وقد بدت على وجهها ملامح الغضب والأسى: لم يستخدم الرجال دائمًا المرأة متاعًا رخيصًا لشهواتهم؟ حتى إن القرآن الكريم حين يعد المؤمنين بنعيم الجنة يعدهم بالحور العين.

ولم أتذكر كيف كان جوابي لها وقتئذ، وقد يجاب عن هذا السؤال بأن

الذي جعل المرأة متاعًا رخيصًا لشهوات الرجل هو النظم العلمانية والأوروبية، لأنها هي التي دعتها إلى التبرج وإبداء زينتها ومفاتنها للرجال في وسائل الإعلام المختلفة وفي كل مكان، وليس الإسلام الذي فرض عليها العفة والحجاب وأمرها أن لا تبدي زينتها إلا لزوجها كما أن الإسلام -وبما هو مثبت في تشريعاته وتوجيهاته- كما جعل المرأة متاعًا لزوجها فقد جعل الرجل متاعًا لزوجته فكل منهما متاع للآخر.

وكذلك يمكن أن تكون هذه هي الإجابة نفسها فيما يتعلق بالحور العين بأنه كما جعل الحور العين متاعًا للرجل في الجنة فقد جعل الرجل متاعًا لهن.

بيد أنني فيما بعد تذكرت حقيقة أهم مما ذكره عسى أن تكون صحيحة، هي أن الحور العين حيثما ذكرن في القرآن الكريم ما قصد بهن نساء الدنيا المؤمنات اللواتي يدخلن الجنة، فهن أسمى وأكرم عند الله من أن يذكرن في سياق المتاع، والحور ما ذكرن إلا في هذا السياق والدليل على ذلك وصفهن بقوله تعالى: ﴿ فِيهِنَّ قَٰصِرَٰتُ ٱلطَّرْفِ لَمْ يَطْمِثْهُنَّ إِنسٌ قَبْلَهُمْ وَلَا جَآنٌّ ﴿٥٦﴾ ﴾ [الرحمن: ٥٦] أي: لم يجامعهن من قبل رجل من الإنس أو رجل من الجن، ذلك أنهن لسن من ولد آدم ولا من أهل الدنيا.

والدليل على ذلك أيضًا وصفهن بقوله تعالى: ﴿ إِنَّآ أَنشَأْنَٰهُنَّ إِنشَآءً ﴿٣٥﴾ ﴾ [الواقعة: ٣٥] ويؤيد ذلك الحديث الذي يرويه الترمذي: « عن أم سلمة ... قلت يا رسول الله، نساء الدنيا أفضل أم الحور العين؟ قال: **بل نساء الدنيا أفضل من الحور العين كفضل الظهار على البطانة**. قلت: يا رسول الله، وبم ذلك؟ قال: **بصلاتهن وصيامهن وعبادتهم الله -عز وجل-** ..» وفي حديث الصور الطويل أن رسول الله ﷺ يقول: «**فيدخل رجل منهم على ثنتين وسبعين**

زوجة مما ينشئ الله وثنتين من ولد آدم لهما فضل على من أنشأ الله بعبادتهن الله في الدنيا»[1].

وهذا ما يتضح في السورة التي ورد فيها الشاهد التي بينت أن الناس في الآخرة على ثلاثة أصناف، صنفين في الجنة وصنف في النار، قال الله تعالى: ﴿وكنتم أزواجًا ثلاثة ... جزاء بما كانوا يعملون﴾ [الوقعة: ٧-٢٤].

ومما هو معروف في اللغة أن كل جمع يضم ذكورًا وإناثًا يعبر عنه في العربية بصيغة التذكير، فإذا قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا تُوبُوا إِلَى اللَّهِ﴾ [التحريم: ٨] فالمراد الذين آمنوا واللواتي آمنَّ.

وإذا قال سبحانه: ﴿وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا﴾ [الأحزاب: ٤٣] فالمراد أيضًا: وكان بالمؤمنات رحيمًا، فقوله تعالى: (**والسابقون السابقون**) قصد به السابقون من المؤمنين والسابقات من المؤمنات، فهذه الثلة تضم الجنسين جالسين على سرر منسوجة بالذهب، يقدم لهم كؤوس الخمر والفاكهة ولحم الطير والحور العين، فالحور العين جعلن متاعًا تتمتع به السابقات من نساء الدنيا، كما يتمتع به السابقون من الرجال.

والواو في قوله تعالى: (**جزاء بما كانوا يعملون**) ضمير يعود على قوله تعالى: (**والسابقون السابقون**)، أي يعود على الذين كانوا يعملون الصالحات في الدنيا من الرجال والنساء، بأنهم جوزوا على أعمالهم الصالحة، ولا يعود، كما هو واضح من السياق، على الحور العين، بل الحور العين جعل التمتع بهن

---

(١) تفسير القرآن العظيم، لابن كثير (ت ٧٧٤ هـ)، إسماعيل بن كثير الدمشقي دار المعرفة للطباعة والنشر، لبنان، ١٣٨٨هـ/ ١٩٦٩م، ٤/ ٢٩١-٢٩٢.

من ضمن الجزاء الذي يقدم إلى هؤلاء السابقين من المؤمنين العاملين والمؤمنات العاملات وقد جاء في الحديث أن أهل الجنة ملوك فيها [١]، فكأن كل رجل يدخل الجنة ملك يجلس بجنب زوجته الملكة، وكأن كل امرأة تدخل الجنة ملكة جالسة بجنب زوجها الملك، ويؤتى بالحور العين يرقصن ويغنين أمامهما وبين أيديهما، وكلاهما ينظر إليهن يتمتع بسماع غنائهن ومشاهدة رقصاتهن وبالنظر إلى جمال وجوههن وألوان ثيابهن.

فإذا تصورنا هذا المشهد من مشاهد الجنة لا يكون بعد ذلك عطف الحور العين على كؤوس الخمر وجعلهن مما يطاف بهن أمرًا غريبًا، بل هذا ما قيل به في قراءة الجر وهي قراءة متواترة كقراءة الرفع والمعنى: "ويطوف عليهم الولدان بالحور العين" [٢].

وقد مر في الموضوع السابق جعل المرفوع في قوله تعالى: (وحور عين) مقطوعًا نحويًا بإعرابه مبتدأ لخبر محذوف، والتقدير: ولهم حور عين. لكنه جاز عدم الأخذ بهذا الإعراب والتقدير، بإعراب هذا المرفوع برغم رفعه معطوفًا على أكواب، ولم يجر ويتبع المعطوف عليه من حيث اللفظ بل رفع تمييزًا له مما قبله، ذلك أن الحور العين وإن جعلن متاعًا معطوفًا على متاع الخمر بيد أنهن ذوات أرواح ومشاعر وعواطف حالهن حال أهل الجنة من نساء الدنيا، فيكون السر في هذا الرفع رفعًا لشأنهن والقطع بلاغيًا لا نحويًا.

اللهم انفعنا بما علمتنا وعلمنا ما ينفعنا وزدنا علمًا، اللهم اهدنا وسددنا، اللهم إنا نسألك الهدى والسداد، اللهم آمين.

---

(١) حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح لابن قيم الجوزية، ص ٢١٤ – ٢١٦.
(٢) تفسير القرآن العظيم لابن كثير، ٤/ ٢٨٧.

فهرس

الموضوع	صفحة
المقدمة	٥
الباب الأول: (ما) الاسمية	٩
الفصل الأول: (ما) الموصولة	١١
المبحث الأول: (ما) الموصولة بين التعريف والتنكير	١١
المبحث الثاني: (ما) الموصولة بين جواز عودها على العاقل وامتناعه	٢٨
المبحث الثالث: معنى (ما) الموصولة ومعاني (ما) الأخرى	٤٩
الفصل الثاني: (ما) النكرة المجردة	٦١
المبحث الأول: النكرة الناقصة (الموصوفة)	٦١
المبحث الثاني: النكرة التامة (التعجبية).....	٨٢
الفصل الثالث (ما) النكرة المضمنة	٩٥
المبحث الأول (ما) الاستفهامية	٩٦
المبحث الثاني (ما) الشرطية	١١١
الباب الثاني (ما) الحرفية	١٢١
الفصل الأول (ما) المصدرية	١٢٣

obeikandl.com

الموضوع	صفحة
المبحث الأول (ما) المصدرية والموصولات الحرفية	١٢٣
المبحث الثاني معاني (ما) المصدرية ومعاني (ما) الأخرى	١٣٧
الفصل الثاني (ما) النافية	١٥٠
المبحث الأول (ما) التي بمعنى صلتها	١٥٠
المبحث الثاني (ما) المحذوفة الصلة	١٦١
المبحث الثالث (ما) المفردة الصلة	٢١٧
الخاتمة	٢٢٨
المصادر والمراجع	٢٣٦
(لا) الزائدة في القرآن الكريم، دراسة نحوية	٢٥٧
الجمل بعد النكرات في القرآن الكريم، إعرابها بين الصفة والحال	٢٨١
التابع المقطوع في القرآن الكريم بين النحو والبلاغة	٣٠٣

obeikandl.com

obeikandl.com